المنظمة العربية للترجمة

جان دانيال

غداً غدُ الأمة

ترجمة

ندين نصرالله شبّاني

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية

هدى مقنص (منسقةً)
سميّة الجرّاح
رجاء مكي
صالح أبو إصبع
الأب بولس وهبة

المنظمة العربية للترجمة

جان دانيال

غداً غدُ الأمة

ترجمة

ندين نصرالله شبّاني

مراجعة

سميّة الجرّاح

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
دانيال، جان
غداً غدُ الأمة/ جان دانيال؛ ترجمة ندين نصرالله شبّاني؛ مراجعة سميّة الجرّاح.
352 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-614-434-049-3
1. الحضارة. 2. العلاقات الخارجية. أ. العنوان. ب. شبّاني، ندين نصرالله (مترجم). ج. الجرّاح، سميّة (مراجع). د. السلسلة.
327

"الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة"

المنظمة العربية للترجمة

بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 5996-113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - Web Site: http://www.aot.org.lb

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية
بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: "مرعربي" - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، نيسان (أبريل) 2014

المحتويات

إهداء

إلى هوبرت فيدرين

شكر وتقدير

هل يمكن ألا آتي على ذكر كتاب *Lieux de mémoire* عندما أتكلم عن الأمة؟ لقد برع بيار نورا ومدعوّوه في هذا الموضوع. لكن قد لا يكفي القول من جهة أخرى بأنني استفدت من أنوار جان - فرنسوا كولوزيمو (Jean-François Colosimo). في الواقع، جل ما فعلته حول هذا الموضوع الذي لطالما كان عزيزاً على قلبي، هو أنني أعدت التفكير معه وبفضله في الإعداد لهذا النص.

مقدمة المترجم

غداً، غد الأمة، درس في التاريخ المثير والحافل للشعوب والأمم، ومناجاة حقيقية تدعو إلى المصالحة بين الأمم والعولمة. يقدّم جان دانيال (Jean Daniel) في آخر عمل بحثي له أفكاره حول العلاقة التي ننسجها مع هويتنا الوطنية. فالأمة تبقى دائماً وأبداً في صميم أي تصوّر جيوسياسي، حيث إن تعلّقنا ببلد ما يرتدي ضرورة حيوية على اعتبار أنه «حال توازن» بين الرغبة المشروعة في العودة إلى الجذور والضرورة العصرية القائمة على الانفتاح على الآخر. فتراه يستعيد مقولة جون دوس باسوس (John Dos Passos) «بإمكانكم أن تقتلعوا الإنسان من أرضه، لكنكم أبداً لن تقتلعوا الأرض من قلب الإنسان».

ولد جان دانيال في 21 تموز/ يوليو 1920 في بليدا بالجزائر. وإذا كان قد ترعرع في كنف عائلة جزائرية يهودية حيث كان والده على رأس الكنيس المحلي، إلا أنه أظهر في وقت مبكّر ميله إلى الإلحاد، حيث بدا أقل تعلّقاً بهويته اليهودية منها بالثقافة المتوسطية والمواطنية الفرنسية.

وقد أصبح قارئاً متابعاً للأسبوعية الفرنسية اليسارية *Vendredi* مذ بلغ سن الخامسة عشرة فتأثّر على وجه التحديد بأعمال أندريه جيد (André Gide). درس الفلسفة في السوربون وأسس في العام 1947 مع صديقه دانيال برنشتاين (Daniel Bernstein) مجلة كاليبان الفكرية اليسارية المستقلة، ليلقى سريعاً دعم المفكّر ألبير كامو الذي منحه رعايته.

في كانون الأول/ ديسمبر من العام 1947، نشر المانيفستو المحايد الذي حظي بتوقيع العديد من المفكرين وعلى رأسهم جان بول سارتر (Jean-Paul Sartre) وكلود بوردي (Claude Bourdet) حيث طالب من خلاله بإنشاء اتحاد اقتصادي لأوروبا مستقلة تجمع الكتلتين. وبدا بذلك داعماً لسياسة عدم الانحياز.

عمل لصالح صحيفة (*L'Express*) حيث لمع في تغطيته في الخمسينات حرب الجزائر التي أدان فيها التعذيب. غير أنه تعرّض لإصابة بليغة خلال تغطية حرب بيزرت، مما اضطره للمكوث في المستشفى لأشهر عدة، قرأ في خلالها غوبينو (Gobineau) وتقرّب لاحقاً من ديغول.

اتفق مع كلود بيردرييل (Claude Perdriel) على تأسيس صحيفة جديدة أو إعادة إحياء *France Observateur* فكان أن تولّى إدارة تحرير الصحيفة الجديدة *Le Nouvel Observateur* التي برزت كصحيفة ناطقة باسم اليسار الوسطي حتى العام 2008، ليواصل أسبوعياً كتابة مقالتها الافتتاحية.

حاز دانيال على جوائز عدة أهمها جائزة مؤسسة أنا ليندت للحوار الثقافي في المنطقة الأورو متوسطية مع منى الطهاوي (2010)، وجائزة فياريجيو أنترناسيونال (2005)، وجائزة ألبير كامو عن عمله **الصديق الإنجليزي** (1994).

تمتد أعماله وأبحاثه العديدة على فترة تتجاوز نصف القرن حيث كان أول إصدار له في العام 1952 مع **الخطأ أو الحياة الثانية لسيلفان روغار**. وكان آخر إصداراته **غداً، غد الأمة** (2012).

يتطرق جان دانيال في كتابه إلى الفترة الممتدة من العام 1991 وحتى 2011، وهي حقبة أساسية شهدت انهيار الاتحاد السوفياتي (1991) وبزوغ فجر الربيع العربي (2011). ويتناول العولمة وانتصار الاقتصادانية وتناقضات الأمركة بعين الصحافي والباحث المتيقظ، كما يتطرق إلى تاريخ الاستعمار ويحلّل معظم مواضيع الساعة مثل الجماعاتية والرهان على الهجرة. غير أن هذه العودة إلى الماضي التي تنقلنا إلى انهيار الجدران والأيديولوجيات وأنماط الفكر وتؤدي بنا إلى تزايد الشكوك، لا تغرقه في التشاؤم المطلق فـ «يبقى عزاؤنا الوحيد في غير المتوقع في احتمال أن يصحح ذلك التشاؤم المطلق» (الفصل الأول).

غداً، غد الأمة هو الدليل القاطع على أن القرن الذي كنا فيه قد تغيّر بالفعل. وأكثر ما يميز هذا العمل هو الجرأة والصراحة اللتين تطبعان كل صحفة منه. فإن كان لا يرتقي بعد إلى مصاف السيرة الذاتية لباحث ومفكّر وصحافي وفيلسوف، إلا أنه يشكّل بلا منازع جردة حساب لأكثر من خمسين عاماً من الالتزام السياسي.

فليس سهلًا على أحد الاعتراف بمرارة وخيبة ما آلت إليه القطيعة المتكررة والأوهام التي طبعت حياة رجل. لذا فإن العودة إلى الأمة ليست نتاج فكرة طارئة أو ما تبقى من عشق صبياني. بل هي فكرة عميقة تراود صاحبها منذ فترة طويلة لتظهر اليوم أكثر ثباتاً من أي وقت آخر. وبذلك يكون هذا التصميم الوطني خاتمة لعملية بحثية طويلة، بدأت بفكرة في العام 1995 مع كتاب أول هو رحلة إلى أطراف أمة عاد على جان دانيال بالانتقادات من أصدقاء اليسار أكثر من المديح. لكن الكاتب لم يعمل على نكران أي من المبادئ أو الأفكار التي تسيّره منذ أكثر من نصف قرن. جل ما قام به هو أنه أصبح أكثر وعياً إلى واقع أن نهاية التوتاليتاريات لا تعني بالضرورة نهاية الهمجية التي يرزح تحت وطأتها العالم أجمع.

ندين نصرالله شبّاني

بيروت في 22 نيسان/ أبريل 2014

بإمكانكم أن تقتلعوا الإنسان من أرضه، لكنكم أبداً لن تقتلعوا الأرض من قلب الإنسان.

John Dos Passos, *Bilan d'une nation* (Monaco: Editions du Rocher, 1998).

ما من أمة أكثر انفتاحاً، ولا أكثر غموضاً من الأمة الفرنسية؛ وما من أمة تخالها أسهل مراقبة أو تعتقد أنك تعيها من اللحظة الأولى، حتى تدرك لاحقاً أنه ما من أمة يصعب عليك توقّع تحركاتها أو تدارك ردود أفعالها وتصرفاتها غير المنتظرة أكثر من الأمة الفرنسية. فتاريخها لوحة من المواقف المتطرّفة وسلسلة من النجاحات والإخفاقات التي تكثر وتتقارب في فترة زمنية واحدة تتخطى فيها أي تاريخ. ترتقي فرنسا، فتترنّح وتهوي لتنتصب مجدداً فتحصر نفسها وتستعيد ألقها قبل أن تتمزق وتستجمع قواها، في عرض متواصل من الكبرياء والخضوع واللامبالاة والحماسة لتتميّز عن سائر الأمم بطابع شخصي بحت.

Paul Valéry, *Regards sur le monde actuel* (Paris: Gallimard, 1945).

I

وقفة عند العام 2011

الاستخدام الصحيح للسخط

إليكم أحدهم، من أثقلته التجارب والخبرات، يستمع في 26 كانون الأول/ ديسمبر 1991 إلى بيان ميخائيل غورباتشيف (Mikha-ïl Gorbatchev) المتلفز الذي أعلن فيه حلَّ الاتحاد السوفياتي وانحلال الشيوعية. يعتري هذا الفردَ شعورٌ تاريخي لا يوازيه أي شعور. ولكن كيف له أن يعي أو يتوقّع أو حتى أن يتخيّل أنه بعد مُضيّ عشرين عاماً ليس إلا، ستضع مجلة *Times* على غلاف عددها الصادر بتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر2011، وكـ «رجل العام» الوجه الرمزي للـ "Protester" (المُعترض)، ذاكرة في عنوان فرعي عمليات الخطف في الوطن العربي والتحرّكات الاحتجاجية في اليونان، وول ستريت (Wall Street)، وموسكو وغيرها؟ من يكون الـ Protester؟ إنه رجل أو امرأة لا يولي اهتماماً بالاسم المُعطى للأيديولوجيا التي تسحقه. إنه رجل أو امرأة لا ينوي أن يعزوَ للقدر ما يعانيه ويتسبّب بقمعه فيتمرّد ضد السلطات. كيف بنا نعجز عن

رؤية هذا الرجل أو المرأة قادماً؟ كيف لا نُضحي بالتالي عزّلاً نتيجة عجزنا عن التوقّع الذي بات سيفاً مسلّطاً ضدنا؟ من كان ليتخيل أنه بعد مرور عشرين عاماً على اندثار منطق المواجهة الثنائية القطب التي سادت القرن العشرين، أنه ستتوشّح الكنائس في نيجيريا بالسواد في أعياد الميلاد بسبب الهجمات الإسلامية لتعيد إحياء القلق الكوني من صراع للحضارات الذي لم تفلح أي جهود خبيرة بشرح عوامله المحلية وأهدافه الإثنية والسياسية والاقتصادية في التهدئة من روعه؟ أو أنه وبعد مُضي عقدين من الزمن على الانتصار الحاسم المفترض نهائياً للديمقراطية سيفرض تطور الربيع العربي حذراً مؤلماً يوازي الحماسة الأولية التي كان قد أثارها قبل أشهر خلت؟ هل كُتب للجدلية الخصبة القائمة بين التجذُّر والعالمية، تلك التي حددت مصيرنا على مدى خمس ألفيات، أن يقتلعها تسونامي العولمة؟ هل أصبح مستقبلنا التاريخي غير قابل للقراءة؟ هل سنشهد يأس الإنسانية بعد فكّ أغلال السحر عن العالم؟

ذاك العالم المرعب وغير المستقرّ، الذي يفلت من بين أيدينا ليقع فريسة الثورات غير المؤكدة والأزمات المالية والكوارث الطبيعية المتكررة فضلًا عن انتشار النووي والتقدّم الذي يرى فيه البعض منفعةً والبعض الآخر تدميراً ولا سيّما في عوالم الإنترنت واللغة الرقمية والشفافية، لنتساءل ما إذا كنا سنملك القوة للسيطرة عليه وكبح جماحه. هل يكفي التمرّد حتى تنتصر الحرية؟ أو الاقتراع من أجل محاربة مارد المال الخفي؟ أو التعبير بنفحات من التعاطف وفيض من التضامن لإقصاء لعنة يبدو أنها ضربت أرضاً مقوّضة؟ هل يمكن ترشيد القوى الهائلة التي تطلقها الشبكة؟ هل

يفترض إعلان الحداد على فكرة الاتحاد الأوروبي الكبرى عبر البدء بالتخلي عن اليورو؟ بما أن مثل هذه التساؤلات قد تلفظ الساخطين في هذه القرية الكونية كافة إلى قارعة الطريق، تبرز حاجة ملحّة لمساعدتهم على اختيار قضيتهم.

من الآن فصاعداً، يمكن أن نحصي بالملايين في فرنسا والعالم قرّاء عمل ستيفان هيسيل (Stéphane Hessel) المعنون، للأسف، بـ **اسخطوا!** (*Indignez-vous!*) إنها لظاهرة نشر رائعة قد يكون رفضها غير معقول. لكن هذا النجاح يساعدني على عدم الخشية من الإساءة إلى نشر فكر الكاتب عبر إبداء بعض التحفظات التي قام هو بالإشارة إليها. يتعلّق الأمر أساساً بالعنوان. لا يمكن أن يكون للتحريض على السخط بحدّ ذاته صرخة تحذير سياسية كما لا يمكن لممارسة السخط من دون هدف محدد أن تُشكّل سلوكاً مسؤولاً. فالسخط هو الثورة الأولى لكن البدائية: وبحسب عالم الأحياء الشهير هنري أتلان (Henri Atlan) إنه الدرجة صفر من الفكرة. وكان ستيفان هيسيل أول من أعلن أن هذا العنوان ليس نابعاً منه شخصياً وأنه يراه غير ملائم ولا يترجم البتة الرسالة المرجوّة من صرخته. فقد أراد لكتابه الصغير أن يكون استعادة لفكر المقاومة وبرنامج المجلس الوطني للمقاومة. فلم يكن الأمر يقتصر على تحرير فرنسا، إنما على إعادة تأسيس الجمهورية والتفكير بالعالم. لقد حانت تلك الساعة. والهدف اليوم إذاً لا يتمحور حول «السخط» بل المقاومة. يبقى أن يتم تحديد مقاومة ماذا وكيف.

ينوي ستيفان هيسيل وضع شهرته الواسعة في خدمة التزام

بنّاء وذلك في التوقيت المناسب. غير أن العالم قد تغيّر. وقد نتلهّى أحياناً بكيل «المديح الحدود» (*L'éloge des frontières*) على غرار ما سعى إليه بحِرفية ريجيس دوبري (Régis Debray)، تلك الحِرفية الواقفة من الآن فصاعداً بعيداً عن المكان الذي نتوقعها فيه. ولا يسعنا سوى بأساليب ملتوية استخلاص مُتغيّر للأسطورة الحمائية التي اصطلح على تسميتها للمناسبة «نزع صفة العولمة» التي حتى ريجيس دوبري يلقى صعوبة في إيجاد نفسه فيها على الرغم من شغفه بفكرة الأمة فخليط اللغات، وتداخل الثقافات، والتهديدات البيئية التي تلقي بثقلها على الكوكب بأكمله وصعود الدول الناشئة، والانهيارات الاقتصادية ووهن أوروبا، ذلك يقودني إلى الاعتقاد أن المناظرات والمجادلات والمعضلات التي تكرّر الماضي ومفهوم السلطة – أكان من الأعلى أو من الأسفل – ما هي إلا بائسة وتقليصية وبلا أي مستقبل. أما بالنسبة لطريق الأمل (*Chemin de l'espérance*) الذي تطوّع ستيفان هيسيل إلى شقّه برفقة إدغار موران (Edgar Morin) بكل حسن نية، فيبدو أنه معبّدٌ بالخيبة على غرار المطهر.

غير أني أتلاقى مع زملائي الثلاثة، هم بإخلاصهم وأنا بقطيعاتي. فإذا بي أخرج من تشاؤمي عندما ندعو «الساخطين» إلى إعادة التفكير في طريقة إصلاح بلادنا والبلاد المجاورة لها وجميع البلدان الأخرى إن لم يكن تحويلها في تبعيّتنا. والفكرة الرئيسية التي تقوم على واقع أن الرأسمالية المسماة بحذر «اقتصاد السوق» تحتوي على مشتقاتها كافة ولا سيّما خطر الاستدانة (financiarisation)، وهي فكرة بالغة القوة. فنحن نجهل أن بيار منديس فرانس

(Pierre Mendés France) الذي لم يكن ثورياً على وجه التحديد، كان داعماً لتأميم المصارف. أما الفكرة الثانية القوية، فيتم التعبير عنها عبر الرغبة في اقتراح سلسلة من الإصلاحات الهادفة في المجمل إلى استبدال حضارة الكمي بحضارة النوعي. من هنا، تبرز آمال رجال الاقتصاد الذين يرغبون في وضع حد لمجتمع الاستهلاك والتنافس والذلّ على نحو أفضل مما كان عليه في أيار/ مايو 1968. لذا ثمّة انفتاح في الوقت الراهن على النقاش الذي لا أجده لا في غير زمنه ولا ارتدادياً إلا عندما تسعى الإصلاحات المقترحة إلى إعادة إحياء تسميات أو حلول تلتصق التصاقاً بالبربرية التي ولدتها. شرط ألا ننسى أيضاً أن الأشخاص والحركات التي دافعت عن مبادئ مثل الديمقراطية الاجتماعية ودولة الرفاه كانوا الرائدين في ذلك. ولم تتخطاهم سوى مفاهيم نتجت من صراعات قادوها بأنفسهم. إنه مصير الكبار كلهم، وهنا آتي على ذكر مقولة لعالم الرياضيات هنري بوانكاري (Henri Poincaré).

أكتب هذه السطور على مشارف العام 2012 الذي سيتعيّن على العديد من القادة أمثال باراك أوباما (Barack Obama) ونيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy)، وفلاديمير بوتين (Vladimir Pou-tine) وهيوغو شافيز (Hugo Chávez) وعبدالله واد (Abdoulaye Wade) أيضاً مواجهة الانتخابات الرئاسية فيه. والوضع سيّان في صربيا وتايوان والمكسيك وكينيا واليمن، في ما يجدّد اليونان والصين رئيس وزرائهما. يأتي هذا الإجراء في ظلّ إرباك عارم وشكوك كبرى تطال مصداقية المُثل الديمقراطية التي لم تعد مسألة تأثير السلطة السياسية في المخاطر الاقتصادية سوى مجرّد عوارض

لها. وهنا لا بدّ لي من أن أعبّر عما أسميته «الإصلاحية الجذرية» على الصعيد العالمي.

لن نتخلّى أبداً عن أخلاقياتنا فهذا واجبنا، لكن الوقت قد حان لنجيب قبل أي وقت آخر على ندائنا الأول القائم على الملاحظة، أي الفهم والإفهام. قد يكون تقدّم المتطرّفين ناجماً عن تجسيدهم الثورة الكبرى التي تقودها المجتمعات المدنية ضدّ الحصانة المخزية التي يتمتّع بها أولئك الرأسماليون الكبار، المسؤولون أولاً وأخيراً عن الأزمة التي يشهدها نظامنا. فهذه الثورة محقّة ولا بدّ لها من أن تحفز على نضال جامع وواعٍ. لكن بالنسبة للبقية، ولمساعي العودة إلى الذهنية الأيديولوجية التي خلّفتها الأجيال التي سبقت، لم يعد الإلزامي غير ملائم وحسب، بل أضحى هشاً وغير لائق. العالم يفتقد على العكس إلى دليل استخدام. لذا، يبدو لزاماً اليوم العودة إلى سلالة الصراعات الكبرى التي سطّرت العشرين عاماً الأخيرة من انهيار الشيوعية إلى يومنا هذا، نظراً لحال فقدان الذاكرة الذي يهدد هذا الموضوع واستعادة ذاك الخيط الأكثر دلالة، الذي سوف ترى أنه ما هو سوى الأمة. هذا ما يسعى إليه هذا الكتاب على شكل مذكّرات فكرية يومية.

الثناء على القلق

نحن، رجال الكلمة، مبدعين كنا أو معلّقين، قد حُكم علينا بالخنوع. يتعيّن علينا نحن كلنا، نساء اليوم ورجاله، أن نقبل العيش وسط حالٍ من القلق. ها هو الروائي ستيفان زفايغ (Stefan Zweig) يدعو في كتاب بعنوان **ذكريات أوروبي** (*Souvenirs d'un*

من هنا، إن كنت سأقترح توقعاً لما سيجري في القرن الحادي والعشرين، فسأكون في حالة تناقض مع نفسي بما أنني مرة جديدة أعلن جهاراً أنه يتعيّن على أي دراسة جدية أن تدمج غير المتوقّع مع القلق الذي يترافق معه. يبقى عزاؤنا الوحيد في غير المتوقّع في احتمال أن يصحّح ذلك التشاؤم المطلق.

كيف بنا إذاً نقارب المستقبل؟ لقد مرّ عقدان من الزمن منذ الزلزال الذي شابه بصمته استحالة توقعه وقد تسبّب في هنيهة واحدة باندثار أعظم إمبراطورية عرفها التاريخ وكانت تأمل ببسط سيطرتها على كامل بقاع العالم. إلا أن العالم الذي نعيش فيه قد تخطّى ذلك ببرهة من الزمن. لكن يبدو أن الرغبة في إلقاء هذه الأحداث في متحف التاريخ جامحة. بيد أنه ومن دون تلك الذاكرة التي تحدّد ماضينا القريب، لا يغدو مستقبلنا غير مفهوم وحسب بل حاضرنا أيضاً.

بالنسبة إليّ، لقد قمت منذ عشرين عاماً بمضاعفة الدراسات والمؤتمرات من أجل إثبات أن ما يميّز زمننا هو هذا القلق وعدم القدرة على التنبؤ. ولم أكن أهدف إلى إنكار كل تحليل بل إلى إقناع جمهوري بقبول التخلّي عن الأوهام التي كانت تدغدغنا والالتفات إلى الواقع. فإذا كان لا بدّ من العيش من دون أدوات تنبؤ، فباستطاعتنا وحريّ بنا أن نتساءل عما يلزمنا، إذ ما زلنا على قيد الحياة. وهنا لا أقصد البتة الاحتياجات المادية، ذلك الوهم الذي فرضته علينا هذه الأزمنة المضطربة تحت مسمّى «الاستهلاكية».

بل أردت أن آتي على ذكر الاحتياجات التي تطال الوجود الإنساني على نحو أوسع، وقد تكشّف لي كيف أن النظام أو اللانظام الجديد بات يعبث بمعطياتها.

لذلك، كان لا بدّ لي من أن آخذ بعين الاعتبار الظواهر الكبرى التي بدأت تتشكّل. فهل كان بالإمكان تصوّر الاضطرابات التي نشهدها في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قبل عشرين عاماً خلت، بينما كان يحتفل كوكب الأرض بانهيار الاستبداد الشيوعي؟

في أي إطار سياسي كان يمكن استقبال هذه الظواهر كلها، ومن ليسمح للإنسانية المتغيرة بالاستمرار بالعيش ضمن جماعات؟ كان يبدو لي ولا يزال حتى يومنا هذا أن هذا الإطار هو ما يحدّد الأمة التي أُعلنت نهايتها أو انعزالها في القومية. إلا أن الأمة ببعدها الديمقراطي، حيث يتلاقى العالمي والفردي، كانت تبدو لي المؤسسة السياسية الوحيدة القابلة للحياة، تلك التي يجدر بنا التفكير فيها إذا ما أردنا الغوص في المستقبل من غير أن نكون مُعدمين.

فلتسمعوني جيداً. أرى أنه لا إمكانية للتوافق بين شعوب الأرض إذا لم تقتنع بخلفية مشتركة لها. وأنا كلّي ثقة أن هذه الخلفية موجودة فعلياً. فباعتقادي أنه يمكننا بناء ما أسميه «الحد الأدنى العالمي» على أساس هذه الخلفية المشتركة وبما يتخطّى فوارق الحضارات والتاريخ.

يكفي لتظهير تلك الخلفية أن نبحث عما هو مشترك بين رسائل الأديان الكبرى كلها والثورات الكبرى كلها، حيث نجدها في قانون حمورابي (Hammourabi) أو الأوبانيشاد (Upanishad) أو كتاب الموتى الفرعوني أو حقائق الوصايا العشر أو عظة الجبل.

إلا أنني أرى أن الجدلية المتحجّرة والمتضاربة بين الضلال والتجذّر والعالمية والهوية والعولمة والمصالح الخاصة والفرد والجماعة، أي باختصار بين التقليد والحداثة تعبر مجمل الفضاءات الجيوسياسية بدل أن تفصل في ما بينها. فلا بدّ من وضع قدرية الثقافة في مواجهة إرادوية الحضارة. إلا أن الجدلية المتضاربة لا تعبر كلَّ فضاء وحسب، بل كل شعب وكل فرد.

يجدر إذاً الرهان على أنه في مقدور الأمة والديمقراطية وفي طبيعتهما حتى الاندماج في مجموعة تتخطاهما من دون أن يتلاشيا فيها. هذه هي الحال، أقله حتى اللحظة، في الاتحادات الكونفدرالية وفي المجموعة الهشّة التي تشكّل الكيان الأوروبي. في الواقع، لا حماسة تفوق حماسة اليوم في مشاهدة بناء أوروبا على الرغم من التردّدات والمضايقات التي قد تبدو في كثير من الأحيان كبيرة ورهيبة. زد على ذلك التهديدات.

غير أن غياب الأمم لم يُدرج بعد على جدول أعمال التاريخ، وهو ما أراه أمراً حميداً. فإن اخترت الأمة، ذلك لأنها تقع في تقاطع بين حلم أخيل (Achille) وحلم أوليسيس (Ulysse). ذلك لأنها وحدها تسمح بحدوث تلك المأثرة وهي بمنزلة رهان قد أسميته

«التجذّر العالمي». ذلك لأنها تستحق مفهوماً متجدّداً يشكّل في الوقت نفسه حاجتنا الأولى وأفقاً سياسياً.

هذا ما أسعى لتبيانه هنا. فهذه المذكرات الفكرية اليومية تغطّي العشرين سنة الماضية حيث تقاطعت فيها الأحداث والتعليقات، والوقائع والقراءات، والمداخلات واللقاءات كما وقعت في حينها، لتكوّن شيئاً فشيئاً قناعتي التي لم تبلغ حدّ اليقين. ويخطىء من يبحث فيها عن نظام. بل على العكس، هي تساؤل لا ينفك يتكرّر، ليفسح المجال للشك الذي يدور حول الغزو الكبير الذي شهدته الأعوام الماضية. لذا، فضّلت بدل أن أقدم نظرية أن أتبع مجرى التاريخ كما شهدته وعاصرته، مزوّداً بالأمل والإحباط الذي يسكن كلّاً منا في وجه الازدواجيات والتناقضات إن لم يكن الضلال الذي يقدمه لنا.

لا يمكن لرحلة مماثلة إلا أن تكون محفوفة بالمخاطر. ولا يمكنها أن تكون مجرّدة من أي هدف. لم أنفك طوال السنوات العشرين الماضية على وجه التحديد أضطلع بدور المراقب الذي سعيت لأن أكونه في حياتي كلها. وأما المعنى الأفضل للفظة «أمة» فيعود إلى جذرها اللاتيني الذي يحيل إلى ظاهرة الولادة. أجل، نحن نولد بطريقة ظاهرها مشروط، لكن يتوجّب علينا تحديد ما نرثه، بدءاً من اللغة وصولاً إلى الثقافة فشعر العالم، وهذه كلها تُقدَّم لنا وتتراجع بخصوصيتها أمام العالمية. لذا يضحي التحديد نوعاً من التأمل والحدود انفتاحاً. وهنا يبدأ مسعى أنسنة العالم وإعادة اكتشاف الأخوية الإنسانية.

هل بوسعنا استخلاص ميثاق سياسي من هذه اليوميات؟

لكل رأيه الخاص. إلا أنني أعتقد أنه إن كان لا بدّ من سعر ما، فهو أن درس الأمة كتجذّر في العالمية يخلص بشكل طبيعي إلى الأخلاقيات الأسمى التي تترافق معه وتمتنع في السياق نفسه عن السرعة إلى نجدة كل مما يسمو. دائماً ذاك القلق وأبداً لا يمكن التنبؤ به. أما القارئ المتلهّف لمعرفة ما أتصوّره ليس كحكمة بل كسلوك، فيجد ضالته في نهاية المجلّد. لكن يبدو لي هنا كما في أي مكان آخر، أن الرحلة توازي بأهميتها وجهة الوصول.

ترنّحات التحول العربي

لا مجال للشك في أن المعترض هو تلك الشخصية المحورية التي توحّد عالماً متحوّلاً في عصر التعددية. إلا أنه من غير المؤكد أن هذا الشكل من الالتزام يتطابق مع كفاحيات الأمس. فأنا بنفسي قد تكلمت عن دَيننا تجاه محمد بو عزيزي (Mohamed Bouazizi)، ذاك الطالب التونسي الذي تحوّل إلى بائع جوّال وقد ذكرتنا تضحيته بنفسه بتضحية يان بالاش (Jan Palach) في براغ قبل ربيع العام 1968. فتلك الخطوة تعبّر عن عاطفة استثنائية، إذ إنها وعلى عكس الهجوم الانتحاري، لا تؤدي إلى اغتيال آخرين كما أن الفرد يموت من دون أي أمل في الحصول على مكافأة في الجنة. إنه الشقاء بكل ما للكلمة من معنى. لكن ثورة الياسمين قد أذكت ذكريات أخرى: فالدور الحاسم الذي لعبه رئيس الأركان رشيد عمّار (Rachid Am-mar) قد أعاد إلى الأذهان تمرّد الضباط البرتغاليين إبان ثورة القرنفل في العام 1974. أخيراً، يذكر قرار الاتحاد العمالي التونسي بالدعوة

إلى إضراب عام بليش فاليسا (Lech Walesa) والثورة البولونية في نهاية الثمانينات. وكأن هذه الأحداث كلها تستدعي ذاكرة أخرى أكثر قدماً، ذاكرة عالم الأمس قبل سقوط جدار برلين ذلك أن الفكر الإنساني يميل إلى المقارنة من أجل تضييق مساحة المجهول.

ما أعطى الثورة التونسية طابعها الاستثنائي هو التقاء هذه المزايا الثلاث بحيث أدّى أخيراً - وعلى نحو غير متوقّع - إلى طرح سؤال نظري متوقّع: ما السبيل إلى جعل الإسلام متناغماً مع الديمقراطية؟ وإذا بالقائد راشد الغنوشي العائد من منفاه اللندني يلقى الترحيب الحار في تونس، في ما لم تلقَ التظاهرات المناهضة التي قادتها النساء النجاح المرجوّ. وفاز حزب النهضة بالانتخابات، حزبه، الذي يتمتع بهيكلية واضحة بفضل تاريخه الطويل وأيديولوجيته الدينية التوحيدية بالانتخابات بطريقة واضحة من دون أن نشهد موجة أصولية عارمة. إلا أن تونس قد تغيّرت. ولا دليل على أن النساء التونسيات سيقبلن أن يتمّ تجريدهن من حقوقهن. ولا دليل أيضاً على أن الإسلاميين الجدد لن يجدوا صيغاً لجعل هذه الحقوق تتناغم مع الشريعة القرآنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الغنوشي (Ghannouchi) خال أنه يتعيّن عليه التصريح للمرة الأولى بأنه لا يعارض لا المساواة بين الجنسين ولا حرية المعتقد. وأضاف أنه لا يثق إلا في الديمقراطية لأنها سمحت له بالعودة. وهنا بين تزاحم الأحزاب وتنافس الأفكار والقوة التي استعادها الوسط النقابي وضمانة الجيش، أراهن – وقد لا أكون على صواب - ألّا عودة ساحقة أو خطرة للإسلام في تونس كما في السابق.

غير أن الوضع ليس مماثلاً في مصر، حيث الأحداث أكثر عنفاً. فضلاً عن ذلك، فإن تلك البلاد البالغة الرمزية ترتدي أهمية فائقة بالنسبة للشرق الأوسط برمّته. فثمانون مليون نسمة يتكدّسون في بقعة أرضية ضيقة نسبياً بما أن المنطقة القابلة للسكن تنحصر بدلتا النيل وطوال ضفتي النهر. من جهتها، تساهم السياحة نسبياً في تأمين معيشة خمسة ملايين نسمة على الأقل. ولا يفوق فساد الموظفين الحكوميين فساد موظفي دول أخرى، غير أن ذلك لا يسقط عنهم تهمة الفساد، وذلك ما يصعب على الشباب تحمله نظراً لازدياد أعدادهم وتزايد فقرهم. إلا أن حاكم البلاد لم يكن وحشاً. فلم تحكم البلاد، كما في تونس، عائلات حاكمة قوامها قطّاع طرق ولصوص. ففي ما يتعلّق بمبارك، يطلب مني صديقي جان لا كوتور (Jean Lacouture) ألا أنسى أنه قام بتطبيع الاتفاقيات التي كان أنور السادات (Anouar el-Sadate) قد وقّعها مع إسرائيل، كما أنه لعب دوراً أساسياً في وضع أسس للعلاقات بين مختلف القوى الفلسطينية والإسرائيلية. لكن كما الآخرين، تشبّث لوقت طويل بالسلطة وأقام استفتاءً عاماً لصالحه عبر انتخابات مزورة بشكل فاضح كما ادّعى تعيين ابنه خلفاً له.

الفارق مع مصر مغاير ومضاعف، حيث يعود من جهة إلى الموقع البارز الذي يحتلّه الإخوان المسلمون. فمنذ تسلم عبد الناصر مقاليد الحكم، قام الجيش ومناصرو العروبة بملاحقتهم من دون أن ينجحوا بالقضاء عليهم، وذلك لأنهم يعبّرون عن تقليد محترم تقف عنده شخصيات فاعلة، فضلاً عن شعور النخب المصرية بالذنب لسماحها لحكومتها بإبرام الصلح مع العدو الصهيوني. ومن جهة

أخرى، يبرز واقع الأقلية المهمة والأولى في الوطن العربي والشرق أوسطي، وهم الأقباط، حيث يشكّل استقرارهم أو تدهور أوضاعهم معياراً حاسماً في ثورة النرجيلة. يبقى أن الشباب المصري اليوم لم يعد مقبلاً على الديانة الإسلامية في حال تجلّت كأيديولوجيا سلطوية وظلامية. وبما أن طارق رمضان في وضع يمكّنه من معرفة ما يجري، فهو يشير إلى أن الإخوان المسلمين يُظهرون قدرتهم على التأقلم حتى لتخالهم تقدميين. من هنا، هذا الكم من المشاعر والارتباك وحتى الخوف الذي يبديه الرأي العام العالمي.

لقد شهدنا حركات شعبية زعزعت الأنظمة السائدة في ليبيا وسوريا وبالطبع في اليمن والبحرين على اختلاف الأوضاع فيها. وفي كل مرة، لا يسعنا تفادي تلك المشكلة الملحّة التي تتلخص بالخطر الإسلامي. ولربما هدفَ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان (Recep Tayyip Erdogan) بزيارته إلى تونس والقاهرة إلى تهدئة المسلمين الساعين إلى فصل الدين عن السلطة والمسلمين المصرّين على مواجهتهم. كما لم يألُ جهداً من ناحية دمشق. فأخذ يدافع أمام كل من الطرفين عن خيار جديد للديانة الإسلامية وحتى للإسلام، متسلّحاً بفن الخطابة ومفاخراً بمثال دولته القوية: إما نسعى إلى المثل الأعلى كإسطنبول وجاكرتا أو نضل طريقنا باتجاه طالبان وورثة أسامة بن لادن. وبذلك، قدّم أردوغان مساعدة ثمينة ولربما إصلاحية للإسلاميين الذين ربحوا لتوّهم الانتخابات من أعضاء النهضة في تونس الذين يُظهرون اعتدالاً ملتبساً إلى الإخوان المسلمين في مصر الذين يواجهون منافسة من السلفيين. هذا هو شكل النضال الذي تسعى شعوب الربيع العربي إلى خوضه في

أحلك الظروف. فبعد عزل الديكتاتوريين وتجريدهم من قدرتهم على الأذية، فرضت الوقائع نفسها، وبدأت المصاعب، ليشكّل النموذج المثالي صلبَ اللعبة. في كل الأحوال، وفي هذا السياق الجديد كلياً، يمارَس النضال من أجل الديمقراطية.

ما الذي يسعنا فعله إذاً، لمساعدة هؤلاء وأولئك حتى يتم احترام أكثر ما يميّز ربيع الشعوب العربية بفرادته وعمقه وحسمه؟ يتعيّن أولًا وقبل أي أمر آخر فهمُ هذه اليقظة. فلا تكمن فرادة الربيع العربي بكونه نجح في إقصاء ثلاث طغاة وحسب، ولا أن إصرار الشعوب كان توافقياً وانتصروا في ثورتهم على انقساماتهم الخطرة. بل تكمن فرادته في كونه نسج علاقة جديدة بين الحرية والأمة، بما فيها الشق الديني لهويتها.

لا يخلو الأمر من اختصاصيي التشاؤم الذين هم على حق جزئياً. فسيسارعون إلى القول إن لا جديد تحت الشمس، مضيفين أن الثورات لا تتفادى الهزائم أبداً أما الكوارث، فنادراً. ولا شك في أن الاضطرابات المصرية وإذا ما أدّت إلى إغلاق قناة السويس، فسنواجه زلزالاً عالمياً. أما مضيق هرمز - الذي تهدّد إيران بإغلاقه ردّاً على العقوبات الغربية - فيشكّل أساس مستقبل الحرب والسلم. ومن هنا، ليست حداثة الثورات العربية التي بدأت في العام 2011 ما يفترض أن نخشاه، بل تصلّب الثورة الإيرانية في العام 1979 والعائدة إلى النظام القديم. ومع ذلك، ألا يفترض بنا أن نخشى فترة تراجع وحتى قمع للشعوب المعنيّة؟ بيد أن رعب العام 1793 لم يمحوه نصر العام 1789 حتى لو قام بيتهوفن بعد ذلك بإلغاء

إهدائه لبونابرت إحدى سمفونياته يوم تتويج بونبارت إمبراطوراً. وإذا ما اكتفينا بالإشارة إلى أن ثورتي الياسمين والنرجيلة ستنتهيان إلى الأسوأ، فنكون قد مررنا بمحاذاة ما هو مهم. إذ إن العامل المبهر في تلك الثورة العربية مع ربيع الشعوب الشرق أوسطية هو انتفاضة الرأي العام وتلك الصحوة الوطنية، ما يجعلها بهذا العمق من الفرادة: فبعدها التاريخي لا يرد لا في التاريخ ولا في ذاكرة المؤرخين. وإذا ما أردنا حصر الكلام بتونس ومصر، فالأحداث الجديدة هي ما يذهل بصيرتنا لا التكرار. فليس معتاداً أن يرفض جيش ما إطلاق النار على الشعب وخصوصاً في مصر حيث يشكّل الجيش أحد أقوى الجيوش في أفريقيا. ثم يبرز هؤلاء الشباب الفخورون والعديدون بحيث لا يسعك مقاومة تقدّمهم. لم يسبق لهذا العدد من الشباب أن احتشد وتجمّع وراء موقف سياسي في رفض للسلطة من دون أن يحرّكه في البداية لا العداء للغرب ولا لإسرائيل. ففي القاهرة، حوّلوا أغنية مصرية تنتهي بـ «شكراً للإسلام» إلى «شكراً لتونس». ولا يقود هؤلاء الشباب رجل خارق مثل عبد الناصر أو مهديٌّ منتظر مثل الخميني. ثم لا بدّ من ذكر وسيلة التواصل وهي الإنترنت. فهؤلاء الشباب يجيدون استخدامه بطريقة أفضل من أسلافهم وقد نجحوا في ملاقاة بعضهم والاتصال وتحويل مزاجهم الفردي إلى وصية جماعية.

ثمة عنصر آخر: كانت هذه الشعوب الغاضبة حتى تلك اللحظة تخضع لاستبداد طغاة تصعب إزاحتهم ولا يتمتّعون بالشرعية التي يحظى بها الملوك عبر التاج أو الكهنوت بل اكتسبوها حصراً من انتخابات مزورة أو مزيفة. أخيراً، هم يعيشون في بلاد تزداد فقراً،

في ما ثراء البعض يزداد كماً. ولا تنفك وسائل الإعلام تظهر مشاهد الترف التي ينعم بها الأغنياء الجدد. وتالياً، لا تمت هذه المعطيات بشيء إلى العروبة أو الإسلام. لذلك، ولا بدّ من دراستها من زاوية العدوى الممكنة من أي بلد كان.

في المحصلة، أدّى ربيع الشعوب إلى حشد الشباب بالملايين، حيث تمكّنوا من تحويل مطالبات كانت تعتبر قومية أو دينية إلى مطالبات بمستوى الجمهورية. وهنا لا بدّ من شرح هذه الصيغة. فتاريخ إنهاء الاستعمار كله منذ منتصف القرن العشرين قد جرى باسم استعادة الأمة استقلالها، وسيادة الدول وأحياناً سطوة الدين. وخلال مؤتمر باندونغ (Bandung) الشهير في العام 1955، جسّد زو إنلاي (Zhou Enlai) ونهرو (Nehru) وعبد الناصر (Nasser) وتيتو (Tito) ونكروما (Nkrumah) عودة الأمم ذات الحضارات المذلولة إلى الساحة الدولية عبر النصر في استعادة السيادة لدولهم. فلم يتمحور الأمر في ذاك الحين حول الحقوق الفردية وحرية المواطنين. أما اليوم، فما طالبَ به الشباب التونسيون والشباب المصريون هو حقوقهم الفردية وحرياتهم. لم نسمع لا في شوارع تونس ولا في ميادين القاهرة صرخات الحرب الدينية. إلا أننا رأينا المتظاهرين يعلّقون نداءاتهم التحريرية من أجل أداء فريضة الصلاة. لكننا رأينا أيضاً المسيحيين وهم المصريون الأقباط، يقومون بالأمر نفسه كما المسلمين. ولا شك في أنه من بين أولئك الذين يحثّون على الصلاة كان هناك أفراد من الإخوان المسلمين الذين يخشاهم كثيرون. حتى تلك اللحظة، بذل الناطق باسم تلك المنظمة الدينية جهوداً جبّارة من أجل استمالة عطف هؤلاء الشباب الذين اعتبرهم

جمهوريين. وتبقى المسألة القبطية جليّة، لكن هنا أيضاً تسعى القوى الجديدة التي بلغت سدة الحكم إلى الاهتمام بها. لذلك، لا يسعنا أن ننكر واقع تطوّر جديّ للإسلام لدى المسلمين في تونس ومصر كما في سائر البلدان - بما فيها النساء في إيران.

يتعيّن على الغرب الاستعداد لاستقبال إسلام منفتح على الديمقراطية بدل الاعتماد على الديمقراطية لنزع صفة الإسلام عن العالم الإسلامي. بمعنى آخر، لا بدّ من مساعدة إصلاحيي الإسلام بشتّى الوسائل. ولحظة نتوصل إلى فهم ذلك وإظهار فهمنا له، نحقّق الخطوة الأولى.

نهاية بن لادن الثانية

لم نشهد ما يستحق الذكر، إن لم يكن نهاية الغطرسة الغربية. أي نحن نغيّر العالم فعلياً. فحماقة اليمين الأميركي والأوروبي والإسرائيلي تتلخّص بعدم مشاهدة هذا الجنوح الذي يشهده الكوكب فضلاً عن القرار المبرم بإعادة توزيع خارطة العالم. قد يحدث أن توضع القوة في خدمة العدالة، وهذا ما أظهره دور الولايات المتحدة في الأحداث المصرية. فنزولاً عند مطلب باراك أوباما الاستثنائي، أدّت حركة تنسيق عسكرية إلى انقلاب عسكري وضع حداً لثمانية عشر يوماً من التمرّد الشعبي، ونظّمت الرحيل الفوري للرئيس المصري لتتولّى بنفسها حكم البلاد. فقام المجلس الأعلى الجديد للقوات المسلحة بحلّ البرلمان وعلّق الدستور وتعهد بنقل السلطة إلى الشعب بعد الانتخابات. حتى تلك اللحظة، يتلاءم كل ما جرى مع تطلّعات الثوار المصريين.

إلا أن القادة العسكريين ذهبوا أبعد من ذلك. فقاموا، وبناءً على التعليمات الأميركية نفسها، بإعلان أن الدولة المصرية الجديدة لن تمس المعاهدات الدولية التي كان نظام حسني مبارك قد أبرمها منذ عقود ولا سيّما مع إسرائيل. هل شكّل رئيس أركان الجيش المصري جزءاً من الاستراتيجية الأميركية؟ ربما. لكن الأمر هنا يتعلّق باصطفاف يوكل إلى السلطة العسكرية وحدها مهمة ضمان فترة الانتقال الديمقراطي. والأمر نفسه لتونس. ففي خارطة الطريق الحقيقية التي أعدّتها واشنطن، تبرز مفاوضات هذه السلطة مع مختلف شرائح المجتمع المدني: تلك التي شكّلت شرارة الثورة الكبرى، وتلك الساعية إلى استعادة الهدوء، وشريحة الإسلاميين الذين يضمنون السيطرة على القسم الغاضب من الشعب بطريقة سرية إنما فاعلة. ما الذي يخشاه المتشائمون إذاً؟ أن يستحوذَ العسكر على السلطة فيستبدلون مبارك بآخر من جهة، ومن جهة أخرى، ألا يكون الإسلاميون قد تغيروا فيستغلون لعبة الديمقراطية من أجل الوصول إلى السلطة لا غير. إلا أن الأجدى بهم أن يتوقفوا عند السياق الإقليمي الذي يحتلّ الحيز الأكبر في تحديد التوازن العالمي.

يمكن أحياناً تلخيص تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية بالعلاقات التي نسجتها مع إسرائيل ومصر، البلدين اللذين تمنحهما كل سنة المساعدة المالية نفسها والبالغة مليار ونصف المليار من الدولار على شكل مساعدات عسكرية أو غيره. ومن هنا، باستطاعتنا أن نكوّن فكرة عن الأهمية الاستراتيجية لمصر، حيث إنه ما كان للولايات المتحدة أن تخوض الحروب

التي خاضتها في العراق من دون إمدادات النفط عبر قناة السويس. ولا شك في أن الجيش المصري هو الأقوى في الوطن العربي، لكن المصريين، وبغياب مجموعة تأثير في الأروقة الأميركية شبيهة بمجموعة التأثير اليهودية الأميركية، هم أكثر اعتماداً على واشنطن. وهنا يمكننا القول إن القادة العسكريين المصريين هم حلفاء للولايات المتحدة بلا أي قيد أو شرط، فيما القادة الحاليون في الحكومة الديمقراطية الإسرائيلية، ولسوء حظ الجميع، يجدون نفسهم قادرين على تحدّي أوباما. وهكذا يستطيع بنيامين نتنياهو المفاخرة بإحباط العديد من مبادرات السلام التي سعى إليها الرئيس الأميركي. واليوم، يخشى الإسرائيليون أكثر ما يخشونه تغيّراً في توجّه خليفة حسني مبارك، بعد أن دعاه المصريون إلى التنحي مستخدمين لفظة فرنسية dégager. من جهتهم، لا يستطيع الأميركيون قبول زعزعة منطقة يسعون لإبقاء سيطرتهم عليها. وكم كان محقاً ذاك الخبير في الشؤون الجيوسياسية عندما تساءل في **النيويورك تايمز** (*New York Times*) ما إذا كانت الديمقراطية التي تشكّل أحد المبادئ المؤسّسة للولايات المتحدة والغرب أمراً مستحباً في تلك المنطقة. فأشار قائلاً «جلّ ما فعلناه بطريقة سلمية في الشرق الأوسط، قمنا به بواسطة طغاة».

بالتأكيد، لكن لتكتمل الصورة، لا بدّ من إضافة السعودية وإمارات الخليج التي تمثّل الظهير الحقيقي لواشنطن في الوطن العربي. وهنا، وبغضّ النظر عن النفط، تتعقّد المشكلة. فسياسة التدخّل الكارثية التي انتهجها جورج بوش الابن لم تؤدِّ إلا إلى تعزيز التأثير الإيراني في قلب الشرق الأوسط وعلى طول الحدود

الإسرائيلية. فقد شجّع على بروز هلال شيعي من دون إضعاف الأصولية السنية، وضاعف في كنفه الجنوح إلى الوهابية الذي يموّله الذهب الأسود. وهذا ما كان يخشاه المصريون كما الإسرائيليون. أفلم يُذهل عدد من الديبلوماسيين العرب أمام شخصية الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله؟ وهنا تكمن إحدى إخفاقات استراتيجية الجيش الإسرائيلي الكبرى في لبنان، والتي تضع على المحك أفضل الجنرالات، كما الموساد في عدم تمكّنه ولا توقعه ولا نجاحه في تفادي تأسيس مثل تلك القوة الإسلامية. فإذا كان يحق لنا أن نفكر بأن الإسلام يواجه أينما كان مقاومات جديدة في الرأي العام وحتى في ما نسميه «الشارع العربي»، إلا أنه لا يسعنا أن نشكك في تطرّف القادة الإيرانيين، وفي سعيهم لتأكيد حضورهم وذلك عبر ثقل تأثيرهم في لبنان وفي العراق أيضاً وسوريا وحماس، من دون أن نغفل بعض شواطئ الخليج والمحيط الهندي. لذلك تعيّن على أميركا إبرام معاهدة جديدة مع العالم السني.

لم يكن ليشكّك المتطرفون الذين زرعوا الرعب في مراكش في نيسان/ أبريل 2011 في أن ملهمهم الأعلى أسامة بن لادن سيلقى حتفه بطريقة مدوية، بعد أربعة أيام من جريمتهم. ولنتذكر: خلال الأيام التي تلت اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، وعلى هامش الذعر العالمي، تمّ حرق العلم الأميركي في أماكن غير قليلة في الوطن العربي الإسلامي في خضم الفرح الشعبي العارم: أخيراً، ها هم العرب يشعرون بالانتقام للمذلة العالمية التي تلحقهم من الغرب! وتعالت في تونس والقاهرة نداءات «ليحيا بن لادن!» من يتذكّر ذلك اليوم؟ لا بدّ لنا من التذكّر، أقله للإشارة إلى أنه إذا

كان الشارع العربي الشهير يحتفظ بصورة بطل النضال ضد «الشيطان الأميركي الأكبر» الذي تمكن «ببراعة» – وكما ذكر عالم الاجتماع الفرنسي جان بودريار (Jean Baudrillard) - من الإعداد لأنجح الاعتداءات على مرّ القرون، غير أنه لم يعترض على إعلان موته.

ما الذي حصل إذاً خلال تلك الحقبة؟ أولّا، لم يعد جورج بوش موجوداً. لنفترض أنه ما زال قابعاً في البيت الأبيض. لكن الوطن العربي الإسلامي قد انتفض معترضاً على انتهاك سيادة دولة باكستان بواسطة كومندوس أميركي أراد اجتياح الفيلا المخبأ حيث كان بن لادن. ولكان الروس والصينيون وحتى الهنود قد اصطفوا إلى جانب اعتراضات الفنزويليين. إذ إن التعاطف مع ضحايا اعتداءات العام 2001 لم يخفف لدى بعض الشعوب العداء المتجذّر حيال الولايات المتحدة وقوتها العظمى. غير أن جورج بوش لم يخرج وحسب، بل استبدل برجل سارع بمجرد وصوله إلى البيت الأبيض إلى المجاهرة بتأييده المصالحة بين الولايات المتحدة والإسلام ووعد من جهته بألا يأخذ أبداً أي مبادرة من شأنها أن تؤثر سلباً في هذه العلاقات. وعلى الرغم من الالتزام الصعب في أفغانستان والعراق من العلاقات الملتبسة مع باكستان من المسائل الليبية والسورية، بذل أوباما قصارى جهده من أجل إبعاد صورة الغطرسة الغربية عنه. وقد أكّد ذلك في الخطاب الذي أعلن فيه القضاء على بن لادن. لكن ذلك لم يكن ليكفي لو لم ينتفض شباب بعض الشعوب العربية على طغاتهم من غير أن يكترثوا إذا كانوا يخدمون أو لا المصالح الأميركية بل ناضلوا وما زالوا من أجل حريتهم وكرامتهم من دون توصيف هذه القيم الديمقراطية بالغربية أو

الإسلامية. فقد يكون بن لادن بطل هؤلاء الشباب إلا أن الإسلاميين التونسيين والإخوان المسلمين في مصر قد وجدوا أنفسهم ملزمين بإصلاح برنامجهم والمناداة بمبادئ الحرية الصريحة. ولا شك في أن النصر الذي حقّقه أوباما يعزز السطوة الأميركية لكنه يضعف بشكل ملحوظ المنظرين في الإسلام المتطرف والتعصّب الديني كافة. كما يبدّد المخاوف التي قد تساورنا حيال فرصة النضال ضد المستبدين المسلمين بذريعة أنه يمكن لهذا النضال أن يبدو مجدداً كشكل من أشكال الإمبريالية.

كان حلم رأس القاعدة أن يفجر بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر صراعاً أو بالأحرى هيجاناً للحضارات. لكنه فشل في ذلك. فلم تكن هذه الاعتداءات لتمثّل أكثر من «تزاوج التعصّب والتكنولوجيا» بحسب بيار هاسنير (Pierre Hass-ner)، أو «ذروة التوتر المعادي للغرب في عالم يشهد متغيّرات» بحسب هوبير فيدرين (Hubert Védrine)، أو «أي شيء سوى حرب حضارات» بحسب دومينيك موازي (Dominique Moïsi). ولم يسعَ هؤلاء المفكرون السياسيون سوى إلى إحصاء سلسلة الأحداث التي توالت منذ 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وقلبت التوازن العالمي. لا يمكننا بالطبع أن نعزو إلى هذه الاعتداءات وحدها أساس التدخلات العسكرية في الشرق الأوسط حيث إن الإعداد لها قد بدأ قبل ذلك. ولا شك في أن العولمة والأزمة المالية وبروز الدول الناشئة على الساحة الدولية تشكّل أسباباً موضوعية للتغيير. وأنا هنا إذ أقر لهاسنير وفيدرين رغبتهما في عدم المغالاة باستخدام توصيف «التاريخي» في كل لحظة، إلا أنني أناقض موازي حيث

أرى أننا واجهنا محاولة جدية لحرب حضارات. ولا ينفع القول إنها لم تنجح، بما أننا نملك الأدلة عبر وثائق اكتُشفت لدى بن لادن بعد مقتله تدلّ على أنه تم التفكير بهذه الحرب بطريقة واضحة ومحكمة. فلم تعد الاعتداءات الصغيرة المتعددة كافية، مهما كان حجم أذيتها، بعد أن خلص الأوروبيون والحكومات العربية إلى التكيّف معها. لذا بات ملحّاً أن يُثبت لهذه الحكومات العربية والمسلمة أن القوة العظمى التي تستعبدهم لم تعد حصينة ولا بدّ من ضربها على رأسها. أخيراً، كان لا بدّ من التأمل في واقع أنه لحظة إنجاز هذه المأثرة، فستكون ردة فعل الأميركيين وحاشيتهم على درجة من الصخب تؤدي إلى الفصل النهائي بين الإسلام والغرب.

برأيي أنه بعد تخطي مرحلة الذهول والانفعال العالمي، وبعد تخطي الاستنكار الرسمي والجامع للمرة الأولى في مجلس الأمن الذي يتضمن الصين وروسيا، أثبتت استراتيجية الأدمغة لدى القاعدة فاعليتها لحظة تحوّلت الحرب التي شنت ضد طالبان في أفغانستان لمعاقبة حلفاء بن لادن إلى هيمنة على أفغانستان وبعد أن تصرّف جورج بوش بعد الحرب الكارثية على العراق كما لو أنه يريد أن يتحوّل المسلمون كلهم إلى إسلاميين. كان همُّ بن لادن الأساسي أن يضمن دعم الشعوب له على الأرض حتى يتمكّن كل إرهابي من التنقل بين أترابه - بحسب صيغة ماو - «كما السمكة في الماء». لذلك، لجأ رجال القاعدة إلى التعصّب الديني أو الترهيب، وأحياناً إلى الاثنين معاً. وبطبيعة الحال كان يمكننا أن نقول إن الإرهابيين لا يمثلون سوى أقلية من بين المسلمين وذلك بهدف إدانة وصمة العار التي لحقت بالإسلام بعد الاعتداءات. ولا

شك أيضاً في أن العديد من المسلمين قد أدانوا هذه الاعتداءات. إلا أن ذلك لم يكن كافياً لفصل صورة الإسلام عن العنف. وفي هذا الصدد سمعت الشاب العروبي عبد النور بيدار وهو ناقم على مثل هذا الخلط يعترف أنه كان بإمكان المجتمعات المسلمة أن تدين هجمات مانهاتن بمزيد من الصلابة والإجماع. هي من دون شك مسألة أساسية لكنني آمل أنها قد أصبحت خارج زمانها! لكن إذا ما امتنعت هذه المجتمعات عن التنصل من طياري الطائرات الانتحارية، فذلك لأنها تشعر في صميمها وأحياناً من دون الرغبة في الاعتراف بذلك بأنها شريكة وبكل فخر في مأثرة قد تعوض جسارتها المذهلة على فظاعتها. هذه الفظاعة التي تبقى دائماً وأبداً في أذهانهم هي أقل من المذلات التي عاشوها جراء الاستعمار وأشكال قمعه.

يصيب مفكّر جزائري في الإشارة إلى أنه لو حصلت هذه الاعتداءات في حقبة العالم الثالث المظفر، عندما كانت شريحة كبيرة من العالم تعتبر الولايات المتحدة «الشيطان الأكبر» لكان انفعال الرأي العام العالمي أقل ولاختلفت ردود الفعل بشكل ملحوظ. غير أننا لم نعد في تلك الحقبة. فالاتحاد السوفياتي قد تشظى وها هو يعادي المسلمين في الشيشان. أما العولمة البديلة، فتختلف الاختلاف كله عن لغز العالم الثالث. وقد أصبح النضال ضد الإرهاب كونياً، فيما لا يسعنا مناقشة مفاعيل أوباما في هذا الصدد. فالتوقف عن الاستماع إليه ولا سيّما في الشرق الأوسط يشكل مصيبة للجميع وتحديداً لإسرائيل التي باتت معزولة، لكن إذا ما تم استبداله بأي من المرشحين الجمهوريين، فهنا

الطامة الكبرى. ثم إن الإسلام الراديكالي، في تراجع على الرغم من الهزّات والاضطرابات، وذلك جلي في مشاركته المقصودة في الانتخابات. أخيراً، ثمة سبب ثالث لشرح إخفاق حرب الحضارات، أنه ظاهرة لا تزال يانعة. إذا ما قرأتم مجلة *Books* الممتازة، فستفهمون السبب: بدأت شخصيات فلسطينية ومسلمة تتساءل عن مدى فاعلية الإرهاب ومزايا العنف. وباعتقادها أن الهجمات الانتحارية والحرب المقدسة قد تسببت ببقاء الليكود على رأس الحكومة في إسرائيل التي دفعتها إلى أحضان الأحلاف الثمينة. لكنها لاحظت في الوقت عينه أنه عندما تقدمت إسرائيل بمبادرة سلمية كمثل تقديم عضوية فلسطين للأمم المتحدة، نالت أقله إجماعاً من حيث المبدأ. لم يفكّر غاندي ولا نيلسون مانديلا (Nelson Mandela) يوماً بشنِ حرب حضارات.

العودة الطوباوية للاعنف

لا يحول اللاعنف الذي أعلنه محمود عباس جهاراً بما يرضي بلا أدنى شك ستيفان هيسيل دون سطوة العنف الأعمى. فالترهيب لا يعرف لا قسمة ولا انتماء. نقتل جماعتنا لمحاربة العدو كما فعل متطرّف أوسلو في 22 تموز/ يوليو 2011 وكما يفعل الإسلاميون الراديكاليون في أماكن أخرى، ليبدأ عهد جديد من العدمية المروعة. أفلا تحلّ مذبحة مكان أخرى كل يوم؟ طبعاً. وما يجري في سوريا مريع. لكنني لا أعتقد أننا سننسى في العهد القريب جريمة أوسلو التي ارتكبها متنوّر متطرف. فمذبحة أوسلو لا تختلف عن المذابح الأخرى من حيث فظاعة عنفها الحاد وحسب. ولا من حيث عدد

ضحاياها - فعدد ضحايا أوكلاهوما (Oklahoma) في العام 1993 كان أكبر فضلاً عن الرقم الشاسع لضحايا مركز التجارة العالمي في أيلول/ سبتمبر 2001. لكن أوسلو كانت دوماً العاصمة الرمزية للتسامح. وكانت تشكّل جزءاً من أماكننا المقدسة وتالياً من براءتنا. فلم يكن يجدر بمتطرّف مسيحي نروجي أن ينتقم في هذا المكان على وجه التحديد وبتلك الوحشية من مسيحيين آخرين نروجيين لمجرد أنهم أصدقاء أعدائهم: الأجانب المسلمون.

أمام هذه المجزرة، يتلخّص ردّ الفعل السليم الوحيد في عدم الانجرار إلى استغلال ما حصل بذهنية ازدواجية. فكان لا بدّ من التمييز بين الحدة الخبيثة على شدة بغضها وبين ترجمتها في عنف ذات عدوانية رهيبة. وكان لا بدّ من التجرؤ على القول إن أفكار اليمين المتطرّف كلها لا تقود بالضرورة إلى المجازر. فهي لا تجسد لا افتتان الموت ولا انتصاره. فالدفاع عن الأمة بأسلوب غالباً ما يلتف حول الرهاب من الأجانب وانتقاد بعض أوجه الإسلام كما يمكننا فعله تجاه اليهودية أو المسيحية، إنما بلهجة أكثر عنصرية، هذا كله مدان أشد إدانة، لكن لا علاقة له البتة بواقع الإشادة بمذبحة مريعة. فالظاهرة الأساسية، كما أشار لوران جوفران (Lau-rent Joffrin) تكمن في الطابع المعزّز والمنظّم والمدمّر الذي يميّز الدعوات إلى العنف التي تُبثّ عبر الإنترنت والتي باستطاعتها أن تحشد التعصّب وتشحنه.

هنا أودّ أن أضيف أمرين أرى أنهما أساسيان. لقد حان الوقت للحكم على السلوكيات والأحداث كافة بحسب درجة

العنف الذي تتسبّب به. فقد سادت طويلاً قناعة لدى المفكرين المعنيين والمنظرين السياسيين، بوحي ليس من هيغل (Hegel) بل من ماركس (Marx)، بأن العنف هو «مولّدة التاريخ». وبما أن التاريخ يبدو ضرورياً وصحيحاً في آنٍ واحد، أضحى العنف مفيداً. خلنا هذا الشطط الأيديولوجي قد ولى. يا لهذا الخطأ الساذج! في الواقع، غالباً ما نتساهل بشكل كبير مع ما نسمّيه «العنف الجامح». لسوء الحظ، فإن الأسس الدينية للدعوات إلى العنف هي التي تواصل تسويغ هذه الأعمال البربرية كلها. أما الملاحظة الثانية فتتمحور حول فكرة لطالما كانت عزيزة عليّ وتتلخص كالآتي: لا تكفي إدانة أعمال العنف أو حتى مشاعر العنصرية ورهاب الآخر، إذ لا بدّ من دراسة ظروف نشوئها. فلوقت طويل ونتيجة المحرقة على وجه الخصوص، امتنعنا عن التفكير بأن بعض الظروف إن لم تشكل عاملاً «مخفّفاً» فهي تمكننا أقله من فهم الفظائع المحددة على مرّ التاريخ. فمع الوقت وبعد التوصّل إلى حقيقة أن عدداً من الشعوب الأخرى غير اليهود قد تعرّضوا للإبادة في الماضي أو هم عرضة لها، بتنا على يقين أن كلّاً منا قد يخطّط لحركة خرقاء وأن ليس هناك ما هو أكثر إنسانية من اللاإنسانية. إذاً لا بدّ من البحث في عمق أعماقنا عن جذور هذه البربرية لمحاربتها على نحو أفضل.

ما هي إذاً الظروف التي دفعت أندرس بيرينغ بريفيك (Anders Behring Breivik) إلى ارتكاب ما ارتكبه من فعل مجنون؟ فهو كان يقصد كلامه عندما أعلن أن هدفه الأساسي كان ذوي التعددية الثقافية أي النروجيين الذين أرادوا أن يحافظوا في بلادهم على تقاليد الضيافة والتسامح التي كانت السبب وراء هذا «التنوّع»

القاتل. بمعنى آخر، فإن أكثر الأمم سلمية وحضارة في العالم لم تكتسب فضائلها حتى تلك اللحظة سوى عبر نقاوة عرقها وقد لوثتها الهجرة اليوم. وقد باتت فكرة التلوث هذه لا تحتمل لأندرس بريفيك لدرجة أنه بدل أن يعدّ لمجزرة ضد المسلمين، أراد معاقبة جميع النروجيين الذين خانوا مهمة عرقهم باعتبارهم ملحدين كافرين ومدنسين للحرمات. فجريمة الجرائم بالنسبة إليه هي بطبيعة الحال هذا التنوع، وهو مفهوم لا بدّ من التوقف عنده. فنحن نعلم أن قرننا هذا سيكون قرن المهاجرين كما كان القرن الماضي قرن النازحين. وهنا تتضافر الأسباب التي تحمل على الاعتقاد أن أولئك المعدمين سيطرقون أبواب أولئك الميسورين. فنلاحظ عندئذٍ أن التنوّع القاسي يستتبع حساسيات ثم تدخلات لنصل أخيراً إلى أحكام قد تتحوّل إلى تعصب راديكالي. فهل سيكون المسلمون وحلفاؤهم أولى ضحاياه في الغرب؟ وماذا عن مسيحيي الشرق؟ ألم نكن مخطئين حين بالغنا في تفاؤلنا خلال العقدين الماضيين؟

إذ إنه يبدو أن الموت، وأقله صورته، ينتصر أينما كان مع بداية هذا القرن الذي يشكّل أيضاً بداية لألفية جديدة. فكل يوم، تطلّ علينا وسائل الإعلام بكوارث مرعبة بأصداء أخروية، ومطلقة عليها أسماء عَلَم من نوع إيبولا (Ebola) وفوكيت (Phuket) ولوثار (Lo-thar) وكاترينا (Katrina) وفوكوشيما (Fukushima)، لتقف البراعة العلمية عاجزة أمام هذه الكوارث. وهنا نسجل فشل فكرة التقدم لا في السياق الأخلاقي للفرد وحسب ولكن في ما يتعلق بالثورات الطبيعية التي يصعب التكهّن بعواقبها. أما في ما يتعلق بالسياسة، فنجد أنفسنا محكومين بالتواضع. هل يعترينا اليأس حيال مستقبلنا

بعد عشرين عاماً من نهاية اليوتوبيا الأكثر سخاءً وبالتأكيد الأكثر سفكاً وهي نتاج الإنسانية؟

هذه هي المشكلة التي لن نتوقّف عن مناقشتها في هذا الكتاب مع التركيز على حجتين استخلصتهما من العشرين سنة التي لم أنفك خلالها أستقبل - كأفراد أو عبر كتاباتهم - كل من سعوا في بقاع العالم كلها إلى التفكير في التحول الراهن متخطين الأوهام السائدة: فعلى عكس اللعنة، قد يكون ما لا يمكن التنبؤ به نعمة ما إن نوصل خيوط التاريخ بعضها ببعض، ونقبل بإعادة اكتشاف ديمومة الأمم ونلتزم من هنا تحديداً إيجاد معنى آخر للجدلية الأزلية القائمة بين التجذّر والعالمية.

II

شفق النظام

تزايد الشكوك

لنعد إلى البداية، إلى العام 1991 وإلى نهاية الاتحاد السوفياتي إثر العام 1989 الذي لم يشهد انهيار جدار وحسب بل انهيار معالمنا كلها. فالعالم بات يشهد تسارعاً في التاريخ على نحو يؤدي إلى فقدانه ذاكرته بالكامل. فلم يعد يذكر بكم من البهجة والحبور احتفل بتشظّي الشيوعية السوفياتية ونهاية الحرب الباردة. وقد غاب عن باله الارتياح الذي شعر به لحظة ترحيبه بتحرّر الشعوب التي كانت تخضع للرعب الاستبدادي. ولم يبقَ له ما يُذكَر من الآمال التي كان يعقدها على مفاعيل نهاية الخصومة بين المعسكرين الأميركي والسوفياتي، في منطقة الشرق الأوسط تحديداً.

على الرغم من ذلك، لم يمرّ أكثر من عشرين عاماً على سحق النظام السوفياتي من دون أي تدخّل خارجي يذكر. ولا بدّ من التذكير إلى أن هذا النظام لم يكن يضغط على ما كان يسمى بـ «دول الشرق» وحسب، بل كان قد نسج شبكة تحالفات وتحديداً في أميركا الوسطى واللاتينية من أجل إنشاء قوة مقابلة في وجه التأثير

الأميركي وذلك عبر أعمال التخريب وعبر تأسيس منظمات تعتبر ثورية. على أي حال، ففي ذلك اليوم تحديداً - يوم انهيار جدار برلين وإعادة توحيد الألمانيتين - اكتشف فيدل كاسترو(Fidel Castro) في كوبا بالإضافة إلى مختلف الحركات الثورية في أميركا الوسطى واللاتينية أنهم تُركوا ليواجهوا مصيرهم بأنفسهم وأن التطور التاريخي قد نبذهم من دون أن تنتصر عليهم أيّما حرب.

لنتذكر جيداً. قبل السنوات التي سبقت وصول ميخائيل غورباتشيف إلى سدة الحكم في العام 1985 وإعلان البيريسترويكا (Perestroïka) الشهير، دبّ الذعر في نفوس الديبلوماسيين والخبراء السوفياتيين كلهم فقد كانت تهيمن على طروحاتهم التي كان لها نفوذ كبير في كل مكان قناعة – على اختلاف درجاتها – أن الكرملين قد يمر بأزمات ويقوم ببعض التكيّفات لكنه يبقى على درجة من الصلابة تمكّنه من تفادي التغيرات في هيكليته وتوجهاته. بعد أسابيع من التردد، خال الخبراء أنهم سيستعيدون الوجه المألوف لرئيس الاتحاد السوفياتي الأعلى من وراء القناع المخادع الذي يرتديه الشيطاني غورباتشوف. «ما البيريسترويكا سوى هراء!» على حد تعبير ديبلوماسي فرنسي. ومن هنا، ارتدى النقاش بُعداً أيديولوجياً مثيراً للاهتمام.

انقسم المفكرون الأكثر معاداةً للعقيدة الستالينية منذ وقت غير قصير حول الطريقة المفترض اتباعها لمواجهة الاتحاد السوفياتي. فقسم منهم، ممن أسميهم «الأرونيين اليمينيين» (تيمّناً بريمون أرون (Raymond Aron) الذي كان بحدّ ذاته حذراً) بقيادة كاتب

الإنسان النموذج السوفياتي (l'homo sovieticus) وهو ليس مستعداً للموت قريباً.

إلا أن العالم كان في موقع آخر. كيف كان له أن يتوقّع سقوط الجدار؟ لم يكن قادراً على ذلك. فما من ترجيح وما من حساب احتماليات وما من توقّع للمستقبل قد برمج لمثل هذا الفوران على رأس الكريملين (Kremlin) وعلى مستوى القاعدة الشعبية. فكنا معتادين على العيش وفق مسار محفوف بأعمال القمع التي تعيد إرساء نظام ستالين كلما بدا مهدداً. فمن الثورات العمالية في برلين في العام 1951 إلى بودابيست في العام 1956 وبراغ عام 1968 وإعلان الحصار في بولندا في العام 1981، أخذ الغرب يذرف الدمع الصادق وسط حال من الجمود الحذر الذي بدأ يفرض نفسه. ومن هذا الحذر، كان يستفيد. فعلى الرغم من الأزمات التي خلفتها مراحل من الحرب الباردة، كان ثمة سلام يسود، يحميه نوع من التواطؤ الأميركي السوفياتي حيث كل يعرف جيداً حدوده وما لا يفترض القيام به.

في الواقع، فإن الرئيس الأسبق للولايات المتحدة جورج بوش الأب يطلعنا في كتاب مذكراته التي نشرها بالتعاون مع مستشاره السابق للأمن القومي برينت سكروكروفت (Brent Scrowcroft) من بين اعترافات كثيرة، أن رؤساء دول العالم كلهم ولا سيّما في الولايات المتحدة لم يؤمنوا حتى اللحظة الأخيرة، بانتقال غير عنيف من النظام الشيوعي إلى الديمقراطية. فحتى اللحظة الأخيرة وحتى الدقيقة الأخيرة، كنا نخال ميخائيل غورباتشوف سيرسل

قواته إلى بولندا ثم إلى ألمانيا الشرقية التي لن تتأخر تحت وقع تسارع الأحداث التاريخية عن الالتحاق بألمانيا الغربية.

لا شكّ في أن تفكك الاتحاد السوفياتي كان له أسباب عديدة ومنها مأزق اقتصاد الحرب الموجّه؛ واستحالة حكم الحزب الواحد والشرطة السرية على المدى الطويل؛ ومصادرة السلطات والثروات من قبل أقلية حاكمة؛ وسحب الاستثمارات الشخصية والتأخر التكنولوجي الناجمين عن الحرمان من الحريات الفردية... إلخ. لكن الاتحاد السوفياتي، أول كيان سياسي في التاريخ لا يشار إليه باسم بل كمفهوم، ترنّح على وجه التحديد أمام اندفاع شعوب الدول التابعة له. فهذه الشعوب، وعلى الرغم من القمع وربما نتيجة قمعها تحديداً كانت مصرّة على استعادة هويتها والتفلّت من كابوس العالمية التجريدية التي تنكر لغتها وتقاليدها وتجذّرها – أي كل ما يفترض تسميته بالطابع القومي. فيما كانت الشيوعية تحول في الوقت نفسه دون نفاذهم إلى العالمية الملموسة لتحكمهم في مصير منفصل عن سائر العالم.

هكذا في العام 1989، كنا نحتفل بالمئوية الثانية للعام 1789 مع أنه كان حريّ بنا الاحتفال بذكرى العام 1848. كان ذلك ربيع شعوب جديد تعيشه أوروبا. ففي سنة واحدة كان كل من البولنديين والتشيكوسلوفاكيين والهنغار والبلغار والألمان الشرقيين والرومان سيتحكمون في مصيرهم ويتحوّلون مجدداً إلى أمم. إلا أن هذا التحرّك لم يتأخر ليبلغ الاتحاد السوفياتي نفسه. فمن دول البلطيق إلى جمهوريات القوقاز، تضاعفت موجات الاستقلال. وقد فاز

يلتسين (Eltsine) بثروته السياسية مستعيداً فكرة النهضة الروسية التي أعدّ لها غورباتشيف.

لا يسعنا التوقّف عن تكرار ذلك: لقد انتصرت الحضارة الرأسمالية بالفعل من دون حرب، ومن دون قيادة أي صراع. حدث ذلك كله كما لو كان كوكب الأرض بأكمله يجري استفتاء عاماً لمصلحة اقتصاد السوق والديمقراطية في آنٍ واحد. كما لو أنه لا يدين النضالات النقابية والتحركات الشعبية، ولا الإصلاحات الليبرالية الهمجية أو الديمقراطية الاجتماعية بل المثل الجماعية. لم نتنبه أننا نشهد أكان للأفضل أم للأسوأ عودة إلى الأمم. للأسوأ لأننا في العام 1991 تحديداً، وفي قلب قارة أوروبية صوّرت نفسها على أنها سلمية وعلى خط المواجهة القديم بين الشرق والغرب، اندلعت حرب بلقان جديدة لترسم على نحو مأساوي مثالاً للعقد الجديد. من جهته، فإن الشرق الأوسط والقوقاز والكاشمير، وهي كلها نقاط تقاطع لإمبراطوريات قديمة ومناطق صراعات تقليدية، ستشهد أزمات متجددة فيما تغرق أفريقيا في مهاترات داخلية. وتالياً، عودة الشجارات الإثنية أو الدينية وصحوة الذاكرة المنكوبة وإعادة بناء الهويات: هذه هي تحديداً نظرية «العولمة السعيدة» التي إذ بها تترنح قبل أن تبلغ الضمائر. وأما مجزرة رواندا عام 1994 ومذبحة سريبرينيتشا (Srebrenica) عام 1995 فتعيد بأسى التذكير أنّ نهاية التوتاليتارية لم تضع حداً لنهاية البربرية.

هكذا، إذا ما كان العالم قد تنبّه بمجمله إلى أنه يتمنّى نهاية النظام الشيوعي، إلا أنه اكتشف أنه لم يستعدّ البتة لمرحلة ما بعد

الشيوعية، ليدرك اليوم أن أيّاً من المشاكل التي ادعت الشيوعية حلها - من اللاومساواة إلى الاستغلال والخصومة بين الشمال والجنوب - لم تُحلَّ باندثار الشيوعية وهي لم تدم وحسب بل أضيفت إليها مشاكل جديدة. وبدل أن يؤدّي إلى نظام عالمي جديد، فإن الانهيار المعلن للأيديولوجيات قد حفّز أينما كان إعادة ولادة منفّرة للهويات. وفي صميم هذه الزوبعة، تبرز مسألة الأمة كاملة بلا أي حل لها.

الحداد المنتقص على الأيديولوجيات

إن أول ما يمكن للمرء ملاحظته هو أن قسماً كبيراً من البشرية التي كرّست إيمانها في أيديولوجيا المادية الجدلية التي غالباً ما تكون دينية وينظر إليها في آنٍ واحد على أنها علم وتصوّر للعالم، هؤلاء كلهم قد فقدوا سكينتهم. فأجيال كاملة من ملايين البشر قد عاشت في قناعة منها أنها داعية تقدّم، إن لم يكن خلاصاً لشعوب الأرض أجمعين. فهذه الأجيال التي خضعت لسيطرة الكنيسة وتطبّعت بعقيدتها وتشرّبت تعاليمها المسيحية لطالما كانت مقتنعة ولفترة طويلة جداً أنها ملح الأرض وأنها تقوم بخلق إنسان جديد، وتالياً فهي تمشي مع مجرى التاريخ. وتالياً، فإن رفض المعتقدات القديمة قد أدّى إلى بروز نوع جديد من السذاجة. وبذلك انقلبت الجدلية و "أعيدت إلى سابق عهدها" كما كان يقال لنا، لكن المخطّطات الكبرى للغائية بقيت كما هي. فقد حافظت العدالة الإلهية وعقيدة الخلاص والإيمان بالألفية السعيدة على حقوقها تحت شكل علماني. وإذا بالثورة تستعير فكرةَ بشريةٍ منجزة

ومتصالحة وهنيئة يحتفظ بها الدين لمستقبل غير محتمل في عالم آخر، لتعد بها في المستقبل القريب في هذا العالم. ومنها تنهل قوة عالمية. لكن أي قوة؟

لنأخذ مثال نخبة الشعوب في العالم الثالث. فهذه النخبة، حتى لو لم تتمّ تحصيلها العلمي في موسكو أو فييتنام أو هافانا أو حتى باريس، إلا أنّها ربطت تحقيق آمالها الثورية بتقليد الاتحاد السوفياتي ونسخ نموذجه. فبالنسبة لهذه الشعوب التي لطالما كانت خارج التاريخ أو «مضادة للتاريخ» بحسب لفظة هيغل القاسية، ودائماً وأبداً محبطة نتيجة رفاهها البدائي، لهذه الشعوب التي هاجمتها الحداثة في تقاليدها القبلية أو الإقطاعية أو الدينية، يتلخّص اليقين لديها باتباع مسار يبدأ من الانعتاق العنيف ليبلغ الدولانية البيروقراطية. وذلك كله بقيادة طبقة عمالية، أو فلاحين خاضعين لحزب أو حزبٍ صودر قراره من قبل أولئك الذين يعون أسرار التاريخ، كما ادعى آخرون، في ظل مسيحية منتصرة، وكما يدعي آخرون اليوم في ظل إسلام ناهض - أنهم يعلمون أسرار الله. وأما اليوم، فلم يتبقَ سوى أثر كافكا (Kafkaïen) متمثّلاً بكوريا الشمالية التي لن تجد لنفسها أي مدافع صادق عنها ولا حتى محامٍ تعينه المحكمة يأتي على ذكر الأسباب التخفيفية. وهكذا، فإن الصراع النهائي بين خيرين مثاليين أفضى إلى إثبات وجود شرّ مطلق من جهة على ما يثيره من خيبة أمل، وقبول شرّ أقل من جهة أخرى على ما يمثّل من واقع ملموس.

قد يكون الأمر على مستوى من الغرابة والتهوّر عندما نذكّر

بهذه الحقائق في حين ينحصر الواقع اليوم بالحصيلة المريعة لضحايا النازية وأيضاً الشيوعية. وقد يعتبر ذلك أيضاً صفعة موجّهة إلى ذكرى عشرات ملايين القتلى. هل يمكن أن يكون المرء يتيم الجحيم؟ أمام هذا السؤال، أجيب رغماً عني بنعم. أما في ما يتعلّق بالتساؤلات التي أثارها انهيار النموذج السوفياتي وتراجع الإمبراطورية التي كان يدّعي تجسيدها، داخلياً وأمام العالم، فهذان العاملان لا ينفصلان الواحد عن الآخر. فنحن نعلم جيداً كيف أن القوتين العظمتين قد استحوذتا على المساحات الاستعمارية التي شذّبتها في الماضي إمبراطوريات القارة العجوز. وإذا كان ذلك ينطبق في أميركا اللاتينية، فهو صحيح أيضاً في آسيا وأفريقيا التي جعلوا منها حلبة صراع بعيدة ومختلفة في آن واحد. فالصراع كان عالمياً، إلا أن القوتين وأحياناً المعسكرين خلصا إلى سلم مسلّح يتبادلان فيه الحرب الباردة والاسترخاء اليقظ. من هنا حال الارتباك والقلق وأحياناً التشاؤم التي استقبل بها بعض الاستراتيجيين وعلى رأسهم هنري كيسنجر (Henry Kissinger) انتصار الحرية في الانقلابات المعادية للتوتاليتارية. فلا يجد رجال السلطة أسوء مما هو غير متوقع بعيونهم. وأما الشر السوفياتي فكان محدداً ومرئياً بالنسبة إليهم. بغيابه، لم نعد نعرف أين يكمن الشر. في المجمل، كانت الرؤيا أفضل عندما كان الاتحاد السوفياتي متيناً ومغلقاً مما هو عليه الأمر عندما تشظت هذه الإمبراطورية وبدأت ترسل إشارات عجز.

من الممكن تلطيف ظاهرة خسارة الراحة الفكرية عبر الإشارة إلى أن هذه الراحة تتغذّى على الدوام من القدرة على

التوقّع. إلا أنني سبق وذكرت أن كل ما حصل أمام ناظرينا كان غير متوقع. فخلف ارتباك الديبلوماسيين والاستراتيجيين، برز بالطبع ارتباك طبقة فكرية كاملة مقربة من مراكز القرار في كل بلد غربي. كانت هذه الطبقة الفكرية تضم في صفوفها عدداً كبيراً من قدامى الشيوعيين الذين اعتقدوا أنهم يستطيعون استخلاص تعاليم عقائدية من انحرافهم الأول. فبما أنهم أخطؤوا، شعروا أنهم أفضل من يكون على حق، بدل أن يشككوا في أنفسهم. ولم يعوا أنهم في دفاعهم عن حجة كما الدفاع عن نقيضها، بقوا مذهولين أمام هذه القوة السوفياتية التي أخذوا يلعنونها بعد أن عبدوها. بالنسبة إليهم، كانت الإمبراطورية السوفياتية ضخمة ومتماسكة وصلبة ولا تقهر. وقد ساهم بعض المنشقّين أمثال زينوفييف (Zinoviev) الذي كان يعارض سولينيتسين في تدعيم حججهم من غير أن يدري.

كانت تلك الحقبة التي يمكن فيها إعلان إمكانية انقلاب ديكتاتورية يمينية كما حصل في أميركا اللاتينية ليبقى ذلك بعيداً البعد كلّه عن الديكتاتورية اليسارية. كانت تلك الحقبة التي يمكن فيها أن نرى ديمقراطية منتهية في موقف دفاعي، مذنبة وفريسة الإغواء التوتاليتاري، تسكب الدمع على أوروبا محتضرة تطالب بمساعدتها. أخيراً، كانت تلك الحقبة التي كنا على ثقة فيها أن الهروب أمام المخاطر الخارجية وعدوى الفكر الماركسي وطعم السلمية ومآسي الرأسمالية ستسمح للاتحاد السوفياتي بالانتصار في حرب لن يقودها لمجرد أن فكر المقاومة قد هجر معسكرات الحرية. لذا كان لا بدّ من التحوّل إلى رسول يتنبأ بنهاية العالم من أجل إنقاذ البشرية إذا ما لم يفت الأوان بعد. فكم كتبنا أن

الديمقراطية ترف. فهي حديثة في تاريخ البشرية وستندثر من العدم الذي أخرجتها منه الصدفة - على غرار ما كتب ميشال فوكو (Michel Foucault) عن الإنسان في نهاية كتابه الشهير *Les mots et les choses*: «[...] يمكننا إذاً المراهنة على أن الإنسان سيمحا كما وجه من الرمل على قارعة الشاطئ». وكنا نعتقد أن الديمقراطية فانية كما الإنسان. بطبيعة الحال، لم تكن هذه الطبقة الفكرية في موقع مميز يخولها تدارك انهيار الاتحاد السوفياتي أو حتى تصوّر الوجه الجديد الذي سيرتديه العالم. فقد كانت بنفسها بعيدة عن فكرة الأمة التي ترى فيها تعلّقاً بائساً بقيم الماضي.

لا شك في أن ذلك كان صحيحاً في فرنسا كما في أماكن أخرى. هل قرأنا جيداً أراغون (Aragon) في افتتاحية *Mes Cahiers* لموريس باريس (Maurice Barrès)؟ يدعونا شاعر الشيوعية إلى التساؤل عن السبب الذي حال دون اختيار هذا الكاتب العظيم اليمين قائداً روحياً له - بدل أن يسرق من اليسار كما حصل فعلاً عدوه اللدود جوريس (Jaurès)؟ فكون باريس كان معادياً للسامية وأممياً مهووساً بفكرة الأرض والأموات لم يشكل عائقاً أمام طالعه المسيطر على مورياك ومونترلان ومالرو (Mauriac, Montherlant et Malraux). هل لنا أن نعرف من كان الأحسن في فهم عبقريته. إنه بالطبع ليون بلوم (Léon Blum). فيوم وفاة موريس باريس، كتب هذا الزعيم الاشتراكي الكبير: «لا أريد أن يشكك إميل زولا (Emile Zola) في تقديري لشخصه وعمله وعظمته لكن التأثير الذي حققه لا يقارن بطالع موريس باريس وسطلته على أجيال من الفرنسيين». وتالياً، ها نحن نعيش مرحلة شبيهة بمرحلة باريس، وهي نوستالجيا الجذور. مهما كانت المخاطر.

هشاشات مقلقة

هل ساورت تلك الشكوك قادة العالم في الفترة التي تلت العام 1989 مباشرة؟ في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1995، التقت شخصيات الصف الأول في جبال كولورادو في الولايات المتحدة، ومن بينها رئيسة وزراء المملكة المتحدة بين عامي 1979 و1990 مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher) ورئيس الولايات المتحدة بين عامي 1989 و1993 جورج بوش الأب والأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي من العام 1985 وحتى العام 1991، بالإضافة إلى الرئيس الفرنسي للفترة ما بين 1981 و1995 فرانسوا ميتران (François Mitterrand). اجتمع رؤساء الدول والحكومات حول رئيس وزراء كندا بين 1984 و1993 براين مولروني (Brian Mulroney). ما كان فحوى الكلام بين هؤلاء القادة؟ لقد تناولوا مستقبل الأمم أمام انهيار الإمبراطوريات والطريقة التي سيختار بها النساء والرجال أن يعيشوا معاً في القرن المقبل.

أودّ بكل بساطة أن أورد ههنا خلاصات فرانسوا ميتران التي تم تقديمها كوصيته الجيوسياسية: «هل سننجح في تحقيق توليفة بين الحاجة إلى مجموعات كبرى وتلك الحاجة إلى كل مجتمع صغير يسعى إلى فرض نفسه على هذا الشكل؟ يتعين على العالم في القرن المقبل وضع قوانين تحمي الأقليات وتزودها بوسائل تخولها العيش بحرية وتمنحها المزايا الأساسية التي من شأنها أن ترضي تطلعاتها القومية. إذا لم نقم بذلك، فقد نشهد تشذراً مريعاً. ومن يدري؟ يوماً ما، قد تتفوق الحاجة إلى اللامركزية في الولايات

المتحدة أو كندا على الدولة الفدرالية. وقد يكون الأمر مماثلاً في البرازيل وإسبانيا وبلجيكا. قد يتحول الأمر إلى معضلة لا حل لها».

رؤساء الدول والحكومات كلهم شعروا بالقلق حيال إعادة نهضة الأمم التي كانت في الماضي مسجونة في كنف الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، كانوا كلهم معادين للبولشفية والستالينية وحتى السوفياتية، باستثناء - دائماً وأبداً - ميخائيل غورباتشوف الذي كان في تلك الحقبة يفضّل لو يبقى الاتحاد السوفياتي الخاضع للإصلاحات. أما مارغريت تاتشر، فأكثر ما كانت تخشاه هو إعادة توحيد ألمانيا، وكانت تقول: «الأمر بغاية البساطة. إذا توحدت الألمانيتان، تصبح أوروبا المستقبل ألمانية». كما يصلنا عبر شهادة أحد هؤلاء القادة أن هلموت كول (Helmut Kohl) بنفسه كان يفضّل كبح جماح إعادة التوحيد. باختصار، هؤلاء كلهم الذين أمضوا حياتهم يحاربون الإمبراطورية السوفياتية وقفوا مشدوهين أمام تداعيات انهيار هذه الإمبراطورية. لماذا؟ لأن من يتكلّم عن أمة، فهو يتكلم عن إمكانية نشوء قومية وتالياً الخشية من قمع الأقليات وتغيير الحدود.

قبل عامين من ذلك، كان فرانسوا ميتران قد صرّح في ألمانيا قائلًا: «القومية هي الحرب!» في ما تناول الكاتب البيروفي الشهير ماريو فارغاس يوسا (Mario Vargas Llosa) الذي كان مرشحاً بائساً للانتخابات الجمهورية في بلاده الأمة قائلاً: «إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدماء التي سالت بنتيجتها عبر التاريخ والطريقة التي ساهمت من خلالها في إذكاء الأحكام المسبقة والتمييز العنصري

والكره من الأجانب وغياب التفاهم بين الشعوب والثقافات والحجة التي قدّمتها للحكم المطلق والاستبداد والاستعمار والمذابح الدينية والعرقية، تبدو لي الأمة مثالاً بارزاً لمخيلة خبيثة».

وإذا ما قمت هنا بذكر من رحبّتُ بمنحه جائزة نوبل للآداب، فذلك لأظهر أولاً أنني واعٍ لهذا التهديد وأنه لزمني بعض الوقت قبل أن أناصر تلك الضرورة الحتمية المتمثلة بالأمة، في وظيفتها العالمية. فارغاس يوسا وهو أحد أكثر الكتاب المؤثّرين في هذا القرن. ما أحبه فيه؟ كله: موهبته وحريته وأناقته الملوكية والفرحة التي تعتريه عندما يتلاعب بالألفاظ وعشقه لفلوبير (Flaubert). أما ما تأسّفت عليه؟ أن يكون قد اعتبر للحظة جان فرانسوا ريفيل أستاذ فكر، وهو الذي كادت مزاياه الفكرية البارزة تتسبب بأخطاء فادحة في السياسة بعد إعجابه الشديد بكاسترو. كنت لفترة مقرباً من هؤلاء الكتاب اللاتينيين الأميركيين بينما كانوا ينظمون القصائد لنظام كاسترو، من بابلو نيرودا (Pablo Neruda) وميغيل أنخيل أستورياس (Miguel Ángel Asturias) إلى أوكتافيو باز (Octavio Paz) وكارلوس فوانتيس (Carlos Fuentes) وصولاً إلى غابرييل غارسيا ماركيز (Gabriel García Marquez) وتلميذه طبعاً ماريو فارغاس يوسا. أخذ عشقهم للقائد الأعلى (Líder Máximo) بُعدَ مهرجان امتنان. إلا أنهم قد استداروا جميعاً وعلى رأسهم بالطبع صديقي أليخو كاربانتيي (Alejo Carpentier) وهو كاتب **قرن الأنوار** (*Siècle des lumières*) . أما الوحيد الذي بقي وفياً لكاسترو على الرغم من كل الصعاب، فكان غابرييل غارسيا ماركيز. لكن ها هو

فيدل كاسترو يظهر على نحو فجائي عام 2010 إثر عارض صحي خطر لينعت بنفسه مساره بالفاشل ويعتبر الاشتراكية حلاً سيئاً. كان ذلك بالأمر الفظيع. تاريخياً، أمر فظيع فظيع.

في الواقع اليوم، تبذل دول حلف ألبا (ALBA) وهي التحالف البوليفي لشعوب أميركا بقيادة شافيز جهدها من أجل إعادة إحياء أسطورة المقاومة الحدودية في مواجهة الولايات المتحدة واستمرارية المثل الثورية، إلا أن البرازيل بقيادة لولا والعضو في حلف البريك (BRIC) وإلى جانب الصين وروسيا والهند هي التي تعمل على تكامل شبه القارة. إنها البرازيل نفسها التي نعطيها مثالاً على التمازج الناجح للأجناس من غير أن نقلل من شأن الشعور القوي بالقومية.

إلا أن أكثر ما يلفت في الآراء الآنفة الذكر هو من جهة ذلك الخوف الفريد من المستقبل، ومن جهة أخرى فكرة أن هذا الخوف قابل للتحليل إذا ما كان هذا المستقبل عرضة للذوبان في مختلف أشكال التأكيد القومي. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن أولئك المجتمعين في كولورادو قد تطبعوا ثقافياً كلهم بتاريخ انهيار الإمبراطوريات وبحربين عالميتين حيث كانوا الورثة البعيدين للأولى إنما الأوصياء المباشرين للثانية، وقد تأثروا كلهم بالحرب الباردة التي كانوا أبطالها. كلهم كانوا أطفال حقبة إن كنت تملك فيها عدواً، فذلك يؤدي إلى تعزيز التحالفات وتالياً، فإن توازن العالم يعتمد على السيادة الأميركية السوفياتية المشتركة. وكان هؤلاء على وعي أنهم لو أرادوا عالماً جديداً، غير أنهم لم يُعِدّوا له. فقد

أرادوا أن يمنحوا كل زمان زمانه مستندين بذلك إلى بطء التاريخ.

ماذا كانت الميزة الكبرى للإمبراطوريات في غير المقول، وفي ضمنيّة التبادلات بين هؤلاء الشخصيات الفذّة؟ بعد التفكير في الأمر، نكتشف أن الإمبراطوريات تملك تلك المزية الجلية المتمثلة بكونها عابرة للحدود الوطنية، أي إلغاء تلك المشتقات العدوانية والفوضوية التي تميز القوميات. لا يهم إن كان هذا الإلغاء قد حصل، أقله ظاهرياً، نتيجة خنق وقمع أديا إلى إحياء الشعور القومي وتعزيزه. فالحقيقة هي أننا كنا في تلك القمة الغريبة التي يتملكها الرعب جراء التسارع الهائل والمذهل للتاريخ.

لا بد هنا من الإشارة إلى أن النظام الاستبدادي، أيّاً يكن - ذلك لأنه يمنح الاستقرار والتنظيم والهيكلية وإن يكن عبر الإكراه أو العبودية - يمنح إلى حدّ ما الأمن أقله لفئة من الشعب، شرط أن يحظى بفترة طويلة وبالوقت الكافي لخلق هيكليته. ليس بالطبع للأفراد والمجموعات أو الأقليات التي يعمل هذا النظام على قمعها بل لتمثيل كيان جماعي. وهنا يمكننا القول إن نظاماً مماثلاً يجسّد بالتالي قوة الأشياء وثقل السهولة وحتى معنى القدرية. وليس محض صدفة إذا أمكننا رؤية رجال أحرار وعقول فازت بصعوبة بحريتها فاستسلموا لأشكال من الحنين إلى ماضي العبودية.

في الواقع، وباستثناء مثال توحيد الألمانيتين، لم تتأخّر أوروبا القديمة عن إثبات أنها على حق. لا شك في أني أتفهم مخاوف الشعوب من التحكّم في مصيرها. لكن في الوقت الذي كان يتم فيه العمل على تشكيل تجمعات كبرى متعددة الجنسيات، كانت

مجموعات دول أخرى تنفجر تحت وقع انفصالات جمة. ففي خلال عشر سنوات، وإثر استقلال كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة ومقدونيا وكوسوفو والجبل الأسود، تحولت الفدرالية اليوغوسلافية إلى لا شيء، من غير أن ندري ما إذا كانت مقدونيا وكوسوفا ستشهدان غداً قسمة خفية تطاردهما. في غضون ذلك، وتحديداً منذ العام 1993، تمّ حل الجمهورية الفدرالية التشيكية والسلوفاكية، وريثة تشيكوسلوفاكيا السابقة. وفي صيف العام 2008، شهدت جورجيا، الأوروبية أقلّه من حيث الثقافة والمستقلة منذ العام 1991 إثر انهيار اتحاد الدول المستقلة، انسلاخاً عن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية على يد الفدرالية الروسية التي بدأت تشهد بدورها حركات استقلالية مختلفة تطالب فيها في مناطقها المنسية بعض «الجمهوريات» الفضولية.

لكن عهد الخصوصيات يؤثر أيضاً في المنظمات الحكومية الدولية. فدول أميركا اللاتينية وهي عبارة عن نحو عشرين دولة، تجد نفسها ضائعة أمام خيارات عدة لأنواع مختلفة من الوحدة القارية: فمنظمة الدول الأميركية (Organisation des états améri-cains) (OEA) ومجموعة أميركا الشمالية للتبادل الحر والاندماج الجهوي (Accord de libre-échange nord-américan) (ALENA) تضمنان الشمال والجنوب. أما السوق المشتركة للجنوب (MER-COSUR) فالجنوب حصراً والمجتمع الأنديني CAN يتناول الجنوب الأقصى حصراً فيما تشرف كل من فنزويلا والبرازيل على تحالفين ديبلوماسيين متقابلين. في غضون ذلك، يتعيّن على محكمة العدل الدولية معالجة الخصومات القضائية المتكرّرة بين هذه الدول كلها. على عكس ذلك، في أفريقيا، فإن الحدود العشوائية

الموروثة من الاستعمار تشهد استقراراً. إلا أن الانفجار الإثني يبرز كتهديد من داخل هذه الحدود، وهو درس يتأكد لسوء الحظ في ساحل العاج الفرنكوفونية وكينيا الأنجلوفونية، حيث تقف منظمة الاتحاد الأفريقي (OUA) عاجزة عن أي مساعدة.

الأكيد أن الشخصيات المجتمعة بمناسبة قمة كولورادو في العام 1995 كانت تفكّر في كل هذه الهشاشات الجيوسياسية. إلا أنني أعتقد أن الانزعاج كما رأيناه لاحقاً هو أكثر عمقاً. إنه الضمير التاريخي للإنسان الذي يشهد حالة شكك لا سابق لها.

بروز الفراغ

لم يعد العالم ليتذكر بعد اليوم حركة الانعتاق تلك والراحة التي كانت سائدة في تلك الفترة. إنه الأمس يتلاشى تحت فعل تسارع التاريخ. إلا عندما يتعلق الأمر - وإلى متى - بواجب تذكر ضحايا المحرقة والمذابح الأخرى كافة - إذا ما استثنينا مئات ملايين المسلمين الذي ينكرون واقعة إبادة يهود أوروبا. فلم يبقَ لهذا العالم ما يذكر من الآمال المحمومة التي عقدها من أجل بلوغ السلام والحضارة ومن أجل وضع حدّ لخصومة المعسكرين.

أجل، للعالم ذاكرة قصيرة لمجرد أن الأمور الطارئة في الوقت الحاضر تجعله ينسى دائماً مآسي الماضي. وسرعان ما حلّ الشعور بالفراغ مكان تلك النشوة. وإذ بنا نندم على التوازن الثنائي الأفق، الذي يمثّل نوعاً من النظام الثنائي الاستبداد. ففي الدول الشرقية التي تحررت من الشيوعية ومن الوصاية السوفياتية في آنٍ واحد،

بدأ الرعب من معسكرات العمل يدخل طي النسيان ليحل مكانه القلق من البطالة والمخدرات والجريمة والفوضى. حتى إن عدداً ملحوظاً من الروس بحد ذاتهم تأسفوا على الفترة التي كان فيها الاتحاد السوفياتي قوة عظمى يتم أخذ آرائها ونصائحها وتهديداتها بعين الاعتبار. فشرعوا يتخبطون في نوستالجيا القوة من أجل نسيان الصور التي تجسد الحرية. وربطوا الديمقراطية بالفوضى التي سادت في ظل حكم يلتسين. فوجدوا في بوتين وهم سلطة قوية لا تميل البتة للنقد الذاتي إنما اللجوء إلى العنف بالنسبة إليها ليس شرعياً وحسب بل وطبيعياً أيضاً. وأخذوا يسدّون فراغ ذاكرة الماضي تلك بشتى أنواع التشويش الذهني. وهكذا أصبحت اللوبيانكا (Loubianka) مقراً لجهاز الأمن الفدرالي (FSB) بعد أن كانت مقراً للمخابرات السوفياتية (KGB). وبعد أن كتب النشيد الدولي السوفياتي، طُلب من سيرغي ميخالكوف (Ser- gueï Mikhalkov) أن يعيد كتابة النشيد الوطني الروسي، معتمداً الموسيقى نفسها. وبعد أن تمت إدانته من قبل سخاروف (Sakha- rov) وسولييتسين، تحول ستالين في أروقة أكاديمية العلوم إلى رجل دولة عظيم. لا يوازي فقدان الغرب المدقع لذاكرته سوى فقدان الشرق لها أيضاً.

أنا لا آتي على مجرد ذكر المشاعر الشعبية. فلم يكن الأمر ينقص لا استراتيجيين ولا ديبلوماسيين للتأسف لا على الشيوعية كنظام بل على الإمبراطورية السوفياتية كعامل تنظيم. وهذا ما حصل بعد انهيار الإمبراطوريات كافة من دون أي استثناء.

نتوقف طويلًا عند عامل الإبهار الذي مارسته الماركسية أو العنف المسمّى بالمنقذ على المفكرين، وتالياً عند الخيبات التي تلت ذاك الإبهار. لكن لا بدّ أقله أيضاً من ملاحظة الفراغ الذي تسبب به انهيار النموذج السوفياتي، إذ قد اضطلع هذا النموذج بما هو أساسي لشعوب العالم الثالث تمثل بمسار تطوّر كان يفترض به أن يقود إلى قدرة للوجود التاريخي. وما يسوغ ذلك، الأسلوب الذي ربطوا به الشرق الديمقراطي بالإمبريالية القامعة على اعتبار أنها استعمار ينكر عليهم شخصيتهم. فلدى اللاتينيين الأميركيين، أقله في لاوعيهم وفي ذاكرتهم، تمّ ربط اقتصاد السوق بقوة شركات اليانكي المتعددة الجنسيات في ما يعود الفضل في الإصلاحات الزراعية إلى الشيوعيين.

هكذا على الرغم من معسكرات العمل كلها، احتفظ الاتحاد السوفياتي في العالم الثالث بمزايا لا مثيل لها: فقد ساعد على حماية تحرر الشعوب من «الإمبريالية» وكان قادراً على فرض احترام حلفائه. ففي النهاية، في العام 1962، كاد العالم يواجه حرباً نووية بما أنه كان يفترض أن تكون كوبا بخطر. من جهة أخرى، كان العالم الثالث العربي يرى في المثل السوفياتي درب حداثة متساوية قد تساعد على تراجع الأصوليات الدينية من غير المساس بالجوهر. فالمتعصبون كافة اليوم يبدؤون بمحاكمة المادية الملحدة ويعلنون بسط سلطتهم على أنقاض ماركسية تحتضر. ولربما أكبر فشل للاتحاد السوفياتي يبرز في واقع أن أربعين عاماً من الشيوعية قد ساعدت بطريقة أو بأخرى على إعادة إحياء الشعور الديني بدل أن تقوّضه. وهنا نحن ننتقل سريعاً من راحة فكرية إلى أخرى.

أخيراً، وفي ما يتعلق بفصل الندم، لا بدّ من الإشارة إلى أن عدداً من الدول والقوى مثل الهند والمكسيك ومصر ونيجيريا ويوغوسلافيا القديمة تمكن من الاستفادة من العداوة بين الشرق والغرب عبر تعلم فن التفاوض مع المعسكرين من دون الاصطفاف الكلي إلى جانب هذا أو ذاك. وقد بدأ ذلك مع حركة عدم الانحياز التي كانت تضم في البداية العالم نهرو من الهند والريّس عبد الناصر من مصر والماريشال تيتو من يوغوسلافيا. ثم التحق بهم الرئيس نكروما من غانا. وتواصل ذلك مع مؤتمر باندونغ الذي جمع دول العالم الثالث حيث أدَّى الصيني زو إنلاي دوراً بارزاً. وإذا لم يبدُ التضامن بين دول عدم الانحياز بالمتانة التي أرادها المشاركون، فذلك يعود لاعتماد كل أمة موقفاً استقلالياً حيال الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وأفضل مثال على ذلك هو مصر التي لم تتوقف عن تغيير تحالفاتها بما يخدم مصالحها.

هذا إذاً ما يمكن ملاحظته. لقد تغير العالم من جديد. وعبر هذه التغيّرات كلها، وعمليات ولادة واندثار أنواع النماذج العابرة للحدود كافة، بغض النظر عن أسسها أو مدى صلابتها، بقيت الأمم وحدها المستمرة.

توازنات وصراعات

لا بدّ من الإشارة بصورة أكثر عمومية، أنه عندما تدوم حرب لفترة طويلة، تصبح عملية وقفها مصحوبة بمشاكل مزعزعة. فيستقرّ أبطال الحرب فيها، وينظمون حياتهم وتحالفاتهم واقتصادهم ومشاريعهم وفقاً للصراع الدائر. حتى إنهم ينشئون هيكليات

تنظيمية كهيكليات ذهنية. فجلّ ما يفكرون به مرتبط بالصراع، لا التسلّح والاقتصاد والمالية وحسب بل والتربية والفلسفة بحد ذاتها أيضاً. بمعنى آخر، يمكننا الكلام عن توازن حقيقي يولد جراء حال الحرب هذه. وهذا ما أظهره ريمون أرون بشكل جلي في كتابه حول كلاوزفيتز (Clausewitz).

تشكّل إسرائيل والدول العربية أحد الأمثلة على ذلك. فالطرفان قد وجدا كل من جهته نوعاً من التوازن، في ما عزّزت الحرب بحد ذاتها وحدة المواطنين والسلوك المدني والحماسة القومية والحرارة الدينية. فلم يتوانَ إسرائيلي عن الكتابة أن إسرائيل تواجه خطر السلم، فيما لاحظ مفكرون عرب عدة أن المعاداة للصهيونية هي أهم رابط للوحدة العربية. ففي صراع يتوسع ويتنشر ويتواصل، يصبح أطراف النزاع مؤمنين بالقدر رغماً عنهم، فيخالون العناية الإلهية قد بعثت بالليل إليهم. فمن دون إسرائيل، لا وجود لعبد الناصر، بحسب ما كان يُسِر أحد أصدقاء الريس. ومن دون التهديد العربي، بحسب الجنرال دايان (Dayan)، لا اعتبار لأي تضامن غربي معنا، ولا وجود تحديداً لهذا الجيش الذي شكل عامل الاندماج الأكثر مفاجأة لسحق الفروقات بين يهود العالم كلهم.

أنا لا أدعم هنا نظرية تناقض ظاهري. فالأعداء يصلون حدّ التمني لبعضهم البعض بديمومة نسبية. ويمكننا القول إنه يبدو جلياً اليوم أن للمتعصبين من الجانبين غايات مشتركة: فبانتظار أن يدمر أحدهم الآخر في المستقبل، يتأملون اليوم انتصاراً متبادلاً. فحركة حماس تتمنى وصول الليكود إلى السلطة وبعض استراتيجيي

المعارضة الإسرائيلية يعتبرون بلا أي ذنب أن الإرهاب والقمع الناتج منه يتزايدان بشكل مضطرد في المرحلة التالية لمساعي الاتفاقات كما قبلها. هذا هو المنطق المريع الذي شكلت عملية غزة ذروته.

من هذا المنطلق، لا يسعنا سوى أن نقدّر الجرأة التي لزمت المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين كافة لكسر مهاترات مثل هذه التحالفات الاستراتيجية والأنظمة الاقتصادية وعادات الفكر السائدة. فضلاً عن أنه في كلا البلدين، لم يكن المسؤولون أصحاب رؤيا على الدوام، فتركوا ثقافة الانتحار تنمو وتتعمق وتتجذر. وهكذا وُلدت أجيال تشربت من جهة عقيدة مفادها أن التخلي عن يهودا والسامرة هو جريمة ضد الأمن وكفر بالإنجيل، ومن جهة أخرى، عقيدة تؤكد أن فلسطين كاملة تعود للفلسطينيين وإلا النكران والردة. وهكذا، بنى العدوّان على عامل الوقت. العرب بما أنهم، كما قال الرئيس الجزائري بومدين يوماً، يملكون العدد والمساحة والوقت؛ والإسرائيليون باتكالهم على قسمة العرب واقتتالهم في ما بينهم إضافة إلى الفكرة المسيحية القائلة بضرورة حصول شيء ما لإنقاذ إسرائيل في اللحظة الأخيرة، ما إن تستعيد صورتها الإنجيلية.

عندما نقوم بإحصاء هذه القوى كلها وتجذرها، نتساءل لماذا، وباسم أي صدفة أو أي شذوذ، توصّلوا جميعاً إلى التوقيع على اتفاقيات مدريد أو واشنطن أو أوسلو. برأيي إن المفاوضين قد وجدوا أنفسهم عن دراية أو لا، وعن وعي أو لا، قد قُذفوا إلى المعسكر نفسه نتيجة التغيّرات الهائلة التي شهدتها نهاية هذا القرن.

عندما نتكلّم عن نهاية الأيديولوجيات أو نهاية التاريخ، فنحن لا ندرك دوماً ما تحويه هذه التصريحات وتالياً تداعياتها. فسنرى كيف أن التصوّرات السائدة، تلك التي انتصرت مع تشظّي النظام السوفياتي وانهيار جدار برلين هي ديمقراطية واقتصادية ومعولِمة. فقد أعاد انهيار الشيوعية بطريقة ما إحياء بعض التحاليل الماركسية ومنحها زخماً. فلم تجد بعض الدول مثل سوريا والعراق وإيران على أرض الواقع نفسها محرومة من التحالف القائم بين القوى الشيوعية والقوة العظمى السوفياتية الذي لا يمكن استبدالها وحسب، ولا أن توازن القوى قد تغيّر كلياً لمصلحة الولايات المتحدة والغرب وحسب، بل بدأ الرأي العام في الوطن العربي الإسلامي يتغرَّب، وهذا ما قد أثار برأيي رد الفعل الإسلامي والصحوة الأصولية وسطوة الدين السياسية.

هكذا، وجد المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون نفسهم في المعسكر نفسه. إذ لم يعد العالم مقسماً سوى لمعسكرين: معسكر الذين يسعون إلى الوعظ، ويمكننا القول هنا أسلمة التطور الديمقراطي والاقتصادي والعولمي أو تهويده ومعسكر الذين يدعون باسم الإسلام أو اليهودية أو أي قومية دينية أخرى إلى الوقوف في وجه هذا التطور.

اليوم، بعد أكثر من ستين عاماً من الصراعات، الجديد هو من جهة أسلمة الفلسطينيين وقسم من العرب ومن جهة أخرى أمركة إسرائيل. في ظل رئاسة جورج بوش، لم تكن العلاقات يوماً بين الدولة اليهودية الصغيرة والولايات المتحدة الشاسعة أكثر متانة:

فكان الطرفان يشكلان ولا يزالان في مجالات عدة دولة واحدة. علاوة على ذلك، وقبل أن يتنحى بوش لصالح باراك أوباما، توجه إلى إسرائيل وأعلن أمام الكنيست: «تخالون أنفسكم سبعة ملايين. أنتم ثلاث مئة وسبعة وستون مليوناً لأنكم والأميركيين شعب واحد».

غير أن هذه الأمركة المتنامية لإسرائيل في مواجهة أسلمة متنامية للفلسطينيين تودي بالمنطقة إلى حلقة مفرغة لا ندري إذا ما كان باستطاعتنا الخروج منها يوماً ما. على الرغم من ذلك، تمرّ إسرائيل بأزمة عميقة. هل الصهيونية علمانية أم دينية؟ هل يمكن ليوتوبيا القرن التاسع عشر التقدمية والاشتراكية والإيجابية والتي عملت على دعوة اليهود إلى المشاركة بشكل كامل في مجرى الأمم أن تطالب في الوقت نفسه باستثناء متطرّف؟ فإما أن إسرائيل هي مثل الآخرين وفي هذه الحالة لا يمكنها شرعنة وجودها وفعلها باسم الانتخابات، وإما أنها تدّعي الوعد الإلهي بأرض الميعاد وفي هذه الحالة لا بدّ لها من أن تشكّل مثالاً يحتذى. الأمر ليس على هذا النحو. ومن جهة أخرى، تشهد إسرائيل منذ مقتل رابين (Rabin) دوامة سلبية بشكل حصري. فالهزيمة العسكرية في حرب لبنان 2006 تضاعفت مع الفشل النفسي للتدخل في غزة عام 2008. كما أن رفض وقف الأعمال الاستيطانية، بعكس إرادة واشنطن، جاء ليؤكد شعوراً عارماً بالسخط قد يشكّل مادة دسمة للاستغلال من قبل أنواع التطرف كافة. فمعنى اليهودية بحد ذاتها قد اكفهر، حتى لبات يرادف، كما كتبت مرة «السجن». فاليهودي غير الإسرائيلي ملزم بالانصياع إلى الأوامر الجماعية والتضحية بهويته الحرة إلى حدّ يجعله على هامش الواقع القومي الذي ينتمي إليه ويعيش ويجد نفسه فيه.

هكذا، فإن خطوط تصدّع الشرق الأوسط ترتسم بطريقة اصطناعية على ضفاف نهر السين في باريس أو هادسون (Hudson) في نيويورك. وأمام هذا المثال المؤلم، وعندما نعي كم يصعب اليوم فرض السلام، يمكننا قياس الصعوبات التي تنتظرنا إضافة إلى الشكوك التي غرقنا فيها منذ تلاشي إطار مرجعي لنا.

هل تدعونا نهاية الشيوعية هنا أو هناك إلى إعادة بناء ملزمة لهويتنا أو إلى تجذّر جديد في المفهوم العالمي الذي يشكّل مفهوماً منفتحاً للأمة أساساً له؟ هنا السؤال. لكن يمكننا أيضاً توقّع ما ستكون عليه الإجابة. أو بالإحرى الإجابات التي ستتحول بدروها، كما سنرى، إلى أسئلة متعددة.

III

العولمة موضع تساؤل

«نهاية» التاريخ؟

إثر انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان بمنزلة حدث عالمي، بدأت بطبيعة الحال المساعي لتصوّر شكل جديد للعالم. وقد جرى ذلك بشكل عام في الولايات المتحدة بما أن الفكر المستقبلي أو حتى المعولم لا يلقى سوى الازدراء في أوروبا. وكان أول من فتح النار، كما نعلم، هو الدبلوماسي وعالم الاجتماع الياباني الأميركي فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) الذي كان محطّ تهكم لم يكن بمعظمه صائباً لمجرد أنه تجرأ في كتابه المعنون **نهاية العالم والرجل الأخير** (*La fin de l'histoire et le dernier homme*) على ذكر نهاية ممكنة للتاريخ بعد المبايعة العالمية لمجتمع السوق. في ذاك الوقت، كان التشكيك في الثقافة الهيغلية التي ينتهجها فوكوياما سيد الموقف في كل من فرنسا وألمانيا من دون أن يتكبّد أحد عناء دراسة ما يقدّمه من طروحات حول تحوّل النزاعات.

ألم تتضمن نظرية فوكوياما مسعى ما للتلميح من جهة إلى هذا التلاقي الجلي ما بين «نهاية أمبراطورية» و«نهاية الأيديولوجيات»

و«نهاية التاريخ» ومن جهة أخرى الإشارة ضمناً إلى تزامنها مع نهاية الألفية؟ لكن هذا العصر الألفي الجديد يختلف الاختلاف كله عما تم اختباره على مشارف العام 1000. وعندما تجلى أخيراً في الفقرة الأخيرة، لم يظهر كاتبه بمظهر الرسول، إنما بدا باحثاً نظرياً حزيناً ومشاغباً: «ولربما سيساعدنا التفكير في ما ينتظرنا من قرون من المشاكل بعد نهاية التاريخ على إعادة إطلاق عجلة هذا التاريخ نفسه».

غير أن موطن الضعف في تحليل فوكوياما لم يكن في دورانه في هذه الحلقة، إنما في ما اختار شرحه بعد تحليل تطور الاتحاد السوفياتي في عهد غورباتشوف، حيث اعتبر أن زوال التناقض الذي كان يضع العالم الليبرالي في مواجهة مع العالم الشيوعي هو بمنزلة تجلي عالم قد تخلص من أي نزاع. وبذلك تتحول الأرض إلى كوكب في سلام دائم، لا يعكره سوى سلامة الغابات وحسن سير العملات ولا يهدده سوى ذلك «الملل الأزلي».

كيف كان فوكوياما يصف «نهاية التاريخ»؟ برأيه، فقد سمح هذا الانهيار الباطني لما كان عليه الاتحاد السوفياتي من قلعة فارغة بتوسع «روحية السوق المشتركة» وبروز «الدولة العالمية المتجانسة». فإذا بالخراب الناجم عن النموذج الشيوعي البديل يعطّل التاريخ وحركته. لقد سبق لليبرالية الديمقراطية أن هزمت أنظمة الاستبداد التوتاليتارية. وها هي اليوم تهزم الشيوعية وتخرج بكل شرعية من مداميك التاريخ العالمي الذي أرساه هيغل، «تاريخ العالم» ذاك الذي ما هو إلا «محكمة العالم». وماذا عن الديانات والقوميات؟ ما هي إلا رواسب تناقضات لا تشكّل أي تهديد لقوتها

المعدية. فالتعصب الديني قد برز كبديل في الدول الإسلامية ولم يملك الكثير من الحظوظ لإغوائه غير المسلمين. أما بالنسبة للقوميات، فلم تكن لتشكل بديلًا سياسياً حقيقياً، حيث إن الليبرالية كما التوتاليتارية قد احتلت الساحة.

غير أن طروحات فوكوياما قد أطلقت العنان لسلسلة من ردود الفعل المختلفة سواء من حيث نوعيتها أم قيمتها، إذ حاول البعض الردّ عليها في المستوى نفسه ومنهم على سبيل المثال لا الحصر ريجيس دوبري. لكن إذا كان هذا الأخير يعارض فوكوياما وينتقد «تفاؤل» تحليل يعتبر أن نهاية الإمبراطورية السوفياتية تشكل المرحلة الأخيرة باتجاه عصر هادئ، فذلك لأن تشكيكه يميل إلى ترجيح كفة صعود القوميات التي يرى أن فوكوياما قد استعجل استبعادها. فلا يعتبر ريجيس دوبري أن التاريخ قد توقف مؤقتاً بعد سقوط جدار برلين، بل قد بدأ مرحلة السير المعاكس. وتالياً، ستتراجع أوروبا لتصل إلى أوروبا الهويات والقوميات، مع دولة ألمانية قوية في الوسط واحتمال استعادة طيف النمسا – هنغاريا وأوروبا وسطى تمزقها مجموعة من النزاعات الإقليمية الصغرى. فـ «حقيقة» هذه الحركة التاريخية من منظور هيغل باتت تؤكد ديمومة القرن التاسع عشر العميقة تحت قناع القرن العشرين المعاصر، بدل أن تعمد إلى تكريس انتصار الفكر على الليبرالية في العالم. وكان لا بدّ من استنباط حقيقة الثاني من الأول. في الواقع، لم تكن نهاية الحرب المعلنة غداة تلك الحرب الطويلة سوى نهايةً للحرب الباردة. وبالتالي، فقد قلّص ذاك التفاؤل البريء المسافة بين فوكوياما وكَنْت الذي شرع بسخرية يلازمها الكثير من الجد في

مشروع السلام الدائم بتحديد شروط السلام بين البشر على اعتبار أن السذاجة وحسن النية قد تصبّان في بعض الأحيان في المكان نفسه. وهذه طريقة لختم التاريخ. إلى ذلك، ثمة عنصر أخير بحسب ريجيس دوبري يضع كلّاً من الليبرالية والشيوعية في المصاف نفسه: وهو «الوهم الاقتصادي». فربط حسن سير المجتمع بالمصالح ليس إلا، وشرح التاريخ وتمريره تحت مجهر التحليل الاقتصادي وحده، هذا هو أساس هاتين العقيدتين اللتين تخفقان في الرد على مسألة الثقافات والشعوب وإن تحت عناوين مختلفة.

في حالة دوبري، ظهر الأمر بمنزلة استنكار أكثر منه انخداع. فها هو القرن العشرون يبدو ملتبساً بعد سقوط قناعه. هل كان يفترض استشفاف محاولة هروب خطرة في هذا الموقف؟ غير أنه بدل أن يعترف بنجاح الليبرالية كما فوكوياما، فضّل إحالة القرن العشرين من جديد إلى القرن التاسع عشر. ألم يكن بذلك يعيد بشكل ضمني الشيوعية إلى أصولها؟ فعبر إدانة «وهم» اقتصادي متساوٍ في الليبرالية والشيوعية، يمكن للتحليل أن يعلل العودة إلى ماركس ويساعد على تحقيقها. وهي عودة مشابهة لتلك التي بدأها ماكس غالو (Max Gallo) الذي أراد إعادة قراءة **رأس المال** (*Capital*) بمعزل عن تعليقات القدامى. أفلا تشرك موجات التحرر هذه – التي تبدو وكأنها تنصّل من الماركسية – على نحو معاكس رجال الفكر في مسار حرية نظرية جديدة؟ لا مجال للخيبة هنا، بل هو نضال ضد الأوهام والخيالات الناجمة عن قراءة خاطئة لكتاب **رأس المال**.

غير أن التراجع المعلن للتفاؤل في بداية التسعينات لم يحل

دون إحداث بعض الاضطراب في فكر فوكوياما. فبعد دراسة إمكانية «نهاية الإنسان» تحت تأثير مفاعيل الثورة البيوتكنولوجية، شرع يهاجم ما اعتبره نقطة التحول الأساسية التي نعيشها ولا سيّما «إعادة بناء النظام الاجتماعي» في مواجهة «طبيعة الإنسان» ليخلص إلى الضرورة الحتمية القائمة على إعادة اكتشاف بناء الدولة (State Building) على النطاق المحلي وإلا فلا مجال «للحوكمة العالمية في القرن الحادي والعشرين». وهنا ألخّص بشكل صريح هذا المسار الذي حمل فوكوياما على الاعتراض بقوة على جورج بوش الابن وعلى المحافظين الجدد كي أثبت كيف أن الاعتذار غير المشروط عن العولمة السعيدة قد حمل من يملك عقلاً نيراً على امتداح الدولة - الأمة بشكل مسوّغ وذلك على مدى عقدين من الزمن.

«صراع» حضارات؟

نهاية التاريخ؟ نهاية الإمبراطورية؟ اضطرابات قومية؟ أو عودة الدول - الأمم؟ هل كان ثمة وجهات نظر أخرى؟ بعد كتاب فوكوياما في العام 1992، صدرت مقالة صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) التي يلخص عنوانها «صراع الحضارات» مضمونها. يسرّني أن أتطرق لهذا الكاتب لأنني أعتبر طروحاته على درجة عالية من الدقة والإثارة وخصوصاً إن لم نوافقه الرأي، بما يؤدّي إلى تحفيز التفكير حولها. ما أبرز ما أراد هنتنغتون قوله؟ أولاً إن التقسيمات بين الدول الغنية والدول الفقيرة وبين الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية لن تكون حاسمة بعد اليوم في غياب أي عالم حرّ ومتطوّر مستقل عن العالم الشيوعي والعالم الثالث. ولا شكّ

في أن الأنظمة السياسية والفروقات الاقتصادية ستواصل اضطلاعها بدورها. لكن هنتنغتون يرى أن «الحضارات» والنزاعات الجديدة الناجمة عن «صراعها» ستسيطر على الساحة العالمية مثلما ولّدت السلالات والدول - الأمم ثم الأنظمة الأيديولوجية أشكال محددة من الحروب في القرون المنصرمة. «فـ» صراع الحضارات سيسيطر على السياسة العالمية. فيما تتحول خطوط التشظي بين الحضارات إلى خطوط المستقبل الأمامية.

يبدو هذا التصوير التأريخي اليوم فظاً بعض الشيء. فالعالم في تقلّص جليّ. وإذا كانت التفاعلات بين شعوب الحضارات المختلفة تعزز الوعي بالانتماء إلى حضارة ما تقوم بدورها بتظهير الفروقات والأحقاد، فإن عمليات التحديث الاقتصادي والتطور الاجتماعي في العالم من شأنها أن تبعد البشر عن هوياتهم المحلية البالية. كما أنها تضعف من الدولة - الأمة كمصدر للهوية، ليأتي الدين ويسدّ ذلك الفراغ. غير أن التغريب بقدر ما هو في قمة سطوته، بقدر ما يعاني الأزمات: ففي الاتحاد السوفياتي السابق، يستطيع الشيوعيون اليوم التحول إلى ديمقراطيين، فيما يمكن للأغنياء أن يصبحوا فقراء والفقراء أغنياء لكن الروس لا يسعهم أن يصبحوا أستونيين ولا يمكن للأذربيجانيين أن يتحولوا إلى أرمن. إلى السبب الأخير، وهو أن الاقتصاد يتأقلم أقاليمياً على نحو تدريجي.

هكذا، شكّل كلٌّ من الثقافة والدين أساساً للمنظمة التي تضم عشر دول مسلمة غير عربية هي إيران وباكستان وتركيا وأذربيجان وكازاخستان وكيرغيزستان وتركمنستان وطاجكستان وأوزبكستان

وأفغانستان. فكانت بمنزلة تجمّع عابر للقوميات لربما يتحول في الغد القريب إلى تجمع فوقومي. لكن هذا الغد هو أيضاً ذلك الأمس الذي غالباً ما يتم نسيانه أو تهميشه. فبحسب الاختصاصي في الجغرافيا السياسية وليام والاس (William Wallace)، فإن الخط الذي يفصل بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية بطريقة تحمل الكثير من المدلولات قد لا يكون سوى الحدود الشرقية للمسيحية المشرقية في العام 1500. فهذا الخط يمر على الحدود التي تفصل حالياً بين روسيا وفنلندا ودول البلطيق، ويقطع بيلا روسيا وأوكرانيا فاصلاً بين أوكرانيا الغربية حيث الأكثرية الكاثوليكية وأوكرانيا الشرقية الأرثوذكسية، ثم ينعطف نحو الغرب ليفصل ترانسيلفانيا عن سائر رومانيا، فيعبر يوغوسلافيا متبعاً الخط نفسه تقريباً الذي يفصل حالياً كرواتيا وسلوفينيا عن سائر الاتحاد الفدرالي السابق. أما في البلقان، فيتطابق هذا الخط بشكل طبيعي مع الحدود التاريخية لإمبراطورية الهابسبورغ والإمبراطورية العثمانية. فالشعوب التي تقع شمال هذا الخط وغربه هي من البروتستانت أو الكاثوليك. وقد عاصرت كلاً من مراحل الإقطاعية وعصر النهضة والإصلاح إلى عصر الأنوار والثورة الفرنسية والثورة الصناعية، لتبدأ مسعاها للانخراط في الاقتصاد الأوروبي. أما الشعوب الواقعة شرق هذا الخط وجنوبه فهي من الأرثوذكس أو المسلمين. وقد استبدل ستار الثقافة المخملي ستار الأيديولوجيات الحديدي.

غير أن حقل التجارب المثير الذي يجريه التاريخ أمام ناظرينا قد أثبت النقيض تحديداً. فما الذي تبقّى اليوم من الحضارة «السلافية الأرثوذكسية» ككيان متضامن؟ لم تستطع روسيا، وهي

القوة الفعلية الوحيدة ضمن هذه الكتلة، أن تمنع انفصال كوسوفو عن صربيا ولا دخول بلغاريا ورومانيا في الاتحاد الأوروبي مما وضع حداً نهائياً للأفكار اليوغوسلافية والسلافية الجامعة باعتبارها أرثوذكسية جامعة. غير أن النزاع الطائفي الذي يدور منذ نحو ألف وثلاثمئة عام بين الحضارات الغربية والإسلامية يبدو صعب التهدئة. فبحسب المؤرخ برنار لويس (Bernards Lewis): «نحن نواجه مناخاً وتحركاً يتخطيان بأشواط مستوى السياسات التي تتبعها مختلف الحكومات. وأقل ما يقال عن ذلك إنه صراع حضارات». لكن لا أجد ما يجبرنا على اتباع نبوءة بهذه السوداوية وبشكل حرفي، على الرغم من سعة معرفتها، إلى حد الخضوع لها.

لقد كانت خلاصة صامويل هنتنغتون ولا سيّما في مواجهة ما يدعوه الصلة الإسلامية – الكونفوشيوسية - أي التهديد المشترك من كل من باكستان والهند وكوريا الشمالية وإيران وليبيا – بمنزلة خلاصة استراتيجية، يفترض بها أن تحمل الغرب برأيه على توطيد أواصر العلاقات بين مختلف أعضائه، وإشراك أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، والإبقاء على التعاون مع روسيا واليابان، والحدّ من التقدم العسكري لهذه الصلة الإسلامية الكونفوشيوسية، والسعي إلى التسلح بدل نزع السلاح بشكل مفرط. يمكن أن نستشف في هذه النظرية مصدر إلهام من سياسة جورج بوش على سبيل المثال لا الحصر بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.

على أي حال، ندرك أن صامويل هنتنغتون يرى في ذلك نزاع قيم

سيحلّ مكان نزاعات السلطة البسيطة. لكن ما هي ماهية هذا التهديد الذي ستمارسه حضارة باسم قيمها؟ في العام نفسه وفي كتاب قيّم صغير بعنوان **الإمبراطورية الأخيرة** (*Le Dernier Empire*)، أشار بول ماري دو لا غورس (Paul- Marie de La Gorce) إلى أن «ما من حدث في التاريخ يسوغ حتمية المواجهة بين أمم وقارات من حضارات مختلفة. فتاريخ الحروب لا ينحصر بالحروب الصليبية أو باكتشاف أميركا أو بالمغامرات الاستعمارية. فعلى مرّ العصور والقرون المختلفة، برزت نزاعات بين دول من الحضارة نفسها مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والنمسا وإنجلترا والدول الألمانية فاقت بدمارها ودمويتها أي نزاعات أخرى. وأكثر الحروب الدينية فظاعة كانت الحروب الأهلية التي تحوّلت أحياناً إلى حروب بين الأمم فمزقت شعوباً ورثت حضارة القرون الوسطى والحضارة المسيحية نفسها. من جهة أخرى، لم تمنع صلة القرابة بين حضارتيهما كلّاً من اليابان والصين من الوقوف وجهاً لوجه في نزاعات بلا هوادة. أما تاريخ فيتنام فيتناول بجزئه الأكبر تاريخ مقاومته الطويلة للاحتلال الصيني»[1]. ويمكن أيضاً الإتيان على ذكر البرتغال وإسبانيا.

فضلاً عن ذلك، وإذا ما تمت دراسة الحالة الأكثر تداولاً وهي حالة أمم من ثقافات مختلفة تجتمع في بوتقة الحضارة الإسلامية لتجعل من تهديد الغرب تهديداً أكثر دقة وعدوانية، يبدو أن صعود هذه الكتلة المتماسكة التي تعبّر عن الحضارة الإسلامية دونه الكثير من الإشكاليات. فإلى جانب الفروقات الإثنية التي تقوّض الهوية

---

(1) Paul- Marie de la Gorce, *Le dernier empire: Le XXI^e siècle sera-t-il américain ?* (Paris: Grasset et Fasquelle, 1996).

الإسلامية – والأمثلة اليومية كثيرة على ذلك - لا يجد الإسلاميون أي ضير في الإشارة بكل صراحة – والله أعلم كم يتحسرون على ذلك - إلى أن الإسلام بحد ذاته منقسم منذ الفتنة الكبرى عندما بدأ أتباع النبي محمد (ص) باعتماد الاغتيال السياسي بعد اغتيال الإمام علي. ويضيف ابن خلدون وهو مؤسس علم الاجتماع الحديث أن هذا الانقسام لم يتوقف عملياً على مر العصور حتى عندما كان الصراع يتمحور حول قتال عدو مشترك. إلى ذلك، فقد شهدنا إعادة صعود التنافس القديم بين السنة والشيعة وتحديداً بين السعودية وبلاد فارس، أي بين المهيمنين والمعدومين. ولم يتوقف هذا التنافس في السنوات الأخيرة عن إرباك العالم الإسلامي عبر صراع على السيطرة يضع الوهابية الإصلاحية المحافظة في مواجهة مع العالم الثالث الأصولي المتمثل بطهران من الخليج إلى القوقاز ومن البحر المتوسط إلى المحيط الهندي. لكن الهلال الشيعي الشهير يخضع بنفسه لضغوط القوميات أكان في لبنان أو في أذربيجان أو العراق حيث تسبب سقوط صدام حسين بإعادة توزيع طائفي للسلطة من غير أن يؤدي إلى الإنقسام الذي كنا نخشاه.

في الواقع، لا يبدو أن أياً من الحضارات الست التي ذكرها هنتنغتون في لائحته يشكل كتلة متماسكة بنظر خبراء كل من هذه الحضارات، ولا حتى الحضارة اليابانية فكيف بالحضارة «الكونفوشيوسية» التي لا بد من الإشارة إلى مدى تجاذبها بين شياطين الوسطية الشيوعية واقتصاد السوق السائب وبين المافيات وأمراء الحروب. من الرجعية الإمبريالية إلى التراث الإثني والإرث الديني، لا تتناقض هذه كلها مع صراع الحضارات إلى حد المطالبة

به أحياناً من أجل استغلاله وحسب، بل تظهر أيضاً الإصرار على الواقع القومي بما يتخطى الحقيقة الدينية. غير أن هنتنغتون، وعلى غرار فوكوياما وإن من المقلب الآخر، قد استدار بنفسه وبشكل ملحوظ. فبعد عشر سنوات على صراع الحضارات، ها هو ينشر في العام 2004 كتيباً يحمل عنواناً صريحاً هو من نحن؟ **تحدي الهوية القومية لأميركا** (*Who are We? The Challenge to America's National Identity*). ماذا عن الهوية الأميركية غداً في مواجهة موجة الهجرة اللاتينية؟ وبشكل أعم، هل يمكن أن يتعايش شعبان ولغتان وثقافتان وعبادتان أو أكثر ضمن أمة واحدة؟ غير أن هذا الطابع القلق الذي يتسم به تساؤل هنتنغتون لا يجعل ممن كان مستشار جيمي كارتر (Jimmy Carter) ذلك الفوقي الأبيض كما تم وصفه هنا وهناك. فهنا جوهر السؤال اليوم حتى لو لم أوافق على الإجابة التي يقدمها. لكنني أؤمن أنه من الضرورة القصوى إن لم يكن من الأولويات التوقف عند المخاطر الحقيقية التي تهدد الأمة والديمقراطية.

الانتصار الفاضح للاقتصاداوية

لقد خشينا مع سقوط جدار برلين، أن نعود إلى الوراء، كما رأينا، وتحديداً إلى القرن التاسع عشر، أي إلى انفجار القوميات في مرحلة كان يتم فيها التداول ببرميل البارود في البلقان ومسألة الشرق الأوسط والهجرة الصفراء. وكان بإمكاننا أن نتنبأ أيضاً بقدوم سلطة دينية قبلية كلما تراجعت سلطة سياسية موحدة. وصحيح أيضاً أنه بفعل ما يسميه المحللون النفسيون «عودة المكبوت»،

شهدنا انتشار الإثنيات المصغرة والتأكيدات الأقلية. وتالياً، فإن كل ما تقدم قائم بحد ذاته ويستطيع أي مثقف حالم أن يندم على الطابع الملحمي والملون لتواجه الأفكار. غير أنه على الرغم من إمكانية دعم هذه الفرضيات، واحتوائها كلها على جزء من الحقيقة، إلا أنها تتجاهل ما يشكّل أساس الحداثة أو يسعى إلى حصرها بميكانيكية صرف هي ظاهرة العولمة.

بمعنى آخر، لقد ماتت الشيوعية، ووُلدت العالمية. لذا كان لا بدّ من التأكد أن ما من أمر يثنينا عن هذه العالمية. لكن ما كان يمكن أن يثنينا عن الفكر العالمي هو العالمية بحد ذاتها. فبرأيي إن اندثار الإمبراطوريات أي السقف الاتحادي أو الإمبريالي ونهاية الأيديولوجيات الموحِّدة فضلاً عن الضغط الكبير الذي يمارسه المعدمون الذين يطرقون أبواب الأثرياء، هذا كله يؤدي إلى تسارع وتيرة السير نحو العالمية وتحول اللغات إلى برج بابل جديد وتجاور الثقافات وطغيان الحضارة الحضرية. ولا شك في أن هذه الاندفاعة السريعة نحو المواطنية في العالم هي ما تسبب بالدوار وما أفقد المجتمع توازنه مشجعة على انطوائه على ذاته. فالعالمية بحد ذاتها هي التي دفعت نحو الفردانية هنا والقبلية هناك. فبدل أن تكون بنظري الاستعادة أو الانبعاث الوحيد من القرن التاسع عشر، إذا بالقوميات الجديدة تشكّل إحدى المراحل الأكثر اضطراباً في العالمية.

لم نكن سوى ضحايا هذا التسارع المهول في التاريخ. فالثلثان الأولان من القرن العشرين قد أثقلانا بظاهرة التراكم الكارثية التي أجاد إيمانويل ليفيناس (Emmanuel Levinas) وصفها. أما نهاية

القرن العشرين فقد زادت من تضييق الخناق حول عنقنا نتيجة هذا التسارع. فلم نكن قد هضمنا بعد الكوارث التي دفعتنا إلى التحوّل نحو وحدة العالم والتي تفتح أمام المواطن أياً يكن في هذا العالم إمكانية حكم الفرد في هذه «القرية العالمية». ما الذي يتعيّن فهمه تحديداً؟ إدراك أن النساء والرجال في هذه الألفية الثالثة سيختارون العيش معاً. هل سينفصلون عما يرسّخهم وطنياً؟ هل سيخترعون أمماً منفصلة عن الدول؟ أم سيلجؤون إلى إنشاء مجموعات جديدة تكون قيمها وأسس تضامنها جديدة بدورها؟

لقد بدت هذه الأسئلة على درجة كبيرة من الإلحاح لمجرد أنه لم يعد باستطاعتنا تفادي ما ننشده يومياً تحت عنوان العولمة. غير أنه غالباً ما كان يتم الخلط بين هذه الظاهرة ووجهها الأكثر بروزاً وإنما تناقضاً، وهو العولمة الاقتصادية التي كانت تتجلّى تحت شكل مستقل وتالياً منحل وهو شكل تمركز مالي غير مسبوق.

من هنا، ما الذي يفترض بنا أن نفهمه من الكوكب المعولم؟ إشارة إلى أن اللغة هنا هي لغة خبير اقتصادي لا عالم اجتماع. لذلك، فإن قلة هم من استوعبوا أن الماركسية قد ولّت إلى غير رجعة وأياً كانت الملامة التي تقع على عاتق هذه العقيدة بدعوتها إلى فلسفة للتاريخ – أو المادية التاريخية - التي تعطي أفضلية للاقتصاد، إلا أن سيادة اقتصاد السوق العالمية والتنافس الرأسمالي قد جعلانا نتشرّب أيديولوجية اقتصادية مسيطرة بامتياز. غير أنه يبدو لي من المهم أن نتذكر أن الديمقراطية لم تكن وحدها موضوع استفتاء تشرين الثاني/ نوفمبر 1989. بل اقتصاد السوق أيضاً، أو نظام تميل فيه قيم التنافس إلى التفوق على قيم التضامن.

وإذا كانت الاقتصاداوية قد أصبحت النموذج الأعلى أو «المعيار المؤشر» الأخير كما كان يقال في ذلك الحين، وإذا ما كان هذا الاقتصاد معولماً، فلا يؤدي ترابط مصالح الأمم كلها إلى جعل حقيقة الاستقلالية القومية محض خيال ويقوض تأكيد الانتماء لأمة بحدودها القديمة وحسب بل يتعين مقاربة هذا البعد بحد ذاته أيضاً. فماذا تعني سيادة اقتصاد السوق العالمية على وجه التحديد؟ وهل تتضمّن الموارد اللازمة لتحويل البشر كلهم إلى مواطني هذا العالم؟

إليكم كيف كنت أفكّر تقريباً في تلك الفترة. نحن بكل بساطة لم نعد في القرن التاسع عشر، كما أننا غيّرنا من ثورة صناعية. نحن لا نزال في بداية ثورة المعلوماتية وفي صميم التشظّي المالي. أما تمركز سلطات المعلوماتية فعلى وشك أن يولّد وحوشاً طاغية ستبدو الشركات القديمة المتعدّدة الجنسيات في حضرتها مجرد أقزام. لذا، فإن الحرب ضد هذه الوحوش أكثر إلحاحاً من دفق القوميات. إلى ذلك، فما أسميته «التشظّي المالي» مستعيداً بذلك عبارة بعض الخبراء يشكل سمة تفوق المضاربة على الإنتاج بطريقة مذهلة في الأسواق الغربية، أي أن علم المال بات يبتعد أكثر فأكثر عن الاقتصاد فيما تخسر الأموال أكثر فأكثر المرجع الذي يفترض بها ترجمته ولا سيّما سلع الإنتاج. وهذا ما يفسر بشكل كبير الأزمات. فـ «الفقاعة» المالية في الشبكة العنكبوتية التي شهدت تلقّي شركات المعلوماتية المبتدئة رساميل قل مثيلها من دون أن تضطلع بأي ركيزة صناعية أو تجارية فعلية ومن دون أي استدامة حقيقية، تشكّل المثال الأمثل والنموذج في آنٍ واحد.

هنا أيضاً، يحدّد التسارع ذاك الشعور بالدوار. فيبدو لنا من

الاستحالة بمكان السيطرة على الأزمة ليس نتيجة التعقيد البالغ الذي يطغى على المسارات والآليات الدولية وحسب بل بفعل نوع من اللاعقلانية العالمية والافتقاد الجماعي لإرادة جامعة. فلم نكن ندرك في العام 2008 أين أو متى سينتهي الركود الاقتصادي لمجرد عجزنا عن تحديد كلفته أو رقعة اتساعه. وقد شهدنا في لحظة من اللحظات النظام المالي العالمي يترنح حتى كدنا نخاله غير قادر على النهوض من جديد. هنا، كان لا بدّ للدول، ويا لمكر التاريخ، من أن تسارع إلى إنقاذ المصارف. بعد ثلاث سنوات وتحديداً في العام 2011، تكررت الأزمة كما قصة إبريق الزيت لتحصد في دربها اليونان، فتصبح دولة تباع في مزاد، قبل أن تصل الزوبعة إلى ضفاف إسبانيا وتطال إيطاليا وإيرلندا. غير أن الثنائي الفرنسي الألماني الذي بات يشعر بالقلق على الرغم من التصريحات التي لم تكن كلها بغير فائدة، لم يستطع القيام بأي شيء. وفي الوقت عينه، من الجهة الأخرى للأطلسي، رأى باراك أوباما نفسه، في خضم تخبطه في استحقاقاته الانتخابية التي تشكّل نقاط قوة الديمقراطيات ومواطن ضعفها، محشوراً من قبل الجمهوريين ومجبراً على إعلان وقف المؤسسات الفدرالية عمليات سداد الدين، مضطراً بذلك لتقبّل لوم الصين التي أصبحت أول دائنة للولايات المتحدة. بعد المصارف، جاء دور الدول التي شارفت على الإفلاس. لكن ها هي الأمم تتقارب فيما يزداد سخط الشعوب.

يمكن في هذا الصدد التحدّث عن أيديولوجية جديدة تسعى للنشوء من دون أن نحاول إلحاق صفة بها أو إعطائها اسماً ما أو حتى التنظير حولها، أي منحها خطة ما. في الواقع، ما هو مشترك بين الأبحاث كلها في مختبرات الاقتصاد والاستراتيجية هو نظام

عالمي يبحث عن ذاته. لذا أرى أن تلك العولمة قد ولّدت نتيجتين ظاهرتين سارتا عكس تيار التكهّنات التي عمدت إلى وصفها كصعبة المقاومة وحتى حتمية.

وإذ أجدني أشدّد على أن الأولى سعت إلى التشجيع على بناء مجموعات كبرى. فهذا ما كان يجري وما زال حتى تلك اللحظة مع أوروبا ومع محاولة إنشاء سوق مستقبلية مشتركة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك، حيث تعني مشاركة كل دولة عضو أنها تتخلّى بكامل إرادتها عن جزء من سيادتها وذلك بهدف القضاء على النزاعات القديمة وغير المجدية والمساهمة بقوة في النظام العالمي المنشود. وقد يكون الوجه الأكثر ديناميكية للدوافع التي تحرك دعاة هذه المجموعات، وعلى سبيل المثال أوروبا، هو السعي في البداية إلى تفادي التبعية والخضوع للقوى الأخرى. لكن يبدو لي أن هذه الغايات سرعان ما تتحول باتجاه تخطٍّ عالمي، إذ يتعين تحديداً على إرادة الأمم أن تسعى إلى إصلاح نفسها ووضع حدود ذاتية لها من أجل النجاح في البقاء.

وقد تجلّت النتيجة الثانية للعولمة في اكتشاف كل من الليبراليين القدامى والجدد ضرورة وضع قواعد ضابطة. بمعنى آخر، لا يمكن لإنجاز الحرية أن يصبّ في انتصار الليبرالية من دون ما يكبح جماحه أو ما يفرض عليه قوانين. حتى إن الأمر كان العكس تحديداً في مفهوم العولمة. فتصور النظام العالمي كان يستدعي عودة إلى ذهنية هذا التنظيم الذي لم تكشف شخصياته المريعة سوى عن وجوه القمع والتنفير في الماركسية اللينينية كما في الأنظمة الفاشية كلها، بغض النظر عما إذا كان الموضوع

يتمحور حول المعلوماتية أو المضاربة المالية أو الاختلال البيئي أو الديموغرافيا أو الفروقات بين الدول الغنية والفقيرة.

لقد سبق وذكرنا أن تاريخ الرأسمالية هو بطريقة أو بأخرى تاريخ هذه القواعد الضابطة. برأيي أنه يمكننا أن نفترض أيضاً أن المسعى للديمقراطية الاجتماعية هو نوع من التأويل الأخلاقي للرأسمالية، أي نوع من الأقلمة الاقتصادية للفكر المتزمت والبروتستانتي الذي قام بسن القواعد تزامناً مع صعود الرأسمالية. وكم كنت أستشعر أهمية هذا السؤال الأخلاقي من غير أن أدرك كم سيصبح قاسياً حيث سيفضح ضعف الدول بما فيها الدول المجتمعة في مجموعة الثمانية في مسعاها لضبط نظام المالية العالمية، والموجب الذي سيفرض عليها على نحو معاكس بضرورة تعويمه من أجل تفادي الانتهاء بإخفاق معمم يرمي بالأفراد والشعوب أيضاً في كارثة لا سابق لها. كما رحت أتساءل من جهة أخرى، ما إذا كنا سنتوصل على مستوى العالمية المستجد إلى نوع من الأيديولوجية الديمقراطية الاجتماعية الجديدة بالمعنى الواسع والطيّع للكلمة. غير أن ذلك بدا لي في حينه مسألة نزاع مدرسي أو قلق ألسني فضلاً عن كونه استباقاً في غير أوانه. فالأكيد في الموضوع أن عملية تمويل الرأسمالية قد أفضت إلى اتهام الليبرالية القصوى التي كنا نخالها مقدسة وتشويه سمعتها فيما تعولمت القضايا الغالية على قلب الديمقراطية الاجتماعية على الرغم من الحكومات المحافظة. نعم، نحن بتنا نتحوّل إلى مواطنين في العالم لكن بخلاف ما كنا نتوقع. فضرورة وضع الضوابط والرغبة في اكتساب الهوية لم تكن لتتخلى، في إطار بحثها عن معناها كاملاً، عن إطار الأمة، هذا التعبير الضروري بين المحلي والعالمي.

مواطن وعالمي؟

لقد أصبحنا فعلاً مواطني العالم. وهذا بحد ذاته يشكّل قطيعة بالغة الأهمية حتى لأولئك الذين لا يدركونها، وما أكثرهم عندما نتأمّل الأفعال القبلية. غير أنه لا يسعنا أن نفهم ما يدور في عصرنا إن لم نأخذ بعين الاعتبار تلك القطيعة التي يمكن أن تفسّر الاضطرابات التي ترعبنا.

نحن مواطنو العالم لأننا توقفنا في الدرجة الأولى عن اعتبار أنفسنا مركز هذا الكون. فعندما أبحرنا في الفضاء، قمنا بتأمل كوكبنا من الكواكب الأخرى بكل رقة وامتعاض. لقد علمنا أن الكون الحالي يبلغ نحو الخمسة عشر مليار عاماً من العمر. كان يفترض انتظار خمسة عشر مليار عام حتى يحدث الانفجار العظيم فيولّد الشمس ونظام الكواكب التابع لها، وأحد عشر مليار عام حتى تولد خلية الحياة الأولى. أما جدنا الإنسان الأول، فلم يظهر إلا منذ نحو المئتي مليون عام. نحن المواطنون الصغار في هذه الأرض الصغيرة التي نسميها العالم. ذلك يضعف من أهميتنا لكنه يجعلنا أكثر ارتباطاً بكوكبنا ولا بدّ من أن يحثنا على التقليل من أهمية عشائرنا وملاجئنا.

نحن مواطنو العالم أيضاً وخصوصاً لأسباب جلية تتعلّق بعملية التواصل. فالسمعي البصري والمعلوماتية والفاكس والإنترنت - وهو الاختراع الأكثر ضخامة وتشويشاً في التكنولوجيا - كلها مصادر تواصل قد اخترقت مجتمعاتنا وأثرت في قيمنا وحددت حتى سلوكنا الفردي اليومي. فكل ما كان يشكّل في الأمس هرمية المعرفة والمعلومات والنقد قد اختل. كثيرة هي الذكريات التي تحملني على التفكير أننا نعيش «أسوأ العصور». لكنني في المقابل

على يقين أن الجيل المعاصر على قناعة أنه يعيش قطيعة لا سابق لها. لربما فكّر أجدادنا على هذا النحو في نهاية القرن الخامس عشر، بعد غوتنبرغ (Gutenberg) واختراع الطابعة أو بعد كريستوف كولومبوس (Christophe Colomb) واكتشاف أميركا. لكن إذا ما أردنا حصر تفكيرنا بالإنترنت، فنرى أينما كان أن الأمور لم تعد كما في السابق فيما نجهل متى يفسح هذا «العالم المنتهي» المجال أمام عالم جديد.

أجدني هنا أكتب لقراء هم رغماً عنهم غارقون في الصورة ومسحورون بالإنترنت ومستعبدون بفعل الهاتف المحمول. وكم نتعرّض للضغوط من أجل الرضوخ إلى ثقافة التنقل بين القنوات وتلبية احتياجاتها القائمة على المعلومات السريعة بواسطة إجابات مبسطة وسطحية. لقد باتت ذهنية الاستخفاف تهدّد بإلحاق العار بحسّ الفكاهة بعد أن قامت بتسهيلها موضة الشعوب الجديدة. فلا بدّ من تدمير كل من يثبت نفسه وتحطيم كل من يرتفع، حتى لو تطلب الأمر الانحناء أمام بطل اليوم على أمل ألا يبصر النور في الغد. وبما أن اليوتوبيات لا تعيد الظهور إلا على الشكل الديني للشخصيات الكاريكاتورية التي تجسدها، فيمكننا الاكتفاء بالاحتماء بتلك العبارات أو التساؤلات الرخوة من «ماذا ينفع» مروراً بـ «لا أدري»، وصولاً إلى «لا شيء تقريباً». غير أن «الشبكة» التي تمثّل موقع التعارف والتشارك، هي أيضاً مصدر للخطأ والشائعات. فالمدونة تجعل من كل فرد بالتواتر كاتباً أو فناناً أو صحافياً أو ناقداً أو مجرد محرر مقالة لوجوده الشخصي بحيث تغير من مفاهيم الكاتب والعمل. أما مواقع المعلومات المتواصلة فقد أزاحها موقع التغريدات تويتر (Twitter) فيما أصبحت مواقع التواصل

الاجتماعي مثل فايسبوك (Facebook) عرضة للاستخدام السياسي أو الأيديولوجي أو التجاري. وهكذا، تصبح قضيتنا على الرغم من كل شيء متمحورة حول العلاقة مع السلطات شرط أن يتم الحكم عليها على المدى الطويل. نحن نعلم بطبيعة الحال أنه إن كان العالم قد تغير إلا أن السلطات لا تزال نفسها. فهي لم تغيّر من أساليبها من أجل المراوغة أو الإغواء أو الإفساد أو المساندة أو التوحد.

يبدو أن المثقفين الذين يرغبون في التفكير حول وسائط التواصل يجهلون كلهم هذه البينة. فلا يفيد أن ندعي أننا كنا نعلم، كما علمنا لاحقاً بفضل تسريبات ويكيليكس (Wikileaks)، أن السعوديين ضغطوا على إسرائيل من أجل التدخّل في إيران. فما كنا على علم به هو أن ذلك ممكن، والأمر مختلف الاختلاف كله. كما أن اكتشاف أن ذلك حقيقة يوازي بأهميته اكتشافَ شرطيّ لأحد الأدلة في الوقت الذي لم يكن يملك فيه سوى فرضيات. لذلك، أعتبر ردود فعل جميع هؤلاء الخبراء الذين أعلنوا أن التسريبات لم تكن بذات أهمية لأنها لم تأت بأي جديد ردود فعل طائشة وسطحية. فقد تطلعنا هذه التسريبات على ما لم يكن في الحسبان أيضاً. فأنا على سبيل المثال كنت أجهل أن وزير الدفاع اللبناني كان يعطي نصائح عسكرية لرئيس الأركان الإسرائيلي. ولم يكن ذلك يبدو لي ممكناً حتى تلقيت هذه الحقيقة كصفعة مدوية. لذا، فإن مشكلة التسريبات ليست بالمشكلة الخاطئة. فبفضلها، تمكنا من الاطلاع على حقائق جاءت في بعض الأحيان إيجابية وأحياناً أخرى سلبية لكنها لم تكن أبداً بلا أهمية. ويمكن أن نعتبر التسريبات سلبية تلك التي تجعلنا، بحسب رأينا الخاص، نوافق على الطابع السري للمعلومات التي تم تسريبها. على سبيل المثال، وبصفته

من أتباع ميكافيلي الأوفياء، كان ريمون أرون يعتقد أن ديغول قد كذب على العالم أجمع ولكن من دون كذبه هذا لما أمكنه تحقيق السلام في الجزائر. الخلاصة: لا يمكن الحصول على إجابة واحدة عقائدية على الأسئلة التي تثيرها التسريبات. فثمة حالات تفرض فيها الشفافية نفسها من أجل تفادي كارثة أو للتسبب بفضيحة. وقد تكون في أحيان أخرى مؤذية إذ قد تحول دون نجاح خطوة مفيدة أو قد تطال الحياة الخاصة بشكل خطير.

للمرة الأولى تصبح مقولة مونتاني (Montaigne) مستعيداً تيرينس (Terence) الذي كان يقول «لا غريب في ما هو إنساني» فعل إثبات حالة بدل أن تكون مجرد أمنية أو أخلاق. فقد أصبح كل فرد جاراً أو قريباً لمن يقبع في أقاصي العالم، ليس لمجرد أنه يستطيع زيارته بل لأن كلاً منا يستطيع تحديداً الاطلاع على ما يجري في البلدان البعيدة من دون أن يحرك ساكناً. لقد بات الشعور بالمسافة يتلاشى، ليحل محله الشعور بالترابط بين بعضنا البعض. وما ينطبق على الثورة المعلوماتية، ينطبق أيضاً على التشظّي المالي، وذلك كله على قاعدة الانفجار القومي. وهذا ما سأترجمه بالضرورة القصوى التي تُفرض علينا من أجل صياغة جدلية جديدة قائمة على التجذر والعالمية.

نحو سيادة الفوضى

تلك هي النماذج الجديدة التي يمكننا بموجبها تقدير درجة القطيعة: من تلاشي المسافة إلى سطوة الترابط فضلاً عن تزايد الديموغرافيا بشكل مهول وتداخل الثقافات وتحوّل اللغات إلى برج بابل جديد وعدم القدرة على مراقبة تدفّق الهجرة وعولمة الاقتصاد وتمويل رأس المال والأهم من ذلك نشوء ثورة ضد

الحاضر من دون أي أمل بمستقبل أفضل. غير أن هذه المعطيات تتخطى **النظرات إلى العالم الراهن** (*Regards sur le monde actuel*) لبول فاليري (Paul Valery) أو **الضيق في الحضارة** (*Le Malaise dans la civilisation*) لسيغموند فرويد (Sigmund Freud) أو **أفضل العوالم** (*Le meilleur des mondes*) لألدوس هوكسلي (Aldous Huxley) أو **1984** لجورج أورويل (George Orwell). هذه كلها مواضيع الندوات الجديدة في كل من جامعات برنستون وهارفرد. نعم، يزداد وعينا حدة وشمولية تجاه الجلبة التي يدفعنا إليها زمن القطيعة الجديد.

لم يسبق لتداول الأفكار، أن كان بهذا الاتساع والسرعة، وهنا الوجه الإيجابي لثورة المعلومات. وكدليل على ذلك، هناك عدد كثيرٌ وغزيرٌ من النقاشات التي تدور في كل من أوروبا والولايات المتحدة وحتى الهند والعالم أجمع. وما يهمني منها على وجه التحديد هو الموضوع التالي: كيف يمكن لأمم على هذه الدرجة من الاختلاف أن تتعايش في العالم، وكيف يمكن لشعوب على هذه الدرجة من التعارض أن تتفق في بلد واحد من دون أن تتشارك القيم نفسها؟ لكن الفرق ما بين نقاشات الأمس ونقاشات اليوم هو أن نقاشات الأمس كانت تدور حول المستقبل، فيما تتركز نقاشات اليوم على هويتنا.

لقد أدّت هذه المواضيع إلى نشوء مواجهة مثيرة في روما في العام 2010 جمعت بين المدير السابق لصحيفة **لا ريبوبليكا** (*La Republica*) صديقنا يوجينيو سكالفاري (Eugenio Scalfari) والروائي الشاب أليساندرو باريكو (Alessandro Baricco). ففيما اعتمد الثاني المفارقة الاستفزازية معلناً قرب الخلاص على يد الهمجيين

الجدد، أصرّ الأول على أن ما نشهده هو مجرد انتقال من مرحلة إلى أخرى. فبحسب سكالفاري، لا شك في أن «جيل الإنترنت» لا يقرأ كتبنا ولا يستمع إلى موسيقانا ويرفض على وجه الخصوص عملية النقل الجوهرية لذاكرتنا التاريخية. لكن هذا الجيل ليس بالهمجي بشكل كامل ولا بالجديد بالمطلق. فقد وقعت عمليات قطيعة أخرى، أقله بالأهمية نفسها. وفي هذا الصدد، يجيب باريكو قائلاً «ربما، لكن الهمجيين الجدد يقومون باختراع مفهوم عبادة اللحظة وديانة السرعة وتسويغ السطحية. وهم يكشفون لنا أننا أضعنا الوقت ونحن نفتش عن العمق والمصداقية». في كل الأحوال، فإن قاعدة اليقين قد تصدّعت لكلا الطرفين. ففي ما يتعلق بالثقافة على وجه الخصوص، أرى أننا نعتمد فرضية الإمكانيات من دون أن نتمكن من التفكير في غير ما هو محتمل. وهذا ما يتأكّد نقطة نقطة في الجدول الذي يمكن أن نعدّه حول لحظات القطيعة.

أولها إحدى هذه الثمار المتناقضة والناجمة عن التقدم التكنولوجي ومغامرات الذكاء؛ فلم يسبق للبشر أن كانوا بهذه الأعداد على كوكب الأرض، فيما لم يعد النمو الديموغرافي يعرف حداً له ولم يكن البشر على هذه الدرجة من اللامساواة. أما الهجرات التي تتوالى من الجنوب إلى الشمال ومن الجنوب إلى الجنوب أيضاً، فتخلق هذه العواصم الكبرى الملوّنة التي تصبح بدورها ساحات اختبار لهوية جديدة وتسرّع الانتقال من إنسانية زراعية إلى إنسانية حضرية. في الغد، سيعيش غالبية البشر في المدينة لكن هذا التحول الجذري يبقى بانتظار إطار سياسي وثقافي مضمون يستطيع توليد ما كنا نسميه بالأمس «تمدناً».

أين يمكن البحث عن هذا الإطار؟ هذه هي الاعتبارات التي

تحدّد بالنسبة إلى وضعنا الجديد كمواطني العالم لأنها تسلّط الضوء على المشاكل الوجودية التي تملي حلولاً غير فردية وغير وطنية وغير قارية لا بل عولمية. وكما كان صديقي إدغار موران يقول، لا يجدر بنا الكلام عن «وطننا الأم» ونحن نفكر بديمومة عرقنا، بل لا بدّ من الكلام عن «وطننا الأرض» مثبتين ناظرينا على ديمومة وضعنا. وفي الوقت نفسه، كنت على قناعة أن جوهر البحث يفترض به أن يتناول نقطة التلاقي بين الأوطان «الأم» و«الأرض». زد على ذلك أن الاضطرابات والإيماءات اللامنطقية كلها كانت تدور ولا تزال في فلك هذا التقاطع المحور.

ثمة قطيعة أخرى أساسية تتجسّد بعلاقتنا بالعلوم التي أضحت مضطربة وباتت تأخذ منحى فوضوياً. فردّ الفعل البيئي يمثّل العلامة الفاضحة لهذه الحمى المحمومة التي تطال جوهر المعنى الذي ننسبه للمنطق. وبذلك، يتعيّن على كل ما يتناول الإنسان في بداية هذا القرن الحادي والعشرين أن يدمج القدرات الجديدة التي يمكن أن نسميها بروميثيوسية الجنس البشري. فلطالما كان الإنسان قادراً على قتل جاره؛ ومع بروز النووي، أصبح قادراً، وقد سبق أن قلت ذلك، على قتل جنسه والمساهمة في جعل وجوده الشخصي على هذه الكوكب مجرد حادث. لقد اختفت ملايين الفئات الحيوانية والنباتية. ونحن على يقين أن ذلك قد يحدث للبشر. فقد كان الإنسان قادراً على تطويع الطبيعة لمصلحته؛ لكن إن عاد الأمر إليه، فهو مستعد لتدمير البيئة التي سمحت بظهور الحياة. أخيراً، كان الإنسان قادراً على التغلّب على الأمراض. إلا أنه اليوم وبفعل علم الوراثة، يستطيع الحؤول دون وجود الكائنات التي ستولد مريضة أو وبحسب معايير عشوائية، تلك التي ستكون ضعيفة أو غير مجدية.

فمنذ إطلاق برنامج «الجينوم البشري» في الولايات المتحدة في العام 1989 والخارطة الأولى التي قدمها دانيال كوهين (Dan-iel Cohen) وفريق عمله عام 1993، بات الإنسان يبسط سيطرته تدريجياً على طبيعة الجنس البشري بحد ذاته. ومذاك الحين أجري العديد من عمليات الاستنساخ. أما تجارب الدكتور فرانكشتاين في رواية ماري شيلي (Mary Shelley) وأسطورة غوليم في التقليد التلمودي، فقد تتحول حقيقة. لقد أُطلق العنان لبروميثيوس (Pro-méthée) بكل ما للكلمة من معنى وأمام تفلّته من أي قيد، تبرز على خط موازٍ مخاوف إعادة الترابط المنطقي للسياسة والثقافة.

أخيراً، وكقطيعة ثالثة، ما برز كثابت بالنسبة لي، هو أن الأيديولوجيات، تلك التي غالباً ما أدّت وظيفة الأديان، قد فقدت لتوها بعدها التصاعدي. فلم تعد تتبنّى مهمة تغيير الإنسان أو المجتمع أو العالم. بل بات بوسعها أن تقول: «دعونا نفتح صفحة جديدة للمستقبل». وأكثر ما كان يشغلها فهم التحوّلات في التاريخ بدل السعي إلى تغييرها. لذا سعت إلى إشراك الحرية الفردية والضوابط الجماعية وانتهت بتقديسها. فلم تعد تملك أي ثقة عمياء بالتقدم.

قد تبدو هذه الملاحظات حول عمليات القطيعة كفيلة بالتسبّب بالدوار وطرح التساؤلات كافة. غير أنني لن أكون آخر من يشير إلى الأهمية المتنامية للوحي التقليدي والأسطوري في مجتمعاتنا في بداية هذا القرن. غير أن القضاء على المسافة وبروز الترابط الداخلي يبرز كسدٍّ منيع.

باتت عولمة المفاهيم كلها تحوّل الغايات والأساليب والمسارات. فأكثر ما صار يشغلنا هو إنقاذ أنفسنا معاً بدل السعي إلى إضعاف خصمنا أو عدونا. من هنا كان التسويق الجديد لتلاقح

الثقافات وحوار الحضارات أو الهيئات المسكونية أو الدينية الداخلية. ومن هنا أيضاً كانت أشكال الالتزام الجديدة خارج إطار أي أيديولوجية، اجتماعية كانت أمام الأكثر فقراً أم عرقية في خدمة فرض حدود ذاتية. ومن هنا الجمهور الجديد للمشاريع البيئية أيّاً كانت طبيعتها من مكافحة المخدرات إلى حماية الغابات والمحافظة على القطب الشمالي ووضع آليات مشتركة للأبحاث الطبية الجارية في البلدان كافة. لهذا السبب، تقدّم العولمة البديلة إجابات خاطئة على أسئلة جيّدة حيث تبقى أسيرة الصورة التي كانت سائدة في عالم الأمس وهي صورة المعارضة، كتلة ضد أخرى. وها هو العالم المعولم ينشأ تحت شكل التجارب المحلية. غير أن ما كان ينقصه هو العامل السياسي البنيوي حتى يبرز مخاض النظام من وراء الفوضى السائدة. لكن ما كان واحداً أوحداً، وقد برز من أعماق التاريخ: إنها الأمة وقد تمت مراجعتها في ضوء هذا التحوّل. هي الأمة نفسها التي تهجّم عليها الليبراليون المتطرفون والتقدميون المتطرفون معاً. هي الأمة نفسها التي انتهى بالعودة إليها رسل العولمة.

IV

مفارقات الأمركة

المال والمشهد والحرب المقدّسة

لقد جذبتني تحاليل بنجامين باربر (Benjamin Barber) عندما قرأتها ولا سيّما أن العولمة توازي منطق الأمركة التي تفضي إلى تماثل سلمي أو تؤدّي إلى فوضى نزاعات صغيرة. وبعد أن قمت في البداية بالتحدّث معه ثم قرأت باللغتين الإنجليزية والفرنسية كتابه المعنون **الجهاد مقابل ماك وورلد** (*Jihad versus McWorld*) الصادر في العام 1995، لفتني في البداية أن الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون قد بارك إجراء محاكمة حقيقية للرأسمالية. وكنت أعي جيداً أن باربر يفرّق ما بين اقتصاد السوق والرأسمالية لكن ذلك كان يدفعني إلى المزيد من التفكّر. ثم اكتشفت أنني وعلى نحو مغاير، تمكّنت من معالجة أحد الموضوعات التي يطرحها، وتحديداً أن العالمية، بدل أن تشجع الفردانية أينما كان، غالباً ما تؤدي إلى إعادة توليد القومية وحتى القبلية نتيجة طابعها العدائي.

لقد كان باربر يستخدم لغة أكثر بلاغية وما كان يسكنه تحديداً هو عالمية التواصل. لكنني كنت أشاركه الرأي في أن الرأسمالية الهمجية،

حتى لو نجحت، إلا أنها ستؤدي إلى الوحدة والثورة فيما العالمية، وخاصة إذا ما نجحت، ستعني العودة إلى الجذور والقيم المتشابهة – ومن هنا فكرة الأمة. هل كان مقتنعاً بما يقوله؟ أقله بطريقة لاواعية. وهكذا، في إشارته إلى أن الحضارة الأنجلوساكسونية تسيطر اليوم وتالياً تسحق وتصقل وتوحّد، إنما يشير عالم الاجتماع الأميركي إلى أن «الثقافة التي تميز فرنسا، وفخرها الوطني الذي قد يكون مفرطاً في بعض الأحيان إنما دائم التصلب، وإصرارها أخيراً على حماية لغتها وأفلامها وإرثها الثقافي من أي أمركة، هذا كله قد يبدو من الخارج رجعياً وسخيفاً، لكن فرنسا تدافع عن التنوع الثقافي بما فيه خير العالم أجمع».

في تلك الفترة، شاعت عملية مواجهة التلفزيون بالتقشف ووثبات التقدم التكنولوجي مقابل تأخر التخلف، أي باختصار: الحداثة مقابل التقليد. المجد للتلفزيون والفيديو والقرص المدمج والإنترنت! وبئس أولئك الذين ما زالوا يعتمدون المصباح وشجرة اللغو والسهرات العائلية. غير أن باربر قد اكتشف لتوه وحشاً، ذاك الذي يتشكل من اقتران رأسمالية جامحة بمجتمع استهلاكي أو مجتمع مشاهدة أو بضروريات الإعلان والتواصل. فالطابع المتسارع والمدمّر لهذا التوسع غير المتوقّع قد تسبب بانحرافات جمة أدّى مجموعها بحسب الكاتب إلى «توتاليتارية اقتصادية». «كما كانت الدولة في الديكتاتوريات في السابق، فإن السوق هو الذي يسعى اليوم إلى إخضاع السياسة والمجتمع والثقافة إلى متطلبات اقتصاد يعتبر المرجع المطلق والنهائي».

كان بنجامين باربر يتخوف من حركة الحشد في قطاع «المعلومات

– المشاهدة»، حيث إن هذه الحركة قد بلغت أوجها في صيف العام 1995 مع قيام شركة ديزني بشراء شبكة آي بي سي الأميركية المتلفزة وأسهمها كافة. فبفضل قانون جديد يشجع التحرّر من القيود، لم يعد من عائق أمام من يريد أن يضم إلى إمبراطوريته مؤسسات بث تلفزيوني أو شركات هواتف أو مشغلي كابلات تلفزيونية. «في القرن التاسع عشر، تم أخيراً تفكيك شركات الاحتكار الكبرى في مجالات النفط والفولاذ والفحم وسكك الحديد بموجب تشريع مكافحة الاحتكار. لكن مايكل إيسنر (Michael Eisner) ليس روكفيلير (Rockefeller). ولا بيل غايتس هو فان دير بلت (Van der Bilt) ولا ستيفين سبيلبرغ (Steven Spielberg) هو كارنيجي». فإيسنر وغايتس وسبيلبرغ يتخطّون من دون أدنى شك أسلافهم قوة وسلطة. وإذا لم يسيطروا على النفط أو الفولاذ أو سكك الحديد وما هي إلا مجرد بنى تحتية صناعية، إلا أنهم يبسطون سلطتهم بشكل كامل على الصور والمعلومات والأفكار «التي تشكل عصب الحرب للاستحواذ على عقول ما بعد الحداثة». فضلاً عن ذلك، بدا قطاع المعلومات – المشاهدة وكأنه الأكثر التصاقاً بضروريات التجار العالميين والقطاع الذي ينأى أكثر من غيره عن التشريعات الوطنية والرقابة الديمقراطية. أخيراً، فهو يقارب سلوك أشباه الأديان وهنا كان يمكن لباربر أن يتبنى ملاحظة جورج شتاينر (George Steiner) القائلة: «ستتلخص معابد الحرية الجديدة بمطاعم ماكدونالد وكانتكي فرايد تشيكن».

لإحداث صدمة، اختار بنجامين باربر أن يسمّي تحت لفظة ماك وورلد العالم الذي تحدده قناة أم تي في الموسيقية وشركة ماكنتوش

للحواسيب وماكدونالد للأطعمة السريعة. لكن في مواجهة وحش الماك وورلد هذا، لم يعد من مكان برأيه للسلبية أو تقاليد المحافظة البالية أو اللامبالاة الخرقاء. بل ثمة رد فعل قوي وواسع النطاق يجمع ما بين الأصوليات في العالم تحت ما يسميه الجهاد وذلك نتيجة تجاوزات الماك وورلد والقيود التي تكبله والسوء الذي يلحق باستخدامه.

لكن ملاحظاته لم تنته هنا. في الواقع، يعتبر بنجامين باربر أن بين الماك وورلد والجهاد علاقة جدلية هي علاقة التكامل المتناقض. فالواحد يتسبب بولادة عدوه. لكن الثاني يتغذى من الأول. وكلما اتسع نطاق تقاتلهما، ازدادا قوة. لكن الصراع بين الموضوع ونقيضه لم يكن يفترض به أن يؤدي هنا إلى هذا التجاوز المصطنع. فهاتان الديناميكيتان المتناقضتان ظاهرياً كانتا تعملان سراً ضد عدو واحد هو الديمقراطية.

بغض النظر عن مدى تناقضهما، إلا أن الجهاد وماك وورلد خاضا كلاهما حرباً ضد الدولة - الأمة السيادية وسعيا إلى تفخيخ مؤسساتها الديمقراطية. ولم يبالِ كلاهما بالحرية المدنية. «فالجهاد يؤسس لجماعات دموية ترتكز على العزل والحقد وتحصر الديمقراطية بأبوية مستبدة أو بقبلية رضائية. فيما يؤسس الماك وورلد لأسواق عالمية ترتكز على الاستهلاك والربح متخلية عن المصلحة العامة التي كانت في ما مضى بين أيدي المواطنين وحكومتهم الديمقراطية وتعمل لمصلحة يد خفية مشكوك في أمرها».

ألا تبرز هذه الحرب ضد الدولة - الأمة أو «الحرب المقدّسة» بالنسبة للجهاد كصورة قوية بعض الشيء؟ هل ثمة «حرب مقدّسة»

فعلية تمّ التخطيط لها وتنظيمها؟ يؤكد بنجامين باربر أنه يضع تحت هذه الخانة «الرد المحموم على الاستعمار والإمبريالية والرأسمالية والحداثة الاقتصادية». أما «التنوع» – الذي أردنا حمايته من العالمية والذي يشكل بحد ذاته قيمة– فقد يتملكه في هذه الحالة الجنون الغاضب. أما بالنسبة «للتعددية الثقافية» التي تدعي العالمية توحيدها، فقد تحولت بدورها إلى سرطان يرتدي شكل «الطائفية،» ذاك النسيج الذي تواصل خلاياه انقسامها حتى بعد أن أصبحت هذه العملية بغير أهمية للجسد.

صحيح أن باربر كان يخال الجهاد سيتداعى أمام الماك وورلد، إذ يستند تخمينه على وجه الخصوص إلى قدرة المعلومات والثقافة العالمية على المدى الطويل على التغلب على الذهنية العرجاء وعلى دمج الهويات المحلية أو محوها. فكوكا كولا ستتغلّب على آية الله المحلي، وللعودة إلى الشعار الإيراني، سيقال إن النبي (ص) والقرآن سيُغلبان بدورهما على يد الصحون اللاقطة. فكان يراهن على المدى الطويل على «شركة باراماونت (Paramount) فيديو بدل القومية الصربية؛ وعلى كارل لويس (Carl Lewis) بدل عمر عبد الرحمن؛ وعلى ديزني لاند بدل الأصولية الإسلامية»، إذ إن كل شيء محصور بثنائي الصورة – السلعة والرواية الخيالية التي يستمتع بها المستهلكون، ففي نهاية المطاف، لا شيء يقف في وجه ذاك السلاح المريع: تسخيف الحدث أيّاً يكن، بواسطة الإعلام.

لكن ما إن حصلتْ على وابل من الثناء لانتصارها على الجهاد حتى باتت الشاشة الصغيرة محطّ مقارعة، وهنا أذهب إلى حد القول

إن رؤية جامعيّ أميركي يدين التلفزيون تقارب بإثارتها توجيه أصابع الاتهام للرأسمالية.

في النهاية، أتى بنجامين باربر على ذكر المؤرخ جون بوكوك (John Pocock) الذي تساءل ما إذا كان «خضوع جماعة المواطنين المستقلة لقوى الأسواق ما بعد الصناعية يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو إعداد سياسية ما بعد الحداثة».

في الواقع، لقد كانت الفصول الأخيرة لبنجامين باربر فصولاً ديمقراطيةً واجتماعيةً بما فيها عملية إعادة التأهيل الناجحة للمجتمع المدني والمواطنية. وقد ذكر جملة جميلة جداً لتوماس جفرسون (Thomas Jefferson) تطال الماك وورلد والجهاد على حد سواء حيث قال: «إذا شارك كل إنسان في إدارة محافظته – حسبما كتب جفرسون – وإذا شعر هذا الإنسان أنه يشارك في إدارة أعمال البلاد، وذلك بالتأكيد ليس يوم الانتخاب وحسب بل طوال أيام السنة، وإن لم يبق في الدولة أي إنسان لم يشارك كعضو في أي من المجالس صغيرة كانت أو كبيرة في البلاد، ففي هذه الحالة، وفي هذه الحالة حصراً، لن نجد أحداً لن يقبل أن يموت بدل أن يسلب حقه وسلطته». إنه السؤال نفسه الذي طرحه توكفيل (Tocqueville) حول الاحتفاظ بالامتيازات المدنية التي تتجذر في أرض قومية خصبة تقوم على سعي المثل الديمقراطية بلا أي منازع نحو العالمية.

منطق الهيمنة

غير أن الديمقراطية الرأسمالية واقتصاد السوق الليبرالي

قد استحوذا أحياناً إلى أقصى الحدود على مبايعة شعبية جامعة في السنوات التي تلتْ سقوط جدار برلين، أردنا ذلك أم لا، لتفرض الهيمنة الأميركية نفسها بقوة. فبدت الإمبراطورية الأميركية نتيجة اتساع رقعة قوتها وكأنها ظاهرة تتخطّى بأهميتها الإمبراطورية الرومانية والسلام الروماني (Pax romana) والإمبراطورية العثمانية أو النمساوية الهنغارية ومؤخراً الإمبراطورية السوفياتية.

لم نكن نعلم ما إذا كان القرن الحادي والعشرون سيكون قرن انتشار الأديان أو إثبات المرأة نفسها أو إعادة تأهيل الحيوانات أو صحوة الصين أو قرن القوة الأوروبية الجديدة. لكن ما كان بالإمكان توقّعه بكل سهولة هو أن القرن الحادي والعشرين سيبقى أميركياً أقله لنحو العشرين سنة الأولى، أي أنه سيكون قرن حضارة الليبرالية الاقتصادية والاتصالات ولربما شكلاً من أشكال السياسة البيرونية(*) المتزمتة. فالطريقة التي كادت قصة مونيكا لوينسكي (Monica Lewinsky) البائسة تودي بالرئيس الأميركي بيل كلينتون إلى المحاكمة هي أبرز مثال على ذلك. هنا أيضاً، كان سوء التفاهم سيد الموقف في أوروبا. فقد وجد رئيس الولايات المتحدة نفسه في قفص الاتهام لا لارتكابه سلوكاً مشيناً بل للحنث باليمين. وهذا دليل على أن أخلاقيات العالم لن تستثني بعد اليوم الحكّام الذين يخضعون بدورهم للموجب الديمقراطي. لقد قدّمت أميركا المثال على ذلك رغبة منها في أن تكون مثالية. لكن هل يكفي ذلك؟

(*) السياسة البيرونية أو العدالة الاجتماعية (Justicialisme) مذهب سياسي قائم على فكر الرئيس الأرجنتيني السابق خوان بيرون (المراجع).

تشير الاضطرابات المتواصلة في أميركا اللاتينية إلى العكس. ولا بدّ لي من أن أضيف أن الأمم التي تشكّلها، ونتيجة مجاورتها المباشرة للقوة العظمى، إنما هي جديرة بالأعذار كلها وبالأسباب التخفيفية جميعها. فما هو في الواقع تاريخ علاقاتها مع الولايات المتحدة، إن لم يكن تاريخ محتلٍّ ضد مهزوم ومسيطر ضد ثائر. غير أن الاستعمار الأميركي الجديد لم يتوقّف عن تقويض استقلال هذه الدول باسم الرأسمالية واقتصاد السوق والديمقراطية تحديداً. ومن منظورنا الخاص، يبقى هذا التوتّر التشنجي مبهماً للعديد منا. فالأوروبيون بشكل عام والفرنسيون بشكل خاص قد استفادوا من إنقاذ الولايات المتحدة لهم ثلاث مرات في التاريخ: في العام 1917 و1942 وبعد الحرب العالمية الثانية أيضاً عبر خطة مارشال (Marshall) التي سمحت بكل بساطة بإعادة إعمار القارة العجوز في فترة زمنية لافتة، الأمر الذي لا بدّ من أن يحمل أي دولة في طور النمو على طرح التساؤلات. حتى إن الجنرال ديغول الذي لم يكن ليتحمّل غطرسة الهيمنة الأميركية والذي لقي بنتيجة ذلك شعبية كبيرة له في أميركا اللاتينية، كان يعرف كيف يستفيد في الوقت المناسب من هذه القوة الأميركية ضدّ الخطر السوفياتي. لكن هذا الدين لن يُسدَّد بين ليلة وضحاها؛ وإذا ما نفذت لديه الموارد التي تخوله الوقوف في وجه هذه الهيمنة الأميركية، إلا أنه كان يعدُ بصدّ هذه الغطرسة بكل ما أوتي من حنكة وسلاسة. غير أن الأمم اللاتينية الأميركية لم تكن لتملك هذه الدراية فوقعت تحت هيمنة الولايات المتحدة بطريقة مباشرة.

إلا أن ما كان يفترض وعيه مذاك الحين، هو منطق هذه الهيمنة. وأنا لا أتكلّم هنا عن الإمبريالية ولا عن إرادة السيطرة. جلّ ما

أفعله هو أن ألاحظ أن درجة معيّنة من القوة قد تؤدّي أحياناً بالنظام رغماً عنه إلى قيامه بعمليات تدخّل وسيطرة واحتكار، تكون محمودة ومذمومة في آنٍ واحد. في الواقع، لقد سررنا بتدخّل الولايات المتحدة في البوسنة والشرق الأوسط وهاييتي. وقبل أن تخلص حرب الخليج إلى الكوارث التي نعرفها، أخذنا نهنّئ نفسنا في وقت من الأوقات على قيام الولايات المتحدة بالمبادرة. غير أن الوضع لم يكن كذلك في حرب العراق.

فبغضّ النظر عن الأحكام الإيجابية أو السلبية التي قد نطلقها على هذا التدخّل الأميركي أو ذاك، كان ذلك يؤشّر ولا يزال إلى حدّ ما إلى أنه يتم اتخاذ قرار سياسة الدفاع عن العالم في واشنطن لمجرد أن الولايات المتحدة تملك الإمكانيات لذلك ولأنها تسيطر أيضاً على المؤسسات الأطلسية أو الآسيوية حيث تضع قوتها في خدمة حلفائها.

تتواصل حتى الساعة الحركة المزدوجة المركزية والنابذة للعولمة. في المبدأ، فإن إلغاء الحدود وحرية التنقل البري والبحري والجوي للأفراد والممتلكات وتداخل الثقافات وعلى وجه الخصوص التقدّم اللافت في الاتصالات قد جعل تداخل شعوب العالم التي قد تعولمت بنتيجة ذلك أمراً بديهياً. لكنني ذكرت أيضاً أنني أرى في ما نسميه العولمة أمركة فعلية. فكل ذلك يجري كما لو أنه لا يوجد سوى سبيل واحد للنمو وهو سبيل فائق الليبرالية وبالغ التنافسية يجاهر بطبيعة الحال بالفضيلة لكنه يصطبغ بذلك الازدراء اللاإنساني للمساعدة.

لكن هل كان بالإمكان تصوّر بديل من النموذج الأميركي؟ قد يصعب ذلك ولا سيّما بفعل النجاحات الاقتصادية التي حصدتها

الولايات المتحدة وترجمتها على الصعيد الاجتماعي بشكل لافت مؤمّنة ملايين الوظائف الجديدة في كل عام.

إذاً، في هذا النظام الجديد الذي يسعى لأن يكون اجتماعياً ديمقراطياً، بات هذا التساؤل يشكل هاجساً لنا. هل ثمة حتمية للرأسمالية الهمجية؟ هل ثمة حتمية في استحواذ الولايات المتحدة على ذلك الاحتكار، الأمر الذي يخولها إحكام سيطرتها العسكرية العالمية؟ وأخيراً، هل ثمة قدرة على اختراع اقتصاد سوق جديد يساعد على تفادي الدول الرأسمالية هذه المجتمعات المزدوجة السرعة، حيث يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقراً؟

باختصار، يتكرّر السؤال أيّاً كانت الطريقة التي نعتمدها لطرحه: هل تشكّل الرأسمالية في وضعها الراهن الجواب الوحيد على انهيار الاتحاد السوفياتي وعلى مرحلة ما بعد الشيوعية؟

شخصياً، لا أحبّذ الكلام الفارغ لكن كان يمكن هنا تصحيح التشاؤم عبر بعض المراقبات، زد على ذلك أن وقوع الأسوأ غير مضمون. الملاحظة الأولى تكمن في واقع أن المارد الأميركي كان هشّاً، كما لو أنه يعاني عقدة كعب أخيل.

ولا أجدني هنا أتكلّم حصراً عن المشهد المخزي الذي قدّمه البيت الأبيض والمدّعي العام ستار، لكن عن واقع أن المصالح الأميركية تبلغ من التعقيد في العالم ما يسمح للديكتاتوريين الصغار أمثال كيم يونغ إيل (Kim Jong-il) في كوريا الشمالية بمواجهتهم. فكان ثمّة حالات يحدّ فيها مجلس الأمن الدولي قوة البنتاغون على التدخل، في

ما وزارة الخارجية تتلقّى عملياً المهانات بشكل أسبوعي. فلحظة التدخّل في العراق، اعترض جزء من العالم على القرار الأميركي حتى لو لم يؤدّ الأمر إلى منع التدخّل. لقد كان التنافس الاقتصادي محتدماً. وفي كل مرة تتفق فيها فرنسا وألمانيا وإنجلترا، تتعرّض شركات الاحتكار الأميركية للفشل - وأكبر مثال على ذلك، شركة إيرباص (Airbus) وهي رمز القارة الأوروبية التي تحرّرت من عقدها وباتت تجني الأرباح لمجرّد أنها اتحدت واستفادت بطريقة مشتركة من العديد من الأدمغة الوطنية.

أضف إلى ذلك أن السطوة المشلّة التي يمارسها الكونغرس والسعي إلى عدم التضحية بحياة الأميركيين وتجاور الجماعات الذي أدّى إلى اضمحلال تلك البوتقة الشهيرة ومنها الاشتباكات العرقية التي اندلعت في لوس أنجلس في العام 1992 وشكّلت نوعاً من الإنذار المبكّر، وتزايد عدد السكان الذين يعيشون تحت حدّ الفقر، هذه كلها عناصر تؤدّي برأيي إلى تبدّل سمعة الولايات المتحدة باعتبارها قوة لا تُقهَر. فخطر التراجع لم يكن ليُلوَّح به سوى من الخارج وتحديداً من اليابان والصين وأوروبا وحتى الهند. وإذا به يؤرق أميركا من الداخل أيضاً. لكن كلما تزايد الشعور بعدم الراحة من الداخل، ازداد العداء الخارجي.

لا يتعلّق الأمر هنا بمعاداة للأميركية تعيد إلى البال ذاك الشعور الذي برز بين الحربين أو ذاك الذي نجم عن التدخّلات في فيتنام أو التشيلي أو في أميركا اللاتينية بشكل عام. بالنسبة لي، كان العالم بحاجة للولايات المتحدة ولا يزال. فهو بحاجة لعلمائها والحائزين

على جوائز نوبل فيها وممثليها وفنانيها وأصحاب مؤسساتها. والدليل على أن العالم بحاجة للولايات المتحدة كان في ذاك اليوم العظيم عندما حظي بيل كلينتون بالتصفيق الطويل وقوفاً في الأمم المتحدة، بينما كان يعترف بما ارتكبه من معصية؛ لقد أدركنا هنا أنه في ما لو قطع رأس الولايات المتحدة، فسيضحي العالم يتيماً. والدليل على ذلك موجة الأمل التي ترافقت مع انتخاب باراك أوباما.

غير أن الرهان هنا كان أكثر خطورة. فالعالم في تلك الفترة قد أصبح أحادي القطب في الخير والشر بشكل أكثر. لكن هل بإمكانه أن يستند إلى قوة عظمى واحدة ليقرّر الخير من الشر؟ حتى لو كانت هذه القوة العظمى تقوم بتحديد الرذيلة والفضيلة بحسب معايير شعبها وبطريقة ديمقراطية؟ بطبيعة الحال، يأتي الجواب سلبياً ولا بدّ من أن يواجهه كل منا.

لقد سبق وأشرت أنه عندما تتدولن الرأسمالية، تضطر لخضوعها لأنظمة محددة. بمعنى آخر، عندما تصبح المشاكل عالمية، فلا يمكن عندئذٍ حلها بموجب قوانين الليبرالية الهمجية وحدها والتحرّر من الأنظمة والفوضى التنافسية. حتى إن العكس هو الصحيح. وبذلك، بات يبدو لي بديهياً أنه لا يتعيّن على قوة واحدة أن تتخذ قرارات في مسائل الجوع في العالم، وانتشار الأسلحة النووية، وتفشّي الأوبئة ومكافحة المخدرات، وألف مشكلة ومشكلة أخرى ولا سيّما إذا ما كان يتمّ الخلط بينها وبين الليبرالية القصوى، بل هو تدخل الدولة أو كل الدول مجتمعة الذي لا بدّ من أن يسود.

لكن ما الدولة من دون الأمة التي تحملها والشعب الذي يحركها ومن دون الأساس التاريخي والتوافق السياسي الذي يشرعنها؟ ها

هي الأمة الأميركية تثير الرغبة والكراهية في الوقت عينه. فهي تثير الغيرة من ازدهارها الديمقراطي والرفض من ازدهارها الإمبريالي. وها هو بوش يدفع بالتوتر إلى أقصاه بعدما قرّر أن يضحّي بالأولى على حساب الثانية مسوغاً معتقل غوانتنامو بتفجير البرجين. لم نخرج من هذه المفارقة المتناقضة. ولا الولايات المتحدة.

خطأ المحافظين الجدد

كانت الولايات المتحدة تؤدّي دور القوة العظمى. وقد عاشت وضعية الهيمنة هذه من منظور مثالي حتى اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 التي جعلتها تعي أن العدو لم يختفِ، بل بات يظهر بأشكال مختلفة. ومنذ تلك اللحظة، ونتيجة تنبؤات فرانسيس فوكوياما الخاطئة، كان لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار صرخات التحذير التي أطلقها صامويل هنتنغتون. لم تزدد الولايات المتحدة هشاشة وحسب بل باتت في مواجهة مؤامرة مراوغة، أبطالها القوى الإسلامية المعادية.

يكفي لقياس هذا التحوّل مقارنة النقاشات التي سادت في أروقة الأمم المتحدة وتناولت حربي الخليج. وأي فارق بين الأولى والثانية! ففي خريف العام 1990 وغداة اجتياح العراق للكويت، قام جورج بوش بجمع أكبر تحالف عسكري في التاريخ التحقت به الدول العربية والإسلامية لتشكّل أداة الحسم. وفي ربيع العام 2003، قرّر جورج بوش الابن اجتياح العراق على الرغم من عدد حلفائه القليل. لم يرد أحد في مجلس الأمن أو بالأحرى لم يتجرّأ أحد ولمرتين على الاعتراض على واشنطن. وفي كل مرة، امتنعت الصين وروسيا

عن استخدام حقّ النقض أو الفيتو، إلى أن كان خطاب دومينيك دو فيلبان (Dominique de Villepin) الناري المستوحى من جاك شيراك (Jacques Chirac) الذي لم يرتقِ إلا إلى مصاف عريضة مبادئ تقدم دروس حكمة راكمتها أمة عتيقة سيطرت على العالم لفترة من الزمن كانت كفيلة بأن تعلّمها أن أي سيطرة هي إلى زوال.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التدخل الثاني في العراق كان فريداً من نوعه، بحيث كان يسعى إلى تحقيق حلم المحافظين الجدد الجيوسياسي الكبير. فبفضل نجاح القوى الديمقراطية في هذا البلد، خال الأسياد المفكرون الجدد في واشنطن أنفسهم قادرين على توليد ردّ فعل بشكل تقدمي. لكن المشروع لم يكن بالواقعي، حيث تحول في الدرجة الأولى إلى كابوس ليبقى حلماً بشعاً. فقد كان يستند على وجه الخصوص إلى تلاعب غير مسبوق، وكل الكتب التي تتراكم مذاك الحين تشير عن كثب إلى هذا الموضوع: فقد بدأ هذا النزاع الكارثي ضدّ صدام حسين بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل يستطيع بواسطتها الاعتداء على عدد من الدول ولا سيّما إسرائيل. إلا أن ذلك شكّل إحدى أكبر الأكاذيب التي يقولها رئيس أميركي إلى شعبه، مدعوماً من مجموعة من المفكرين اليهوديين - الإنجيليين الذين أقل ما كانوا يحلمون به هو إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط. وسرعان ما خلصت النتيجة إلى فوضى إقليمية أعطت زخماً إضافياً للطموحات الإيرانية ونظمت الهيكليات التشكيلية لكل من حركة حماس وحزب الله وحفّزت المقاومة الأفغانية. فكان لا بدّ من الاعتراض على هذه الحرب بشراسة كبرى عبرت عنها بطلة رواية فيليب روث (Philip Roth) عندما تمنّت لو يخبرونها لحظة تصحو باغتيال جورج بوش.

لحسن الحظ، لم تشارك فرنسا في الحرب وحسب، بل حاربت مبدأ شنّها. لكن ذلك لم يمنع البتة المفكّرين المناصرين لحلف الأطلسي من مواصلة صياغة عقيدتهم حيث كان لنا شرف الاطلاع على أبحاث جامعية حملت توقيعهم وجاءت متوازنة من حيث الحجم والتطرّف. لا شك في أنهم سيجادلون اليوم مدعين أن النتيجة هي أقل سلبية مما كنا نخشاه وأن عالماً بلا صدام حسين هو أفضل بكثير كما تجرأ رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير على القول؛ وأن الكرد وبعض الشيعة قد حصلوا على المزيد من الامتيازات الاستراتيجية القيّمة، وأنه ثمة مساعٍ جديرة لإحلال الديمقراطية - التي لا تعني في ذلك البلد سوى تعايشاً هشّاً. أما المفكرون ورجال السياسة الفرنسيون الذين حافظوا على وفائهم لجورج بوش، فكان لا بدّ من أن يشعروا ببعض الإحراج.

في الواقع، فإن أولئك الذين عارضوا الحرب الثانية على العراق لم يكونوا ليتساهلوا البتة مع طاغي بغداد. بل على العكس. إلا أنهم كانوا ببساطة يعتبرون أن هذه الحرب لن تؤدّي إلا إلى تقويض النجاحات الأولى التي تمّ تحقيقها في أفغانستان، ولن تفعل سوى تغذية نفوذ بن لادن والقاعدة والإسلاميين والجهاديين كلهم في العالم الإسلامي وزيادة حجمهم. وكانوا يرون تحديداً أن الإيرانيين لا يمكنهم أن يتمنّوا وقوع حدث يلائم طموحاتهم أكثر من هذه الحرب، حيث سيتمسكون بها وسيشكلون نتيجة طموحاتهم النووية خطراً أكبر على دول المنطقة كافة بدءاً من السعودية وإسرائيل، وهو خطر لم يكن ليشكّله صدام حسين.

لكن إذا ما كنا نعارض الحرب، فكان يقال إننا نقوم بذلك باسم معاداة الأميركية، في تقليد لم يعد بحاجة لكثير من الإثبات في فرنسا. وكان هذا التقليد يتغذى بفعل عداوة لحرب تُشَن باسم الدفاع عن إسرائيل. لذلك، فإن معاداتنا الأميركية تحمل في طياتها معاداة للصهيونية وتالياً معاداة واضحة للسامية. واليوم لا بدّ من تكرار الآتي: لقد أثر هذا الهذيان المنطقي في سلوكيات أفضل الذهنيات.

فقدسية إسرائيل التي قام بتحليلها كل من إستير بنباسا (Esther Benbassa) وإليزابيث رودينسكو (Elisabeth Roudinesco) وتشارلز إندرلين (Charles Enderlin) قد أدّت إلى ما يسميه إيلي بارنافي (Elie Barnavi) «حرباً مذهبية» وما اعتبرتُه «لاهوتية» في كتابي المعنون **السجن اليهودي** (*La prison Juive*). فباسم هذه القدسية، انتهى مفكرون كبار بالإذعان والتغنّي بمجد المحتلين الإسرائيليين في «الأراضي» وبغض النظر عن الأضرار الجسيمة والانتهاكات والمجازر التي يخلفها هذا الاحتلال. هنا كما في أي مكان آخر، فإن الظروف التي تم في خلالها اتخاذ الأحكام الاستراتيجية لا تملك سوى ميزة واحدة مشتركة: كان يتعيّن على جورج بوش الابن أن يقوم بعكس ما قام به والده، وذلك لسوء حظ الجميع. في هذه الفترة تحديداً، أنجز أرييل شارون (Ariel Sharon) ما اعتبره أنصاره ضربة معلم: لقد جعل من المحاور الوحيد لإسرائيل وهو ياسر عرفات، لا محاوراً معتدلاً صعباً مقارنة بحماس، بل قائداً إرهابياً يوازي بخطورته وإجرامه بن لادن. فبحرمانه القائد الفلسطيني من قدرته وإرادته على التفاوض وبتصويره إسلامياً متطرفاً، كان شارون يحيل إلى أجل غير مسمى أي نوع من مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. وهذا ما وافق عليه بوش في نهاية المطاف.

هكذا، انتشر خطأ المحافظين الجدد وفرض نفسه ليشكل في الأساس نوعاً من العالمية تتجاهل كل ما تعنيه عودة الأمم.

إخفاقات العجز

أي خلاصات يمكن أن نستنتج من هذه المغامرة الأيديولوجية؟ بعد مرور عشر سنوات على اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، يسود الفشل أينما نظرنا. وتوازي عملية التكذيب بعنفها تلك الإرادة القصوى بتطبيق الشق النظري، حتى إنه بات قمة في التطرّف في الشرق الأوسط الذي كان يفترض به أن يكون مركز ثقل ثورة المحافظين الجدد.

وماذا عن أفغانستان؟ كثيرة كانت العقول النيرة التي رأت أنه لا يمكننا هناك الفوز ولا المغادرة. فما من حلول جيدة هناك.

أما الأميركيون فيعرفون اليوم كل شيء ويجدون في صحفهم دراسات تنمّ عن خبرة ومعرفة لافتة. فهم يعرفون كل شيء ويدركون جيداً أنه لم يسبق للأفغان أن هُزموا على يد أي أمة أخرى. لكن قد يخرج من يعترض عليّ قائلاً، هل تشكل أفغانستان بحد ذاتها أمة؟ إذا ما أردت الأخذ برأي أفضل الاختصاصيين في الشأن الأفغاني، فلا يمكن لجهاد طالبان أن يخفي رفض غالبية الباشتون لما تراه احتلالاً غير مقبول إلى حس المقاومة الوطنية الذي يحركها.

وماذا عن العراق؟ لقد كان توازن قوى كما كانت يوغوسلافيا مع الصرب والكروات والبوسنيين، إلا أن هذا التوازن لم يكن قائماً

سوى بفعل سلطة طاغية وبموجب فضيلة وطنية قد تحوّلت بفعل هذا الطغيان إلى مجرد عبارة عنيفة. لكن التقسيم الثلاثي للأراضي بين الكرد في الشمال والسنة في الوسط والشيعة في الجنوب والإرادة الأميركية بجمع المسيحيين في نوع من البانتوستان حول نينوى القديمة، والمعارك المنظمة في بغداد عام 2003 وإعدام صدام حسين شنقاً عام 2006، هذه كلها أظهرت كم كان الانفجار جاهزاً يتحين الفرصة. أما المعجزة فتلخصت بعدم تشظي البلاد وباستمرارية هذا الضمير الوطني الذي يتخطّى العصبيات المذهبية في غياب أي مواطنية ناشطة. ولا شك في أن الدفعات المتضاربة من كل من تركيا وإيران ستنتهي بصحوة هذا الضمير.

وإيران؟ إنها دولة المفارقات بامتياز التي تشكل مادة خصبة للتحاليل الأكثر تناقضاً. وهكذا، تسبب محلل شهير في صحيفة النيويورك تايمز هو روجير كوهين (Roger Cohen) بفضيحة في الولايات المتحدة عندما أعلن أن مقارنة جمهورية ولاية الفقيه بالدولة النازية هي أخطر سخافة يمكن التفوّه بها. ولم يخطئ بذلك. يبقى أن هذه الجمهورية لم تعد تسعى إلى إخفاء الديكتاتورية التي ترتكز عليها. كما أن القنبلة النووية التي قد تكون طهران بطور إعدادها، لا تزال تشكل تهديداً عالمياً. ولا شك في أن الإيرانيين مدينون بقوة للولايات المتحدة التي بدأت بتخليصهم من ألد أعدائهم، صدام حسين، لتقدّم لهم عراقاً شيعياً على طبق من فضة قبل أن تكرس قوتهم في المنطقة. لكن إحدى أول التداعيات الكارثية لحرب جورج بوش الابن المقدّسة ضد الإرهاب، ما إن غادر الرئاسة، كانت ترسيخ الإيمان بالعصر الألفي الجديد.

يستطيع أحمدي نجاد أن يضع نفسه في مصاف الكبار في هذا العالم، ويعتبر أنه الأعظم في منطقته إن لم يكن في قارته، والمنافس للسعودية والندّ للولايات المتحدة في مسألة إدارة شؤون العالم الإسلامي. لطالما اعتبر الأقوياء أنهم يدينون بمجدهم إلى قوة غامضة اختارتهم. لكن الإيحاء الوحيد الذي يسود في الدول الثيوقراطية(*) وإن كانت تحمل بصمة جمهورية هو الإيحاء الديني. وهكذا، يبدو وكأن أحمدي نجاد يرى نفسه منوطاً بمهمة إلهية، وهنا لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار أن الكبرياء الفارسي والحماسة الشيعية والتزمّت الاجتماعي والحس الوطني المقاتل والعداء للصهيونية تشكّل أسس الثورة التي قادها آية الله الخميني. لكنني فيما كنت أشاهد برنامجاً متلفزاً وأتأمل وجوه المستمعين إلى أحمدي نجاد في أحد الاجتماعات، استذكرت جملة لتوماس مان (Thomas Mann) يصف فيها السحر الذي كان يمارسه هتلر فيقول: هي البلاغة في أدنى مستوياتها لكنها تقود الحشود، هذه الأداة المبتذلة والهستيرية والمسرحية التي تنكت الجمر الغافي تحت الرماد وتستثير الغرائز بادعائها تعرض عظمتها للمهانة وتكيل بالوعود لتجعل هذه المعاناة الوطنية أداة عظمتها الخاصة».

لا شك في أن هذا التطرّف يفسر تسييس الشباب والنساء وتحفيزهم وحشدهم ولا سيّما أنهم الأغلبية في هذا البلد، ليصل الأمر إلى الطغيان السياسي والثقافي والأزمة الاقتصادية والانعزالية التي تبعث كلها بالمذلة. وقد أدّت إشارات الغضب تلك إلى حرب

(*) الثيروقراطية (Théocratic): وتعني حكومة الكهنة أو حكومة دينية ويحكم فيها الحاكم باسم الله، وهي كلمة من أصل يوناني من كلمتين ثيو=الدين وقراط=الحكم (المراجع).

أهلية مكتومة بدأت منذ الانتخابات المزورة في العام 2009 حيث نزل الشعب الإيراني إلى الشارع مقدماً تضحيات كبيرة وأظهر استحالة الخلط بينه وبين النظام الذي يتخذه رهينة. غير أن أكثر الإيرانيين تحرراً وأكثرهم علمانية وأقلهم معاداة للأميركيين لا يستطيعون أن يفهموا كيف يمكن شرعنة حيازة كل من باكستان والهند وإسرائيل للسلاح النووي واعتبار الحق نفسه للإيرانيين جريمة. فضلاً عن ذلك، وعلى افتراض أن القومية الإيرانية لن تعود مستندة حصراً يوماً ما إلى الإسلام المتطرف، أفلا يبرز ألف سبب وسبب يحمل على التفكير أن ما يسمى في طهران بـ «الوطنية الذرية» سيكون الأقل تأثراً وإضعافاً؟

حتى الساعة، فإن الكمين الإيراني يعمل بطريقة ممتازة. غير أنه لا يسعنا أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام التهديدات المتكرّرة الصادرة عن دولة تدعي نيتها إزالة دولة أخرى من خارطة الوجود. لكن ما إن يتم العمل على التحضير لاعتداء ضد النظام الإيراني حتى نشهد تقارب أربع دول غربية منها اثنتين وريثتين لإمبراطوريات استعمارية هما فرنسا وبريطانيا والثالثة مسؤولة عن حرب العراق وهي الولايات المتحدة، فيما الرابعة، إسرائيل، تشكل الرهان الأساسي وراء هذه الحرب. لكن حتى اللحظة، يغيب عن هذا الإجماع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والهند ومجمل الدول العربية. فكأن عدداً محدوداً من الدول يستحوذ لنفسه بحق التدخل. لكن ثمة سابقة في الماضي قد تركت أثرها في التاريخ ألا وهي تدخل كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل البائس عام 1956 في السويس بعد إعلان نظام عبد الناصر تأميم القناة. وجد الوطن العربي الإسلامي

ودول العالم الثالث في ذلك دليلًا على أن الاستعمار الغربي لم يستسلم بعد. ومذاك الحين، بدت إسرائيل شريكة المؤامرة الغربية البيضاء واليهودية المسيحية. يبدو أن تسارع التاريخ لا يمنع هذا التكرار.

وإسرائيل على وجه الخصوص؟ الاستراتيجية التي ينتهجها بنيامين نتنياهو هي نفسها التي سبق وانتهجها أرييل شارون. لا شك في أنه لم يعد بالإمكان تشويه سمعة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الذي قام شيمون بيريز بمديحه رسمياً. ولا شك أيضاً في أن هذا الفائض من الامتنان سيؤدي حتماً إلى التأثير فيه سلباً. لكن رئيس الوزراء الذي يحظى لسوء الحظ بدعم غالبية الإسرائيليين يعترض بشراسة عمياء على الدليل القاطع الذي يثبت أن الهجوم على إيران لن يحشد العرب والمسلمين إلا إذا ما تمّ التوصل إلى اتفاق سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فضلاً عن ذلك، فهو يستغلّ هذا الرعب المقدّس الذي تبثّه إيران في نفوس الإمارات والسعودية ومصر إلى جانب السنة في العراق، بما يؤكّد ادعاء طهران تمثيل مجمل الإسلام المناضل إلى جانب الفلسطينيين. لكن، إن كانت المسألة الإيرانية لا تحمل أي مجال للشك، فهل تستطيع التعتيم على المسائل الأخرى؟ لطالما سعى الإسرائيليون إلى تثبيتها في الدرجة الأولى، مصرّين على ألا يضعوا مشروع إنشاء دولة فلسطينية سيادية سوى في الدرجة الثانية. وعندما وجد بنيامين نتنياهو نفسه مسلوب الحجج التي منحه إياها فوز أحمدي نجاد، كان لا بدّ له من أن يوفّق بين موقفين متناقضين يتمحوران حول ضرورة عدم إحداث أي قطيعة مع واشنطن وعدم القضاء على تحالفه. لذلك، اتخذ قراراً أدخل عليه بعض التعديلات حيث أذعن لمبدأ الدولة الفلسطينية لكنه أرفق إذعانه هذا ببعض

التحفظات التي لم يكن بإمكان الفلسطينيين أو العرب قبول الطريقة التي صيغت بها اثنتان منها على الأقل. ولا تتعلّق هذه التحفظّات بفرض مطلب نزع سلاح الدولة الفلسطينية وهو مطلب لم يحل دون تحقيق أي من الاتفاقيات السابقة. كما لا تتعلّق بإرادة إسرائيل القائمة على الاعتراف بها «دولةً يهودية»: فالدول كلها تستطيع أن تختار التسمية التي تناسبها. غير أن التحفّظات غير المقبولة تناولت من جهة رفض إزالة المستوطنات ومن جهة أخرى على وجه الخصوص رفض البحث في تقسيم القدس. أي استمرار قومية لا تعترف بواقع غير حقيقتها الخاصة.

هذا ما نراه: من هنا وهناك، ما إن نتمعّن في لعبة المظاهر وما إن نميز العناصر العرقية أو الدينية التي تتجلّى كما العديد من الحجج المقنعة، وما إن نخدش ذاك الغشاء الأيديولوجي حتى تتكشف مسألة الأمة ووحدتها واستقلالها، وهي ظاهرة لطالما أدارت القومية الدولية الأميركية لها أذنها الصماء. ولا شك في أن مناصري الأطلسي الذين وجهتُ لهم أصابع الاتهام لم يعوا يوماً أنهم كانوا شركاء في هذه المغامرات الانتحارية رغماً عنهم وباسم المثل الأكثر ارتقاءً. وأنا هنا لست لأتوقّع أي شيء منهم سوى أن يحافظوا على مناصرتهم للأميركيين في ظل حكم أوباما بقدر ما كانوا في زمن بوش.

القطيعة بحسب أوباما

لا أفاجئ أحداً إن اعترفت بفرحتي العارمة عندما علمت بانتخاب أوباما ثم بنيله جائزة نوبل للسلام. فقد كان هذا الانتخاب ضرورياً لأنه لم يعد بإمكان الولايات المتحدة أن تواصل خيانة نفسها

وتالياً خيانتنا. وهذا التمييز «السابق لأوانه» الذي استُقبل بشيء من التشكيك كان استثنائياً لمجرّد أن المستفيد منه هو بدوره استثنائي. وكان هو من أعاد السلام إلى جدول أعمال العالم.

أنا أعي جيداً أن مهمة إحصاء العوائق كافة التي كان يفترض بالرئيس الجديد ألا يتمكن من تخطيها، وقد اصطدم بها بطبيعة الحال قد ازدادت رواجاً. لكن ولاء مناصري أوباما الكبير لم يكن ليترجم أي استخفاف بالصعوبات التي كان أعداء الإصلاحات التي يعد لها البيت الأبيض يروجون لها بكل حبور وفي الدرجة الأولى لوبيات العاصمة واشنطن. والأمر يتناول هنا حدثاً كان بمنزلة قطيعة حاسمة بقدر ما هي متوقعة. وقد ارتأى أعضاء لجنة حكم نوبل المثل أيضاً وأعادوا التذكير أن الولايات المتحدة لم تعد تعكس ذلك الوجه المرعب والمظهر الهزلي الذي اكتسبته أمام ناظري العالم خلال أكثر من عقد من الزمن. فلم تعد ترفع راية حرب مقدّسة يقودها ضد الإرهاب الإسلامي غرب أبيض ويهودي مسيحي يجسّد صراع الحضارات. بل على العكس، يؤكّد تمييز النروجيين كافة المبادرات التي اعتمدها الرئيس أوباما لإقناع العالم أنه يدير ظهره لمنطق الهيمنة الذي يمنح الولايات المتحدة الريادة في الدفاع عن حضارة ما.

عندما يكتسب نص أهمية ما، فلا بدّ من قراءته بشكل كامل، حتى لو كان نصاً طويلاً وحتى لو انتقده المعلقون كلهم بشكل قاسٍ، وهذان سببان يحتمان في هذه الحالة ضرورة قراءته. قبل أشهر قليلة، أثار خطاب أوباما الشهير في القاهرة الحماسة كلها؛ غير أن الوضع لم يكن مماثلاً عندما ألقى خطابه في أوسلو خلال استلامه جائزة

نوبل للسلام. ولم تعد الملخصات التي قرأناها في الصحف تركز على ضرورة إحداث قطيعة مع الماضي بقدر تركيزها على ضرورة مواصلة الانغماس في المستنقع الأفغاني كما فعلت أميركا في فييتنام في ما مضى. يبدو أن هذا الحذر يعدّ العدة لنوع من الاستسلام إذا ما أضيفت إليه خيبة الأمل العامة، وحالة الشمل الناجمة عن الركود والبطالة، والمآزق التي تمرّ فيها الحقول الأخرى.

لكن ها أنا أجد في قراءتي الكاملة لخطاب أوسلو الكاتب الذي كان عليه قبل الفوز بالانتخابات والمفكر السياسي المستعد لممارسة السلطة والرجل الملتزم البقاء على وفائه لنفسه في خضم المحن والمواجهات. فحول العلاقات بين المثالية الأخلاقية والواقعية السياسية وبين الأحلام القائمة على اللاعنف وضرورة استعمال القوة، يرى أوباما أنه لا يسع المرء أن يكون في الوقت عينه غاندي وتشرشل (Gandhi et Churchill) أو مارتن لوثر كينغ وكينيدي (Martin Luther King et Kennedy). وكان يقول إنه يعي التناقض الواقع بين تلقّيه جائزة نوبل للسلام في اللحظة التي يعمل فيها على التركيز على جهود شن حرب. لكن يضيف قائلاً إنه لو قبل هذه الجائزة التي يستحقها أقل من غيره، فلربما سيشعر بالتزام أكبر تجاه الآخرين.

هل المهمة مستحيلة؟ يعي الأميركيون جيداً أنهم لم يحظوا منذ فترة طويلة برئيس مماثل قادر على تجسيد الأسطورة الأميركية كاملة على الساحة الدولية. وبغض النظر عما يمكن أن نكون قد فكرنا به أو قمنا به فعلياً، وأينما كنا، من فرنسا إلى الهند أو روسيا أو الصين، فثمة سببان أساسيان يفرضان علينا أن نتمنى لو تمكن باراك أوباما من

الفوز برهاناته الكبيرة والجريئة. ولا يزال هذان السببان برأيي قائمين.

السبب الأول هو أن انتصاره الانتخابي قد شكل بحد ذاته تقدّماً للبشرية جمعاء. فانتصار أوباما يعني أن يقوم ورثة أنصار العبودية بإدانة المعاصي التي كنا نخالها موصومة إلى الأبد على جبين العبودية والعنصرية، من دون المساس بأفضل ما يميز الأمة الأميركية من ديمقراطية، ومع التعهد بالقضاء على أسوأ ما تملك، أي سيادة اللامساواة الشائنة. وما لا يمكن أن ننساه بعد اليوم هو هذه الثورة التي لم يسبق لها مثيل والتي تمثلت بوصول أفريقي أميركي زوجته من سلالة عبيد وهنود إلى البيت الأبيض.

أما السبب الثاني الذي يدعم اصطفافنا العنيد إلى جانب باراك أوباما، فيمكن أن يتلخص بالملاحظة الآتية: إذا ما قمنا بإحصاء المشاكل الأكثر إلحاحاً في العالم (من الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية إلى التبعية النفطية والتنافس بين روسيا والصين والسيطرة على الطاقة النووية والاحتباس الحراري... إلخ)، وإذا ما قمنا من جهة أخرى بجردة للنزاعات الجارية، فلن نجد مرة أخرى في بداية القرن الحادي والعشرين سوى أمة واحدة قادرة على التدخل أينما كان وهي الولايات المتحدة. صحيح أنها لم تعد «قوة عظمى»، ولم تعد تحكم بمفردها في مناطق تأثيرها السابقة، ويتعين عليها التأقلم مع عالم متعدد الأقطاب والثقافات، هذا كله صحيح، إلا أن ذلك لا يغير من واقع أنه لكل من هذه المسائل الكبرى التي ذكرت، كانت الولايات المتحدة ولا تزال قوة بلا منازع.

لكننا محظوظون اليوم أن يكون على رأس هذه الأمة الكبيرة رجل

وفريق عمل بعيدون عن المهمة الإنجيلية والتدخلية التي حكمت من سبقهم، أولئك الذين حصروا سياستهم في لجام أيديولوجي رهيب. في المجمل، ما يدعونا للمحافظة على بصيص الأمل، هو غياب المنظّرين الأيديولوجيين عن البيت الأبيض. فحرص باراك أوباما البالغ على عدم أداء هذا الدور قد جعله يكتفي بذكر القيم الأميركية الأكثر تقليدية منذ لينكولن، وذلك في معرض ممارسته براغماتيته وشفافيته التشاؤمية أحياناً. وخلال حملته الانتخابية، قام بترويض ما سيكون عليه أسلوب حكمه: فهو سيترك في كل مرة مساحة واسعة للتفاوض ملمحاً إلى أنه سيعرف كيف يردّ على تعنت الخصم.

في الشأن الداخلي، وما إن استلم السلطة، أمر أوباما بإغلاق معتقل غوانتنامو ومنع التعذيب، وأعاد تأكيد احترام معاهدات جنيف. أما في يتعلق بالمواضيع الحساسة مثل العلمانية والإجهاض وتوسيع التغطية الصحية للأطفال، والنضال ضدّ التمييز في الرواتب، والإجازة الممنوحة لكاليفورنيا بتحديد معاييرها الخاصة حول انبعاثات غازات الدفيئة، فقد اتخذ قرارات جريئة لم يكن ليتصوّرها أحد قبله. وهنا لن أتطرّق إلى إدانة المصارف والعلاوات التي وزعها البعض منها ولا بشكل عام إلى الطريقة التي اعتمدها الجمهوريون لرفض خطة الإنعاش التي قدمها لمواجهة الأزمة، وإن بشكل جزئي.

أما على الصعيد الخارجي، فقد اختار ألا يسّهل حياته بجعل أزمة الشرق الأوسط أولوية له. وفيما كان الشغل الشاغل هو انهيار صناعة السيارات الأميركية واحتمال نشوب نزاع مع إيران، طلب من معاونيه ألا يذعنوا لعدم القدرة على فرض اتفاق سلام بين

الإسرائيليين والفلسطينيين التي من شأنها أن تسمّم العلاقات مع العرب ومع مجمل العالم الإسلامي.

نحن إذاً أمام أميركا جديدة أعلنت القطيعة الكاملة مع أميركا بوش، وهي أميركا متعددة الثقافات والأعراق والإثنيات تعتبر أن قوتها الخاصة تفرض عليها واجبات أخلاقية أكثر منها موجبات تدخّل عسكري. إنها أميركا التي لا يسعنا سوى أن نكافئ أنفسنا على إقامتنا أفضل العلاقات الودية معها. بمعنى آخر، لقد جعل وصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض مشرفاً التقارب الطنان والمهيب الذي خال نيكولا ساركوزي نفسه ملزماً على أن يخطو باتجاهه في ظل أميركا جورج بوش والحرب على العراق. وهنا يمكن أن نتساءل بكل مشروعية – ويبقى ذلك نقاشاً طويلاً – ما إذا كان ما نسميه مناصرة الأطلسي لا تزال بذات معنى في ظل التحالف مع قوة قد أصبحت على هذا المستوى من التقدمية.

باختصار، فإن السياسة الجديدة التي تنتهجها الأمة الأكثر قوة في العالم تبدو لي حذرة وشفافة في الوقت عينه. في نهاية المطاف، لقد أراد أوباما تفادي صراع الحضارات التي يجسد بنفسه خلاصته.

بين الصوفية والسياسة

يمكننا من دون أدنى شك أن نستشفّ من تصريحات باراك أوباما وكتاباته عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ عن ولاية إيلينوي ثم مرشحاً للحزب الديمقراطي ما ستكون عليه إحدى خياراته الجيوسياسية الأساسية. فقد كان واضحاً منذ البداية أنه يريد أن يقدّم

للعالم الولايات المتحدة بوجه مختلف بشكل جذري، واضعاً حداً للحرب في العراق وأفغانستان وللنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. كما أراد في معرض حربه على الإرهاب رفض ذهنية الغزوات الصليبية التي لم تؤد إلى وصم الإسلام المتطرف وحسب بل الإسلام كله. كانت السياسة الخارجية للرئيس المنتخب حديثاً تتكشف بكل وضوح.

يبدو لي أن باراك أوباما قد نجح في خطاباته الكبرى في القاهرة وفيلاديفيا وأكرا وإسطنبول بجمع الصوفية والسياسة. فالتوازن بين الأخلاقيات والتحرّك وبين الغاية والوسيلة تقضي بحكمة البحث في السياسة عن الأقل سوءاً لا عن الأفضل. غير أن تواضع الأهداف يجب ألا يقلّل من احتدام الصراعات. ولا يفترض أيضاً الذهاب نحو الحقيقة، بل السعي إلى واحدة بكل «جوارحه». ثمة لحظات لكل من بيغي (Peguy) وبرنانوس (Bernanos) ولحظات أخرى لآلن وكامو (Alain et Camus). ويمكن قول الكثير حول هذه المقارنة الأخيرة. فالأمل الذي تمسك به باراك أوباما طوال ولاية يتلخص بشعار نعم نستطيع (Yes we can!). نستطيع على الرغم من كل شيء تخطي المصاعب المتراكمة والأعاصير القادمة. وليس هذا التقارب الأول الذي يمكن إعداده بين كامو وأوباما. فعندما يشير الرئيس الأميركي الجديد إلى أن «ما من حرب مقدسة بل حروب يمكن أن ندعوها أحياناً عادلة من دون أن ننسى أن الحرب تشكل جزءاً من جنون البشر» يعيد إلى الذاكرة قول كامو الذي يرى أنه «عندما يحمل المقموع السلاح باسم العدالة، فهو يخطو خطوة باتجاه اللاعدالة». أرى في توافق المخاوف والتواضع حول حدود الإنسان عمقاً وروعة لا متناهية.

لكن فضلاً عن تلك التشبيهات بينه وبين كامو، لا بد لي من أن ألفت النظر إلى النغمة المحتومة لدى أوباما التي تلقى صداها في ما قاله يوماً تولستوي (Tolstoï) وغاندي. بالإضافة إلى ذلك، يشكل سلوك الرئيس الأميركي التزاماً بكلامه. لقد كتب عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber) رأياً في التمييز ما بين أخلاقيات القناعة وأخلاقيات المسؤولية تمّ تناقله آلاف المرات. فقد رأى أن الرأي العام قد ينساق بحسب ضميره، لكن التداعيات بيد الله. لكن الأمر ليس مشابهاً لمن يتولى مسؤولية ما، ولا سيّما إذا كانت مسؤولية دولة وخصوصاً إذا كانت هذه الدولة الأولى في العالم حيث يتعيّن على هؤلاء أن يأخذوا بعين الاعتبار التداعيات المباشرة وغير المباشرة لأفعالهم. في هذه الظروف، إذا ما كان من الضروري الاحتكام إلى انتفاضات الرأي، فمن واجب رئيس الولايات المتحدة التنبّه لطبيعة أفعاله الخاصة التي قد تعيق إنتاجيته. وهذا ما استند إليه أوباما بشكل متواصل، واضعاً لنفسه قيوداً خاصة تلاءمت على الدوام مع رسالته.

سرعان ما اكتشفت أنه يمكن تحديد ثلاثة هواجس لديه. وقد استنتجت الهاجس الأول من إحدى الملاحظات: في العراق كما في أفغانستان، وفي باكستان كما في إيران وسوريا، تواجه الولايات المتحدة شعوباً إسلامية ولّدت داخلها عدائية قد تتجذر في العالم الإسلامي بأكمله. أما الهاجس الثاني فيتناول القضاء على هذه العدائية بشكل عاجل وعلني. وهنا، يجد باراك أوباما نفسه في موقع متقدّم على جيمي كارتر أو بيل كلينتون الذين امتلكا الطموحات نفسها. وهو يرى نفسه بموقع أفضل نتيجة جذوره المختلطة وهو المتحدّر من أب مسلم كيني وأم مسيحية أميركية، والأميركي شخصياً، حيث ترعرع

في أندونيسيا والولايات المتحدة فكان على تماسٍ أخوي في أغلب الأحيان مع العالم الإسلامي. لذلك، يرى أنه يستطيع أكثر من أي رئيس آخر أن يضع حدّاً لذهنية الغزوات الصليبية التي برزت بعد اعتداءات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 ليقنع المسلمين أنه لا سبيل لمكافحة التطرّف سوى بمساعدتهم وأنه لا بدّ من وضع حدّ لهذا الرابط الممنهج بين الإرهاب والإسلام. أما الهاجس الثالث فهو الفاعلية. لم يظهر باراك أوباما يوماً فائضاً في براءة طموحاته لكنني أخالني أجد لديه تلك الإرادة الجامحة التي ميّزت بيار منديس فرانس. فهو لا يحصر تفكيره بالمواعظ الأخلاقية حيث إن مجرد التذكير بالنظام الديني وتأكيد المبادئ كفيل بالحثّ على اتحاد العراقيين ونهوض الباكستانيين ووحدة الفلسطينيين وحكمة اليمين الإسرائيلي. وهو على قناعة أن مجرد تأكيد رغبة الإرادة الأميركية بالوقوف إلى جانب مأساة الفلسطينيين – الذين باتوا في وضع لا يحتمل. لن تدير أميركا ظهرها لتطلعاتهم الشرعية لنيل كرامتهم وتقدمهم والحصول على دولة لهم – من شأنه أن يحمل المسلمين على ملاحظة تغيير جذري في عقليات الإدارة الأميركية كاملة. لقد تمّ التمسك بالهواجس الثلاثة بقوة وغالباً بنجاح.

السبب الكامن وراء قوة أوباما هو في تأثر جزء من جذوره وفكره الراهن بما يكفي بقيم الحضارة والديانة الإسلامية بما يضمن له جمهوراً من العالم الإسلامي. متسلّحاً بهذه القناعة، تمكن في القاهرة من التذكير بعذابات اليهود وإدانة إنكار المحرقة: «لا يسعنا تسويغ إنكار هذا الفعل (المحرقة). فذلك دليل جهل أو حقد. وتهديد إسرائيل بالقضاء عليها – أو لصق آراء مريعة بحق اليهود – لا يسعه إلا أن يعيد للإسرائيليين ذكريات من أقسى ما تكون وتالياً يحول دون

تحقيق السلام». وقد أتت جرأته هذه في التوقيت المناسب ولا سيّما أن باراك أوباما كان على علم بفورة معاداة السامية التي تسببت بها الحرب على غزة في المجتمعات العربية والمسلمة. فلا يمكن لغيره أن يفرض قبول مثل هذا الخطاب. وفي الخاتمة التي قدمها، قال أوباما إنه يأمل بعالم مثالي يسود فيه الانسجام العام والسلم العالمي بفضل الديانات الثلاثة الموحدة ورسالة الديمقراطية الكامنة في كل منها. قد يكون ذلك مجرد حلم تقي. لكن ثمة ما هو أكثر أساسيةً في خطابه. ما هو؟ إنه نوع من الشرعية الجديدة المعطاة للنضال ضد الإرهاب. فبعكس جورج بوش، قد يكون باراك أوباما قد انتزع من غالبية المسلمين في العالم حق محاربة التطرف الإسلامي باسم قيم مسلمة بقدر ما هي غربية.

لقد ساهمت كل من خطاباته في منح المزيد من التلاحم لتلك الفلسفة السياسية الجديدة التي أنسبها لرئيس الولايات المتحدة. فهذا الأفريقي الأميركي المفوّض بفعل لونه وأصوله وتحالفاته التوجّه بلا أي عقد إلى أفراد كان دائماً بمنزلة أخ لهم، دعا هؤلاء إلى عدم تحميل الاستعمار الملامة على فوارقهم كلها، وبشكل أدقّ، إلى التوقّف عن التصرّف كأسرى لذكريات الهمجية التي يجعلون منها حجة تسوغ مشاكل نموهم. فالتحرّر الحقيقي يتجسّد في تخطي الوقت الذي لم نكن فيه سوى ضحايا، الأمر الذي يشكّل بحسب أوباما السبيل الوحيد لعدم الاعتماد معنوياً على الجلادين السابقين. وكان يملك أكثر من أي شخص آخر السلطة للتفوه بمثل هذه الحقائق الثورية التي كان يمكن أن تعتبر إهانة بحق ذاكرة العبودية والقمع والهمجية إذا ما خرجت من فم أي غربي أبيض ومسيحي.

لكن لا بدّ أيضاً من أن نتذكر أن باراك أوباما لم يتردد في دعوة الفلسطينيين الأكثر شعوراً بالمذلة للتفكير بالفرصة وبشكل خاص بفاعلية العنف. ولا شك في أن قائد فتح الرئيس محمود عباس لم يضف أي شيء آخر على الرغم من التعنّت الذي أبداه أنصار الكفاح المسلّح في الوسط الفلسطيني. لكن أوباما أصر على ذلك. وبعد أن قدم مناظرة عن الإنكار ومعاداة السامية، عاد ليؤكد قائلاً: «أما نحن الأفريقيون الأميركيون، فلم نحقق انتصاراتنا في الولايات المتحدة بواسطة العنف».

هكذا، يقدّم أوباما من جهة دعوة إلى عدم إعطاء امتياز لوضعية الضحية ويحثّ في الوقت نفسه على السعي إلى إيجاد بدائل مقاومة أخرى غير العنف. بالنسبة إليّ، يقدم أوباما هنا ثورة إضافية في الأفكار. ولا أدري إن كان هذا الرجل يستطيع في نهاية المطاف التغلّب على المشاكل شبه المستحيلة التي لا تنفكّ تعترضه ولا يكفّ عن مواجهتها. لكن ما أعلمه جيداً أنه لن يتخلّى عن هذا الفكر الحرّ إلى أبعد حدود.

وقد تُرجم هذا الفكر ديبلوماسياً: فإعادة استئناف المحادثات مع إيران والتهدئة مع روسيا والالتفات إلى تركيا شكّلت كلها مراحل تتمحور حول السعي إلى تأسيس تحالف غربي وسنّي أوسع كي لا يتمكن أحد من مصادرة قيم الإسلام والدعوة إلى تعبئة ضد العالم المسيحي والأبيض الذي يعتبر صديقاً بلا منازع للإسرائيليين. وإذا بهذه الاستراتيجية الجيوسياسية تدير ظهرها بشكل جذري لمانوية(*)

(*) نسبة إلى ماني الذي ظهر في القرن الثالث ميلادي، والمانوية عقيدة ترى أن

(Manichéisme) مفهوم «محور الشر» الذي كان ليقود إلى سلوك تدخّلي ويسوّغ على نحو أدق أي حرب وقائية. لكن هذا التحوّل لا يعني التساهل في مواجهة ردود استفزازية محتملة تصدر عن دول عرضنا عليها السلام، لكنه يشير إلى عدم أخذ هيجانها الثوري على محمل الجد.

هكذا، سمح باراك أوباما لنفسه بنصح الأتراك التصالح مع الأرمن - لكن من دون أن يدعوهم إلى الاعتراف بالإبادة -، والتقدّم على صعيد الانفتاح على الكرد وتسهيل التقارب بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين قبل أن يضيف من باحة آيا صوفيا: «لقد أثرى الأميركيون المسلمون الولايات المتحدة. والعديد من الأميركيين يملكون مسلمين في عائلاتهم أو قد عاشوا في دول ذات غالبية مسلمة. أنا أعرف ذلك لأنني بكل بساطة واحد منهم». وما هذه العبارة الأخيرة «إنني واحد منهم» سوى تعبير عن رغبته في وضع حد لنبوءة متأسلم مثل برنار لويس ضمن الحرب على العراق ورأى أن ما من سبب يدعو إلى وقف النزاع الذي يدور منذ أكثر من أحد عشر قرناً بين المسيحيين والمسلمين أو بالأحرى بين الشمال والجنوب. وتالياً، فإن الإعلان عن مثل هذا الرهاب من الإسلام بعد مرور سنوات قليلة على تدمير برجي مانهاتن يشكّل بنظري أحد أهم الأحداث التي طبعت السنوات الخمس عشرة الأخيرة.

لذلك لا يسعني أن أمتنع عن التفكير أننا في مواجهة قطيعة فلسفية سياسية حقيقية أرساها الرئيس الأميركي الجديد. وهي قطيعة

العالم مركّب من قسمين الخير والشر... والأبيض والأسود (المراجع).

تعني تكيّفاً ذكياً جداً مع الحقائق الجديدة وعلاقات القوة الجديدة التي تحكم العالم. فما من «دول مارقة»(*) بعد اليوم ولا أعداء بالوراثة ولا شيطنة محدّدة أو قدرية. ولم يعد الأمثل هو الاختيار بين الخير والشر بل بين الأسوء والأقل سوءاً كي نتمكن من العيش معاً. ولم يعد العالم متعدد الأقطاب وأميركا متعددة الأعراق والثقافات وحسب. بل إن تعريف العدو الجذري الذي يقود إلى صراع الحضارات الشهير، بما أنه لم يعد وارداً، فقد أصبحت المشكلة في التوليف بين عالمية القيم وتنوع الثقافات. لكن في هذا المجال، كانت إسرائيل الدولة التي سدّدت الضربة الأقسى للرئيس الأميركي.

جدار إسرائيل

لقد أصبحت أمور عدة أكثر وضوحاً منذ الكارثة العراقية التي بادر إليها جورج بوش وديك تشيني (Dick Cheney) وجميع الأيديولوجيين من المحافظين الجدد من أجل إعادة بناء عالم يجهلونه. فإذا كان في الدرجة الأولى «واجب المساعدة» يلقى دفاعاً مستميتاً أكثر من أي وقت مضى، إلا أن «حق التدخّل» الذي يمارسه طرف أحادي تحت أي حجة من الحجج قد انتهى عملياً. ثم إن حجة تصدير الديمقراطية وفرضها لم تعد قائمة كإحدى هذه الحجج، بما أنها تختلف بحسب الحضارات ولأن الشعوب ترفض أن يُفرض عليها أي أمر من الخارج، وأخيراً لأن الديمقراطية لم تؤدِّ في عدد من الدول إلى تقدّم أكيد. من جهة أخرى، أصبح من الثابت اليوم أن العالم

(*) هي الدول التي لا تحترم القانون الدولي والعلاقات الدولية المعهودة. وأول من أطلق هذا الاسم هي الولايات المتحدة ثم المملكة المتحدة (المراجع).

متعدّد الأقطاب. وهذا ما يعتبره الأميركيون والصينيون والروس من دون أن ننسى الهنود والبرازيليين مفتاح المستقبل. بمعنى آخر، ما من قوة عظمى تنيط بنفسها حق التصرّف كشرطيّ العالم. لا شك في أنني مقتنع أنه في ما يخص النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، يجب فرض السلام، ولا يمكن القيام بذلك سوى بواسطة الأميركيين - الذين يحظون بموافقة القوى الكبرى الأخرى من أجل القيام بذلك. على كل حال، فإن فكرة «منطق الهيمنة» التي كانت حتى تلك اللحظة مقبولة ونسبت إلى «قوة عظمى» قد تلاشت. كما تزعزت مفاهيم أخرى موروثة، وأولها مبدأ «الاستباق» وهو الاسم المنافق والنبيل الذي نسب إلى أي تدخّل عسكري وقائي. وثانيها العلاقة التي أريد منها لفترة طويلة أن لا تقهر بين واشنطن وتل أبيب. أما الوجه الآخر للتخلّي عن نظريات بوش، فيتلخّص كالتالي: لم يعد الدعم المطلق لأي سلوك سياسي تقوم به إسرائيل يعتبر بالضرورة منسجماً مع مصالح الولايات المتحدة الجيوستراتيجية، أيّاً كان المسعى لضمان أمن الدولة العبرية. وما يؤكّد ذلك واقع أن إسرائيل هي ديمقراطية حقيقية للإسرائيليين وحدهم.

معروف أن مطالبتي بالتصليح نابعة من عاطفتي ما إن يتعلّق الأمر بالشرق الأوسط. فلطالما خلتني معزولاً أو لا أملك سوى رفاقاً قلة في هذا النضال. أما اليوم، فتكثر المقالات ومنها مقالات برنار هنري ليفي (Bernard Henry Levy). وفي ما يتعلّق بأوباما، ليس ثمة سطر واحد قد كتب في هذه المقالات التحليلية، لم أكن لأكتبه بنفسي، ولا ملاحظة واحدة لم يسبق أن تقدمت بها وغالباً ما تمت ملامتي عليها. بطبيعة الحال لا يحتاج برنار هنري ليفي لا إلينا ولا لأي أي شخص ليفكر. لكن إن كنا قد ساهمنا بواسطة كتاباتنا، أيّاً كان

حجم هذه المساهمة في خلق مناخ فكر يسمح باللحاق بنا عن دراية أو لا، فلربما كنا بحسب أناتول فرانس (Anatole France) «نصرخ في صحراء يقطنها نسّاك»، أو بمعنى آخر، على من نقرأ مزاميرنا. لكن هذه الكتب تتوالى في الولايات المتحدة وفي فرنسا حاملة في طياتها صرخات إنذار تلتقي وهواجسنا. ومن بين هذه الصرخات، ثمة واحدة هي الأكثر تأثيراً وهي صرخة إيلي بارنافي حيث يلخص عنوانها يأسه: **اليوم أو ربما أبداً** (*Aujourd'hui, ou peut-êter ja-mais*). وقد أهداها لباراك أوباما. فبحسب السفير السابق لإسرائيل في فرنسا، وحدها الولايات المتحدة تستطيع ويتعين عليها أن تفرض السلام في الشرق الأوسط. لكن العكس يحصل أمام ناظرينا. فكيف وصل بنا الأمر إلى هذه الحالة؟

لقد كان تأثير الخطاب الذي ألقاه باراك أوباما في القاهرة ملحوظاً ولا يزال بشكل أو بآخر في بعض الأوساط بما فيها إسرائيل. لكن التزامات أوباما أمام الدول العربية كانت واضحة أيضاً: بتجميد المستوطنات، أصبح كل شيء ممكناً. لربما كان أول مطلب أكده أوباما وتناول وقف عملية زرع مستوطنات إسرائيلية جديدة في الأراضي الفلسطينية هو خطأ تكتيكي. لكن البيت الأبيض قد تنازل في هذه النقطة في ظروف كان لها تداعيات خطرة. إذ إن أقل ما كان يفترض فعله كي لا يبقى خطاب الرئيس الأميركي حبراً على ورق كان وقف احتلال الأراضي الجديدة بما أن الهدف هو وضع حدّ للاحتلال بحد ذاته. لا شك في أن جعل ذلك شرطاً مسبقاً لم يكن بالأمر الصائب، نظراً للوضع الذي كان فيه نتنياهو. لكن منذ اللحظة التي تم فيها ارتكاب هذا الخطأ في التقدير، لم يكن يفترض

التراجع عنه تحت أي ظرف من الظروف أمام الإسرائيليين الذين اعتادوا ممارسة التعنّت اللامسؤول حسبما أشارت مقالة ممتازة لزئيف شترنل(Zeev Sternell) في صحيفة **لوموند ديبلوماتيك** (*Le monde diplomatique*). إذ، بدءاً من هذه اللحظة، كان لا بدّ من إظهار موهبة وخيال استثنائيين للحؤول دون استغلال الرئيس الإيراني أحمدي نجاد نجاحات من أصبح بكل موضوعية شريكاً له، وهو إن أمكن لي القول بنيامين نتنياهو.

هل يفترض عدم التنازل؟ لكن ذلك يعني تجاهل قوة اللوبيات المناصرة لإسرائيل وقوة الليكود في أروقة الكابيتول وممراته. على أي حال، لقد فشلت الإدارة الأميركية في هذه النقطة فشلاً ذريعاً. ولفهم السبب الكامن وراء عدم تغيّر أي من الأمور، فلا بدّ من تذكر بعض الوقائع في التاريخ. فالتحالف المنقسم والأعمى الذي يفترض به أنه يدير إسرائيل لم يتمكّن يوماً من التوحّد إلا حول هدف واحد: المحافظة على الوضع القائم. لذا كان يعتقد أنه بوسعه القيام بكل ما يلزم للحفاظ على ذلك. وتالياً، لا يفترض أن يحصل أي أمر من شأنه أن يؤدّي إلى مفاوضات حقيقية أو إلى إنشاء دولة فلسطينية قوية ومستقلة. من هنا، فكان لهذا التحالف نوع من التماسك القصير الأجل. فالفلسطينيون منقسمون ويجب أن يبقوا على هذه الحال. أما حركة حماس، فهي حركة إرهابية لا تتردّد في محاربة الفلسطينيين المعتدلين في رام الله وفي تلقّي الأسلحة من إيران وسوريا، وهي الحجة التي تستخدمها اللوبيات الإسرائيلية في الولايات المتحدة للتأثير في قرارات الكونغرس. لذلك، كان الإسرائيليون يعتقدون أنه بوسعهم القيام بما يريدون وقد قاموا بذلك، حيث وصل بهم الأمر حدّ تجاهل معظم قرارات الأمم المتحدة. وقد خلنا للحظة أنهم سيجبرون على

الخروج عن جمودهم للترحيب بمقترحات باراك أوباما السعيدة. إلا أن العكس قد حصل، حيث جعلوا منه عدواً لهم.

قبل قدومه إلى البيت الأبيض بوقت قصير، حصل باراك أوباما على تأكيد مفاده أن الدول العربية في شبه إجماع لها مستعدة لتجديد الاقتراح المذهل الذي قدمته عام 2002، وهو مقايضة الأراضي بالاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات ديبلوماسية بين القدس والعواصم العربية كافة. أما بالنسبة للإسرائيليين، فقد سعى فريق عمل أوباما جاهداً لتغيير موقفهم. وعندما وصل باراك أوباما إلى المكتب البيضاوي، كانت خطوته الأولى الاتصال برئيس السلطة الفلسطينية ثم بالملك السعودي وأخيراً برئيس الوزراء الإسرائيلي. وسرعان ما طلب من معاونيه ومن بينهم جورج ميتشيل المباشرة بتنفيذ الخطة المعدة. لكن بعد مرور شهرين، علم أوباما أن الإسرائيليين يواصلون عمليات البناء في الأراضي المحتلة ويحولون دون وصول المساعدات والمواد الغذائية إلى غزة. في هذه اللحظة تحديداً، عقد لقاء قمة، اغتنمت فيه هيلاري كلينتون الفرصة لتعلن دعمها لمنافسها القديم الذي بات رئيساً. وفي إطار الصلاحيات المنوطة به، مارس الضغط على الإسرائيليين كي يجمدوا عمليات البناء في الضفة الغربية. وهنا بدأت عملية المواجهة لتدوم أشهراً عدة. وبمساعدة الليكود في واشنطن، انتهى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي لطالما دافع عن فكرة وجود دولة واحدة هي الدولة اليهودية بالفوز بالمعركة. حتى إن يوم ارتكاب هيلاري كلينتون هفوة أعلنت خلالها تحقيقها انتصاراً بقبول نتنياهو مبدأ الدولتين، كان هذا اليوم يوم إخفاق الرئيس الأميركي، حيث شهد تراجع السعوديين عن وعدهم بالمساعدة على تحقيق السلام الشامل ولقي ترحيباً من

حماس وحزب الله وإيران الذي رأوا في ذلك انتصاراً لهم. لقد أصبح نتنياهو حليفهم. وذلك لا يعني أن ما من ضربة عسكرية لإيران. لكن ذلك يشير في المقابل إلى أن المسعى التصالحي الذي ناضل من أجله أوباما بين الولايات المتحدة والإسلام قد انتهى بفشل ذريع. وقد جاء التراجع الرسمي للإدارة الأميركية في خريف العام 2010 ليثبت ذلك، قبل أن يرسّخه السباق للاعتراف الرمزي بالسلطة الفلسطينية دولة في الأمم المتحدة. لكن هل هذا الفشل نهائي؟ أم أن مصير الاقتراحات الجديدة سيكون أفضل مما سبقها؟ لسوء الحظ، فإن التجربة لا تدعو للكثير من التفاؤل!

تعود جرائم القادة الإسرائيليين برأيي إلى يوم قاموا فيه عمداً بتخريب مخططات سلام الرئيس الأميركي بمساعدة حلفائهم في الولايات المتحدة ومنهم منظمة الأيباك (Aipac) القوية. هذا كله، من دون أن توجّه لهم العقول الكبيرة النيرة في فرنسا وأوروبا أي ملامة. بل على العكس! وهكذا، صادف أن قرأت في صحيفة **لوموند** (*Le Monde*) الفرنسية وبقلم جامعيين بارزين أن قادة حماس هم كارهون للمثلية وللنساء على حدّ سواء وقتلة مسعورون يلاحقون «اليهود الذين قادوا الثورة الفرنسية والحربين العالميتين والفتوحات وجواسيس نوادي الروتاري (Rotary Club) واللايونز (Lions Club) والماسونية». من دون أدنى شك. كما قرأت أيضاً في صحيفة **لوموند** نفسها وبتوقيع أستاذي جامعي آخر، أن أولئك الذين يدينون الوحشية الإسرائيلية لم ينبسوا ببنت شفة في فترة المجازر ضد المسلمين في البوسنة والشيشان أو الهند، هذا من دون أن نأتي بالطبع على ذكر السودان أو دارفور. في البداية، لا صحة البتة في ما تم ذكره. تالياً – هذه التركيز اليهودي دائماً وأبداً! – لم يعد مثل هذا الدفاع عن

العملية الإسرائيلية في غزة يقنع أحداً باستثناء أولئك الذين يقبلون أن تتصرّف إسرائيل مثل العديد من الدول الأخرى وتستفيد من نسبية الرعب تلك ومن تسخيف الهمجية التي بتنا نشهدها تحل أينما كان. وعلى هؤلاء رد باراك أوباما قائلاً «لا يفترض بخوفنا على أمننا أن يجرّدنا من مثلنا العليا».

لحسن الحظ، فإن صحفية هآرتس (*Haaretz*) اليومية الإسرائيلية والكاتبين عاموس عوز ودايفد غروسمان (Amos Oz et David Grossman) قد أنقذا الشرف. فالبعض فكر – وأنا منهم – أنه لا يمكن للأمور أن تتوقف هنا. لكن شيئاً فشيئاً كان لا بدّ من التنبه لباراك أوباما الذي يسعى إلى احتواء غضبه ويأخذ بعين الاعتبار معارضته ويقبل المهانات الممكنة من بنيامين نتنياهو كافة، ولا يتمكن من فرض أي أمر غير التجميد الجزئي لعمليات البناء.

لم يسبق لنا أن رأينا قادة دولة يتصرفون بطريقة، أكرر، على هذا المستوى من الانتحارية. ولا أعتقد أن التصريحات المهدئة حول الصداقة الأبدية بين الدولتين الإسرائيلية والأميركية يمكنها أن تنسي الشعبين انعدام مسؤولية القادة الإسرائيليين في هذا الصدد. فما زلنا حتى اليوم نتساءل كيف يمكن لشخص عقلاني كبنيامين نتنياهو أن يتصّرف بتلك الفظاظة مع باراك أوباما، الرجل الوحيد القادر على جرّ الدول العربية كلها تقريباً نحو سلام حقيقي يضمن أمن الدولة اليهودية. غير أن الجواب للأسف غاية في البساطة: لقد قرر التحالف الديني في إسرائيل أنه لا وجود سوى لدولة عبرية واحدة تكون عاصمتها الأبدية القدس كاملة. ومذاك الحين، أخذ يفاخر بالأمن الذي أرساه بشنه «الحرب على غزة!».

غير أنني أودّ في هذا الصدد أن أشير إلى طبيعة الفضيحة المتمثلة برأيي برفض بنيامين نتنياهو الطلب الأميركي. فوسط مستنقع من القوى المعادية الموجهة لها تحديداً في الوطن العربي الإسلامي، وقف رجل واحد، هو رئيس الدولة الأعظم قوة في العالم، ليؤكّد أن إنكار المحرقة هي دناءة، ومعاداة السامية نذالة، والعلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل خارج إطار المساومة. لم يكن أي شخص آخر في العالم ليسمح لنفسه بالتفوّه بهذه الإدانات في خطاب يهدف إلى مصالحة الولايات المتحدة مع الإسلام. فتلك جرأة لم يسبق لها مثيل. وهؤلاء الذين يدعون من واجبهم ضمان بقاء إسرائيل والنضال ضدّ معاداة السامية والأهم من ذلك الحؤول دون أن يتفشّى أي تشكيك في العالم حول حقيقة المحرقة، كان يفترض بهؤلاء النهوض كلهم معاً لتحية باراك أوباما، مخلص اليهود والإسرائيلين ورسول الديانات الموحدة. وسأكرر ذلك بوضوح أكبر: أولئك المنخرطون كلهم في الدفاع عن اليهودية وفي الوفاء لتاريخ الشعب اليهودي يتحمّلون مسؤولية عدم دعم باراك أوباما والمساهمة بصمتهم بتحول الرئيس الأميركي الحالي للرئيس الأقل شعبية في إسرائيل من بين الرؤساء الأميركيين كلهم.

لهذا السبب، بدأت سياسة أوباما في الشرق الأوسط بعظة تذكّر بخلاص البشر لتنتهي بمرارات السقوط القاسية. وإن كنت هنا أختار ألفاظاً دينية، فذلك لأن المأساة قد اتخذت منحى دينياً بامتياز. فالله الذي ذكره باراك حسين أوباما هو واحد أوحد رحيم، لكنه اختار أن يفرق أولاده بدل أن يجمعهم. بمعنى آخر، فإن حلم السلام الذي راود الرئيس الذي يتحدر من أصول أفريقية ويحظى بأجداد مسلمين وقد نشأ على الدين المسيحي لم يتمكن من التأثير على القلوب ولا

تحويل الذهنيات. وإذا كنت أتكلم بهذه الدرجة من الجدية، فلأننا هكذا نغتال المخلصين. بالنسبة إلي، يوازي الأمر بخطورته اغتيال مارتن لوثر كينغ أو إسحق رابين (Itzhak Rabin).

من منظور واشنطن

سألام من الآن وصاعداً على خيبة الأمل التي تعتريني، والمتمثّلة بالتهور الذي أرتكبه وأنا أذكر ما أسميه إخفاقات أوباما. ففي ما يتعلق بكل من الأسئلة التي تثير مخاوفي – من الشرق الأوسط إلى سيطرة الرأسمالية المالية وروسيا والصين –، لا أحصل سوى على تأكيدات بأن ثمة الكثير بعد للقيام به. وهذا أفضل. لكن الحماسة لم تعد موجودة. وليس ذلك بالأمر المفاجئ. فلا يمكن لمعجزة مثل تلك التي نعم بها باراك أوباما، وأنا أكرّر هنا لفظة معجزة، لا يمكن لهذه المعجزة أن تتواصل إلى ما لا نهاية. ولطالما قلت إنني كنت أتوقّع ذلك في محاولة لإبعاد شبح الحسد. لكن الواقع هنا يفرض نفسه: فما من نتيجة وصل إليها تعيد إلى البال أمجاد روزفيلت (Roosevelt) الذي تمت مقارنته به بشكل متسرع.

لكن هنا أيضاً، لتسارع التاريخ الذي يتزايد بفعل فورية المعلومات دوره. فبمجرّد أن تم انتخابه، وفي فترة زمنية سريعة جداً، انتهت فترة السماح. وإن لم يحل حمام الدم مكانها إلا أن الشكوك قد باتت سيدة الموقف. فذلك الرجل المناسب لا يزال يحتفظ بسحره كله، إلا أنه بات مربكاً. وقد تراجعت شعبية الرئيس الجديد أمام عدد كبير من أولئك الذين أوصلوه إلى البيت الأبيض. وإذا كانت الأسباب معروفة، ولا يتوانى أحد عن تكرارها، ومنها الغرق في المستنقعين العراقي والأفغاني، فالإهانات المتكررة التي لم يتوقف

بنيامين نتنياهو عن توجيهها والتي سبق وذكرتها، لم تكن لتمرّ مرور الكرام. أما استفزازات إيران النووية، فلم تترك مجالاً للاستكانة.

هل إن الشرق الأوسط هو المصدر الوحيد لخيبة الأمل؟ لا شكّ في أنه ثمة مسائل أخرى واجه الأميركيون فيها مصيراً مؤلماً ومنها الركود والبطالة. أو على سبيل المثال، أن تكون المصارف - التي كانت المسبب للأزمة المالية العالمية - هي التي حقّقت أهم المكاسب. ومن ذا الذي يؤكّد ذلك؟ المصرفيون أنفسهم ببساطة الذين لا يخفون لجوءهم إلى أسوأ ممارساتهم ومنها علاوة مضاعفة بعشرة أو مئة للتجار منهم. لكن هوس غالبية الأميركيين يبقى الفقر.

ففي نيويورك، حيث قادتني مؤخراً رحلة عاطفية، كل ما في المكان يوحي بالحزن، حتى الطقس الماطر والعاصف. وقد أقفل بعض المطاعم والمكتبات التي اعتدت المرور أمامها. لم تعد نيويورك تبدو لي تلك «المدينة الجاهزة أبداً» التي برع بوصفها الأديب الفرنسي سيلين (Céline). ولربما يعود السبب للمزيد من ناطحات السحاب التي باتت تزداد ارتفاعاً في طوكيو أو شانغهاي أو أبو ظبي. ولربما أيضاً لأن المارة لم يعودوا يرفعون رأسهم. في المقابل، فإن الجو في واشنطن بديع. فامتداد الطقس الصيفي قد انعكس في تدرجات الحمرة كلها على الأشجار. وقد بدا لي أن هذه المدينة السوداء بغالبيتها لم تتخلَ بعد عن باراك أوباما. فالشخصيات المهمة تدعوك للصبر وترفض فكرة استسلام «عبقريّها».

لكن أكثر ما أثار صدمتي هناك هو أن الثورة العرقية التي تمثلت بانتخابه رئيساً قد خفَّ بريقها بشكل أو بآخر وتلاشت في العقول، حتى لبات الاعتراف بوقوعها شبه معدوم. فكما لو لم يعد

يُنسَب هذا التغيير له. ومع ذلك، نحن لم نكن في مجرّد حلم: إنه فعلاً أفريقي أميركي متزوج من سوداء من شيكاغو. إنها إحدى هذه العائلات السوداء الجميلة كما يقال هناك، وهي تتصرّف كأحد أفراد الأرستقراطية في بوسطن، وهذا ما اعتدنا على مشاهدته في السينما، لكننا لم نخل يوماً أن يتعدى الأمر مجرد الخيال.

وهذا لا يعني أن التمييز العنصري ولنقل المسافة الموضوعة مع السود قد انتهت. فهي حية أكثر من أي وقت مضى لدى 30٪ على الأقل من الأميركيين في الجنوب لتتخطى الـ 60٪ في بعض الولايات التي نعرفها جيداً. وهذه الظاهرة قديمة ومتجذّرة بما يجعل عملية إخفائها بضربة عصا سحرية ضرباً من ضروب الخيال. لكن في نهاية المطاف، فإن الدرب الذي سلكه باراك أوباما من كتابه الأول حول والده وحتى خطاباته في أقطار العالم كلها، تلك التي ألقاها بكثير من الرقيّ والقناعة والقدرة على الإقناع، ذلك الدرب يبدو بنظر السواد الأعظم من الأميركيين جزءاً لا يتجزّأ من تاريخهم. فإذا كانت الأمور قد جرت على هذا النحو، فذلك لأنه كان لا بدّ منها.

وإذا كانت الانتقادات قد بدأت على نحو معتدل وساخر إنما لطيف، إلا أنها تحوّلت لتصبح أكثر عدائية: فقد أثبت باراك أوباما أنه يمكن للمرء أن يتحلّى بالذكاء والرؤيا وأن يكون رجل دولة يملك دراية كاملة بالملفات ولكنه قد يفشل. ولا يخفى على أحد كم يأخذ وقتاً كي يتخذ أي قرار صعب. وهو يأخذ وقته لأنه يأخذ وقته. فالأمر بالفطرة عنده، وهذا طبعه وتلك استراتيجيته. وهو لا ينفك يطرح الأسئلة ويفكر في الإجابات... ولا يقرر. أنا أقوم بلا أدنى شك بإعطاء صورة كاريكاتورية عن الواقع لكن ما أكثر النوادر

الطريقة التي تؤكد تردّده. فهل يجب الرضوخ لتلك الشائعة التي تصفه في حالة تراجع يفقد فيها سيطرته حتى ليصبح غير قادر على الوفاء بوعوده كلها؟ أرى في ذلك خطأً جسيماً.

وأجدني هنا أسارع على العكس إلى التذكير بأنه بعض تعرضه للمهانة والمذلة والسخرية والتحقير في واقعة عايشها قلة قليلة من القادة الأميركيين في التاريخ وبعد أن كان هدفاً لشتائم اليمين المتطرّف العنصري والجمهوريين المتغطرسين، وبعد أن راهن كل منهم على خسارته، ها هو باراك أوباما ينتفض بطريقة شابهت بعظمتها وصوله إلى البيت الأبيض، حيث نجح بتمرير إصلاحاته المعدلة حول الضمان الطبي. وهكذا، انتصر على هجمات يسددها في وجهه أميركيون بدوا الأكثر رجعية في العالم. فالنظام الصحي الحالي يشكل عاراً على الولايات المتحدة. وقد قرر أوباما إصلاحه ولو جزئياً للأسف ليذهب للمرة الأولى حتى النهاية في معركة خاسرة خاضها بعض أسلافه. وقد جعل من القضية قضية شخصية – كما ملف الشرق الأوسط في السياسة الخارجية. ومن هنا، أودّ ذكر أمرين: الأول، إن أي حافز تربوي ينشد في الوقت عينه الذهنية المدنية هو أمر صحي. والثاني أنه لا بد للمرء من أن يكون على درجة عالية من السلطة الأخلاقية كي يتمكن من القيام بمثل هذه الدعوة. غير أن أوباما يملك الميزتين، وهذا برأيي ما سيجعل رئاسته البيت الأبيض علامة دامغة في التاريخ.

وما هي الأسباب الأخرى الأقل شخصية والأكثر موضوعية؟ لقد اعتقدت أميركا أنها فرضت العولمة. لكن ها هي تخضع لها بدورها، وتعيد اكتشاف نفسها أمة انساقت في اللعبة الدولية بدل أن تسعى

للسيطرة. صحيح أن باراك أوباما لم يولّد تلك الصدمة العلاجية التي تدعيها خطاباته العظيمة. لكن الأكيد أنه أنجز ثوراته باسم وطنية أميركية، إذ نجح باراك أوباما في حصد غالبية أصوات المواطنين الأميركيين بإعلانه أنه أكثر وفاءً لقيمهم منهم، في تحية إكبار منه للحضارة الأميركية، حضارة الرجل الغربي الأبيض المسيحي. وإذا كان مسموحاً أن نعد وجه شبه مع التناقض الذي نستقيه من عمق ذاكرتنا الجزائرية، فكما لو أصبح فرحات عباس رئيساً للجمهورية الفرنسية يأتي على ذكر وفائه لمبادئ ثورة 1789 الخالدة.

عالم بلا أوباما؟ يعني ذلك العودة إلى ما كان قبله: هل تذكرون! بفضله، إذا كانت أميركا لا تزال تجهل أنها أمة مثل غيرها من الأمم، إلا أنها على الأقل لا تتجاهل كونها أمة من بين أخرى. وهذه سابقة مهمة لأمم العالم التي يتعيّن عليها مجتمعة مواجهة قبضة نظام يحكمها في الوقت الذي يتحرر هو بنفسه.

V

تأرجح التقدم

التناقض البيئي

لقد شهدت نهاية القرن العشرين المأساوي من بين ما شهدت تراجعاً حاداً وتقدماً مدوّياً في آنٍ واحد. وقد تمثّل التراجع في العودة إلى الديمومة العدائية للقوميات، على الرغم من تشكّل مجموعات كبرى، أي انتصار نسبي للذهنية القبلية على ذهنية «القرية العالمية». في المقابل، يكمن التقدّم في انتهاء عولمة التبادل والترابط المتبادل بين الاقتصادات إلى مسعى إيجاد أخلاقيات عالمية وإحداث تدخل إنساني.

في ما يتعلق بشعور الانتماء التضامني إلى بيئة عالمية واحدة، والمسؤولية الجماعية المتأتية عنه، شكلت كارثة تشيرنوبيل (Tch-ernobyl) منعطفاً أساسياً. فقد خلصت الغلاسنوست (Glasnost)، أي سياسة التحرّر التي أسسها غورباتشوف والمتمحورة حول الحرص على الشفافية، إلى تبديد مساعي الإخفاء التي اعتاد النظام السوفياتي ممارستها. صحيح أن الغيمة النووية لم تتوقف يوماً أمام الستار الحديدي. إلا أنه وفي لحظة واحدة، تحوّلت المأساة إلى

مأساة قارية، حيث بتنا نشهد فجأة تلاشي الحدود الأكثر ضمانة أمام كوارث تأخذ منحى عالمياً.

لا شك في أننا لم نعر الكثير من الاهتمام للجذر اليوناني Oikos أي «المنزل» الذي يلقي بظلاله على لفظتي الاقتصاد والبيئة ولم نتنبه إلى أن الاقتصاد - العالمي يستدعي بيئة - عالمية. نعم، لقد أصبح الكوكب منزلنا المشترك في السرّاء وفي الضراء أيضاً، الأمر الذي يرتب علينا وعياً جديداً.

هكذا، فإن التسونامي الذي ضرب في العام 2004 جنوب شرق آسيا قد دفع إلى تحالف لم يسبق له مثيل، جمَع المنظمات الكبرى غير الحكومية كلها تحت رعاية الأمم المتحدة كي تكون عمليات الإنقاذ أكثر فاعلية. أما الكارثة اليابانية التي وقعت في العام 2011، فقد بُثّت بشكل مباشر. فجأة، أصبحنا كلنا معنيين بشكل شخصي بمأساة تحلّ على بعد آلاف الكيلومترات وتضع مجمل الشعوب والأمم والدول من دون استثناء في مواجهة سؤال واحد هو سؤال الطاقة الذرية، حتى لو بلغ النزاع الحتمي بين الشعور والعقل ذروته. باختصار، ومن منظور عاطفي، ها هي المخاوف البالية مع جوقتها الصماء تحقّق عودة مدوية بينما حتمية الترابط تفرض نفسها من منظور سياسي.

لنقم بملخص بسيط: مأساة اليابان الزلزالية التي ارتدت طابعاً مروّعاً ووحشياً ومدمراً، تقدّم خلاصة توليفة جديدة جمعت ما بين زلزال مريع وتسونامي مهول وتركيب مفاعلات نووية بالقرب من الساحل. ولنحمل القدر مسؤولية العنصرين الأولين في هذه التوليفة. غير أن العنصر الثالث يدين المسؤولين عن هذا النووي

الذي يضطلع منذ البداية بقدرات لامتناهية على إلحاق الضرر. وتالياً فإن غطرسة الإنسان هي السبب. لقد نسي كيف أن بروميثيوس الذي لطالما أعجب به الشاب ماركس، قد تملّكته الجسارة المتهورة نفسها وقد دفع غالياً ثمن رغبته في أن يسلب الآلهة أسرارهم.

يقرّ المختصون الأكثر التزاماً أنه يصعب توقّع ارتفاع موجة التسونامي. يبقى أن هذه الموجة قد انكسرت، وبما أنها حصلت، فذلك يعني أن كل شيء وارد مع النووي. فهل نقبل بالمخاطر المتأتية عنه؟ ألا يفترض أن نتحوّل أخيراً إلى خيار طاقة بديلة أكثر براءة؟ لا شك في أن الاقتصاد سيتكبّد خسائر فادحة في المجالات التي تضمن رفاهنا المادي كافة، لكن ألا يشكّل ذلك سبباً لإعادة تحديد ما نعتبره «رفاهاً مادياً؟» أذكر نقاشاً كبيراً دار في مجلة *le Nouvel Observateur* بمبادرة من ميشال بوسكي (Michel Bos-quet) وهو الاسم الذي كان الفيلسوف أندري غورز (André Gorz) يوقع به مقالاته كل أسبوع. وكانت المقالات تتناول إعادة قراءة لمفهوم التقدم كما حدده إيشيل (Eschyle) ويواكيم دو فلور (Joachim de Flore) وكوندورسيه (Condorcet) (بشكل خاص) وأوغست كونت (Auguste Comte). لكن «أوهام التقدّم» لم تبرز سوى مع الحرب العالمية الأولى الممتدة من 1914 وحتى 1918 وخنادقها ثم مع المجازر والقصف النووي لتبدأ محاكمة التقدّم العلمي على تداعياته البيئية المخيفة. ها نحن قد وصلنا إلى هذه المرحلة.

لقد أدّت حيازة الطاقة النووية خلال الحرب الباردة إلى اعتماد سياسات الردع. ثم تحوّل استخدامها السلمي لأغراض إنتاج الطاقة

إلى ترياق شافٍ إلى أن برزت تساؤلات جدية حول هذا الترياق. فلم يعد اليوم بالإمكان تفادي النقاش الذي بات يأخذ منحى واقعياً بهذه المأساوية. غير أنني لا أرى من الصائب أن نحصر هذا النقاش بالحركات الخضراء التي يشكّل تزايدها الأخير إشارة إضافية على أننا بتنا نعيش في دول رفاه اجتماعي.

أودّ أن أشير في ما يتعلّق بهذه النقطة الأخيرة إلى أن محاولات تنظيم مؤسسة أو حزب ترتكز أيديولوجياته الوحيدة على المبادئ البيئية قد فشلت جميعها أو ستفشل لاحقاً لأنه على الرغم من آراء بعض الأشخاص أمثال إدغار موران إلا أن هذه الأيديولوجية ليست بالكافية. غير أنه لا يسعنا اليوم سوى أن نلحظ أن رجلاً سياسياً أو حزباً لا يمتلك أي بعد بيئي لا يمثّل شخصية كاملة. حتى إن الولايات المتحدة التي كانت قوة تراجع في بعض المسائل بدأت تعي أهمية المشكلة. لكن هنا أيضاً، تجدر الإشارة إلى أن تضافر الأمم جمعاء قد انتصر: فمنذ العام 1995، تمّ التوقيع على بروتوكول كيوتو، هذه المعاهدة الدولية التي تهدف إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة من قبل مئة وثلاث وثمانين دولة، لكنه لطالما واجه رفضاً صريحاً من الولايات المتحدة، مثله مثل مبادرات دولية أخرى كالمحكمة العسكرية الدائمة. تالياً، كان لا بدّ لسائر العالم من أن يوضح لأميركا أنها تقوم بذلك بنقض مبادئها الخاصة. إلى أن كانت المفاوضات الشاملة التي أطلقها باراك أوباما والتي يفترض بها أن تعالج هذا الأمر. ولا بدّ هنا من تسليط الضوء على أحد المؤشرات حيث إنه إذا كان بالإمكان تسييس البيئة، فلا يمكن «تخضير» السياسة، ليبقى الإطار الأول للتحرّك هو الأمة هنا كما في أي مكان آخر.

هل يمكن القول إن النقاش يسير في الاتجاه الصحيح؟ لربما كنا من القلّة القليلة التي أعاد مشهد إخفاقات مؤتمر كوبنهاغن التعيس حول المناخ إلى أذهانها مقطعاً من خطاب ألقي بمناسبة جائزة نوبل أخرى لم تكن للسلام بل للأدب، وقد حصل عليها رجل معاصر بالغ الحفاوة هو ألبير كامو (Albert Camus). ففي خطابه الشهير من السويد، لفظ الجمل التالية: «لا شك في أن كل جيل يعتقد أنه مخوّل إعادة صنع العالم. لكن جيلي أنا يعي أنه لن يقوم بذلك. لكن مهمته قد تكون أكبر. فهي تتناول الحؤول دون تفكّك العالم. فجيلي أنا وريث تاريخ فاسد تختلط فيه الثورات الفاشلة والتقنيات التي أصبحت مجنونة والآلهة الميتة والأيديولوجيات المرهقة، حيث تستطيع أنظمة قوى بائسة تدمير كل شيء لكنها باتت عاجزة عن الإقناع، حيث الذكاء تراجع إلى مستوى أصبح فيه عبداً للحقد والقمع. لقد اضطر هذا الجيل من تلقاء نفسه وبالنظر إلى ما يدور حوله إلى استعادة بعض مما يجعل كرامة العيش والموت انطلاقاً من السلبيات التي وحده عايشها».

كان معروفاً في زمن كامو أن الجنس البشري مهدّد بفعل احتمال نشوب نزاع نووي. وكان كاتب **الرجل الثائر** (*L'homme révolté*) الوحيد الذي أدرك منذ انفجار قنبلة هيروشيما أننا بتنا في مرحلة جديدة وكان المراقب الوحيد الذي أعلن: «[...] ثمة شيء من الوقاحة في الاحتفاء باكتشاف يضع نفسه في خدمة أجمل ثورة غضب مدمرة عرفها الإنسان منذ عقود». لا أدري إن كان خطر النزاعات النووية قد تراجع بالحدّ الذي يشار إليه على الرغم من الاستفزازات الإيرانية. لكن ما تجدر الإشارة إليه اليوم هو هذا التهديد المناخي البطيء إنما المأساوي الذي يطال حياة قسم من البشرية على الأرض.

تتناول عملية مثل مؤتمر كوبنهاغن إمكانية الحؤول دون أن يشهد مئات الملايين من البشر على تزعزع وجودهم بفعل اختلالات بيئية جديدة على كوكب الأرض. وإن كانت هذه المسألة ملحة، إلا أن ردّ الفعل يتأخّر كما في كل مرة ندعي فيها أننا نجبر الشعوب والأمم والدول على الحدّ من سيادتها. فلم يتم بناء أوروبا على سبيل المثال إلا بعد ثلاث حروب دامية بين فرنسا وألمانيا. وقد ولدت هذه الفكرة العظيمة من إنهاك مسبق. أما في كوبنهاغن، فلم تكن الدول العظمى مثل الولايات المتحدة والصين تشعر أنها مهدّدة بشكل مباشر. في المقابل، فإن الشعوب الأقل نمواً في القسم الجنوبي من الكرة الأرضية أي تلك التي تخشى تداعيات الاحتباس الحراري، لم تكن تملك ما يكفي من القوة. فالأمور تجري كما لو أن ساعة الحوكمة العالمية لا يمكن أن تحين إلا لحظة دنو الكارثة. وهنا يكمن التناقض البيئي. فكما لو أنه يستحيل مقاومة التقدم العلمي فيما ثورات الضمير تضرب بيد من حديد، في غياب نظام سياسي مضمون. وها هي البيئة تفرض على العالم علاقة جديدة نظهر استعدادنا لتبنيها على المستوى الفردي لكننا لا ندري كيف ننظمها بشكل جماعي، بغياب مجتمع أمم واضح.

التعارض الثوري

في ما يتعلق بالقانون الدولي، كثرت النقاشات بعد العام 1989 حول احتمال نشوء نورمبرغ (Nuremberg) للشيوعية. وكان يمكن مناقشة أساس الفكرة: أي سلطة شرعية يمكن لها أن تدعو إلى مثل هذا الاقتراح؟ فقد بدت مستحيلة التطبيق من حيث الشكل: كيف يمكن الشروع بمحاكمة من هذا النوع؟ وفي هذا الصدد، سجل

إنشاء محكمة جزاء دولية في لاهاي في العام 1993 ليوغسلافيا السابقة نقطة اللاعودة، حيث إن المجازر القبلية الكبرى الأولى بعد مرحلة الشيوعية لم تكن لتترك بلا محاسبة. وقد فتحت المحكمة الجزائية الباب للعديد من النقاشات القضائية والمناظرات ذات البعد السياسي وحتى الأيديولوجي، حتى أمكن توجيه الانتقاد إلى فرضياتها وأساليبها. لكن النتيجة واضحة جليّة لفترة لا تتعدّى العقد من الزمن: فللمرة الأولى في التاريخ، أجبر مرتكبو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب على الاعتراف بأفعالهم من دون أن يتمكنوا من التذرع بالنسيان. فلا الفعل الثوري ولا الفعل المعادي للثورة أو المفترض أنه كذلك كفيل بالتغلب على ضروريات التاريخ لتسويغ أدنى اغتصاب. وهذا أمر سار.

لقد اختارت البشرية أن تقوم بقفزة نوعية فانتقلت من القبلية إلى الأمة، ثم من السيادة الوطنية إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها. وشرعت كل أمة تمنح نفسها حق المجاهرة بجذورها وتاريخها وخصوصيتها لتؤكّد اختلافاً يخولها رفض ما هو عالمي. وهكذا، باسم حق أصبح عالمياً، أخذ تيار أفكار متزايد القوة يتجه نحو الحد من سيادة الأمم وحتى سيادة شعوبها.

إلى ذلك، وبهدف الانتقال سريعاً من الصعيد الجيوسياسي إلى الجيوستراتيجي، لا بدّ من أن نتساءل من يمكن أن يكون مسؤولاً عن هذه القيم وضامناً لها. وهنا نواجه هذا الواقع العصيب الذي لا مفرّ منه: لقد كنا كلنا بدرجة أو بأخرى خدماً أو أتباعاً أو حلفاء أو مواطنين لإمبراطورية جديدة وكبيرة هي إمبراطورية الولايات المتحدة. ولربما كانت الإمبراطورية الأكثر إرباكاً في

تاريخ البشرية، إذ إنها اعتمدت أسس دستور ديمقراطي من أجل أن تحظى بالسلطة والقوة. وإذا كانت تعرف كما سابقاتها كيف تستخدم العنف والحرب، إلا أنها تشيد بالسلاسة وسيلة للإقناع. بذلك، لم تكن هذه الوضعية الجديدة بالبساطة التي تبدو عليها للوهلة الأولى.

يُسجَّل لهذه الإمبراطورية أنها انتصرت على غريم اشتهر بأنه لا يقهر من دون أن تقود أي معركة - أقله ظاهرياً. فحكم المغامرة الشيوعية أو بالأحرى البولشيفية العظيمة التي سحرت العقول أكثر من أي ديانة متبعة منذ ثلاثة آلاف سنة لم يدم سوى اثنين وسبعين عاماً. فعلى سبيل المثال، بلغ عمرها أقل بعشر سنوات من مملكة الفرنجة في القدس. أما على مستوى التاريخ، فالأمر لا يستحق الذكر. وسيجد أحفادنا صعوبة في فهم انهيار هذه الإمبراطورية ونهاية هذه الأيديولوجية. ومع ذلك، فقد أثرت هذه الأيديولوجية بعمق في العقول في القارات كافة. وقد قامت بذلك على وجه الخصوص، وهو ما يهم هنا، باسم نوع من شرعية العنف الثوري الذي أبدت النخبة المثقفة التقدمية حول العالم تجاهه حذرها.

لا يترك مصير هؤلاء المثقفين في القرن العشرين أي مجال للتساؤل، حيث إنه كان مشابهاً في أصقاع العالم كافة تقريباً. ففي أميركا الجنوبية على سبيل المثال، كان المفكرون يشبهون كثيراً المفكرين الفرنسيين. صحيح أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية كانت مختلفة بشكل جذري، إلا أنه كان ثمة حوافز لاتينية ورومانسية في هذه الدول التي باتت لفظة «ثورة» فيها تحمل المعاني السحرية كافة. ويمكن هنا الاستفاضة كيفما شئنا حول الأساس الإنجيلي أو

الكاثوليكي الذي شكّل أرضية خصبة لوجه الشبه هذا. لكن إذا ما قمنا بتقديم بعض الأعذار لضلال المفكرين اللاتينيين الأميركيين في ظلّ الظروف الرهيبة التي تشهدها شبه القارة، إلا أن الأمر ليس مشابهاً للمفكّرين الفرنسيين. فثمة ملامة كبيرة تقع عليهم لارتكابهم أخطاء أكثر من غيرهم ولفترة أطول على كل حال تناولت طبيعة الطغيان السوفياتي وما يمكن تسميته الأعذار الأخروية. وبطبيعة الحال، لا ينطبق الأمر على الجميع على غرار ألبير كامو الذي لم يسبق له أن أخطأ أقله في هذا المستوى.

أيّاً يكن، وفي أحسن الظروف، لقد استغرقنا وقتاً طويلاً قبل أن نكتشف أن ثورة العام 1917 البولشفية لم تكن سوى وريثة أسوء ما كان في ثورتنا، أي الثورة الفرنسية، كما أظهره فرانسوا فوري (François Furet). فبعد الدماء التي أهرقت في حرب العام 1914، كانت إمكانية تغيير العالم فيما المسيحيون الألمان والمسيحيون الفرنسيون يتقاتلون بلا هوادة فكرة لاهوتية تحوّلت إلى علمانية وشكلت الأمل الوحيد. هي دائماً القصة نفسها، حيث تبدأ بالرغبة في إعادة السيادة التي تمّت مصادرتها من الشعب وذلك بفضل الثقة المخلصية الطابع الممنوحة للشعب. لقد انتهى سارتر بتمجيد البروليتاريا فيما خلص محركو المغامرة الفكرية الفرنسية الأخيرة الكبرى الذين ينسبون نفسهم إليها إلى العودة إلى الدراسات الدينية. وأذكر في هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر بيني ليفي (Benny Lévy) الذي يبقى مساره غامضاً كما رحيله المبكر، ولكنه كان قد لخصه بنفسه بهذه العبارة اللافتة قائلاً: «من موسى إلى موسى مروراً بماو».

يكفي القول إن الثورة نفسها لا يسعها النجاة من الحتميات التاريخية. لكن ما هو ثقل هذه الحتميات في العالم الجديد؟ إذا ما نظرنا إلى المكسيك مثلاً، نكتشف شيئاً آخر. كان أحد أفضل الباحثين في الجغرافيا يقول إن ليس تاريخ هذا البلد وحده كما يؤكد الفيلسوف هيغل قد ولد في العنف ولكن جغرافيته أيضاً. وغالباً ما قرأت لدى الأدباء المكسيكيين وفي عبارة «العنف الثوري» لفظة «العنف» التي تعكس جاذبية «الثورة» نفسها. فمن جهة يبرز القائد زاباتا (Zapata) الذي يسعى لوضع حدّ للظلم عبر العنف ومن جهة أخرى الرئيس ماديرو (Madero) الذي يأمل ببناء نظام جديد. لكن لا الأول ولا الثاني خلصا إلى انتهاج نهج العنف.

إذا كان هذا الانبهار بـ «الثورة» يظهر هنا وهناك، فلأن النخبة المثقّفة في كل من المكسيك وفرنسا قد تشاركت الحقد أو الازدراء تجاه رأسمالية، يدين أحدهما طابعها الذي يسبق الفاشية فيما يكتشف الآخر فيها إشارات الرذائل السلفية كافة. لقد رسخت المسيحية هاتين الحضارتين بمبادئ الحقد وحق الانتفاع والاستدانة بالفائدة وتالياً فكرة المصارف. فالمال الذي يأتي من المال لا من إنتاج الثروات ومن المضاربات وليس من الخلق قد أدانه الله والكنيسة الكاثوليكية والمجتمعات ذات الصلة. وهنا كما هناك، لم تتمكّن الرأسمالية المترافقة مع ديمقراطية حقيقية وليس مجرد ديمقراطية شكلية لا تشكل عامل إقناع.

تشكّل الديمقراطية ملحمة ثورية عندما نفوز بها، لكنها تغرق في ركاكة اقتصاد السوق عندما نحصل عليها. وهي تبرز كسلوك خطر لأنها تؤدي إلى استقبال أعداء الديمقراطية برحابة صدر شرط

أن يكونوا بطبيعة الحال يساريين. لكن هذه المرحلة قد ولت. ويبدو أن اللاعبَيْن الكبيرين في الحرب الباردة قد اتجها على التوالي وإن على نحو متعارض إلى الشروع بإحداث اضطراب نهائي على صعيد الإيمان بإمبراطورية خير يتعيّن على الأمم الخضوع لها أو تجد نفسها محكومة بذلك.

الالتباس الإنساني

على عكس التمجيد الثوري، كان التدخّل باسم المثل الإنسانية وليدَ جيل اتسم بالحركة اليسارية وسعى نتيجة شعور بالذنب فكري المنشأ إلى تقديم الكائن البشري على أي نظام أيديولوجي ولا سيما الجماعية الماركسية الذي انتسب إليها. من هذا المنطلق، فإن النضال من أجل حقوق الإنسان قد انطلق للإنسان نفسه لكن شكل أولًا نوعاً من الصراع ضد الشيوعية. وهذا ما أقرّت به ذهنيات تختلف الاختلاف كله من روني بروماني (Rony Brauman) إلى جان كريستوف روفين (Jean-Christophe Rufin). وكلاهما يعي جيداً أن الأجيال التي تخلفهما على الأرض تواجه المزيد من الصعوبات في إثبات حيادها لما يعترض هذه الفكرة الإنسانية من رفض باعتبارها عرقية من حيث عدد الحضارات والثقافات والشعوب والأمم التي تجتمع على الكوكب. فضلاً عن ذلك، قد لا ينحصر أحد التداعيات الأكيدة لانهيار جدار برلين بتكاثر الحدود وحسب بل بتعزيزها وتزويدها بأسلاك شائكة وكهربائية وبكتل إسمنتية عند الحاجة.

ربما لم يملك برنار كوشنير (Bernard Kouchner) البصيرة اللازمة لإدراك ذلك. فهذا الرجل، فارس القضايا الكبرى الشهم والمحسن التوفيقي الذي يؤدّي في الوقت عينه دور المهرّب

الفرنسي ماندرين (Mandrin) وزورو (Zorro) المحب للعدالة البشرية، يملك أعداءً في معسكري اليمين واليسار. وهو يجسد بمفرده «حقوق التضامن البشري» التي يسلّط المطالبون بالسيادة والنسبويون سهامهم إليها. لا شك في أن ذلك يشكل نقاشاً كبيراً. كما يجسد كوشنير الطابع المتردّد سياسياً – ولا سيّما أنه اضطر عندما كان وزيراً للخارجية أن يفكّر مثل أندري غلوكسمان (An-dré Glucksmann) ويتصرّف مثل هوبير فيدرين. وهكذا، فقد مثّل للفرنسيين اليسار بأرقى صورته لأنه منح الزخم والعاطفة للمشاعر الجيدة. لكن ليس أكيداً أن يجد مسار العالم كفايته في ذلك.

هذا ما حمل ريجيس دوبري على الاحتفال بالحدود بعد أن احتفى طويلاً بالأخوية. أما النشيد المثير للشفقة الذي يستخلصه من هذه الإلزامية الجمهورية التي حصلت عليها الجمهورية بنفسها من الإنجيل، فيستند حصراً إلى احترام ما هو مقدّس ومحاكمة «الحساسية الإنسانية». لذلك أخذ يتكلّم على أولية الـ «نحن» على «الأنا» كما فعل سابقاً جان جوريس (Jean Jaurès) وكما يفعل باراك أوباما اليوم. غير أنه يتخوّف من فكرة أن تتحوّل حقوق الإنسان، كما سبق ولاحظت، إلى ديانة غير المؤمنين: أي ديانة توحيدية جديدة بالمجمل. وقد تلاقيتُ معه حول صعوبة بعض مواقفه حتى بتُّ أتمنى حلول «ساعة الأخوية المطلقة تلك، كما ساعة منتصف النهار»، بحسب فيكتور هوغو الذي قام بذكره شخصياً. لكننا نتفق على ضرورة عدم الرضوخ أمام ملائكية ساذجة تتجاهل الحقائق. وتالياً، لا بدّ من أن يستند شعور الإنسانية إلى تجربة البشرية التاريخية كي يبتعد عن أي تجسيد لهذه الملائكية.

ماذا يفترض أن يعني ذلك؟ لنأخذ بعض الأمثلة الفنية الراهنة. قدّم أوليفيه بي (Olivier Py) مسرحية لافتة على خشبة مسرح الأوديون بعنوان ميتران (Mitterrand). وقد عكس فيليب جيرار (Philippe Girard) الذي يؤدّي ببراعة دور الرئيس الراحل شخصية ميتران في رفضه حق التدخّل في حقبة البوسنة والصرب. فأخذ يصرخ قائلاً «كلا، لا وجود لمثل هذا الحق!» معروف أن ميتران لم يكن يريد «إضافة الحرب على الحرب». ومعروف أنه كان يميل إلى الصرب. ومعروف أيضاً أنه توجه على الرغم من ذلك في النهاية نحو سراييفو (Sarajevo). لكن بالنسبة لهذا الرجل، لا يمكن قبول فكرة حق التدخّل، إذ لا بدّ من أن أكرر ذلك هنا: لم يحدث أن آمنت يوماً بهذا الحق على الرغم من المدافعين الأشداء عنه من بين أقرب المقربين إليّ. لا شك في أنه ثمّة واجب مساعدة أخلاقي. لكن في المقابل، ما من حق بل سماح بالتدخل يطالب به المعنيون ويمنحه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهنا نرى أن التلفّظ الجديد بالحق بالأخلاقيات لا يسعه أن يلغي هذا الحق. إليكم مثال آخر: قلّما أفوّت حفلات دانيال بارينبويم (Daniel Barenboïm) الموسيقية الذي أعتبره صديقاً لي كما ريجيس دوبري. لذلك، توجهت مؤخراً إلى قاعة بلايال (Pleyel) للاستماع إلى مقطوعات ماهلير (Mahler) وبيتهوفن. وقد تألفت الأوركسترا الموسيقية من هؤلاء العازفين الشباب الإسرائيليين والفلسطينيين الذين قرّر هذا المايسترو العظيم جمعهم منذ أكثر من عشر سنوات. وكان عازف الكمان الأول ابنه، أما الثاني، فابن جامعي بارز من غزة. وهنا لن يتساهل عشاق الموسيقى بقبول أداء يتم تعليل تواضعه لأسباب إنسانية. لكن ذلك لم يكن يوماً الحال مع هذه الفرقة. فقد كانت الأوركسترا مذهلة في أدائها المقطع النهائي من «السمفونية البطلة»

لبيتهوفن، لتتخطّى بذلك أداءها الأداجيو العاشر لماهلير. وهنا أيضاً، لا يمكن للمشاعر الجيدة أن تحل مكان مقتضيات الواقع.

يجب أن تسيطر هذه المقتضيات على أحكامنا. وأحد الأمثلة الحديثة على ذلك ليلة 30 أيار/ مايو 2010 المأساوية التي شهدت اعتراض الإسرائيليين باخرة تركية من القافلة البشرية التي كانت تحاول كسر الحصار المفروض على غزة. لم يكن أحد ليتوقّع القتلى التسعة من المناضلين الأتراك الذين سقطوا كلهم بنيران الجيش الإسرائيلي لكنهم أثاروا ردود فعل متعاطفة بقدر ما كانت جيوسياسية. فإن تناصر فلسطينيي غزة لا يحول دون أن تدرك أن تركيا تتأسلم شيئاً فشيئاً إنما بشكل مؤكد؛ وأنها تدار من حزب متطرف يميل تضامنه مع الشعب الفلسطيني أكثر فأكثر إلى نشاط حماس منه إلى المواقف السياسية في رام الله؛ وأن وزير خارجيتها صاحب الشخصية النافذة أحمد داوود أوغلو قد نشر عدداً من الكتب التي يتناول آخرها الأمة التركية ومستقبلها كقوة عظمى لا في المنطقة بين الدول العربية المجاورة لها وحسب لكن على مستوى الناطقين بالتركية كلهم حتى أقاصي القوقاز، وبذلك ينفذ أردوغان طموحاً إمبراطورياً يستند إلى قوة اقتصادية متينة وموقف ديني متقد. كما أن ذلك لا يحول أيضاً دون أن نعي أنه من الجهة الأخرى، تنشط منظمات أميركية يهودية كانت أو لا في تقديم المساعدات المعفاة من الضرائب للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة وذلك باسم التحرّك الإنساني نفسه.

غير أنه وبموجب القرار الذي اتخذ في ليل 17-18 آذار/ مارس 2011 بالحؤول دون وقوع مجازر بحق الشعب المدني

في ليبيا، ولو باستخدام القوة إذا لزم الأمر، أثبتت الأمم المتحدة تحديداً وللمرة الأولى وجود أسرة دولية، وذلك لافت. فما لم يتمكن الأوروبيون من القيام به عندهم، وما رفض لحسن الحظ حلف شمال الأطلسي القيام به، حققه ممثلو البشرية جمعاء في الأمم المتحدة. فقد أعطت الأسرة الدولية نفسها حق التدخل بالقوة في بلد سيادي. وكانت وحدها من يستطيع أن يمنح لنفسه هذا الحق. فلا يمكن لفرنسا الادعاء بذلك ولا حليفها البريطاني بطبيعة الحال إلا إذا ما أتينا على ذكر البعثة الكارثية إلى السويس التي سبق وتكلمت عنها. فكان لا بدّ من الحصول على موافقة جامعة الدول العربية على أي تدخل في بلد عربي. وهذا ما حصل عليه ألان جوبي (Alain Juppé) خلال رحلته إلى القاهرة، كي لا يتم صبغ التدخّل بوصمة «الغطرسة الغربية» وكي لا تستخدم روسيا والصين حق النقض في مجلس الأمن.

استفتاء الشكوك

لقد ذكرت بكلمات قليلة هشاشة العملاق الأميركي الذي حملني على التشكيك في مدى تماسك النموذج الأحادي القطب ومستقبله. وقد أثبتّ للتوّ السبب الذي يجعل الفكرة الإنسانية لا تحل سوى جزئياً مكان اندثار المثال الثوري وكيف أن التطلعات البيئية تبقى رهن انتظار التأكيد السياسي. لكن ثمة معايير أخرى ومسائل أخرى سعيت من خلالها إلى تصور الحتمية الافتراضية للرأسمالية. فإذا أردنا في الواقع أن نجد ميزة للألفية المنصرمة، فأعتقد أنه يمكن القيام بذلك عبر التركيز على استباحة الإنسان لكوكبنا على نحو بطيء. فمنذ العام 1000 وحتى العام 1942، عاش العالم القديم في

الإرث الأحادي والبطريركي، حيث تقاسمت المسيحية والإسلام الوصايا العبرية واليونانية والرومانية. ومنذ ولادة الحقبة التجارية، في القرن الثاني عشر، انطلق حلم الاستكشافات الكبرى الذي لم تتحقق حتى القرن الخامس عشر. وبعد اكتشاف العالم الجديد، تمحورت الثورة الكبرى حول إزالة التصنيفات التقليدية للمساحة - الزمن عبر الطائرة والراديو والتلفزيون والإنترنت.

نجد أنفسنا بموجب هذا التصوّر أمام استيلاء تدريجي للإنسان على الأرض، من غير أن يتم ذكر الأسباب. لكننا نرى أنه يترافق مع مجموعة من التقدمات التقنية. وها أنا أجد نفسي أتساءل بكل مشروعية ما إذا كانت التحوّلات التي طرأت بنهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تسير هي أيضاً باتجاه التقدّم؟ وهل تشكل العولمة تحت شكل الاقتصاد وجهاً من أوجه تحقيق هذا التقدم؟

في تلك الفترة، خطر ببال أحد المحاورين التلفزيونيين أن يجمع عدداً من العلماء والمؤرخين. وقد سألهم إذا كان الإيمان بالتقدّم قد شكّل مادة تسكنهم وما إذا كان لا يزال على حاله. غير أن القطيعة بين من يكرس نفسه للعلوم ومن يمتهن دراسة الماضي برزت بشكل جذري. فالأوائل ولا سيّما علماء الفيزياء الفلكية وعلماء الوراثة قد أظهروا انبهارهم بقدرة الإنسان على اختراق أسرار المادة والحياة والفكر كما فكرة وصول الإنسان إلى كواكب أخرى.

أما المؤرخون، فقد بدوا من ناحيتهم منهكين بفعل تلك التصريحات. فلم يودوا أن يظهروا كما لو أنهم يحنون إلى طواحين

الهواء والمراكب الشراعية. لكنهم ردوا مستخدمين عبارة رابلي (Rabelais) التي يتعلمها الفرنسيون الصغار في المدرسة وقد جابت العالم: «العلم من دون ضمير ما هو إلا خراب للنفس». لذلك، اعترضوا على إطالة العمر وتخفيض الوفيات لدى الصغار واختراعات شبكات المعلومات معتبرين أن القرن العشرين كان على الصعيد الإنساني أي على صعيد العلاقات بين البشر أحد القرون الأكثر دموية وبربرية منذ القدم.

تكمن أهمية هذه المقولة بالنسبة لي في ضرورة التوصل إلى تحديد دقيق لفكرة التقدم، ليكون شكل السؤال المقترح: «هل من سبب يدعو إلى التفكير أن المستقبل سيكون أفضل من الحاضر وحتى أفضل من الماضي؟» لكن هذه الصياغة تبدو لي غير كافية حيث إن «أفضل» قد يعني تحسيناً في الحياة المادية أو تحسيناً على مستوى العلاقات بين البشر. وهذا التمييز بالغ الأهمية، إذ إنني بت ألاحظ كما الجميع صعوداً مغرياً للتكنولوجيا يترافق مع تطابق بين الرفاهية والحياة الأفضل من جهة وتزايد الاستهلاك من جهة أخرى. غير أن مثل هذا التطابق قد يبدو مخادعاً لمجرد أننا نفكر بعبارات الإنجيل: «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان». ولا شك في أنه يمكن تصحيح هذا التطابق أو محاربته – وهذا ما ارتأى الأصوليون الدينيون أو العلمانيون القيام به بشكل مكثّف – غير أن الخلط بين الحياة الأفضل والاستهلاك، وهو ثمرة ذلك الاستفتاء على اقتصاد السوق، بات فكرة – قوة تهيمن على السنوات الحاضرة وتلك التي تمتد على المستقبل القريب.

لكن إلقاء اللوم على التقدّم من هذا المنظور – التبسيطي

إنما البالغ الشعبية - يدعو إلى طرح سؤال مزدوج يتناول ما يلي: هل إن الاقتصاد الحرّ أي الرأسمالي قادر بشكل حتمي على زيادة الاستهلاك أينما كان؟ وهل يكفي الاستهلاك لضمان عبور البشرية إلى عالم أفضل؟ لم أكن أملك في ذلك الوقت الإجابة على السؤال الأول ولا أزال، وذلك لأن الاقتصاد لا يبدو لي في الدرجة الأولى أنه علم يسمح بتوقّع ما سيجري. فتثمين أخطاء التكهّنات كفيلة بتعويضي عن عدم كفاءتي وبدفعي إلى الاحتماء بمبدأ التشخيص. ثم إن تطوّر أفكار التقدم يوازي برأيي بأهميته حقيقة هذا التقدم.' فالأمر يتمحور على وجه التحديد حول معرفة ما آلت إليه هذه الفكرة وما إذا كان البشر لا يزالون يولونها أي أهمية أم لا. لكن يبدو لي أن ذلك دونه رهان بالغ الأهمية إضافة إلى أحد الأسباب التي تحمل على التشكيك في الحتمية الاقتصادية.

بالعودة إلى الفترة عينها، أظهر استطلاعان للرأي أجريا في الولايات المتحدة بفارق زمني بلغ خمس سنوات أنه إذا كان البشر ما زالوا على أتم الاستعداد للوثوق - بدرجة أقل من السابق لكنها تبقى واقعية – في تقدّم علمي وتكنولوجي يقود في نهاية المطاف إلى حياة أفضل بفعل الاستهلاك، إلا أن هذه الثقة تشوبها الشكوك والمخاوف. فمنذ بضع سنوات وللمرة الأولى في التاريخ إذا ما استندت إلى أقوال علماء الاجتماع الذين علقوا على هذا البحث، أخذ الأميركيون يشكّكون في إمكانية أن يكون الغد أفضل من اليوم ويخشون من أن يكون أسوأ مما سبق. وإذا بهم، بعيداً عن كونهم فلاسفة ينكرون بذلك حقيقة التقدّم. لكن بعد خمس سنوات، أجري استطلاع الرأي نفسه وطرحت الأسئلة نفسها على مجموعة

الأفراد نفسهم فكانت الإجابات مختلفة الاختلاف كله، حيث لم تستثنِ الغالبية العظمى، بقليل من الفروقات والتحفظات والقيود، فرضية أن يكون المستقبل أفضل من الحاضر.

ما الذي جرى للرأي العام؟ بحسب المصادر نفسها، قد يعود السبب الرئيس إلى نهوض الاقتصاد الأميركي وتأمين أحد عشر مليون وظيفة وتخفيض البطالة بشكل لافت وغياب التضخم واختفاء بعض الأوهام مثل خطر السطوة اليابانية على الولايات المتحدة. ويمكن أن نضيف على أصعدة أخرى تراجعاً نسبياً في الوفيات الناجمة عن الإصابة بالسرطان وبصيص أمل في معالجة مرض نقص المناعة أو الإيدز؛ وهما نتيجتان تنسبان إلى التقدّم العلمي.

كما أجريت الملاحظات نفسها على الرأي العام في دولة صغيرة تحوّلت إلى دولة منارة كانت قبلة الأنظار لفترة طويلة في أوروبا إلى أن برزت المخاوف على الهوية وعكّرت بذلك السكون الذي كان يميزها ويشكّل مادة حسد لها: والكلام هنا عن هولندا. غير أن الهولنديين، وعلى الرغم من اختبارهم وضعية النهوض الاقتصادي نفسها التي شهدها الأميركيون، إلا أنهم فرضوا تضحيات أقل على موظفيهم، كما أنهم أظهروا تحفّظاً لافتاً على ثقتهم في التكنولوجيا: فكانوا يخشون مفاعيلها الكارثية على البيئة. والمسألة هنا بالغة الأهمية والإثارة. ويمكن في هذا الصدد القول إنه إذا كان تراجع الإيمان بالتقدّم العلمي في العالم أجمع ناجم عن تساؤل حول علم الوراثة والخشية من مخاطر تصنيع وحوش أو من سلوكيات يوجينية، فإن تراجع الإيمان بالتقدّم التكنولوجي ناجم في المقابل عن هوس بيئي وعن الخوف من تدمير البيئة.

لكن الثابت وسط تنوّع الآراء العامة هذا، هو تلك الجهوزية اللافتة للاعتقاد بعد التشكيك؛ والتشكيك بعد الاعتقاد.

بمعنى آخر، حتى في العقول التي تثق ثقة مطلقة في إمكانية الحصول على حياة أفضل، برزت شكوك باطنية ومهددة ومدمرة تناولت فحوى «التاريخ» في معناه المزدوج الذي يمنحه إياه الفرنسيون: أي المعنى كوجهة والمعنى كمضمون. وهذا ما أعطى القرن المنصرم بعده المزدوج المتمثّل بالعبثية والتراجيديا في آنٍ معاً. فالعبثي هو ما لا معنى له. أما التراجيدي، فما لا وجهة له. بشكل آخر، هذا ما يسمّى بالعالم الشيكسبيري. وقد شهد هذا العالم تراجع أسطورة بروميثيوس على الأرض مقابل تزايد الآلهة في السماء.

كانت الأمور كلها تجري في تلك اللحظة كما لو أننا نخضع للتقدّم التكنولوجي بدل أن نجد فيه تجلي حرية الإنسان. ولم يكن الوضع مماثلاً في العلوم البحتة وتحديداً في الأبحاث حيث يشعر الباحث أنه يخترق سراً أو يسيطر على الطبيعة. لكن في المجمل، فالجهد الأقصى المطلوب من الشعوب كافة، تمثل بمعرفة كيفية السير باتجاه منطق مفيد وراسخ للنمو الرأسمالي.

هذا بكل ببساطة يعني أن إيماننا بحرية حقيقية بات في تراجع. فالإنسان يبدو لعبة بيد قوى تارة واضحة وتارة أخرى غامضة وطوراً مفيدة وطوراً آخر شيطانية. وقد بدت لي هذه الملاحظة جوهرية حيث إن فكرة التقدّم التي ولدت في الثورتين الأميركية والفرنسية لا يمكن فصلها عن استقلالية الفرد، وتالياً عن حريته. وهكذا، فإن الإيمان بالتقدم يستند إلى التفاؤل الأساسي بالإنسان وإلى قدرته على التأثير في الأشياء وميله إلى اختيار الخير.

غير أن هذا التفاؤل كان عرضة لهجوم متواصل. فالتوتاليتاريات النازية والستالينية قد أثبتت كيف أن الإنسان يبقى في بعض الحالات ذئباً ينقضّ على أخيه الإنسان وأن العنصرية ليست على سبيل المثال رأياً مسبقاً وحسب بل هي فئة من العقول. وقد أعاد النزاع في أراضي يوغوسلافيا السابقة والإبادة الجماعية في رواندا إلى البال أن حقد الإنسان تجاه جاره الإنسان قد سبق الاستعمار الغربي. أما بصيص الأمل الذي ولد في إسرائيل وفي أفريقيا الجنوبية وإيرلندا وهاييتي وأنغولا، فبدا مجرد استثناءات مهددة. فالأصولية والتطرف قد أثبتا أن الأديان كلها تحمل بذور فرضية متطرفة. فليست الحضارات التي تواجه بعضها البعض بشكل مضطرد بل هم الجيران تحت شكل حروب أهلية.

لا شك في أنه يمكن التأسيس لمجتمع مصيري بين البشر الذين يعون جيداً الطبيعة الإنسانية لكنهم قرّروا مرة أخيرة أن مصيرنا يتمحور حول ترويض الميول القاتلة التي تظهرها الطبيعة وذلك على نحو متواصل وبلا هوادة وللأبد. لكن بالعودة إلى الرأي الأولي والسؤال المطروح، يمكنني أن أشير إلى أنه بالنسبة إليّ، فقد تمثل التحوّل الكبير الذي شهدته نهاية القرن في الذهنيات بالتقدم العلمي والتكنولوجي وبكلمة واحدة المادي الذي لم يعد يمتلك تلك القدرة على صقل الطبيعة البشرية. فالسعي إلى الحياة الأفضل لا تجعل المرء في حال أفضل. أما السعي إلى رفاه العالم، فقد يؤدّي إلى كوارث. لذا لا بدّ من التعايش مع هاتين الفكرتين، بسعادة إذا أمكن.

أودّ هنا أن أوقف العودة إلى الماضي القريب. فهل الملاحظات

التي قدمتها سابقاً لا تزال صالحة؟ لقد تغيّر الكثير من الأمور التي تجعل بعض التحاليل بالية. وهكذا، وكما سبق وأشرت، فقد تسارعت وتيرة الأزمات المالية واتسع نطاق حجمها وانتشارها. وقد باتت ضرورة وضع تنظيم دولي للاقتصاد العالمي الذي بتّ أراه يرتسم أكثر إلحاحاً من دون أن تجد بعد صياغة واضحة لها. لكن الأهم من ذلك وكما سبق وأشرت أيضاً وبعكس ما بدا في ذلك الوقت، فالعالم لم يتأمرك بشكل أحادي، إنما أصبح متعدّد الأقطاب. وهي حقيقة تبرز جلياً في الوقائع لكنها أيضاً إرادة جديدة تعبّر عنها أميركا نفسها.

بطبيعة الحال، ذلك كله يغيّر من معطيات التحليل لكن يبدو لي أن البديهيات التي كانت تحكمه لا تزال قائمة. وأرى بشكل خاص، أن ثمة نقطة لم نحرز الكثير من التقدّم حولها وهي الإطار السياسي التي يفترض بالعالم المستقبلي أن يندرج ضمنها. غير أن ذلك ما كانت تقودني إليه أفكاري الأولية، لأن الردّ على العولمة إذا ما وجد، لا يفترض برأيي أن ينحصر بعملية ترتيب للرأسمالية ولا بأخذ الإنسان بعين الاعتبار في اقتصاد السوق، إنما يدور حول رهانين مرتبطين بالأمة والديمقراطية.

غالباً ما نقول ذلك ونكرره. عندما تتراجع الإمبراطوريات والفدراليات والمجموعات الكبرى، يشهد العالم لبعض الوقت انتقاماً للأمم. لكن ثمة خطر أيضاً في تشظيها. من جهة أخرى، فيما تقوم القوى الاقتصادية المعولمة وديكتاتوريات الأسواق المالية بانتزاع السيادة من الفرد والاستقلالية من الأمم، في جزء كبير من العالم، كما يشير بول ماري دو لا غورس (Paul- Marie de

La Gorce) قائلاً: «لا يعني الشأن العام سوى أقلية ترتاد المدارس والجامعات وتقرأ الصحف وتسافر إلى الخارج وتشارك في الحداثة العالمية. وإلى جانبها، ثمة سواد أعظم يحافظ على نمط حياة الأجيال السابقة وحتى أجيال العصور الأكثر تأخّراً. إنه شرخ كبير، حتى إنه في شك أن يكون مميتاً. وما من التحام وطني حقيقي طالما يدوم هذا الشرخ». ويمكن إلى ذلك إضافة أنه في المجتمعات المتقدّمة «نشهد تمديداً للنموذج التجاري والمنفعي في العلاقات الاجتماعية. فالمؤسسات الوطنية الكبرى التي وضعت أسس قيم الأمة والديمقراطية باتت تصطف بحسب نموذج العملية الصناعية وتتجاهل رسالتها المدنية». وأصبحت الحياة اليومية لرجل غربي أو ثري من العالم الثالث خاضعة بشكل كلي لسطوة وظيفتين: مشاهد ومستهلك في آنٍ واحد. ولم يعد مواطناً يفكّر في مشكلة المدينة قبل أن يكون طرفاً. بل تحوّل مشاهداً يردّ على صور في مجتمع بلا روح. وما تقصير الدورات الانتخابية واحترافية الطاقم السياسي والحكم بواسطة استطلاعات الرأي والالتزام اللافت بالأحزاب وتراجع ممارسة الاقتراع وتصاعد عمليات الامتناع وجمود الغالبية ونشاط الأقليات سوى إشارات مقلقة تتناول ممارسة الديمقراطية في أمم القسم الشمالي من العالم جمعاء. أخيراً، وكما يقول رئيس مؤسسة روكفيلير، فإن العامل الذي يصعب السيطرة عليه في العالم هو عامل التدفّق، من تدفّق الرساميل إلى تدفّق المخدرات والإرهاب والآفات وتدفّق المهاجرين.

ما من أمة ديمقراطية تستطيع العمل من دون السيطرة الفعلية على هذه التدفقات. ولكن أيّاً من هذه التدفقات تسهل السيطرة عليه من دون مؤازرة الأمم.

لذا لا بدّ من الرهان على قدرة الأمة على إعطاء معنى حي وراهن ومفتوح للديمقراطية، وعلى رغبة الأمم في الاندماج بمجموعة تتخطاها من غير أن تذوّبها. لقد حانت ساعة فهم جديد لمعنى الأمة، قد تحرر من فكرة المخلّص والألفيات كما الأيديولوجيات واليوتوبيات، على ألا يعترض على ما هو عالمي بل يسمح بتجذّره على وجه التحديد.

VI

الأمة بحسب تاريخها

وجهان لعملة واحدة

لقد سبق سقوط جدار برلين بفترة تراجع الزخم الذي ترافق مع الحديث عن «الدولي». غير أن فكرة أن كل قومية هي ذات طبيعة مسبّبة للحروب لا تزال قائمة. ولطالما علّقت على ما قاله الراحل فرانسوا ميتران في هذا الصدد، مشيراً إلى ما تختزنه من حقيقة لا يمكن نكرانها ومن ضلال محتمل لحظة نصل إلى خلاصة أن الواقع الوطني يمثّل جذور كل الحروب. فهذه المقولة تصطدم بشكل فاضح مع ما نعرفه عن ميتران الأول، لا هذا الشاب الطموح الذي تم تقليده وسام التميّز في فيتشي وحسب، بل الطالب الذي كان يقطن الحي اللاتيني يتردد إلى الاتحادات. وقد أصاب كلود إمبيرت (Claude Imbert) عندما ذكّر بالمجتمع المصيري الذي ارتبط بالمدرسة الداخلية في دير الآباء المريميين في شارع فوجيرار في باريس بفعل أربعة شباب - هم فرانسوا ميتران وأندري بيتينكور (André Bettencourt) وفرانسوا دال (François Dalle) وبيار دو بينوفيل (Pierre de Bénou--ville) سيلقون رعاية أوجين شولر (Eugène Schueller) مؤسسة شركة لوريال. وقد أظهروا كلهم وطنية متغيرة التلاوين - بمن فيهم ميتران - إنما راسخة.

غالباً ما يسألونني ما كانت حقيقة الروابط بيننا طوال السنوات الأربع عشرة التي تولّى فيها السلطة. لقد اتسمت هذه الروابط بالحرارة أحياناً وبالتوتر والنزاعات أحياناً أخرى، لكنها سمحت لي بتقدير مكانة رجل دولة وثقافة صديق. غير أن الأهم هو أنني كنت عائداً من مكان بعيد، بعيد جداً. فقد بقينا على ضلال حتى أسسنا صحيفتنا الخاصة، حيث كنا عملياً أعداء معلنين وكان معلمنا بيار منديس فرانس وأصدقاؤنا إدمون مير (Edmond Maire) وميشال روكار (Michel Rocard). حتى إن الأمور بلغت بيننا حد مطالبتنا منديس فرانس بإجراء نوع من التحكيم بيننا لمعرفة إذا كان لا بدّ من معاداة المرشح الوحيد لليسار في العام 1965 أو لا. والمفاجأة كانت، بعد أن كتب مفكرون بارزون أنهم لن يصوتوا لفرانسوا ميتران، أن منديس فرانس قد ثار «بكل رفق» على موافقتنا على ما قاله مالرو: «لا شيء يقف بين الشيوعيين وبيننا».

لقد قمنا باتباعه، نحن وآخرون كثر. وفي الباحة الكبرى في مبنى الصحيفة في شارع أبوقير، كانوا كلهم حاضرين في ذلك المساء حول منديس فرانس لانتظار نتيجة الانتخابات في 10 أيار/ مايو 1981: دولور (Delors)، ومير (Maire)، وروكار (Rocard)، وشيسون (Cheysson)، ومارتيني (Martinet)، وبادينتير (Badinter)، وفوكو (Foucault)، وفيرنان (Vernant)، ولوغوف (Le Goff)، ولوروي لادوري (Le Roy Ladurie)، ودوفينيو (Duvignaud)، موران (Morin)، جاؤوا ليلتحقوا بفريق يتألف من هيكتور دو غالار (Hector de Galard) وسيرج لافوري (Serge Lafaurie) وأندري غورز (André Gorz) وفرانسوا فوري (François Furet) ومني

وجاك أزوف (Mona et Jacques Ozouf) وميشال كورنو (Michel Cournot) وكلود روي (Claude Roy) وجاك جوليار (Jacques Julliard) وغي دومور (Guy Dumur) وبيار بينيشسو (Pierre Bénichou) وجان لا كوتور (Jean Lacouture) وأندري بورغيير (André Burguière) وآخرين. ما المشترك بينهم كلهم؟ حسناً، في الحقيقة، أظهروا كلهم الكثير من التحفّظ تجاه شخص فرانسوا ميتران وأخذوا يلومون القدر الذي يؤدّي من جديد إلى إخفاق اليسار بشكل منتظم. وعندما أُعلن فوز ميتران، لم يتوانَ هؤلاء كلهم، المختلفون والمشككون والمرتبكون حيال اتحاد يتضمن نفحة شيوعية، عن إطلاق العنان لفرحتهم. ومن دون أن يتنبه أحد، في مكاتب الصحيفة هذه، إذا بفكر اجتماعي ديمقراطي معادٍ للستالينية يتكوّن في خضم الحرب الباردة ليجتمع حول فكرة واحدة هي فرنسا.

إلى ذلك، بدأت تعترضنا سذاجة جيوسياسية يتم لصقها بنا عن طيب خاطر. فرجل السياسة الذي أعتبره من كبار المفكرين وهو هنري كيسنجر، بات يرى القوات السوفياتية داخل لشبونة وطالب حلف شمال الأطلسي بالاستعداد لاحتلال طويل وشائك. وفي هذا الصدد، لا بدّ للأفكار الأيديولوجية المسبقة التي يعبّر عنها مفكرو اليمين من أن تعمّر طويلاً. عندما وصل ميتران إلى سدة الرئاسة، كانوا يخشون من أن يسهل تحويل فرنسا وأوروبا إلى فنلندا جديدة. وقد نشرت مقالة بعنوان «ساعة المفكرين» في مجلة **النقاش** (*Le Débat*) منتقداً هذا التفكير على وجه الخصوص. برأيي، بدل أن نعادي هذا اليسار الذي تحول إلى معاداة الستالينية ما إن بلغ سدة الرئاسة، كان لا بدّ من الإعداد لخلفه من دون النوم على حرير الاعتراض القديم.

كان ذلك في العام 1983. وقد لاحظت أن استراتيجية ميتران القائمة على القطيعة مع الرأسمالية قد تحولت إلى واقع قطيعة مع الاشتراكية. فأشرت عندئذٍ إلى أن اليسار بحاجة إلى التنظير في هذه المتغيّرات بدل تثبيت فكرة خيانة القادة لُمُثلهم. وهنا استدعاني فرانسوا ميتران. وكان مغتاظاً لأنني حسبما قال أذكر يمنة ويساراً أنه تغيّر وأكتب ذلك في مجلة متكبّرة معادية له. قال لي إنه بدأ بتبنّي «اقتصاد مختلط» بعيد عن الرأسمالية بقدر بعده عن الماركسية. انطلاقاً من هذه المقالة في النقاش استعيدت النقاشات التي نظمها داخل اليسار جاك دولور (Jacques Delors) وميشال روكار. ومن كان أكثر تأثّراً بتناقضات الرئيس كان ليونيل جوسبان (Lionel Jospin). فأخذ يعدّ مراجعة للعقيدة الاشتراكية مشابهة لمراجعة باد غودسبيرغ (Bad Godes-berg) في العام 1959. لكن ثقافته السياسية الدولية الخاصة أدت إلى تفويته الواقع الوطني بحيث تسببت هذه الزاوية الميتة بعد سنوات بتقويض طموحاته الخاصة للوصول إلى قصر الرئاسة في الإليزه.

غير أن ما جرى هو أن الرئيس قد كلمني عن الشيوعيين تحديداً بعد بضعة أيام، خلال رحلة قادتنا إلى القاهرة لحضور مراسم تشييع الرئيس السادات. أي فكرة خبيثة هي التي حملته على إشراك وزراء شيوعيين في حكومته، هو الذي لم يحتج إلى حزبهم للفوز بالانتخابات؟ حسناً، كان يسره أن تلقى هذه النزوة الشيطانية الكثير من التعليقات لأنه كان يعتقد أنه الوحيد القادر على تثمين مداها. أما ردود الفعل في الولايات المتحدة فكانت القلق بحد ذاته، حيث أخذوا مرة أخرى يرون القوزاق في شارع الشانزليزيه. وفي هذا الصدد، أشار إليّ فرانسوا

ميتران قائلاً: «كما أصدقاؤك بالمجمل!» كان ملؤه الثقة وهو يعكس ذلك الوقور الملفت، فهو يدري تماماً كيف يظهر مشاعر التضامن عبر الاطلسي عندما يلزم الأمر، متجاهلاً الحالة الذهنية لزملائنا الأعزاء. من جهته، كان وزير العلاقات الخارجية كلود شيسون (Claude Cheysson) يجد من مصلحة فرنسا ومكانتها في العالم الثالث أن تسود البرودة مع الولايات المتحدة. في المقابل، فإن العذابات التي واجهها وزير الدفاع آنذاك شارل هيرنو (Charles Hernu) كانت مختلفة الاختلاف كله. ففي خضم الحمى والحماسة، كان هيرنو يعد لرحلة ميدانية إلى يورك تاون، حيث ساعد الفرنسيون المتمردين الأميركيين على التغلّب على البريطانيين في العام 1781. وقد نجح بإقناع فيليب ديغول (Philippe De Gaulle) وهو ابن القائد بأن يكون ضيف ميتران! لا شك في أننا لن نعي أبداً مدى رغبة العقول النيرة في اليسار في أن يسجّل انتصارهم عنواناً للمصالحة الوطنية تماماً كما رأى قائدهم.

بعد ذلك، واجهت خلافات خطرة عدة بيني وبين فرانسوا ميتران، لكنني أحببت النقاشات المثيرة التي نتجت منها، واتخذت في غالبية الأحيان طابعاً ثقافياً أكثر منه سياسياً. لكن هذا الرئيس قد تسبّب لنا بالمشاكل. ففي أحد الأيام، وفي خطوة شجاعة منه حملته على إشهار إعجابه بألفونس دو لامارتين (Alphonse de La-martine) في وقت بدا فيه هنري ميشو (Henri Michaux) وغييوم أبولينير (Guillaume Apollinaire) وسانت جون بيرس (Saint-John Perse) ورونيه شار (René Char) من الكلاسيكيات، قدّم ميتران مداخلة لدى بيفو (Pivot) أثنى عليها الجميع باعتبارها

مذهلة. لكن لماذا لا يسعنا بعد أن استمعنا إلى هذا الخطيب الذي لا مثيل له – حيث يجمع بين إلهام بلوم (Blum) وباريس (Barrès) وجوريس (Jaurès) وببساطة أحياناً جول فيري (Jules Ferry)– يتكلّم عن فرنسا والاشتراكية، سوى أن نتساءل عن مدى صدقيته؟ لقد لاحظت في تلك الفترة أن ثمّة مراقباً كبيراً من أمثال ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) قد طرح السؤال نفسه حول لامارتين تحديداً. فبعد أن أعلن على مدى عشرة أعوام أن هذا الشاعر الممتاز هو من دون أدنى شك أحسن من يستطيع كتم تجاوزات ثورة العام 1830 – وهي ثورة ملكية تموز/ يوليو –، كتب توكفيل الآتي: «لا أدري ما إذا كنت قد التقيت في عالم الطموحات الأنانية الذي أعيش وسطه ذهنية مجردة من المصلحة العامة كما ذهنيته. (لقد رأيت مجموعة من الرجال تعبث بالبلاد كي تكبر: هو الضلال بعينه. لكنني أعتقد أنه الوحيد الذي بدا لي مستعداً لقلب العالم من أجل أن يتسلّى). ولم أعرف يوماً أيضاً ذهنية أقل صدقاً أو تضمر هذا المستوى من الازدراء المطلق للحقيقة. وعندما أقول إنه كان يزدريها، فأنا أخطئ بحقه. فهو لم يشرفها يوماً حتى يهتم بها». وقد أظهرت هذا المقطع من الذكريات (*Souvenirs*) لتوكفيل لفرانسوا ميتران. فابتسم وأثنى على الأسلوب. وتفوه ببضعة كلمات حول الخطر الذي يلاحق رجال السياسية حيث يخضعون لرقابة أعداء يملكون موهبة كبيرة. وأردف قائلاً: «صحيح أن هذا الخطر محصور اليوم. على كل حال، كان توكفيل في وضعية تخوله المساهمة في تقديم الخير للمصلحة العامة لكنه لم يفعل. في الواقع، كان توكفيل أرستقراطياً ليبرالياً لم يعجب بالديمقراطية سوى في أميركا».

غير أن مسألة فرنسا هي التي كانت تسكن ميتران أكثر من مسألة

الاشتراكية أو الديمقراطية. فهل شاهدها تتداعى خلال هزيمة العام 1940 إلى درجة لم يعد يكن لها سوى «إخلاصٍ بلا أي إيمان»، كما كان يصف ليفيناس علاقته الخاصة باليهودية؟ كانت نهاية فرنسا تسكن ميتران كما كانت نهايته الخاصة تسكنه. ومن هنا برأيي طابعه الثنائي الوجه، وتعليلاته المجتهدة بأنه كان في بداياته صديقاً لأنصار بيتان (Pétain) ليتحول لاحقاً إلى رجل أعمال مشكّك. وهكذا، فإن لحظاته الأخيرة، وأفكاره الأخيرة لدى مواجهته الموت تشكّل أصدق تعبير عن ذلك. فعذابات هذا الرجل المتسلّح بصلاحيات العقل التي أنقذته بدورها، انتهت بوعد لافت منه ببقائه إلى جانب مواطنيه إلى الأبد. صحيح أنه أشار في لحظات معيّنة أنه لا يؤمن بخلود الروح ولا بالله لكنه لا يسعه قبول فكرة أن كل شيء فانٍ وأن لا شيء سوى المادة، وأن هذا الجسد سيتلاشى ليصبح غباراً. وها هو يؤكد نوعاً من الخلود الجماعي عبر المشاركة في الجسم الوطني الذي خدمه خيراً كان أم شراً.

لا شك في أن هذه الازدواجية التي كرستها ذكرى كانون الثاني/ يناير 2011 في نوع من التبجيل والإخلاص هي التي تشكّل موضوع تساؤل متواصل بالنسبة إليّ، إن لم يكن الفكرة التي تتخطّى الرئيس الراحل والتي كوّنها هو عن الوطن.

فهذا التبجيل يثير الدهشة ولا سيّما أن فرنسوا ميتران لم يحب دائماً جارناك (Jarnac). فقد قال يوماً لكزافييه إيمانويلي (Xavier Em-manuelli) «الناس هنا ناخبون يشبهون بحراكهم الرمال المتحركة». ولم يكن يحب مقبرته، حيث عبر عن ذلك صراحة في العام 1995 قائلاً: «لا أودّ أن أدفن داخلها». وقد اختار آخر إقامة له في مون

بوفري (Mont Beuvray) في موقع بيبراكت (Bibracte) وهي المدينة الغاليّة حيث كان يقطن يوليوس قيصر شتاء مع جحافله وحيث كتب دي بيلو غاليكو (De Bello Gallico). بالنسبة إليه، بدأت فرنسا في بيبراكت إذ هنا تحالف سكان الغول القديمة (Eduens) مع سكان كارنوت (Carnutes) وأرفيرن (Arvernes) كي يطردوا المحتل الروماني من بلاد الغال. وقد بقي عاشق التاريخ هذا الذي كبر على مبادئ الكثلكة متأثراً بالترجمة اللاتينية للكتاب المقدّس الذي تعلّمه في المدارس العلمانية في طفولته: لقد كانت بلاد الغال بمنزلة المسودة لفرنسا وفرسانجيتوريكس (Vercingétorix) والمدافع الأول عن الوطن والحريات الجمهورية. أما هو، ميتران، فقد كان ابن قيصر ولافيس (Lavisse)، المؤرخ الذي وضع الأسس الأيديولوجية للجمهورية الثالثة. لكن وزير الثقافة وإدارة العقارات وبارونات حزبه الخاص قد ضاعفوا من الاعتراضات وزادوا من العراقيل والانتقادات الساخرة على سبيل المثال «من يخال نفسه؟»

كان فرانسوا ميتران يملك بلدين، وطنه الأم وموطن انتخابه. وبصفته سياسياً جيداً، كان يفضل الوطن الذي وجد فيه ناخبيه، أي نيافر (Nièvre) حيث كان قبل العام 1981 نائب رئيس بلدية شاتو شينون (Château-Chinon) من غير أن يتمكّن أحد من انتزاع صلاحياته منه. وكانت أيضاً الأرض التي استقبلته في العام 1943-1944 عندما لجأ إلى منزل دانيال غوز (Danielle Gouze) التي أصبحت لاحقاً زوجته وكان أبوها مدير مدرسة. وعند هذا الحما الذي تفاخر عائلته البورجوازية بقرابتها مع آل وندسور (Windsor) تعلّم مبادئ الجمهورية.

بين قاعة لويز ميشال (Louise-Michel) والمركز الثقافي في كوندورسيه نشم في شاتو شينون ريحاً يسارية. من دون أن ننسى نفحة أنثوية مع مدرسة جورج ساند (George-Sand). هنا أيضاً، تقودك إشارات نحو المسار الصحي الروحي الطويل الذي سلكه فرانسوا ميتران، ليصل إلى المعاناة التي يشرف منها على المورفان (Morvan) فيتأمل محميته المريبة: «لا يبذّر المورفان بالأسرار، فهو يعي جيداً متى يصمت». كان يلاحظ «ما يتحرّك وما لا يتحرّك على وجه الخصوص». فتلميذ باريس العنيد هذا كان يحتاج إلى معالم الماضي ليفهم الحاضر.

لم يفته يوماً أن يزور لدى مروره متحف سبتينا (Musée du Septennat) حيث كدّس الهدايا المقدمة من رؤساء الدول الأجانب. فالرئيس هوفوي بواني (Houphouët-Boigny) قد أهداه سنّاً عاجياً في تلميح محتمل لزعماء الحزب الاشتراكي. وفي طريق العودة، كان يتناول الغداء في فندق مورفان القديم، حيث كان الطفل المدلّل للمالكة جينيت شيفرييه (Ginette Chevrier). وهنا تحديداً في 10 أيار/ مايو 1981 وفي نحو الساعة السادسة والنصف مساء علم أن استطلاعات الرأي ترجح فوزه. فطلب من لويس ميرماز (Louis Mermaz) والصحافي إيفان لوفاي (Ivan Levaï) أن يقوما بصياغة البيان الذي يفترض به تلاوته على الصحافة في قاعة الزواج في البلدية. وعندما رآهما يجدان صعوبة في ذلك ويفركان برأسيهما، انتزع منهما الورقة. وهنا يخبر ميرماز قائلاً: قال لنا: «أرى أنه يفترض بي أن أقوم بالأمر بنفسي. كان يهوى إغاظتنا».

عندما بيع فندق مورفان القديم، بدأ فرانسوا ميتران يتناول

وجباته في كلوني (Cluny) في منزل زوجته وهو عبارة عن مبنى مربع غير قابل للهدم، بمنزلة كتلة من الأصولية الجمهورية. أو حتى لدى جينيت شيفرييه التي لم تنفك تدلله كأم حنون. لكن الرئيس كان يحتفظ بأسراره كما المورفان. وكان يقضي بعض نهايات الأسبوع في لوزينيي (Lusigny) في الأليه (L'allier) لدى فرانسوا دو غروسوفر (François de Grossouvre) مستشاره الأمين وكاتم أسراره الخاصة. هنا في هذا المكان السري، كان يمكنه اصطحاب امرأته الثانية آن بينجو (Anne Pingeot) والدة مازارين (Mazarine) تلك التي كان لا يفترض الكلام عنها. فحياة ميتران العاطفية كلها متجذّرة في هذه الأرض في نيافر وسون إي لوار (Saône-et-Loire) والأليه. كان يحب أن يقف من علوٍّ ليشملها كلها بنظراته. لهذا السبب، كان يصعد في آحاد عيد العنصرة إلى صخرة سولوتري (Solutré) ذلك المعبد من حقبة ما قبل التاريخ. من هنا، كان يمكنه رؤية الضباب في عمق السون وحاجز جورا (Jura)»... وقد أشار في كتاباته «من هنا حصلت عمليات الاجتياح كلها». كان يملك الصورة المأساوية نفسها عن فرنسا التي كان يعكسها ديغول، صورة بلد عجوز «أضنته التجارب».

أما المكان الوحيد الذي كان يقبل فيه ألا يكون مركز العالم فكان في فيزيلاي (Vézelay). هناك، كان يجد نفسه صغيراً أمام الكنيسة القديمة التي كان يعرف كل حجارة فيها ويحفظ كل دعامة. وكان غالباً ما يتوجه إليها بصحبة جول روي (Jules Roy) الذي كان يقطن في المنطقة. في هذا الصدد، يقول المؤرخ بيار فافييه (Pierre Favier): «في يوم من أيام العام 1992، أرادا أن آتي معهم. في طريق العودة، كنت أتوقع نقاشاً أدبياً. لكنهما لم يتكلما إلا عن النساء الجميلات،

اللواتي قابلاهن في حياتهما أو في الكتب». غاويان ساحران عتيقان تسكنهما ذكرياتهما وندمهما. الأمر الذي يقودنا إلى وقفة أخرى في مسار ميتران، هو وقفة باريسية لا تشير إليها أي علامة. إنه غاليري دو سين (Galerie de Seine) الذي تملكه دينا فييرني (Dina Vierny). هناك كان ثمة تمثال لفينوس سوداء اللون معروضٌ، فكان يصعد فرانسوا ميتران لمداعبته بشهوانية وثنية قبل أن يلتقي آن بينجو. لم يعد المعرض قائماً اليوم، لكن يمكن وضع وردة حمراء في مكانه.

إذ أياً كانت الازدواجيات في ذلك العصر ومهما كانت درجة الغموض التي تميّز بها، يبقى الواقع أن فرانسوا ميتران قد عرف كيف يوقظ حسّ الوطنية هذا المتأصل في اليسار الذي يمكن للكثير من اليمينيين مشاطرته أيضاً. تالياً، هذا المعارض المحق للقومية الذي يعتبر الاتحاد الأوروبي علاجاً لحرب عالمية وبائية مصدرها القارة العجوز، لا يعني أنه لا يحركه شعور قومي متين. وثمة درس هنا في هذه الوطنية اليسارية التي لا تتجاهل لا تاريخ فرنسا ولا جغرافيتها وهو يدعو إلى التفكير من أجل اليوم والغد.

غموض القومية المزدوج

ما السبيل تالياً للتفكير بالأمة؟ من جهتي، أنا أنتمي لجيل وعلى وجه الخصوص لوسط قد تشرّب أهمية المفهوم الوطني. وعندما كنت آتي على ذكر هذه المسألة أمام المؤمن الكبير بالحضارة اليونانية جان بيار فيرنان (Jean-Pierre Vernant)، كان يقول لي إنه بصفته شيوعياً، قد جاء إلى هذه الحياة بفكرة قوامها أن الأمة والدين بقايا همجية مصيرها الزوال. لكن ما إن بدأ يتعمق في دراسة التاريخ اليوناني،

حتى وجد أنه بإلغائه هذين المفهومين - مفهوم الأمة والدين - إنما يحكم على نفسه ألا يفهم أي شيء. وهنا كنت أقدم له تجربتي التي تخفف من شكوكه. فأنا الذي لم أكن يوماً شيوعياً، كنت أعيش في بيئة دولية علمانية حيث لم نكن نرى الكثير من المستقبل وعلى كل حال من المزايا في الدين والأمة. لكن بعكس جان بيار فيرنان، وبما أني ولدت في الجزائر، فقد كنت أعي الأهمية القصوى والمحددة التي يشعر بها الخاضعون للاستعمار تجاه ذلك الشعور القومي. وقد قادتني معاداة الاستعمار إلى إيجاد هذه القومية التي كنت أدينها على اعتبارها نوعاً من الرهاب والرجعية في اليمين الفرنسي المتطرف، نقطة إيجابية تساعد على التحرر.

عرفت إذاً منذ البداية المعنى الثنائي للفظة «قومي» وازدواجيتها. فثمة قوميات تُحرّر وأخرى تستثني. وما عرفته أيضاً وباكراً جداً أنه من السهل نسبياً أن تطلب من أولئك الذين يعيشون في أمة مهددة أن يتخلّوا عن قوميتهم ولربما تريحهم بذلك، ولا سيّما إذا كنا نحن نعيش في أمة متجذرة وبمنأى عن أي عدوان. فللتجرؤ على الحلم بالقومية أو حتى بالكونفدرالية، لا بدّ بداية من أن يحظى المرء بحد أدنى من السيادة. هذا ما كان يقوله القائد التونسي الحبيب بورقيبة.

كيف نحدّد الأمة؟ لنستعير محاولة أولى من عالم الاجتماع مارسيل موس (Marcel Mauss): «نعني بالأمة مجتمعاً مندمجاً مادياً وأخلاقياً يتمتع بسلطة مركزية مستقرة ودائمة، وذات حدود واضحة ووحدة أخلاقية وذهنية وثقافية بين سكانه الذين يلتزمون طواعية بالدولة وقوانينها. [...] في المجمل، فإن الأمة الكاملة هي المجتمع المندمج

بما فيه الكفاية، حيث تحتفظ السلطة المركزية الديمقراطية فيه بمفهوم السيادة القومية لتكون حدودها عادة حدود عرق أو حضارة أو لغة أو أخلاق أي بكلمة واحدة حدود طابع قومي. تجتمع هذه كلها في الأمم المنجزة».

لقد سادت هذه الحالة الذهنية كما يلاحظ دومينيك شنابير (Dominique Schnapper) في كتابه المعنون **سوسيولوجيا الأمة** (*Sociologie de la nation*) الذي صدر في العام 1990، حتى عشية الحرب العالمية الثانية. بعد العام 1945، بزرت الانتقادات الأولى لهذه النظرة العالمية. هنا اختلطت إدانة السلوك السياسي للدول بالتشكيك بالظاهرة القومية التي تشكّل أساساً لها. وتحت وابل النيران المتقاطعة الناجمة عن المحاكمة التي أطلقها الماركسيون والمناهضون للاستعمار – ويمكن أن نضيف هنا مناصري مذهب الاختلاف(*) (Différen-tialisme) أو من نسمّيهم أحياناً مناصري «الجماعانية» – تتعرّض الأمم لشتّى الانتقادات لكونها داعية للتوحيد ومؤيدةً للمساواة وسلطوية. لذلك، يُنظر إليها على أنها الشكل المحدود جغرافياً لإمبريالية عسكرية وثقافية. وهذا ما حمل الماركسيين والجهويين لاحقاً على إدانة «الاستعمار الداخلي» الذي يفترض أن تمارسه البورجوازية الحاكمة والغالبية أو تكنوقراطية الدولة على حساب طبقة أو إثنية. لكننا سنشهد لدى المستعمَرين بشكل أكثر عمومية ولادة شعور قومي موجه كلياً نحو الدول الأمم المستعمِرة وخاصة – وتحديداً

(*) هي حركة فكرية تفرض وجود اختلاف جوهري طبيعي بين المجموعات التي تتميز فيها بينها في الجنس والعرق والنوع والثقافة... إلخ، وهذا الافتراض يؤدي إلى التعامل مع البشر وفقاً لانتمائه إلى مجموعة وليس وفقاً لخصائصه الفردية (المراجع).

- إذا ما ادعت هذه الأخيرة ممارسة الديمقراطية. وسنرى على خط موازٍ ناشطين معادين للاستعمار يدينون قومية اليمين المتطرّف في كل مِن فرنسا وبريطانيا وإسبانيا والبرتغال أو حتى هولندا، ويثنون على القوميات المحلية الهندية والهندوصينية والكونغولية والمغربية إلى ما هنالك. وهكذا، قريباً منا في كوسوفو، وبعكس البعد السلمي الذي كان ينادي به إبراهيم روغوفا (Ibrahim Rugova)، لم يكن النشاط الشوفيني لجيش تحرير كوسوفو ليطمئن المتخوفين من التعصّب الصربي الكبير.

هذا الغموض المزدوج وهذا المعنى المزدوج للفظة «قومي» لا تشير إلى المزايا التحريرية أو المسيطرة للشعور القومي وحسب بل إلى التخلي عن معيار مركزي ووحيد للحضارة. لنذكّر هنا مع راوول جيراردي (Raoul Girardet) أن لفظة «قومي» ذات الأصل البريطاني، ظهرت للمرة الأولى في اللغة الفرنسية بنهاية القرن الثامن عشر عبر الكاهن باروبل (Barruel) الذي قال: «[باسم القومية]، سُمِح بازدراء الأجانب وخيانتهم وإلحاق الأذى بهم». وفي **قاموس لاروس** الكبير الصادر في العام 1874، تمّ تحديد القومية على أنها «تفضيل أعمى وحصري لكل ما يمت إلى الأمة التي ينتمي إليها بصلة» أو حتى بمعنى «وجود الشعوب بحد ذاته في الأمم المستقلة». ولم تظهر صفة «قومي» سوى مع شارل موراس (Charles Maurras) في بعض مدارس الفكر والتجمّعات المتظاهرة أو الثورية، قبل أن يـأتي إرث سوريل (Sorel) عن العنف المؤسّس للقطيعة الثورية أو المساء الكبير ليحرّك على ضفتي اليمين واليسار مختلف المجموعات البنية والحمراء حيث الهوس بالهوية ينافس العاطفة المتمردة. ولم

تفلت الحركة الشيوعية نفسها من هذه الازدواجية حيث إن ما حملها على البقاء هو هذا الحدس الستاليني القائم على عدم قابلية اختزال الشكل الوطني، لنشهد ولادة كمية من الاشتراكيات توازي عدد الدول والشعوب التي ستختبرها.

للتفكير في مبدأ الأمة؛ يبقى الأضمن تالياً دراسة جوانب القومية كافة. بداية، يبرز ذلك على شكل ردّ فعل لتأكيد الهوية وحماية الاثنية الثقافية التي يمكن أن تتحول إلى محافظة متوترة يطغى عليها فكر السيطرة إن لم يكن الغزوات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القومية من شأنها أن تسبق الأمة وهذا ما يحصل في غالبية الأحوال. فالقوميون الناطقون باللغة الجرمانية هم من خلقوا الجرمانية ثم الأمة الألمانية.

إذا كانت القومية صنيعة الواقع الوطني، إلا أنها لا تستهلكه. في الحقيقة، وعلى مرّ قرون وصولاً إلى الأزمنة المعاصرة، كانت لفظة «الأمة» تشير إلى وجود الشعوب التي تتلخص بدورها بلغة أو إثنية أو دين أو أرض. لنقل إننا كنا في معرض ذكرنا الأمم نشير إلى الثقافات ذات البعد التاريخي متخطّين بذلك مجرد تخطيط أو وظيفة سياسية.

يرتدي المثال الفرنسي خصوصية لافتة بحيث يصبح من الجدير التوقف عنده. وسيشكل لاحقاً مرجعاً للعديد من التشكيلات الوطنية ليؤثر في العلاقات الدولية التي تتخطى الساحة الأوروبية وحدها. فنشأته المعقدة لا تزال تسمح حتى اليوم بشرح الصعوبات التي نواصل مواجهتها في إسبانيا وألمانيا وإنجلترا. لقد شهدت في الواقع فرنسا نسختين متتاليتين عن الأمة: النسخة الملكية لهوغ كابيت (Hugues Capet) من العام 987م وحتى حكم لويس الرابع عشر؛

والنسخة الثورية منذ العام 1791 وحتى يومنا هذا. وكما يشير بكل وضوح صديقي المؤرخ بيار نورا (Pierre Nora) «لقد سكنت هذه الازدواجية الوطنية التي لا نشهد مثيلاً لها في أي مكان آخر فرنسا في تاريخها وهويتها واستمراريتها. [...] ففي فرنسا، يتعيّن على التاريخ والسياسة رتي الرداء الممزق الذي يغطي عورات الماضي الوطني وإعادة تكوين فرنسا مع فرنسيتين، أي أمة واحدة بأمتين. [...] فالمشكلة الوطنية الألمانية ناجمة كما الحال في إيطاليا عن التعددية الجغرافية، والمشكلة الإسبانية بفعل المداورة بين العظمة والانحلال والمشكلة الإنجليزية بفعل النزاع الديني. لكن المشكلة الوطنية الفرنسية قد جاءت نتيجة الازدواجية الداخلية لتعريفها الوطني. فاستحالة نكران الأمة الثانية للأمة الأولى قد أرسى حقيقة وطنية تاريخية وسياسية فرنسية في مساحة صراع غير قابل للاختزال، هو الصراع الأساسي الذي يضع فرنسا القديمة في مواجهة مع فرنسا الجديدة، فرنسا الدينية مقابل فرنسا العلمانية، فرنسا اليسار مقابل فرنسا اليمين. وقد شكّلت هذه كلها أكثر من خيارات أو فئات سياسية؛ في الواقع هي عبارة عن أشكال مختلفة للهوية الوطنية، وليست أشكالاً متنافسة داخل توافق متبادل، بل شخصيات استثنائية ومتخاصمة داخل الأمة نفسها».

يمكن القول إن المركزيات التي ظهرت في عصر كل من بونابرت وديغول كما تقدم الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية قد ساهمت بشكل أو بآخر في التخفيف من حدة الخصومة بين الفرنسيتين وفي بناء شكل من أشكال الحياة الوطنية عبر توافقية متقطعة. لكن اليوم في فرنسا، لم تعد مسألة البحث عن الهوية واردة نتيجة النزاعات

الناجمة عن الأمتين المتتاليتين. فالهوية الفرنسية قد تلام أحياناً بفعل الخشية من السطوة الأميركية أو الألمانية والشعور باحتمال الذوبان في قارة أوروبية تبالغ بالفدرالية ولكن أيضاً نتيجة الفكرة التي تراود البعض عن أن الوجود الكثيف للمهاجرين غير الأوروبيين وغير المسيحيين في الأصل قد يحوّل وجه فرنسا التي تنقبض فيها آليات التكامل المذهلة بشكل أو بآخر. لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن ردود الفعل القومية هذه تحدث فيما يتراجع في الوقت عينه شعور الانتماء إلى الأمة.

لكن لنعد إلى التاريخ. يصعب منذ البداية الفصل بين القومية التي تشكّل تجلياً صارخاً للطموح الوطني ومجرّد ملاحظة الانتماء إلى الأمة. ففي كل لحظة من اللحظات التاريخية وفي كل حالة وفي ظرف، قد يقع الانجراف. وهذا ما حصل في نهاية القرن التاسع عشر خلال نقاش بين جول فيري وجورج كليمنصو (Georges Clemenceau) حول فرصة الاستعمار. فقد أراد الأول فرض أنوار التقدم والحرية على ظلامية الجهل والبربرية. بمعنى آخر، أراد جول فيري الاستعمار وقام به! في المقابل، رد عليه الثاني قائلاً: «بالنسبة إليّ، فولائي الوطني هو في فرنسا». بمعنى آخر، كان جورج كليمنصو يفكّر باستعادة الألزاس واللورين (L'alsace-Lorraine) من غير أن يتوقف هنا. فقد كان كليمنصو معادياً بكل صراحة للاستعمار. وقد استعادت بعض خطاباته الموضوعات التي أثارها لاس كازاس (Las Casas) ضد عبودية الهنود في أميركا وإجبارهم على اعتناق المسيحية خلال الجدل الشهير حول بلد الوليد في العام 1550. وستبقى هذه النقاشات التي أثارها كبار الهرمية الكنسية والملكية الإسبانية بين عامي 1492 و1560 مواضيع راهنة في كل من فرنسا وأوروبا والولايات المتحدة

حتى القرن العشرين. كان لا بدّ من تسهيل وصول السكان البدائيين إلى الحضارة وإن بالقوة، إذ إن أي عملية استعمارية يسبقها في الوقت عينه تحليل للهمجية الطبيعية التي تمارسها الشعوب التي نرغب في استعمارها، وتضافر «للأدلة» التي غالباً ما تكون ملفقة، عن إخلال هذه الشعوب بالأعراف البحرية أو الدولية. لطالما ترددت الملكية الفرنسية حول هذه المسألة حتى خلصت إلى تبني العقيدة القديمة القائمة على «القوة المحدودة»: فحتى يتمكن الملك من أن يكون «إمبراطوراً في مملكته»، يجب أن تبتعد المملكة البعد كله عن الإمبريالية، ليكون ذلك أفضل مثال على القيود الذاتية المفروضة على ولادة الأمم.

لكن القومية قد لا تكون أحياناً مجرد انحراف عن التأكيد الوطني إذ قد تسبقه وتخلقه. وقد كانت هذه هي الحال في الأمم التي سنطلق عليها صفة «إرادية» كافة مقابل الأمم «الموروثة» كما هي الحال في الجزائر وإسرائيل وسويسرا وكيبيك وتشيكيا والبوسنة وغالبية الجمهوريات في أميركا اللاتينية. فمن دون القومية الناجمة عن التهديدات البيروفية والأرجنتينية والبوليفية ما كانت الأمة التشيلية لتوجد اليوم على الرغم من منح جائزتي نوبل لاثنين من القرية نفسها هما غابريلا ميسترال (Gabriela Mistral) وبابلو نيرودا (Pablo Neruda). أما الملحمة الأرجنتينية، فما هي إن لم تكن ثمرة إرادة مشتركة بين المهاجرين الأوروبيين ليكونوا أول من يؤسس لتربية علمانية إلزامية؟ ألم يكن خورخي لويس بورغيس (Jorge Luis Borges) وإرنستو ساباتو (Ernesto Sábato) يوازيان في هذا الصدد بيرون (Perón) أهمية؟

يبقى أن مسألة «هل سبقت القومية الأمة أم لا» شكلت الموضوع الأساسي الذي طرحه أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية في جامعة كيمبردج إرنست غيلنر (Ernest Gellner) في **الأمم والقومية** (*Nations et nationalisme*). وقد استندت رؤياه المقارنة تارة إلى إلمامه بالعالم البربري المغربي والعربي الإسلامي وطوراً على معرفته بالمجتمعات الأوروبية في البلقان والدانوب. بحسب غيلنر، فإن الأمم هي دوماً نتاج القومية بحيث إنها لن تكون يوماً كيانات عابرة للتاريخ. لكن ما هو عندئذٍ الفارق بين الأمة العصرية والمجتمع العصري؟ يجيب غيلنر معتبراً أن المجتمعات العصرية لا يسعها من دون شك أن تعمل «من دون نظام تعليمي ينشر ثقافة متجانسة ومتطبعة تحكمها دولة تجد نفسها في هذه الثقافة». فليكن! غير أنه ودائماً بحسب غيلنر، لم تنبثق أمة بعد من هذا المجتمع. فلا بدّ من انتظار مرحلة التصنيع مع جوقة الاضطرابات الثقافية المترافقة لتنقذ قومية أيديولوجية أو دينية.

في المجمل، لا يسعنا الإشارة إلى «عملية تجانس» للنسيج الوطني من دون أن يظهر من جهة نظام تعليمي كبير ومن جهة أخرى عملية تصنيع متواصلة. وهكذا، تصبح الأمة ظاهرة عصرية إذ إنها تعمل على تحقيق الانصهار بين إرادة العيش معاً والثقافة والمجتمع السياسي، وهي حقائق ثلاث ما كانت لتتداخل البتة في ما مضى. وهذا ما سمح لغيلنر بإعلانه أنه إذا كانت القومية تؤدي إلى خلق الأمم، إلا أنها لا تشكّل اختراعاً أيديولوجياً مشروطاً ومصطنعاً. فهي ترتكز على إرث يحوّلها بحسب حاجات المجتمع الجديد. فالمجتمع الذي مارس طوال قرون عبادة ذاتية عبر رموز دينية، بات يحتفل بنفسه بواسطة

الأمة التي تبقى حسبما يرى غيلنر من نسج الخيال. وهنا أقتبس: "لقد علمنا دوركهايم (Durkheim) أن المجتمع يعشق في الديانة صورته المقنَّعة. ففي العهد القومي، ابتدعت المجتمعات ديانة خاصة بها، بأسلوب علني وصفيق بعيداً عن أي لياقة. وفي نورمبرغ، لم تقدّس ألمانيا النازية نفسها مدعية أنها تعبد الله أو حتى الإله الأكبر ودان (Wotan)؛ بل أخذت تعبد نفسها بشكل علني". وهنا لا يسعني سوى الإشارة إلى الثورة الصناعية الضرورية بحسب غيلنر لتكوين أمة عصرية والتي نتج منها في السياق نفسه وكرد فعل، قومية معادية للديمقراطية هي الأكثر دينية والأكثر رجعية. وإذا لم يكن ثمة أي شك في أن التداخل بين الأمة والقومية يقوم عند هذا التقاطع بما خلق هذا الغموض الازدواجي، فما السبيل للتمييز بينهما؟

القدس وأثينا

منذ متى تقوم الأمة؟ على كل حال، فإن الكلمة تعود إلى الماضي البعيد. في كتابه بعنوان **ساعة الأمم** (*A l'heure des nations*)، يذكّر عالم الماورائيات إيمانويل ليفيناس من الصفحة الأولى أن **الإنجيل** يطرح مسألة وجود الأمم. وأذكر بدوري ذلك هنا بلغته المستوحاة من النموذج العظيم: «سبعون أمة أو سبعون لغة - إنها استعارة [...] تشير إلى البشرية جمعاء. هي بشرية واحدة في عددها الكامل، كيان واحد مهما احتوى من اختلافات تفرّقه إنما تجمع البشر في أمم، وهي الأمم الواردة في **الإنجيل** تحت أشكال التعداد الممل والمترف لأسماء علم غريبة تحرج المؤرخين، والأمم التي يطالب بها عملياً التاريخ المقدّس وحيث شرعة التوراة المقدسة والصارمة ترفع «الخوف على

النفس» الذي يشعر به الحي إلى مصاف «الخوف على الآخرين» لدى الإنسان»(*). أجدني هنا أتساءل إن كان علماء الأنثروبولوجيا لا يرون في هذا النص استذكاراً للمجموعة الأولى، المجموعة المفتتحة والمؤسسة حيث يتم تعريف «الوجود العلائقي». بهذا المعنى، تصبح تجربة الأمة كأولوية ومكان ورابط ولادة تجربة خلاقة.

مع القديس بولس، تحولت شعوب الكون التي تملأ **الإنجيل** تحت المسمى العبري goïm إلى ethnoï في اليونانية. «فالمسيح قال لاتباعه قبل الصعود اذهبوا وتلمذوا جميع الأمم». غير أن الشمولية التي يدعو إليها **الإنجيل** لا تلغي بطبيعة الحال اصطفاء إسرائيل؛ بل على العكس، توسّعها لتشمل بقاع الأرض كلها والجماعات القدرية كلها. وهكذا، تتحول لعنة بابل إلى نعمة عيد العنصرة الذي يفترض بنا أن نفهمه أولاً كمديح للترجمة. فقد اعترفت المسيحية بعد غرقها في نوع من الإمبرالية ومنذ العصور الوسطى بالواقع الوطني الناشئ، حتى إنها منحته نسباً إنجيلياً بما أن الزجاج الملوّن في الكاتدرائيات سيسجل سلالة كابيت (Capet) على أنها متحدرة بشكل مباشر من داوود وسليمان على شجرة يسّى. من جهتها، ستعمل روما على تأكيد وجود الأمم عبر توزيعها المسح الملكي والمهام الإلهية، لتشجع من هنا فرنسا، «ابنة الكنيسة البكر» ومن هناك إسبانيا «المسيحية حتى أبعد حدود». وتالياً، فإن القطيعة التي ستعتمدها الدولة - الأمة العصرية، وليدة مختلف الثورات والسياسات والتقنيات ستبقى تحنّ إلى هذا البعد الأول.

(*) (Emmanuel Levinas, *A l'heure des nations* (Paris: Minuit, 1988.

لكن إذا كان انتخاب إسرائيل القديمة قد شكل إلهاماً لعملية نشوء الدول - الأمم في أوروبا القرون الوسطى، غير أن تكوين إسرائيل المعاصرة يُعزا إلى القومية العصرية الأوروبية. ولن نكتفي يوماً من أن نكرر كيف أن الصهيونية قد ولدت من إرادة تطبيع، لذلك لا بدّ من فهمها في سياق ظهورها الذي كان تاريخياً تاريخ مذابح، لكن فكرياً تاريخ يوتوبيات اجتماعية نتجت من أيديولوجية التقدّم. بطبيعة الحال، لم يكن هيرزلت (Herzlet) ورفاقه يجهلون ما يمليه عليهم الإرث الإنجيلي في ما يتعلّق بمشروعهم، لكنهم كانوا يرتابون من أي سطوة دينية قد تقوض تحقيقه الذي ينظرون إليه نظرة سياسية محضة. باختصار، كان لا بدّ من منح اليهود «دولة كما الآخرين». غير أن حساباتهم قد أخفقت حيث أدّت تلك اليوتوبيا سريعاً إلى جغرافيا وموقع وتعريف طوبولوجي تجتمع كلها تحت لفظة «أرض الميعاد»، يضاف إليها تقدّميتهم المعلنة التي تفترض فكرة عودة، أين هي من العودة الفعلية. هل ثمة حتمية في الموضوع؟ لا أعتقد ذلك. لكن المؤكّد أنه منذ عشرينات القرن الماضي، قامت السلطات الدينية باستدارة مذهلة وأخذت تمجّد هذه الصهيونية التي رفضتها حتى الساعة. لذلك، بات المشروع الوطني محكوماً بأخذ منحى قومي. فشرع يمارس ضغطاً على يهود الشتات الذين أصبح المنفى بالنسبة إليهم ولأكثر من عشرين قرناً سبيلاً للوجود في أولوية العلاقة التي يصفها جيداً إيمانويل ليفيناس.

فضلاً عن ذلك، فإن مأساوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني - الذي يمرّ اليوم في مرحلة حادة - ناجمةٌ تحديداً عن ولادة أمّتين قد محتهما قرون من القمع والتشتّت من المنطقة، وذلك في اللحظة نفسها

وعلى الأرض ذاتها. فقد ولدت إسرائيل والأمة الفلسطينية في الوقت نفسه تقريباً في العصور القديمة وأعادت الظهور في الوقت نفسه تقريباً في أيامنا هذه. وأنا لا أتكلّم هنا عن الضفة الغربية بل عن فلسطين. أفلا يمكننا اعتبار أن الفلسطينيين يملكون في الواقع جزءاً من الأرض واستقلالية لم تمنحهم إياها في السابق لا الإمبراطورية العثمانية ولا الإمبراطورية البريطانية ولا حتى المملكة الهاشمية؟ لا شك في أن الحاضر مريع يبعث على القلق. لكن في ضوء مجريات التاريخ، فإن المسارات الوطنية الإسرائيلية والفلسطينية مثيرة أيضاً. وهي تشكل دليلاً ملفتاً على الانبعاث وتالياً على الاستمرارية.

قد يقال إن ذلك لربما كان نتيجة قوة الديانات الموحدة. غير أنني لست متأكداً من ذلك. فنذكر جيداً درس شاتوف (Chatov) في **الشياطين** (*Les démons*) لدوستويفسكي (Dostoïevski) الذي يقدس الأمة مؤكداً وجود «شعوب لاهوتية». لكن بذلك، يحيل شاتوف الأمة على وجه التحديد إلى إصرارها الديني. غير أنه يبدو بمجرد تأمل التاريخ أن الواقع الوطني قد حدّد أكثر من مرة الواقع الديني. وأفضل مثال على ذلك الإنجليكانية(*)، واليونان المعاصرة التي لا يمكن فيها فصل الهيلينية(**) عن الأرثوذكسية. فلنرى بعد القدس، ما كان الدرس الذي تم تعلمه من أثينا.

تعتبر اليونان القديمة نفسها بادئ ذي بدء حضارة تعمل مراكز

(*) الكنيسة الإنجليزية، وقد أسسها ملك بريطانيا هنري الثامن لتستقل عن كنيسة الكاثوليكيين وكنيسة روما (المراجع).
(**) الفترة المتأخرة من الحضارة الإغريقية، وهي الفترة التي اعتبرت فيها الثقافة الإغريقية في أوج عبقريتها وعظمتها الفكرية والعلمية والفلسفية (المراجع).

الشتات فيها والمدن الواقعة على طول البحر الأبيض المتوسط من كروتوني إلى الإسكندرية على رسم كوكبتها. ففي هذا العالم ولدت الجماعات المسيحية الأولى التي تشكّلت خارج فلسطين. لكن إذا كان خطاب بولس في الأريوباجوس ولا يزال يشكّل لحظة أساسية في الكنيسة المولّدة حديثاً، إلا أننا لم نشهد هيلينية عميقة للمسيحية. فالإيمان الجديد يكتفي باستيعاب الجدلية الخطابية والمنطق الذي كان يتميّز به قدامى الإغريق أي تقنيات تفكيرهم من أجل أن يفرض نفسه على العقول المثقفة.

ومع الإمبراطورية الرومانية واهتداء قسطنطين، تخلّى الهيلينيون الذين أدركوا التناقض بين الإنجيل والفلسفة عن اسمهم الإثني مقابل لفظة الرومان، التي تحيل إلى مفهوم المواطنية. وقد جاء إغلاق الأكاديمية والمدرسة الأفلاطونية على يد يوستينيانوس (Justinien) في العام 529 ليؤكّد القطيعة في ذهنية الشعب مع الماضي المجيد.

غير أن الإغريق الذين يخضعون سياسياً للسيطرة، سيسيطرون ثقافياً، بحيث ستتشكّل وحدتهم السياسية داخل الإمبراطورية البيزنطية وسينشأ الوعي على وحدتهم كشعب. ومع حكم يوستينيانوس، بدأ نجم الرومانية يأفل لتحل محله الهيلينية. وفي بداية القرن السابع، أصبحت اليونانية اللغة الرسمية الوحيدة في الإمبراطورية. ومع القرن الحادي عشر، بدأ رومان الشرق يعيدون خلق اليونان القديمة أو الهيلينية ويعودون إلى الجذور وينظرون إلى نفسهم ككيان مستقل. وقد تواصلت عملية تكون هذا الوعي الوطني بتصاعد حتى انهيار الإمبراطورية.

يعود هذا الانهيار لسببين أساسيين هما جهاد الأتراك من الشرق والحروب الصليبية التي شنّها اللاتينيون القادمون من الغرب. ونتيجة القطيعة العقائدية بين الشرق والغرب المسيحيين وروما القديمة والجديدة، انتهى البيزنطيون إلى ترجيح كفة «عمامة السلطان على تاج البابا». وقد أدّى فتح القسطنطينية على يدّ سكان البندقية في العام 1204 إلى تسريع هذه الحركة. وهكذا أصبح تيودور الثاني لاسكاريس (Theodore II Lascaris) الذي توفي في العام 1258، وهو ذلك العاشق للتاريخ القديم والمأخوذ بشخصية قائد جيش من الوطنيين الإسكندر الكبير، وحاكم الإمبراطورية الإغريقية في آسيا الصغرى أول من ينسب إليه النسر ذي الرأسين الذي سيمتد ظله حتى القرن العشرين.

تشكّل هذه القومية البدائية التي طورتها النخبة البيزنطية نواة ما سيعرف لاحقاً «بالفكرة الكبرى» أي إعادة تشكيل دولة أرثوذكسية المذهب وإغريقية الثقافة على تماس مع أوروبا وآسيا. لكن مع دخول محمد الثاني الهيليني إلى القسطنطينية وإرساء نظام تركي إسلامي للملة، أو «الأمة» المعرّفة على أساس إثني ديني، أصبح الإغريق الشعب الثاني في الإمبراطورية العثمانية، حيث يقيم البابا على مقربة من السلطان. أما الباب العالي نفسه فقد تغذّى بكثافة من هذه الحضارة البيزنطية التي شكّلت أساساً لنهضته الثقافية الخاصة. غير أن الإنكشاريين الذين اعتنقوا كلهم الإسلام هم حصراً من أصول إغريقية. وفي القرن السادس عشر، ومن بين تسعة رؤساء وزراء لدى سليمان المعظم، ولد ثمانية منهم على المذهب الأرثوذكسي. لذلك فقد سادت السيطرة التركية الإغريقية المزدوجة لفترة طويلة على مسيحيي

البلقان. وبنهاية القرن الثامن عشر، كان الإغريق يسيطرون على ثلاثة أرباع التجارة في المشرق على الرغم من أن مصيرهم لم يكن بأمان.

لا شك في أن هذه الظاهرة المزدوجة والمتمثلة بالصعود الحتمي لقومية بورجوازية لدى الإغريق والتراجع الخطر لإدارة بالية لدى العثمانيين تشرح كيف يمكن لشعور ثوري متميز بالأرثوذكسية ومنقول عن الرومانسية الأوروبية أن يتفجر لدى الخروج من عصر الأنوار. فالدولة الصغيرة التي اعترف بها دولياً في العام 1830 التي تتمتّع بحماية القوى الكبرى مثل بريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا، والتي تفرض لندن عليها ملكها، لن تتوانى عن اختبار فائض القومية المعاصرة بغية إخفاء سيادتها الهشة: من التوحيد الإثني واللغوي إلى إنشاء كنيسة ذات أسقف خاص بها والمطالبات بالأراضي وحروب التوسع وعودة لاجئي الشتات من منطقة البحر المتوسط الشرقية كلها والحرب الأهلية وصولًا إلى الديكتاتورية العسكرية!

من الشتات الثقافي إلى الإمبراطورية، ومن الإمبراطورية إلى وضعية الأقلية الممنهجة، ومن هذه الوضعية الأقلية إلى الدولة، ومن هذه الدولة إلى الواقع المهاجر الذي يجعل من ملبورن في أستراليا ثاني مدينة إغريقية في العالم، تستعيد اليونان القديمة على مدى عشرين قرناً الأمجاد والتناقضات الغامضة التي تكتنزها لفظة «الأمة» كافة. وذلك حتى الدخول المدوي، الحماسي والمقلق في آنٍ واحد، للإغريق إلى أوروبا التي ستجعل منهم لوقت طويل الشعب الأرثوذكسي الوحيد داخل جماعتها ثم داخل اتحادها، قبل الانقلاب الذي نعرفه جيداً، ولمصلحة أزمة مالية صحيح أنها خطرة، إنما يبقى أكثر مفاعيلها خطورة إبعاد الجمهورية اليونانية عن أوروبا.

تبرز هذه المصائر المتوازية بين إسرائيل واليونان على صلة وثيقة بموضوعنا. فهي تضيء على الأمم القديمة التي عرفت تشتتاً رهيباً والتي وجدت فيها القومية المعاصرة نوعاً من العدو الداخلي الذي يفوق بخطره عليها خطر الأعداء القدامى. وتالياً فإن السؤال الذي تطرحه العولمة يتمحور حول سلطة سيادية لن تحتاج في معرض سعيها للجمع، لاستخدام العدائية من أجل تعريف الوحدة والتنوع.

أي سيادة؟

هل يصح التفكير في حضرة تاريخ يمتد على فترة طويلة، في أن الأمم مدعوة على نحو معاكس إلى الزوال؟ هذا ما كان يعتقده ماركس. وهذا ما اعتقده بعض مؤسسي الإمبراطوريات. لكن هذا أيضاً ما يفكّره اليوم جميع الذين يحلمون ببناء تجمّعات اتحادية أو كونفدرالية كبرى. ومع ذلك، شهدنا خلال السنوات العشرين الماضية تحت سندان الحركات الوطنية تضاعف عدد الدول. فقد تفكّكت كتلة الشرق ثم الاتحاد السوفياتي لتنقسم إلى أمم منبعثة أو مولّدة من جديد انقسمت بدورها على نفسها في بعض الأحيان. فلم يتم بعد استيعاب أثر مفعول الدومينو الذي شهدته يوغوسلافيا السابقة: ما سيكون عليه غد كوسوفو المستقل، فيما يميل بعض المراقبين إلى تبنّي نظرية التقسيم الواردة كما هي الحال في قبرص في الوقائع؟ لكن في هذه الحال، كم من الوقت تستغرق القوة الروسية لتعلن الانفصال النهائي بين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من جهة وجورجيا من جهة أخرى؟ لا شك في أن جمهورية جنوب السودان التي انفصلت عن الشمال في العام 2011 بعد نزاع دموي ذات طبيعة اقتصادية وإثنية

ودينية قد حظيت على الفور بالاعتراف الدولي، لكن منافسها الذي تحوّل إلى جارها من دون أن ينزع عنه صفة العدو لا تزال عينه شاخصة إلى حدودها. وقد أصبحت جمهورية جنوب السودان الدولة الثالثة والتسعين بعد المئة التي تنضم إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تكن تضم لدى تأسيسها بعد الحرب سوى خمس وخمسين دولة. لكن التشظي ليس مرتبطاً بالضرورة بالحرب. فباسم التقدّم الديمقراطية، للأقلمة دورها أيضاً ولا سيّما في أوروبا. ما سيكون وضع الإيرلنديين والاسكتلنديين أو الكاتالونيين والباسكيين أو اللومبارديين والكورسيكيين على مشارف العولمة؟ هل سنشهد ولادة مجتمع عالمي يتكوّن من فسيفساء قبائل؟

إذا ما أردنا من باب التعداد مسح منطقة البحر المتوسط، فسنكتشف أن السؤال ينطبق على الأمم القديمة التي تطلّ عليها كما المناطق الجيوسياسية مثل أفريقيا أو آسيا الخاضعة لسلسلة اضطرابات. وبإمكاني بعد اليونان، أن أعبر البحر الأيوني على خطى يوليس لأمرُّ بمحاذاة مضيق شاريبد (Charybde) وسيلا (Scylla) وأحلاهما أمرُّ من الرمضاء بالنار. كما ويمكنني أن أذهب أبعد من ذلك إلى مضيق جبل طارق و"مستعمرات هرقل" التي تحفظ المرور نحو الأطلسي والمغرب العربي وتتيحه في آنٍ واحد. وكما اليونان القديمة، عايشت إيطاليا عملياً المراحل الممكنة كافة لما يمكن أن يشهده تاريخ وطني أو تحفل به مخيلة. فمع روما ونابولي ولومباردي والصقليتين والبندقية وميلانو وبييمونتي عرف الإيطاليون معنى الأمة من دون دولة والوطنية من دون أمة كما شهدوا لممالك تألفت من مدن عدة ومدن شكّلت بمفردها جمهوريات أو حتى إمبراطورية.

وأولئك كلهم الذين قضوا حياتهم يتساءلون عما يمكن تسميته طليانية إيطاليا أو بمعنى آخر وهم يسعون لفهم جوهر الخصوصية الإيطالية وتاريخ صعودها، قد صدموا بفعل الصدف التي أدّت إلى بروز لغة مشتركة وحدود أرض ومخاطر وحدة. لذلك يمكن القول إننا إذا كنا نحن الفرنسيين نشكل أمة شابة مع دولة قديمة العهد، فالإيطاليون يشكلون أمة قديمة مع دولة حديثة.

لنتوجه الآن إلى ذاك البلد اللاتيني الأبعد، الذي يشكّل بحد ذاته مصدر لاتينية أميركا، أي شبه الجزيرة الإيبيرية، هذا التقاطع بين عالمين بحريين وثلاث قارات. الأمة والقوميات؟ لقد عاش الإسبان الاثنين معاً. وهم لا ينكرون أن الأمة لغز، وإذا كان اللغز بتعريفه غير قابل للاختراق، فالتهديد - وفي هذه الحالة القومية - بالغ الوضوح والتقفي. وكم أذكر تلك اللحظة المفصلية التي سبقت الاستفتاء حول الملكية الدستورية، عندما استقبلني الملك خوان كارلوس. لم يفته أنني أراهن على تطوّر إسبانيا نحو ديمقراطية وهو رهان لم يكن مجرداً من المخاطر في ذلك الوقت بنظر من هم من وسطي. في ذلك اليوم، برز الملك بطلاً للحريات.

وتبعه الإسبان. وهم لم يعمدوا إلى تبسيط المشكلة ولا إلى تعقيدها. فعلى سبيل المثال، هم لا يشعرون بأي حرج في ذكر «شعوب إسبانيا» فيما مجرد ذكر «شعب كورسيكا» في الدستور الفرنسي قد ولّد شعوراً وطنياً بالغاً في فرنسا. ولم تصدمهم البتة أهواء بعض المقاطعات التي تعتبر نفسها بنفسها «أمماً» فيما التشكيك في الجمهورية الأولى التي لا تتجزأ هو بمنزلة تدنيس للمقدّسات بنظر أي فرنسي.

تتشكل أمة إسبانياً تالياً من أمم عدة والإسبان يشعرون بالفخر إن قيل إنها أمة الأمم. في المقابل، هم لا يقبلون التشكيك في وجود إسبانيا قديمة قوية وغير قابلة للهزيمة. وهذا ما يفسر في الوقت عينه عدم إصرارهم على الدخول في أوروبا، وعندما رغبوا في ذلك، أجبروا على الانتظار قليلًا. لكن مفاعيل هذه الفدرالية على النموذج الإيبيري لم تحل دون تسريعها بالمعنى الكيميائي للفظة. فلفظة «غلوكال» الجديدة التي تتألف في الوقت عينه من لفظتي عالمي ومحلي باللغة الأجنبية لتشير إلى نوع مختلط من التنظيم الجماعي، قد وجدت في إسبانيا أرضاً خصبة. وهكذا، أراد الملك خوان كارلوس أن يتساءل أمامي إذا كانت أوروبا ستعمل على تعزيز الملكية الإسبانية أو ستشجع الانفصال التدريجي لمقاطعات سلالة البوربون. والدليل الوحيد على ذلك هو أن تفككاً مماثلاً وإيجابياً في مراحل الوفرة يتحوّل إلى سلبي في حالات الأزمات.

على صعيد آخر، فإن فيرناند بروديل (Fernand Braudel) الذي أمضى فترة من حياته في دراسة تاريخ الإسبان، يقر لهم بقوتهم التي لا تقهر. فكان يقول إذا كانت بريطانيا العظمى «شبه جزيرة» فإسبانيا هي «أكثر من جزيرة». فهذا التمايز كان يبهر من كان باعترافه الشخصي متيماً ببلاده ويعي جيداً كم كانت المركزية ضرورية لصناعة الأمة الفرنسية. من جهتها، فإن الأمة الإسبانية التي بذل الملوك الكاثوليك جهدهم لتوحيدها من خلال زواج فردينان داراغون (Ferdinand d'Aragon) مع إيزابيل دو كاستيل (Isabelle de Castille) قد شكّلت مدخلاً لنظام جسور يحتفظ في أراغون وكاستيل وكاتالون (Catalogne) وحتى في نافار (Navarre) بحدود ورسوم جمركية وخصوصيات وامتيازات تحت اسم قوانين (fueros). وعندما

دُمر هذا النظام على يد سلالة فيليب الخامس حفيد لويس الرابع عشر، كان لا بدّ من انتظار الجمهورية الثانية في العام 1931 أولاً ثم دستور العام 1978 الذي أسّس «إسبانيا الأحكام الذاتية» المؤلّفة من الشعوب الكاتالونية والباسكية والأندلسية والفلنسية والأستورية والباليار أو الكاستلانو - ليونية.

وهكذا استغرق الإسبان وقتهم في التفكير بما هي الأمة الكبيرة والدولة الصغيرة أو الدولة الكبيرة والأمم الصغيرة المتعددة؛ وبحق المناطق في التحوّل إلى مقاطعات؛ وبحق الأقليات في التحوّل إلى أمم. ولم ينتظروا انهيار جدار برلين ليطرحوا على نفسهم أسئلة حول عظمة القومية وعبوديتها. بمعنى آخر، «كل ما هو وطني هو ملكهم» وقد خاضوا في هذا المجال، تجربة مواجهة هذه المشكلة وإيجاد حلّ لها، وهذا باختصار تاريخهم. لذلك، نستطيع أن نستوعب تفهمهم حيال غورباتشوف الذي أخذ يتوسّل معتبراً أن استقلال جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق يسير ببطء إنما بتقدّم. كما نتفهّم أيضاً السبب الذي يحمل عدداً من الساسة الإسبان على تنبههم لاحتمال تفكك شعوب البلقان بطبيعة الحال، إنما وبشكل أكثر بساطة شعوب سويسرا وبلجيكا وكندا مؤخراً. وأخالني هنا أعي جيداً كيف أن بعض نتائج الاستفتاء حول استقلال كيبيك قد أراحت في الوقت عينه الوسطيين في قشتاليا والاستقلاليين في كاتالونيا. حالها حال الإعلان الذاتي عن استقلال الجبل الأسود الذي لم يوقظ المخاوف نفسها ولا ولّد الحبور نفسه في مدريد والدولة الباسكية. والإسبان يعون جيداً وربما أكثر من غيرهم أن الأمة هي واقع غامض ومهدَّد في الوقت عينه وهي تشكل في السياسة أحجية الأحاجي ولغزاً وفرصة في آنٍ واحد.

لنتوقف هنا. أعترف أن هذا المسار شخصي ووجداني. لقد سبق وتكلّمت عن ألمانيا وإسرائيل. وها أنا أذكر اليونان وإيطاليا وإسبانيا. وبطبيعة الحال ثمة أمثلة أخرى عما يقدمه العالم لنا من مسارات فردية وتاريخية غير متوقعة من زاوية الوجود الوطني. وقد أُلام على عدم الدخول في تفاصيل الحالة الروسية التي كان مالرو يقول عنها إنها «ليست في أوروبا ولا في آسيا بل في روسيا». أو مثال الصين التي وبحسب مالرو أيضاً «هي أكثر قدماً من التاريخ نفسه». أو لربما الهند التي اعترف مالرو بأنها «تحمل في طياتها شحنة من التفكير في مصير العالم». لا شك في أن هذه الدول عملاقة إنما قد تودي بها أيما عاصفة. فروسيا التي باتت حدودها تلك التي وضعتها كاثرين الثانية تحدد مصيرها في القوقاز. أما الصين التي أعادت اكتشاف التوتر الحتمي على حدود موانئها وفي وسطها الفقير، فترى مستقبلها رهن مسألة التيبت في الهيمالايا والصحوة الإسلامية والتركية في آسيا الوسطى. وفي ما يتعلق بالهند، فما من مسألة أكثر مصيرية من مسألة الكاشمير. تسعى هذه الدول الثلاث ولا سيّما الصين إلى تأكيد موقعها كأطراف عالمية من الصف الأول. لذلك ترتدي مشاركتها الكاملة في توافق الأمم شرعية سياسية وثقافية مرغوبة. لكن هذا الحق دونه موجبات تطرح تساؤلات حول تطورها الداخلي المثير للريبة. وهكذا، تساعدها العولمة بما تمثّله من تعددية أقطاب على ممارسة إرادة متجدّدة وفي الوقت عينه إرادة في الانسجام.

يبقى أن قوة الأمم تصطدم في الواقع بقوميتها. فروسيا والصين اللتان أنهكتهما التجربة التوتاليتارية تجهلان أقلياتهما وتنظران إلى

الدول المجاورة لها على أنها عدوة لها وتخضعان تحالفاتها إلى علاقات القوة حصراً. أما الهند المحافظة بطبعها، فتضع المحظور في مواجهة نظامها الاجتماعي الراسخ. وما يُحمَل على هذه الأمم الثلاث أنها تخلط ما بين السلطة والقوة. فبارتكاز استقرارها على الجيش أو الشرطة أو الحزب أو الكهنوت وذلك وفق تصور قديم، تجدها مستعدة لاضطرابات أكثر خطورة لمجرد أنها عجزت عن تفهم أن ما من تقدّم أو صمود من دون المواجهة بين الأمة والديمقراطية. فإذا كان مفهوم الواقع الوطني فريداً وغامضاً بحيث إنه لا يمتزج مع الأرض ولا مع الدين ولا حتى مع اللغة مع أنه يتفّهم ذلك كله في الوقت عينه ويحتويه، إلا إننا نعي اليوم أنه إذا اقتصر على ذلك وإذا لم تحركه أي طاقة ديمقراطية، وإذا لم يشكل إطاراً لسيادة شعبية متسامحة وخيّرة، فمهما تغنّى الشعراء بالذاكرة والتقليد والأسماء الجميلة في البلاد من الشيشان إلى ساحل العاج وكوسوفو وصولاً التيبيت، في النهاية، وحده الموت يفرض كلمته الأخيرة ويحقق النصر.

VII

اختبارات الديمقراطية

تعريف صعب

لقد خلنا في العام 1989 أن نهاية الشيوعية تشكّل انتصاراً للديمقراطية. لكننا سرعان ما اكتشفنا أننا على ضلال. فقد بدت طموحات الشعوب الخارجة من التوتاليتارية وكأنها لا تقاوم. إنما لم تكن هذه هي الحال. ففي الشرق، وتحديداً في الدول التي كانت تابعة سابقاً للاتحاد السوفياتي، لم تفعل جولات الاقتراع والانتخابات سوى إعادة الرفاق الشيوعيين الذين يملكون باعاً طويلاً في كيفية إدارة عجلة الدولة. أما داخل الاتحاد السوفياتي السابق، وبعد تفكيك رابطة الدول المستقلة التي لم يتبق منها سوى الخرافة، حان وقت الأوليغارشية(*) (Oligarchie) أو الحكام المزربان(**) (Satra-pes) إذا ما أخذنا بعين الاعتبار جمهوريات آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، جاء حكم بوريس يلتسين (Boris Eltsine) في روسيا ليؤكد

(*) الأوليغارشية أو حكم الأقلية حيث تكون السلطة السياسية محصورة بفئة صغيرة من الناس تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية (المراجع).

(**) حاكم مقاطعة في الدولة الفارسية القديمة. في الأصل معناه الفارس الشجاع (المراجع).

قناعة لدى الرأي العام مفادها أن الديمقراطية هي مرادف للابتذال في الأخلاق وفساد النخبة والفقر الاقتصادي والوهن السياسي. وقد وجد فلاديمير بوتين الفرصة سانحة لمصادرة السلطة باسم الأجهزة السرية التي تحدّر منها ليكرّس دورها السري في صميم ماكينة رسمية خطرة. وجلّ ما فعله بذلك، داخلياً وخارجياً استعادة يقين معلمه أندروبوف (Andropov) وهو الجاسوس الفذ والجيوسياسي العتيق الذي يرى أن الإبقاء على القوة الروسية في مواجهة العالمين الإسلامي والصيني منوط بسياسة انفتاح محدود من النوع البراغماتي الصرف وذات القيم الغربية. من هنا، تنظيره المتناقض حول «ديمقراطية موجهة» تفسَّر على وجه الخصوص عبر عملية امتصاص منهجي للموارد الطبيعية فضلاً عن زعزعة ملتبسة لاستقرار جمهوريات القوقاز. ومذاك الحين، شكل سجن الملياردير ميخائيل خضركوفكسي (Mikhaïl Khodorkovski) بلا أي حجة قانونية واغتيال الصحافية آنا بوليتكوفسكايا (Anna Politkovskaïa) من دون أن يحاسب من قتلها علامات فارقة في هذه الحرب الصماء التي يقودها رجال الظل (Siloviki) ضد مجتمع مدني لطالما واجه صعوبات في النشوء. وحدها بعض التجليات ومنها المراسلات اللافتة من الكاتبة لودميلا أوليستكايا (Ludmila Oulitskaïa) مع الأوليغارش المهزوم والمرحَّل إلى سيبيريا تشكّل دليلًا على ذهنية المقاومة هذه التي لم أتوانَ يوماً عن الثناء عليها في الأدب الروسي الكبير.

بعد مرور عشرين عاماً على 1991، أخذ بوتين يستعدّ ليخلف نفسه بعد فاصل حكم قصير لمدفيدف (Medvedev) ومستفيداً من دستور فصّله على مقاسه الشخصي، وذلك بمناسبة الانتخابات

الرئاسية المزمع إجراؤها في العام 2012 والتي قلما تمايزت عن تكريس استبدادي سعى الكرملين إلى إرسائه عبر بديل معارضة مقبولة. وهكذا، أدّى تزوير الانتخابات في خريف العام 2011 إلى اندلاع موجة اعتراض غير متوقّعة حيث نزل عشرات الآلاف من سكان موسكو إلى الشارع مرددين عبارة واحدة وهي أنهم يرغبون في العيش بـ «استقامة». فالسعي إلى فضيلة تبدو من حيث الشكل بهذا التواضع إنما يقول الكثير عن طبيعة الممارسة الديمقراطية التي لا يمكن شرعنتها بمجرد عملية اقتراع. فلا يكفي أن تكون الانتخابات حرة، ولكن يجب بحسب ما أعلنه المتظاهرون أن تكون «حقيقية». لكن ما السبيل إلى تحديد ما يؤسس لمثل هذه الثقة بعد استبعاد التلاعبات الفظة وصناديق الاقتراع المزورة؟ أعتقد أنه هنا تحديداً يمكن إعداد توازٍ جيد بين الصحوة الروسية والربيع العربي بما يتخطى مفاعيل الانعكاس الذي تشجع عليه المعلومات المعولمة. ففي موسكو كما في تونس أو القاهرة، احتشد جيل الإنترنت الشاب باسم الانتظار المبدد، وانقسمت الحركة الليبرالية بسبب الخلافات الشخصية، فيما استعدت الأحزاب السلطوية لاستلام السلطة، متسلحة بإطارها الأيديولوجي المناضل. وعلى غرار الإسلاميين في الوطن العربي، كان كل من الشيوعي الجديد زيوغانوف (Ziouganov) والفاشي الجديد جيرينوفسكي (Jirinovski) على أتم الاستعداد للاستفادة من هذا الغليان الديمقراطي من أجل ترسيخ عدائهم للديمقراطية. أما ليمونوف (Limonov)، وعلى الرغم من الوصف الأدبي المثير الذي نجح إيمانويل كارير (Emmanuel Carrère) في استنباطه من وجوده الفوضوي، فيمكن وضعه في هذا المعسكر نتيجة تباهيه بالقوة الفظة

وكرهه للذهنية الأوروبية. غير أن هذا المعسكر ليس روسياً، فهو معسكر أعداء الحرية، المعسكر نفسه الذي أراد التحرر من الروس والذي كلنا ثقة في أن عددهم سيبقى في تزايد دائم استعداداً للعصيان.

في المقابل، لا تهاب الصين مثل هذه التعقيدات. فقد شهد العام 1989 سقوط جدار برلين، ومجزرة ساحة تياننمين (Tian'anmen) أيضاً. وقد بلغت احتفالات العام 2009 لمناسبة مرور ستين عاماً على إنشاء الجمهورية الشعبية ذورتها في تمجيد صدارة الحزب على وقع أصوات العصابات العسكرية. هنا أيضاً، تقف الدولة أو بالأحرى وجهها البيروقراطي والأيديولوجي ضد الديمقراطية. ففي بكين، يحق للمرء أن يثرى، شرط أن يتنازل عن الحريات الأساسية المسماة «بورجوازية» في السابق و«أساسية» اليوم وأن تعتبر حقوق الإنسان عرقية أوروبية. لذلك يبرز القمع المتواصل لأي شكل من أشكال الانشقاق بما فيه الديني أو الفني كما لو أنه وجد ليفنّد تحليل ماكس فيبر الذي ربط، كما نعرف، ولادة الاقتصاد الرأسمالي ونهضة المجتمع الديمقراطي بنشوء وعي حرّ ناجم عن الإصلاح. فالاعتقاد بإمكانية الفصل بين الواحد والآخر وفي الوقت عينه ضمان قوة مستعادة هو بمنزلة وهم صيني.

يمكن هنا الرد بالقول إن لا روسيا ولا الصين قد شهدتا في ظل الإمبراطورية ثم الشيوعية أي تجارب ديمقراطية. وهذا صحيح. لكن ماذا عن هنغاريا؟ ألا تمثّل جزءاً من مُثُل أوروبا الوسطى؟ ألم تجسد في العام 1953 صحوة غير متوقعة ضد التوتاليتارية السوفياتية دفعت ثمنها غالياً؟ ألم تؤكد في العام 1989 إرادتها العازمة لنيل حريتها وفي

العام 2004 حماستها العميقة للدخول في الاتحاد الأوروبي؟ لكن مذاك الحين والانتصارات الانتخابية المتتالية التي حققها الاتحاد المدني المجري تقود إلى نوع من المزايدة الوطنية تخلط حابل الحمائية الاقتصادية بنابل الرقابة الإعلامية والمحافظة الأخلاقية والإيحاءات السامية تحت غطاء ردّ الفعل على العولمة والدفاع عن التقاليد المجرية. لقد وصل هذا الحزب إلى السلطة على نحو ديمقراطي، وتولّى رئاسة مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي خلال الفصل الأول من العام 2011 باسم هنغاريا بكل ديمقراطية أيضاً مما سيحملنا على إدراك التناقضات الكامنة في الهيكل الأوروبي والحمى الشعبوية الناجمة عنها.

ومع ذلك، فالمعضلة ليست بالجديدة. فأحد أكبر النقاشات في مرحلة ما بعد الشيوعية التي مزّقت الأوساط الثقافية، تمحورت حول وقف العملية الانتخابية التي شهدت في العام 1991 في الجزائر انتصار جبهة الخلاص الوطني (FIS). وهنا برز تساؤل مفاده، إلى أي جهة تصطف الحرية. أفلا يمكن للعسكر، بحسب النموذج التركي في ذاك الوقت، أن يكونوا الأفضل، وإن كان ذلك يشكل التناقض بحد ذاته؟ أو على العكس، يتعيّن دمج الإسلاميين في حركة ديمقراطية تصيب في تفوقها على عدم صوابيتهم؟ وهل أن الديمقراطية باختصار عالمية؟ كيف يمكن لطبيعتها أن تتخطى ممارستها؟ كان الجدل في أشدّه في فرنسا. في المقابل، شهدت بلاد طفولة كامو، بلادي، حرباً أهلية كانت قد بدأت لتوّها وستعيد لعقد كامل من الزمن إحياء مآسي حرب التحرير الوطنية التي شنّت قبل أربعين عاماً. والثمن معروف بطبيعة الحال: آلاف القتلى المجهولين الذين يبقى قاتلوهم بلا عقاب ومجهولين على غرار قتلة الرهبان في تيبيرين. كيف ينظر إذاً إلى هذه

الضريبة الثقيلة فيما الإسلاميون يصلون إلى الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا تحت أنظار المجتمع الدولي المتيقّظ؟ يبقى النقاش كاملاً، لكن ما يهم هنا هو فهم أن تسارع التاريخ الذي بدأ مع نهاية الشيوعية لم ينته بعد، وأن هذا التسارع يتواصل ويتميّز بتوجيه إصبع الاتهام على نحو غير مسبوق إلى فكرة التقدّم، ولا سيّما التقدم في السياسة، مما يزيد من المصاعب التي نواجهها في تعريفنا الديمقراطية.

من ميدان الأغورا إلى ساحة الباستيل

قد يحدث أن ينتصر العالم الديمقراطي، أقله في إطار معيّن على التصورات التاريخية التي تعيقه، وأن تتراجع سطوة الجذور أو الهوية. لكن هل يمكن وهل يفترض بهذا الانتصار أن يكون جذرياً؟ هذا هو السؤال الذي ساد العقدين المنصرمين والذي يفسر أسوأ الاضطرابات. وهو يدعونا إلى العودة إلى الجذور أو في محاولة أكثر تواضعاً إلى الفرضيات التاريخية للفكرة التي نكوّنها عن الديمقراطية. وقد علمنا الهيلينيون المعاصرون الكبار وأولهم جان بيار فيرنان وبيار فيدال ناكي (Pierre Vidal - Naquet) وكلاهما عزيزان على قلبي، أن البحث الديمقراطي يعود إلى العصور القديمة وقد سبق تشكيل الأمم. فبعد سلسلة من المجادلات وعلى الرغم من ميلهم إلى العبودية والإقصاء، لم يعد من أحد ينكر على قدامى الإغريق حرصهم على إنشاء ما يفترض تسميته باللعبة الديمقراطية، على نحو فرض هذه الفورية العنيفة للعلاقات الإنسانية عبر سلطة المداولات المشتركة ضمن ميدان الأغورا، على أن يتم ذلك وسط المدينة ويوضع بمتناول المواطنين.

لكن ماذا يعني ذلك؟ إذا قمنا بالتمعّن عن كثب في امتيازات الحكومة (Boule) في أثينا أو مجلس الشيوخ (Gerousia) في أسبرطة، نرى أن الديمقراطية تشير إلى مفهومين: الأول عام وهو مفهوم الحرية والثاني خاص وهو مفهوم الفرد. غير أن ممارسة الديمقراطية لا تجد شرعيتها في الأول ولا في الثاني بل في تمفصلهما. لذلك، لا بدّ من تشذيب التعريف لنصل إلى واحد بسيط وغير قابل للتخفيض، يتغذّى من التطورات المعاصرة ويتخطّى بعض المعضلات فيصبح كالآتي: الديمقراطية هي النظام الذي يحمي في مجتمع ما الأقليات ويمنحها إمكانية تشكيل غالبية، وعند الحاجة استبدال من جاءت بهم هذه الأخيرة إلى السلطة. ولا يمكن بذلك فصلها عن إمكانية المداورة بين مجموعة أفراد يملك كل منهم ما نسميه سيادة الفرد، تلك التي لم تكن لتلقى أي اعتراف في أي من المجتمعات المؤمنة بآلهة عدة كما قضت عليها المجتمعات التوحيدية خلال القرون الخمسة عشر الأولى.

في الواقع، تدير سياسة الفرد ظهرها بشكل متعمد للمفهوم اللاهوتي القائم على النظام السياسي الذي تؤكد استقلاليته على نحو معاكس. والسؤال هنا لا يتمحور حول ما إذا كانت الديانات التاريخية قد استثنت إمكانية المداورة مع أنها لم تطرحها سوى من باب العزل بل من باب حصرها الطعن بالسلطة بجهاز كهنوتي. فهذا الجهاز وحده كان مولِجاً للتحقق من امتثال ممارسة السياسة مع القانون الناجم عن سفر الرؤيا، هذا إذا لم يشكل القانون القاعدة الأساس. وهكذا برزت في بعض المجتمعات الإقطاعية أو الملكية قيود ملحوظة فرضت على بطش القائد أو نزوات الأمير. في هذه

المجتمعات، ربما كان يمكن لقوة التقليد أن تقف في مواجهة السلطة المطلقة. وقد أظهر لو روي لادوري (Le Roy Ladurie) إلى أي مدى كان لويس الرابع عشر يتباهى بنفسه عندما يقول «الدولة هي أنا» بينما كان يحتاج للتفاوض بكل حذر من أجل استبدال موظف واحد لديه: فقد كان الوضع أصعب بكثير من طرد رئيس شركة مؤمّمة اليوم. وفي تلك الفترة، كانت الدولة هي القائمة وليس الأمة بعد، ومفهوم الفرد لم يكن قد وُلِد بعد على الرغم من بعض الإيحاءات له خلال عصر النهضة.

من شأن هذه الملاحظة أن تؤثر في تعريفي للديمقراطية. فلا يتعين أن تكون السلطة قابلة للنقض وحسب بل يفترض أن يتم هذا النقض باسم الإرادة العامة وليس مجرد الإخفاق في الالتزام بالواجبات الدينية أو تجاوزاً للأعراف التقليدية. فالمبدأ الأول للفكر الكلاسيكي كان يبرز كالآتي: لا يخضع الملك للقوانين، حيث إن القانون ما هو إلا تعبير عن إرادة الحاكم. فهل يتغير ذلك كله لحظة يصبح الشعب سيد نفسه؟ في الواقع، يشكل ذلك خضة أساسية، حيث يمكن القول إن جزءاً من كوكب الأرض قد دخل في مرحلة اضطرابات لحظة وقوع الصدمة الناجمة عن قرار انتزاع السلطة من يد الله وتسليمها إلى الشعب.

لكن متى وكيف يصبح الشعب سيد نفسه وواضعاً بدوره للقانون؟ هذه تحديداً هي المشكلة التي نواجهها، إذ إن عدداً كبيراً من مؤرخي القانون يذكّرنا أن سيادة الشعب تتوافق كما سيادة الملوك مع تدوين جغرافي وتحديد إقليمي. بمعنى آخر، لقد سبق البحث

في الديمقراطية تأسيس الأمة، لكن ممارستها لم تتم بشكل كلي حتى يومنا هذا إلا بعد التأكيد الوطني. وقد ذهب الباحث الجغرافي ميشال فوشي (Michel Foucher) إلى حد تعريف الحضارة على أنها تطور النظام الاجتماعي داخل حدود ما. يمكن القول إننا هنا في حضرة مفهومين لا ينفصل واحدهما عن الآخر: الأمة بحدودها الجغرافية والسيادة الشعبية.

لا شك في أن الديمقراطية تشكّل تفكيراً في العالمية لكن طريقتها في التفكير به تتأثر بالأرض والتقليد، وهذا ما يلخص عبارة «الإرادة الوطنية». فلفظة «إرادة» تكتنز حرية الديمقراطية، فيما لفظة «وطنية» تشير إلى حدود ممارستها. ويمكن لهذا التلخيص أن يساعد من المنظور الأوروبي على تفهّم كيف أنه يمكننا ألا نشكك في ديمقراطية الآخرين وفي الوقت عينه نخشى من أن تأتي ممارستها على حساب تفرّد حر. بذلك، يصبح الردّ على السؤال كالآتي: نعم، يمكن التفكير بالديمقراطية في إطار يختلف عن إطار الأمة، لكن تنظيم هذه الديمقراطية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار السيادات الوطنية.

هذا ما يجبرنا بعد تحديد مفهوم الديمقراطية على العودة إلى مفهوم الأمة. إذ في النهاية، فإن الاعتراضات التي وردت والتي ذكرتها كان يمكن لها أن تظهر لا قبل تأسيس الدول - الأمم وحسب بل حتى قبل تأسيس الأمم بحد ذاتها. وتظهر مقارنة ما بين الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية كيف تمّ رفع شعارات تأكيدات قيل إنها وطنية في مراحل الوحدة كافة من توسكانيا إلى بافاريا وذلك بهدف إعاقة الوحدة. في المقابل، فقد شكّلت العالمية الديمقراطية في الولايات المتحدة عامل تخمير للوحدة وتثبيت للثقافة على الرغم من

بروز نقاشات راهنة حول مدى فاعليتها. فصنيعة هذا الشعور الوطني تستطيع أن تستوعب عامل الأقليات أو ترفضه. وهكذا، تمكّنت دولة إسرائيل من تحقيق نوع من الإمبراطورية المقدّسة مستدعية اليهود الأثيوبيين والسوفيات إلى أرضها، حيث امتزجت الإرادة العامة مع أرض الميعاد التي يفترض أنها تتخطّى الفوارق الإثنية أو اللغوية أو الثقافية. في المقابل، فإن الدولة التركية بقيادة أتاتورك قد اعتمدت سياسة توحيد مكثّفة لشعبها وأرضها عبر إجرائها في العام 1923 عملية مبادلة للشعوب مع اليونان، ولم يكن بذلك الكرد وحدهم من عانوا.

ثمة إذاً من بين الفرضيات التاريخية المسبقة التي كوّنت فكرتنا حول الديمقراطية وبموازاة الاعتراف بالفرد السيّد، فكرة سيادة الشعوب. والفكرة الثانية أكثر انتشاراً على الصعيد العالمي إذ تهدف إلى التخفيف من حدة الأولى وحتى نقضها بشكل دوري: فأي نظام مستبد سيرفع راية حق تقرير المصير من أجل التمكن من إزاحة حق مواطنيه. والسبب أن الضرورة الثورية التي تبرز كأسطورة للانعتاق الجماعي تشكّل المحرك الأساسي للحداثة متخطية بذلك المثال الديمقراطي من حيث تراتبية الأولويات.

لكن ما السبب الذي جعل اختراع الديمقراطية يجد أرضاً خصبة له في كل من فرنسا والولايات المتحدة؟ هذا لأن هاتين الدولتين كانتا الوحيدتين اللتين خططتا لتصدير العالمية التي ادعتا أنهما تمتلكانها. فالثورة الفرنسية في العام 1789 تبدو هنا كحدث أساسي. قد يخرج من يقول لي إن إنجلترا قد سبقت هذه الحركة مع

اغتيال الملك شارل الأول في العام 1648 وتالياً اضطرابات العام 1688 وأن أميركا قد سبقتها مع الصحوة الكبرى في العام 1770 وأن الثورة لم تكن في البداية سوى شأن خاص بأوروبا الشمالية ولا سّيما الأنجلوساكسونية وأن الهولنديين بنفسهم يعربون عن سخطهم عندما ننسى صحوة المقاطعات الموحَّدة التي قادها كابيلين (Capel-len) في العام 1782 في أعقاب متمرّدي العالم الجديد. غير أن ما أراده كابيلين تحديداً هو أن يظهر وكأنه أحد أتباع روسو (Rousseau) فيما شكّلت الثورات الفرنسية عامل تحفيز للخطابة الحماسية التي ميزت الفلاسفة الألمان أمثال كنْت (Kant) أو فيشت (Fichte) أو هيغل، لسوء حظ الإيرلندي إدموند بورك (Edmund Burke) الذي شكّلت كتاباته الشهيرة تحت عنوان **التفكير حول الثورة الفرنسية** (*Réflex-ions sur la Révolution française*) نوعاً من التعليم الأساسي للمحافظين الأنجلو - أميركيين.

هذا ما شرحه أحد كبار مهندسي احتفالات الذكرى المئوية الثانية المؤرخ جاك غودشو (Jacques Godechot) في قوله «إن النار التي بالكاد انطفأت في بريطانيا العظمى وهولندا وجنيف قد استعرت من جديد وفي كل مكان ما إن بدأت الثورة تنتصر في فرنسا». وهكذا بتنا نشهد في السنوات التي تلت العام 1789، صعود يعاقبة(*) (Ja-cobins) من البرابنت ويعاقبة ألمانيين ويعاقبة إيطاليين فضلاً عن «يعاقبة وارسو»، وفيما أعلن الباتافيون أنهم مواطنون، بدأت مملكة

(*) جماعة سياسية أطلق عليهم هذا الاسم نسبة إلى القديس يعقوب الذي كانوا يجتمعون فيه للدفاع عن إلغاء النظام الملكي في فرنسا والمطالبة بنظام جمهوري يحقق المساواة والعدل بين الناس (المراجع).

الهابسبورغ تستشعر ثورة نبلاء. وهذا ما حمل جوريس (Jaurès) على التكلم عن «ثورة أوروبية».

لماذا إذاً عرفت فرنسا كيف تصدر ثورتها؟ كان يمكن لمثال الملكية البرلمانية الذي تقدمه بريطانيا العظمى أن يشكّل مادة حلم لمونتسكيو (Montesquieu) وفولتير (Voltaire) لكن انتشار هذا النموذج – على ما أراه من أهمية بالغة – قد بدا مستحيلاً بحجة أن الأمم الأخرى لا تتمتع لا بطبقة نبيلة نيّرة ولا ببورجوازية قوية. على أي حال، فهمت لندن سريعاً أن مصالحها كقوة عظمى في أوروبا وفي سائر أنحاء العالم لم يكن بالإمكان إلا أن تصطدم بعدوى النظام الذي اعتمدته بطريقة محدودة الأفق. فبموجب هذا التناقض، أضحت الملكية الدستورية الأولى الحليفة الأكثر ضمانة للملكيات المطلقة الأجنبية. وأرادت أن تجعل من نفسها ملاذاً لمعارضة الثورة بما يتلاءم وسياستها الخارجية ولاحقاً الاستعمارية. وهكذا، اعترضت على استقلال الولايات المتحدة، مع أن بورك (Burke)، الذي لن نفيه حقه في الكلام عنه، قد اصطف إلى جانب المتمردين. ويجب أن نرى في ذلك دليلاً على أن الدستور الأميركي الذي شكّل من دون أدنى شك إلهاماً لبعض من وضع إعلان حقوق الإنسان، وقد كان بدوره مستوحى من عصر الأنوار ومن دائرة المعارف، قد اعتبر قبل أي شيء حدثاً إقليمياً ناجماً عن حركة تحرر وطني معادٍ للاستعمار وليس عملية ذات بعد عالمي، وذلك في الوقائع كما في أذهان المعاصرين. وقد بدأ هذا النداء زمنياً وسياسياً يثبت نفسه عندما ادعت الثورة الفرنسية إيصال رمز سقوط الباستيل إلى سائر العالم، وإن حدث ذلك تحت رعاية المغامرة النابوليونية. وهكذا، كانت أول من قام بذلك مستنبطة عالمية الديمقراطية من عالمية الجنس البشري. غير أن أصابع الاتهام

توجه اليوم إلى هذا الرابط الذي اعتُبر على مرّ قرنين من الزمن رابطاً جوهرياً.

حول غموض «المهمة الحضارية»

لم تبدأ الولايات المتحدة تنسب إلى نفسها صراحة ذلك النداء العالمي سوى عندما تزوّدت بعد الاستقلال بمشروع ديبلوماسي حقيقي أرست عقيدة مونرو أسسه. ومذاك الحين وبطريقة دائمة، شكلت العناية الإلهية الفريدة التي تمتعت بها الولايات المتحدة والتي حددت مهمتها في العالم مادة نقاش محتدم. فأين تنتهي الإمبريالية وأين يبدأ التدخّل وماذا عن المساعدة من منظور الواجب الأخلاقي ولكن أيضاً الضرورة السياسية التي تحتم نشر الديمقراطية؟ أين الحد الفاصل ما بين الأخلاقيات والمصلحة؟ وهل يوجد مثل هذا الحد أو أقله بطريقة واضحة وصريحة؟ لقد شهدت السنوات المنصرمة وفي مسائل عدة من الصومال إلى البوسنة وأزمة الخليج وحرب العراق وصولاً إلى الفرصة التي سنحت للبيت الأبيض بالحلول مكان الأمم المتحدة، مواجهة ما بين هنري كيسنجر وزبيغنيو برزيزينسكي (Zbigniew Brzezinski) وستروب تالبوت (Straub Talbot) أو حتى دونالد كاغان (Donald Kagan) من بين خبراء آخرين ولكن أيضاً استراتيجيين خبراء في السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وقد شاركت في واشنطن في النقاشات التي دارت حول المهمة الحضارية للسياسة الخارجية التي تنتهجها الولايات المتحدة وحول دور شرطي العالم الذي تتبناه القوة العظمى أو تفرضه على نفسها. أخذ هنري كيسنجر يدافع أمامي وبقوة عن الفرضية التي يفترض

بموجبها تدعيم الولايات المتحدة بالدرجة الأولى وجعل معيار التدخّل الخارجي الأوحد الدفاع عن المصالح الأميركية. في المقابل، ذهب صامويل هنتنغتون أبعد من ذلك. فأخذ يدين غطرسة أشكال التدخل كافة والمساعدة أحياناً وضررها. وكما أشار إليّ العديد من مستشاري بيل كلينتون، كان ثمة تحالف موضوعي بين أولئك الذين يرفضون أي تدخّل من باب التقليد الانعزالي وبين أولئك الذين يرفضونه لأنهم لا يؤمنون في الصميم أنه يمكن فرض الديمقراطية ولا حتى أنها تشكل قيمة عالمية.

لنستعد ما سبق إذاً. بالنسبة لهنري كيسنجر، فإن أي فكرة قائمة على «مهمة حضارية» تسوِّق لها الولايات المتحدة هي بمنزلة فعل غطرسة غير واقعي. وشرع يعود إلى الأصل، ليؤكد أنه يقف إلى جانب تيودور روزفيلت ضد وودرو ويلسون (Woodrow Wilson). فكان يأمل أن يتم التنبه في العلاقات الدولية إلى «توازن القوى» كما النظام السياسي الذي تقوم عليه الأمم. فيجدر بأميركا أن تكون مثالاً يحتذى لا عامل تدخل كما قال يوماً روزفيلت، أي بمنزلة «منارة بدلاً منها المخلص». ومع ذلك، خلص كيسنجر إلى الموافقة على عمليات التدخل الأميركي كافة تقريباً. من جهته، وفي استعادة لمبدأ «توازن القوى»، حرص صامويل هنتنغتون على تأكيد تصوره الشخصي. بالنسبة إليه، لا يتعلّق الأمر بالانخراط تحت لواء التقليد البريطاني الذي يتم بموجبه وفي حالة نشوب نزاع الهرع لنصرة الأكثر ضعفاً لأن أي منتصر يشكل تهديداً – وهذا ما طبّقه حافظ الأسد من تقليد في الشرق الأوسط. كان لا بدّ لتراجع الروابط بين الأمم الغربية من أن يمثّل ألف سبب وسبب للقلق من السعي إلى إجبار الكوكب كاملاً

على تبني نظام ديمقراطي. فضلاً عن ذلك، كان هنتنغتون يتمرّد على النزعة القائمة على الاعتقاد أنه يكفي الثناء على سلعتي الماكدونالد والكوكا كولا حتى يتحول المرء إلى «غربي» أو «عصري» أو بكل بساطة «ديمقراطي». وشرع يؤكد على وجه الخصوص أن الأمم غير الغربية وتحديداً الصين تعي كيف تؤلّب الأمم الغربية واحدة ضد الأخرى - فرنسا ضد الولايات المتحدة - في مواضيع حقوق الإنسان وانتشار الأسلحة النووية أو إنشاء علاقات تجارية مع إيران وكوبا. ووافق هنتنغتون كيسنجر تقديره أنه لا بدّ من انتظار مرور قرون عدة قبل تصور تشكل الفكر الديمقراطي أو الإعداد له، وأن الإرادة التي تقوم على فرض احترام حقوق الإنسان وفصل الكنيسة عن الدولة وتعددية الأحزاب إلى ما هنالك من قضايا أخرى تشغل بال العالم خارج دول الغرب، هذه كلها لا تؤدي إلا إلى يوتوبيا خطرة.

قامت صحيفة *Foreign Affairs* في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 بنشر رد على هذه المواضيع بتوقيع ستروب تالبوت الذي كان يشغل منصب نائب وزير الخارجية الأميركي. أخذ تالبوت يذكّر كيف قام بيل كلينتون علناً في حملته الانتخابية الأولى في العام 1992، بنشر مشروعه الذي يطالب من خلاله الكونغرس التصويت على ميزانية تسمح له بنشر الديمقراطية ودولة القانون في العالم. وأشار أنه في العام 1994، أرسل بيل كلينتون نفسه واحداً وعشرين ألف جندي أميركي إلى هاييتي لتحقيق هذا الهدف. وقبل أشهر قليلة، كان قد مارس ضغطاً ملحوظاً حتى تنظّم روسيا أول انتخابات رئاسية حرة. أخيراً وبنهاية كانون الأول/ ديسمبر 1995، أرسل قوة قوامها عشرون ألف جندي لضمان الديمقراطية في البوسنة. غير أن الانتصار المطلق

للديمقراطية لم يتحقّق في أي من الدول الثلاث. وهذا أحد الأسباب التي حملت لا الانعزاليين وحسب بل أنصار السياسة الواقعية (Re-alpolitik) على إدانة هذه الغزوات التي تقام باسم الديمقراطية. كان تالبوت يحفظ ذلك كله لكنه يجيب باسم كلينتون أن النقاش في غير مكانه الزمني حيث يجري في عصر يؤدي فيه قصر المسافات وانفتاح الحدود وتداخل الثقافات والاقتصادات إلى ولادة وضع غير مسبوق. في الواقع، كانت الأفكار كما الأملاك وكما الخدمات تتوه من دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى بسرعة توازي سرعة انتشار الأوبئة والمخدرات والجريمة والإرهاب.

نتيجة لذلك، «كلما ازداد عدد الدول التي تختار الديمقراطية شكلاً من أشكال الحكم، ازداد أمن الولايات المتحدة وازدهارها»: كانت هذه هي القناعة الراسخة في السياسة الخارجية التي انتهجها بيل كلينتون كما كانت قناعة وودرو ويلسون وروزفيلت - وفرانكلين وليس تيودور - الذي كتب يقول: «لقد أسست الولايات المتحدة سياستها على عدد قليل من الأفكار والمثل التي يمكن تطبيقها أينما كان من غير أن يتم حصرها بالمستعمرات الأميركية الثلاث عشرة في بريطانيا العظمى التي كانت تتألف منها في البداية». وقد قدم ستروب تالبوت قرائن تثبت حجته عبر أمثلة مأخوذة من تايلندا والنيكراغوا وكامبوديا والشرق الأدنى والكويت واليمن والأردن، هذا من دون ذكر الفلسطينيين الذين انتخبوا في كانون الثاني/ يناير من العام 1996 أول برلمان لهم. ما هي العبرة من ذلك؟ إن فكرة الديمقراطية قابلة للحياة نظرياً أينما كان، حتى لو كانت العملية الديمقراطية صعبة وطويلة وحتى في الدول التي يعاني فيها التقدّم السياسي جراء سوء التنمية.

غير أن تالبوت أقرّ أن «الموجة الثالثة» من عمليات التحول إلى ديمقراطية قد شهدت انعكاسات سيئة السمعة. واعترف أنه في بعض الحالات، يستطيع ديمقراطيون حقيقيون كما كان عليه الوضع في ثلاثينات القرن الماضي في ألمانيا، انتخاب ديكتاتور والجنوح إلى الحرب. لكنه خلص إلى أن ما من سبب يحمل على عدم الإيمان بعالمية الديمقراطية. بل هو مجرد سبب للتفكير بعدم صوابية حدّ الديمقراطية بمجرد استشارة انتخابية. وهنا يذكر أستاذ جامعة يال دونالد كاغان الذي قال: «يجب أن نتحلى بالصبر بما أن الولايات المتحدة التي نالت استقلالها في العام 1776 قد انتظرت أحد عشر عاماً قبل أن تصوغ دستورها وتسعين عاماً قبل أن تقضي على العبودية ومئة وأربعةً وأربعين عاماً قبل أن تعطي النساء حق الاقتراع ومئة وثمانين عاماً قبل توسيع الحمايات الدستورية لتشمل مجمل المواطنين». وفي مواصلة لهذا الدفاع الطويل الأمد، يختم ملخصاً روحية السياسة التي ينتهجها كلينتون من دون أن يغفل اللجوء إلى لغة شعرية خاصة «بالبيت الأبيض الجديد»: سيواصل العالم شخص أنظاره إلى قيادة الولايات المتحدة لا بفعل قوتنا الاقتصادية والعسكرية وحسب، بل لأننا لا نبلغ هذا المستوى من العظمة إلا عندما ندعو إلى تعزيز مبادئ السياسية نفسها في الخارج كما في الداخل ونعمل على الدفاع عنها.

عن أي «خارج» يتكلّم تالبوت؟ هل بلغ العالم هذه الدرجة من التجانس بحيث أصبح من الممكن أن نطبق عليه جدلية «المثل» من دون أي تمييز؟ من جهته، كان المستشار السابق لجيمي كاتر الأستاذ برزيزينسكي أكثر حزماً حيث اعتبر أن الولايات المتحدة كانت لفترة طويلة وفي المجالات كافة صاحبة فوقية لا يمكن مقارنتها ولا

اللحاق بها. لذا، فهذه السطوة بحكم الواقع لا تمنحها حقوقاً إنما تفرض عليها واجبات. لقد تمّ تخطي السعي إلى توازن القوى. وبات الأمر متعلّقاً بمصير الكوكب وقد وقع هذا المصير بين أيدي أميركا: لذا لا بدّ من تحول واقع القوة إلى السعي إلى القيام بالأعمال الخيرة. بهذا المعنى، يرى برزيزينسكي أن ثمة تلاقٍ بين الضرورة الأخلاقية والضرورة السياسية. وهذا الموقف وإن بدا ضيقاً في الظاهر، إلا أنه شاسع في الأساس. وهو لا ينتقص من القناعة العامة باستثناء الأمة الأميركية دائماً وأبداً باسم الديمقراطية.

الإمبريالية والتدخّل والمساعدة

لقد سيطرت هذه النظريات الاستراتيجية طوال السنوات الثلاثين الماضية، إن بشكل متلاحق أو متداخل أحياناً. وقد سبق وذكرت أن جورج بوش الأب قد فهم جيداً أنه لا يتعيّن على الولايات المتحدة القيام بأي تحرّك ضد صدام حسين من دون موافقة الأسرة الدولية وقد خطرت له فكرة مذهلة تناولت إشراك العالم الثالث بأكلمه. أما بيل كلينتون، كما ذكرت للتو، فقد سعى إلى شرعنة سياسته الخارجية باسم تعددية أقطاب مفترضة مفضّلاً الحليف الأوروبي. في المقابل، جاء جورج بوش الابن هذه المرة ليفعل العكس تماماً فظهرت حربه ضد «محور الشر» وكأنها عملية غربية تهدف إلى الدفاع عن الأبيض المسيحي والإسرائيلي وسط اعتراض قسم من أوروبا. وقد فهم باراك أوباما ذلك جيداً، فأمضى وقته في محاولة كسب رضا العرب المسلمين لتحقيق مشروع السلام الذي أعد له.

كما نرى، لم يعد الأمر يتوقف على مواجهة بين الانعزالية(*) (Iso-latiennisme) والتدخل(**) (Interventionnisme)، بل على دراسة مفاهيم جديدة للسياسة الخارجية والفلسفة السياسية. وبذلك، ما من أمة في العالم، أكانت قوة عظمى أم لا، تملك سلطة أخلاقية تخولها أن تفرض بنفسها أي شيء بما فيه الديمقراطية.

إذن قد حان الوقت للإشارة إلى أن المعترضين على الغزوات الأميركية هم في الخارج أيضاً. فإلى جانب الأمم التي تعتبر نفسها مهاجَمة بفعل أي تدخل، ثمة أشخاص من بين حلفاء الولايات المتحدة يطرحون على نفسهم سؤالاً لمعرفة ما إذا كان من السليم توكيل مهمة تحديد معايير الحياة الديمقراطية وتحديد مواقع ازدهارها إلى أمة واحدة، إمبريالية كانت أم لا. لقد أعلن ديغول مرة أنه لا يمكن لفرنسا أن تسلِّم بذلك «من دون أن تتراجع أو تتخلى عن شيء من ذاتها».

يبرز من جهة سؤال حول ما إذا كانت الأمة الأكثر قوة تحظى بموجبات المساعدة وتتمتع بحقوق التدخّل في الأراضي الأجنبية. ومن جهة أخرى، ثمة عودة إلى التعريفات الاعتيادية للديمقراطية وإلى عالمية جدواها. لكن ما ينساه الأستاذ برزيزينسكي في النهاية أن تدخّل أمة واحدة، ولا سيّما إذا ما كانت القوة العظمى الوحيدة،

(*) وهي عقيدة السياسة الخارجية تطلق على الدول المنطوية على ذاتها التي لا تولي اهتماماً بالدول الأخرى وقضاياها وخاصة الدول المجاورة لها (المراجع).

(**) سياسة التدخل والسياسة التي من خلالها تتدخل الدولة في الاقتصاد لدعم جماعات أو أنشطة معينة ويكون التدخّل أحياناً في حالة النزاع المسلح من أجل إصلاح وضع ما (المراجع).

لن يمر أبداً مرور الكرام، حيث سيحفز مشاعر عدة من معاداة الأطلسية إلى معاداة الأميركية إلى التوصل إلى حالة عداء وسط تجمع قوى لا تقل عظمة مثل الصين وروسيا والعالم الثالث وأوروبا قريباً. بمهذا المعنى، ثمة تكامل وحتى تواطئ موضوعي بين الانعزاليين الأميركيين والمعادين للأطلسية في العالم أجمع. وفي المقلب الآخر، لا يبدو أن الحجج التي يقدّمها صامويل هنتنغتون ضد عالمية النموذج الغربي للديمقراطية أكثر ضمانة. فهل ثمة «حضارات» مقفلة أبداً أمام هذا النموذج؟ يجب برأيي ألا يتم الخلط بين أمور ثلاثةٍ: أولاً الحماقة الكارثية التي تحمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على ربط أي مساعدة بشروط تطبيق فوري لأنظمة اقتصاد السوق؛ ثم آلهة التحول نحو الديمقراطية في دول كانت في ما مضى شيوعية أو مستعمرة؛ وأخيراً عدم القدرة الثقافية المفترضة لدى بعض الدول على ممارسة الديمقراطية.

لا شك في أن ما كان يسميه لابويسي (La Boétie) «استعباداً إرادياً» ودوستويفسكي «خضوعاً مذهلاً» لم يندثر بعد. فيجدر بكل بساطة الإقرار بوجود سباق سرعة محموم - ليس في حضارات العالم الثالث حصراً - بين هيجان قوى الإخلاص للماضي وفوران قوى ابتداع المستقبل. وسط ذلك كله، لا بد من التنبه كما سبق وأشرت إلى أن الجدلية المتشنجة والمتنافرة بين التيه والتجذر، والعالمية والهوية، والعولمة والخصوصية، والفرد والمجتمع، أي بمعنى آخر التقليد والحداثة، أجل، لا بدّ من التنبّه إلى أن هذه الجدلية لا تفصل بين حضارات بل على العكس تعبرها. وتكمن هذه الجدلية في الديمقراطية لتحرّك بنفسها إخفاقات الحرية.

أوافق على نحو كبير التناقض أنه يمكن اعتبار الاستعمار أول تجليات هذا «الحق بالتدخل» كما وصف في العراق على سبيل المثال، ولكن ما اتفقت المحافل الدولية على تسميته بـ «واجب المساعدة» في زائير مثلاً. ولا أقول هنا إنّه لا أساس لهذا الحق أو ذاك الواجب. بل على العكس! جل ما أطلبه هو أن نفكر في واقع أن أوروبا والغرب الديمقراطيَين قد وجدا أسباباً أحياناً قابلة للإدانة وأحياناً أخرى مقبولة تجعلهما يقدران أن حق الشعوب تقرير مصيرها ليس مبدأ مقدساً وأن ثمة طريقة حضارية أو همجية للتصرّف. وهنا نقاش آخر كبير.

صحيح أن الأمم - وكانت هذه الحال مع بريطانيا العظمى وفرنسا وهولندا وبلجيكا - تستطيع جيداً وبشكل كامل احترام القواعد الديمقراطية لديها لكنها تفرض وجودها في إمبراطورياتها بالقوة وضد حرية المستعمرات. عندئذٍ، نشهد لدى المستعمَرين ولادة شعور قومي بدوره، موجه بالكامل ضد الدول الأمم المستعمِرة، خاصة إذا ما كانت هذه الأخيرة تدعي الديمقراطية. فإذا كان الاستعمار يجري أولاً عبر العسكر، إلا أنه يستقر لاحقاً بواسطة رجال دين ومهندسين وأطباء ومعلمين على وجه الخصوص، يكتبون تاريخ الديمقراطية مراراً وتكراراً على أساس وقائع الثورات متسلحين بذلك الضمير الحي الملفت. وهكذا، يصبح الهدف الأساسي للجيل الأول من المستعمَرين الثوار تقليد نظام قيم الاستعمار نفسه.

ولا يبرز هذا التشويش بصفته القضية الوحيدة المطروحة. فإدانة ذهنية الحملات الصليبية التي بدأها المسيحيون إنما أكملها

الثوار هي بحدّ ذاتها قابلة للتسويغ. فعندما ادعى جيش نابوليون رفع راية الحرية على رؤوس حربتهم، لم يَصب ذلك في مصلحة الشعوب حتى لو قلنا إنه أوقظ في كل من إسبانيا وإيطاليا النزعة إلى الحرية. لكن الأمر مغاير تماماً عندما يتناول الامتناع عن تقديم المعونة للآخر بحجة العالمية. فثمة قوانين حول عدم تقديم المساعدة لأشخاص في خطر، ويمكن تطبيقها على الشعوب. لكن المشكلة تكمن في أنه لا يمكننا الانتقال من دائرة الفرد إلى دائرة الجماعة من دون اللجوء إلى قاعدة نسبية نظراً للتقارب بين الاثنين. ولم أحسب يوماً أن حجج المدافعين عن هذه المواضيع لا مبالية. فلطالما رفضت بصفتي مناصراً لـ «واجب المساعدة» «حقّ التدخّل» المفترض. فاغتصاب سيادة دولة وإن أساءتْ التصرف هو بمنزلة تعريض الأسرة الدولية لخطر جسيم.

في الواقع، لا بدّ من البحث عن المفاهيم الفلسفية أو بالأحرى الاجتماعية وحتى الأنثروبولوجية التي يستند إليها مثل هذا النقاش في مسعى للخروج من عملية تكذيب قد تبدو مثيرة للريبة إن أخلاقياً أو سياسياً. فقد عرفت فرنسا ذهنيتين كبيرتين شكّلتا نقاط ارتكاز أو ولوج للسلوكيات السياسية. الأولى تعود للوسيان ليفي برول (Lucien Lévy-Bruhl) الذي أنشأ مفهوم «الفكر البدائي» الذي كان ينسب في القرن التاسع عشر إلى الإحيائيين الأفارقة والوثنيين الكولومبيين وحتى أحياناً غير المسيحيين كلهم. فبدائية شعب ما تعني تأخراً في نموه الذهني لا فرقاً جذرياً وحتمياً. لذلك، تستدعي نوعاً من التدخّل من أجل سدّ ثغرة هذا التأخر. كان ذلك في نهاية القرن التاسع عشر وبداية فترة الاستعمار. وفي منتصف القرن العشرين، كان كلود ليفي ستراوس (Claude Lévy-Strauss)

صاحب مفهوم «الفكر البري». ليس بدائياً، إنما بريّاً. فهي فكرة لا يسعنا الخلط بينها وبين إعاقة ناجمة عن التأخّر أو الهمجية أيّاً كان نوعها. بل هي فكرة تحظى بهيكليات خاصة بها تؤسس بدورها لمجتمعات تتجمع في حضارات. وقد برزت هذه الفكرة كنوع من الباب المشَّرع أمام شكل من أشكال معاداة الاستعمار الذي لم يعد يناضل من أجل إحلال الديمقراطية لدى الشعوب المستعمرة، بل بكل بساطة لاحترام المجتمعات التقليدية. من هنا، التيارات التي نسميها اليوم «تمييزية»(*) أو «مجتمعية»(**) (Communautarisme). وهي تيارات أؤكّد أن كلود ليفي ستراوس لم يكن ليجد نفسه أبداً فيها. وإذ بربيع الثورات العربية، ذات النتائج الديمقراطية المتضاربة يعيد طرح هذا السؤال عن كثب.

ثقلان ووزنان؟

يحقّ لليبيين الذي عانوا مجازر جماعية أن يأملوا كما المتظاهرين التونسيين والمصريين والمغاربة أن يعامَلوا بمستوى أدنى من الاحترام أو أقله من التعاطف. فيمكن تطويق الحشود من دون ارتكاب المجازر بحقها، والجزائريون خير دليل على ذلك. في الواقع، لقد اختار ثوّار الربيع العربي كلهم أسلحة اللاعنف للاعتراض على قوات القمع الهمجية. وفي التاريخ، يبقى العقيد القذافي (الذي لم يتوانَ عن السخرية من جميع الديبلوماسيين الذين استقبلوه في العالم)، هذا

(*) تيار فكري، يفرض وجود اختلاف في طبيعة المجموعات (المراجع).
(**) ترى الفلسفة عدم وجود الفرد بطريقة مستقلة عن انتماءاته. سواء أكانت ثقافية وإثنية أو دينية أو اجتماعية (المراجع).

القائد المجنون والدموي والديكتاتوري الذي ستبقى صورته مرتبطة بمآسي الثورة العربية، إذ أكثر ما كان يصدم في هذه الانتفاضات التي يقودها المتمردون العزّل هو كيف أنهم لم يحملوا السلاح بل واجهوا بصدورهم العارية. ولم نكن هنا أمام كاميكازيين أو متطرّفين يدعمون أعمالاً انتحارية. فهم لم يمارسوا القتل بل تركوا خطيئة القتل لأعدائهم، كما لو كانوا على علم بما قاله أحد أبطال ألبير كامو: «في كل مرة يحمل فيها المقموع السلاح باسم العدالة، يخطو خطوة نحو اللاعدالة». إلى الأحداث الدموية التي شهدتها ليبيا، حيث فرضوا القوة العظمى الجماعية المتمثّلة بوجودهم الحصري. وهذا ما يفصلهم عن فرسان التطرف.

استطاع الفيلسوف الشيوعي ألان باديو (Alain Badiou) أن ينادي بـ «ريح الشرق الآتية لتقضي على غطرسة الغرب» مضيفاً أن «انتفاضات الشعوب العربية تشكل نموذجاً للتحرر». فليكن! فنحن لم نشعر بحماسة أقل من تلك التي شعر بها ولا فاتتنا تلك التعبئة عندما كتبنا منذ اليوم الأول: «كلنا تونسيون». لكن فيلسوفنا تخوّف من أن نكون قد هنأنا أنفسنا على سلمية المتظاهرين وأقرضناهم تالياً مثالنا الديمقراطي! وفي هذا الصدد يقول بكل جلل «بلغ عدد القتلى بالمئات، وسيتواصل سقوطهم بشكل يومي. نحن لا نسعى وراء الحرب إنما لسنا خائفين منها». في الواقع، أشكك في أن شيوعياً مماثلاً لا يتمنّى مثل هذا العنف الذي وحده بحسب ماركس يولّد التاريخ. وقد شكّل ذلك مادة نزاع حاد بين ميرلو- بونتي (Merleau-Ponty) وكامو عندما كتب الأول **الإنسانية والرعب** (*Humanisme et terreur*) فرد عليه الثاني بـ **الرجل الثائر** (*L'homme révolte*). كما أشك

في أن يكون التونسيون على سبيل المثال وكما عرفتهم دائماً مستعدين للخضوع للعنف بكل سهولة. فقد صرخت حشود من الشباب والشابات المحجبات وغير المحجبات معبّرة عن رغبتها في حرية أخشى ألا تكون بحسب باديو ذات وحي «غربي» وعلى كلّ وريثة ثورتنا. ولا يسعنا تحجيمها باسم الانتخابات التي تبعت.

ما يهم هنا هو الطابع غير العنيف للتمرد. فهذا المبدأ هو نفسه الذي ينصح ستيفان هيسيل به لخدمة النضالات التي يتوقعها ضد الظلم بعكس ألان باديو. ومن الملفت أيضاً أن يكون هذا الخيار الجريء الصادر عن ثائر كبير قد تمت مواجهته بتجاهل من هذا الكم الهائل من القرّاء. فلا يبدو أن ستيفان هيسيل قد تذكر أنه قبل انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية، أعدّ محمود عباس جردة سلبية لمختلف الانتفاضات والأثمان الباهظة التي تكبدتها. كما توقع بألفاظ علنية وواضحة نضالاً سياسياً لا عنفياً، لا يهدف إلى الاستسلام بل إلى نزع سلاح العدو. ولا يزال يحتفظ ستيفان هيسيل بشيء من «الغطرسة الغربية» التي تفيد بأنه أمام رجال عزل، يستطيع العسكر التردّد قبل إطلاق النار. لقد كان ذلك صحيحاً في تونس كما في مصر. ففي تونس، تحول قائد القوات المسلحة العقيد رشيد عمار الذي لم أنفكّ أشير إلى حسه الوطني وإلى أنه بطل الانتصار وسيبقى بفعل قوته الأخلاقية الملاذ في مواجهة أي مستقبل معقد.

لكن مع ليبيا، برزت مجدداً في أوروبا تلك المشكلة السرمدية التي أثيرت بادئ ذي بدء مع الأطباء الفرنسيين. هل يفترض أن تشكّل السابقة العراقية مادة ذعر تحول دون ممارسة التدخّل أو

المساعدة؟ مع القرار الذي اتخذ في ليل 17- 18 آذار/ مارس، أكدت الأمم المتحدة في نهاية المطاف أن ثمة أسرة دولية فاعلة. فكان لا بد من ألا يحمل التدخل أي علامة غربية وألا تستخدم روسيا والصين حقّ النقض في مجلس الأمن. كما كان لا بدّ من نيل أي تدخل في دولة عربية على موافقة جامعة الدول العربية. في الواقع، لو لم تتحقق هذه الشروط، فلربما لم يمنح أوباما موافقته للولايات المتحدة، إذ تكفيه في الدرجة الأولى الحروب في العراق وأفغانستان ثم إن هدفه الأولوي هو عدم زجّ الولايات المتحدة في صراع مع الإسلام. وهذا ما أكدته هيلاري كلينتون خلال أسفارها إلى تونس والقاهرة. وقد شكّل ذلك كله نجاحاً كانت الديبلوماسية الفرنسية في أمسّ الحاجة إليه. فقد أنقذ قرار إنساني وحازم اتخذ باسم البشرية جمعاء تمردً الشباب العرب من براثن مجزرة فظيعة بعد أن عقدوا العزم على الدفاع عن القيم التي تأسست الأمم المتحدة باسمها.

لا مفرّ من أن يدفع تسلسل الأحداث باتجاه مجادلات ومواجهات. ففي ما يتعلّق بالشباب التونسي والمصري، الذي استفاد في كلا الحالتين من احتشاد الجيش إلى صفه، لا يسعنا سوى أن نثني على ما حصل ونتضامن ونقرّر فعل المستحيل كي لا يصادر أحد ثورة الشعوب التي تحررت. ولم تبرز سوى لاحقاً وفي كل من ليبيا والبحرين واليمن وسوريا على وجه الخصوص وضعيات حولت ممارسات القمع فيها النزاع المتمرد إلى حرب أهلية(*). لذا جاء التدخل في ليبيا

(*) يبدو أن الكاتب يتخيّل بعض السيناريوهات كعادة الهوليوود الأميركي ويزعم صدورها حتى ولم تحدث، من دون تعزيزها بمعطيات تثبت حقيقة أفكاره (المراجع).

ليرد على حال الطوارئ هذه لكن تجدر الإشارة هنا إلى هذا الدليل يبدو وكأنه حقيقة جوهرية لليبيا وحدها. وهنا كان لا بد من التساؤل إن كان حق التدخل نفسه وواجب المساعدة نفسه ينطبق أينما كان. أما الخلاصة فسلبية بلا أدنى شك: وهذه نقطة أساسية اتجه أصدقاء وقورون مثل إدغار موران وباسكال بونيفاس (Pascal Boniface) إلى تجاهلها. وللإجابة بشكل أدقّ على زميلي الشاب هنري غيرشون (Henri Guirchoun) لا يسعنا الكلام عن ممارسة «ثقلين ووزنين» يختلفان بحسب الوضعية المطروحة في ليبيا أو سوريا.

ففي ليبيا إذاً، وكما سبق وذكرت، قرر مجلس الأمن وجامعة الدول العربية وحلف شمال الأطلسي ممثلاً بفرنسا وبريطانيا القيام بخيار يستدعي خرقاً للسيادة. لقد منحت الأسرة الدولية لنفسها حقّ تدخل استثنائي. لكن الوضع في سوريا يثير الصدمة لأن القمع يتخطى في عنفه ووقاحته أي عنف آخر. لكن هنا، لا بدّ للأسرة الدولية من أن تخترع حقاً آخر جديداً، مثل ذلك الذي منحته لنفسها في ليبيا، من أجل معاقبة السلوك الذي لا يغتفر لرئيس سيادي تعتبر بعض الأمم القوية وجوده ضرورة. غير أنني لا أستطيع أن أستوعب كيف يمكن أن نطبق في سوريا القرار السياسي الذي اتخذ لليبيا، ولا سيّما الأسلوب المذهل الذي أدّى إلى الإطاحة بالقذافي، من غير أن يستطيع الشعب السوري الرهان على انتصار تساعده عليه «الأسرة الدولية» وتباركه.

يصبح عندئذٍ المفهوم الوارد في استنكار سياسة «الثقلين والوزنين» مفهوم عدالة يمكن أن تطبق في كل مرة على الجميع وبطريقة

عادلة. فبما يفيد أن نقول إننا لم نعترض على التدخل الإسرائيلي في غزة إذا لم يكن أعضاء مجلس الأمن متفقين في ما بينهم للقيام بذلك؟ فالعدالة في الجيوسياسة ليست بالأمر التجريدي. بل هي تعتمد على الظروف وعلى أولئك الموكلين تعريفها وتطبيقها. فلطالما برز «ثقلان ووزنان». لكن قد تتضافر الشروط أحياناً بما يساعد على تطبيق المبدأ نفسه أينما كان.

فالتدخّل الفرنسي البريطاني في ليبيا كان على وشك أن يعيد ولادة عالم ثالث إسلامي يساري ضد الغرب بتوجيه من إيران وسوريا واليمن وبرعاية غير مباشرة من الصين وروسيا. وهذا ما كان يخشاه باراك أوباما وأنجيلا ميركيل (Angela Merkel). لقد تمّ إبعاد هذا الخطر لكن الصعوبات التي واجهت الثورات العربية لم تحل دون بروز مثل هذه الفرضية. وعلى أي حال، أودّ هنا أن أعيد التأكيد أني لا أجد ما هو أهم من هذه العملية التي اقترنت فيها بطولة قوات الثوار بالحنكة الاستراتيجية التي تميّز بها حلف الأطلسي. وما ذلك سوى بنجاح مريح أدّى إلى الانتصار على عدد من الرهانات المرعبة، وأولها تفادي الوقوع في المأزق الذي وصفه العديد من الجنرالات الفرنسيين والأميركيين، وثانيها خروج «الشارع العربي» في مظاهرات ضد التدخّل الفرنسي البريطاني الذي يعيد إلى الذاكرة الحملة المؤسفة على قناة السويس. أما الرهان الأخير فتمثل بتفادي أن يؤدي فشل نسبي أو التوصل إلى نوع من التسوية مع الديكتاتور الليبي إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها التونسيون والمصريون في ثورتهم ويكبح جماح حمى العدالة هذه التي أخذت تسقط الطغاة الواحد تلو الآخر. لذا لا يمكن تجاهل أي من هذه الانتصارات الثلاث. ولا يغفل

نيكولا ساركوزي عن الأمر ولا بدّ من تحية مارتين أوبري (Martine Aubry) على ما أظهرته من مدنية في هذا الصدد.

لقد صودف أني عشت في تونس عشية تسارع الأمور لدى الجار الليبي. ما من شيء يجري في أحد هذين البلدين ولا يؤثر في الآخر. فقد كاد البلدان يتوحدان في زمن بورقيبة عام 1973-1974. ويعتبر انتصار الليبيين عيداً مشتركاً. أما التونسيون فيفاخرون بقولهم إنهم استبقوا الحدث أو ربما تسببوا بوقوعه. فضلاً عن ذلك، هم يذكّرون بأنهم لم يكونوا بحاجة إلى جيش أجنبي لطرد الطاغية. أخيراً، يفضل التونسيون بطبيعة الحال أن يرسلوا عمالهم للعمل لدى الجار الغني بدل أن يجبروا على استقبال عشرات الآلاف من المنفيين المعدمين. لكن حتى الساعة، أين تكمن الفوارق بين تونس وطرابلس الغرب؟ الفارق الأول الذي وقع كالصاعقة على أصدقائي هو أنه في تونس، تستطيع النساء الظهور، بينما يتخفين في ليبيا. فما من أمر يجري من دونهن في البلد الأول وما من أمر يجري معهن في الثاني. أما الفارق الثاني، فيكمن في أن الإسلاميين أكانوا من الإخوان المسلمين أو من السلفيين، إذ كانوا حاضرين بقوة في كلا البلدين، لا يثيرون في طرابلس الغرب شعور التنديد نفسه الذي يشعر به عدد لا بأس به من التونسيين. على كل حال، فالوضع في ليبيا أخطر بكثير من الوضع في تونس أو مصر. فكلٌّ يملك أسلحة والبعض قرّر استخدامها لمعالجة نزاعات إثنية أو إقليمية أو قبلية. لكن لا بدّ هنا من تصحيح هذا التأكيد نتيجة الملاحظة التي تقدّمت بها الوفود الأجنبية حول كفاءة المسؤولين في المجلس الوطني الانتقالي. لقد حالت طائراتنا دون وقوع مجزرة لكن تحويل مجتمع ما إلى ديمقراطية دونه رهانات أخرى.

لنعد الآن إلى النقاشات التي سبقت التدخّل الفرنسي. فالسؤال يتمحور حول معرفة ما إذا كانت العملية مجردة من أي مصالح خاصة أو ما إذا كان ثمة قطبة مخفية بحجة حماية متمردي بنغازي تقضي بجذب ناخبين مستقبليين وتلبية مصالح ذاتية ولا سيّما في مجال النفط. أفليس التدخّل أينما كان دليل عنجهية غربية سعت دوماً لفرض قيمها عبر الحرب؟ هكذا يفكّر الجزائريون وهم ليسوا الوحيدين. لذا لا بدّ من الإسراع في الردّ على أن الليبيين قد طلبوا هذه المساعدة من القوى الأجنبية. لكن لسوء حظهم، لم يحصلوا من بعض الدول العربية سوى على مساعدة خجولة وبعيدة. من جهة أخرى، لا يسعنا أبداً أن نؤكد أنه كي تولد ديمقراطية في الدول العربية من غياهب ماضٍ بعيد، ثمة جيل جديد يطالب بمفهوم غربي للحرية من دون أن يتخلّى عن إسلامه. في هذه الحالة، يمكن القول إن هؤلاء المسلمين قد رحّبوا بمساعدة الغرب باسم هذه القيم الغربية.

حتى هذه اللحظة، لم يلق الشعار التقليدي التعبوي ضد «الإمبريالية الأميركية» أو «الكيان الصهيوني» أي صدى شعبي له. لكن ذلك لا يعني البتة أن النزاع مع إسرائيل لا يؤدّي إلى تعقيد العلاقات بين السلطات الجديدة والدول الغربية التي تقدم الحماية لها. يبقى أن كل دولة عربية ولا سيّما دول المغرب العربي تملك تاريخها الخاص وتقاليدها وخصوصياتها، وهو خطأ مشين اعتبار العملية الليبية مرجعاً أو سابقة أو مثالاً يحتذى والاعتقاد بإمكانية الفوز في أي بلد آخر بالرهانات التي حال الحظ دون خسارتها في ليبيا. وهذه ليست هنا مسألة سياسة واقعية. فعالمية الديمقراطية تبدو لي أكيدةً لكن لا يسعها أن تنجز بمجرّد نبذ تاريخ الشعوب وعبقرية الأمم.

VIII
الرهان على عامل الهجرة

الدماء والأرض

ما إن طرحنا تساؤلات حول العلاقات التي تربط الأمة بالمفكّرين، حتى بدا أن العقلانية تعني أو تفترض نوعاً من العالمية وأنه يمكن تالياً نشوب نزاع مباشر مع الإشكالية الوطنية التي تعبّر هي عن الخاص. فالمفكرون، أكانوا رجال دين أم أيديولوجيين أم ماورائيين أم ماركسيين، يعيشون في مملكة من الأفكار العالمية ويجاهرون نوعاً ما بنصرانية المخلص العابرة للحدود القومية. هكذا طُلب من إبراهيم أن يغادر أور ومن موسى أن يهرب من مصر، فيما حضّ يسوع على ترك الموتى يدفنون موتاهم ليتبعوه. من جهتهم، أسّس الاشتراكيون المنظمة العمالية الدولية في مواجهة الأمم. أما هؤلاء المفكرون الذين يمتهنون التفكير في الحالة الانسانية فيظهرون كرجال دين يمارسون الخيانة ما إن يتوهون عن المفاهيم والنماذج الأصيلة ليعطوا الأولوية للجذور والأصل والأرض وعبادة الموتى. أي باختصار للذاكرة. وكان ميشال فوكو أوّل من أعلن أن المفكرين الحقيقيين هم ذلك الجنس البشري المهدّد بالانقراض. فبرأيه هم عبارة عن مفكرين يمتلكون رسالة ويريدون منها أن يكونوا «ورثة الحكيم

الإغريقي والنبي اليهودي والمشرع الروماني». وهنا يمكن إضافة أن اتحاد هذه المصادر الثلاثة قد أدّى إلى بناء هذا الكون المنظم الذي ميّز نهضة الغرب، الذي سعى بدوره طويلاً للتعويض عن نزعة الفوقية لديه عبر تأكيده الكوزموبوليتية تحديداً.

في المقابل، فإن الكتاب أو الأدباء أو الروائيين - حتى لو كانوا مؤرخين أو فلاسفة - قد ركزوا اهتمامهم على الفرد والملموس واللامنطقي. فهم عرضة للتأثر بالأساطير أكثر منها بالأفكار. وغالباً ما جاءت روائع الأدب العالمي على شكل أعمال تصف أمة وتعبّر عنها والأمثلة كثيرة من **الإلياذة والأدويسه** والنصوص الإنجيلية وروايات **ألف ليلة وليلة** والأساطير الصينية ودون **كيشوتي** التي كتب نصها سيرفانتز (Cervantes) ولوسياد (Lusiades) ولكاموي (Camoes) والبؤساء (*Les misérables*) لفيكتور هوغو (Victor Hugo) والحرب **والسلم** لتولستوي **والآمال الكبرى** لديكنز (Dick-ens). بطبيعة الحال، لا دانتي (Dante) ولا شيكسبير (Shakespeare) ولا راسين (Racine) استخدموا أياً من إرثهم؛ بل التحقوا بالعالمي من غير أن يمروا لا بالمحلي ولا بالجذور أو التقاليد. لكن هل من إيطالي أكثر من دانتي أو بريطاني أكثر من شيكسبير أو فرنسي أكثر من راسين؟

من الثابت أن الشرط الإنساني يترنح أقله في تاريخه المعاصر بين الحنين إلى الجذور والحلم بحرية لامتناهية. ويمكن إلى حدّ ما القول إن الحضارات تتألف من تقاليد يتعيّن على الكتاب والفنانين تجاوزها. فالكتاب ليسوا بضرورة الحال بالمفكرين وتالياً لا يملكون مفاهيم

أخلاقية يدافعون عنها. وغالباً ما يتغذّى الفن مما تدينه الثقافة فيما يطالب الفنانون بأن يتم الحكم على أعمالهم وفق معايير جمالية. فالخير لا يختلط بالجميل والصحيح سوى في النماذج الأفلاطونية. خلال الحرب العالمية الكبرى الأخيرة، وجدنا صعوبة في رفض موهبة الكتاب الفاشيين من النروجي نوت هامسون (Knut Hamsun) إلى الأميركي إزرا باوند (Ezra Pound) والفرنسي لويس - فردينان سيلين (Louis-Ferdinand Céline). أما منظِّر الألمانية الكبير فليس الشاعر غوته (Goethe) بل الفيلسوف فيشت.

وذلك لا يعني أن الأدب والفنون لم تمجد يوماً الشعور الوطني، أو ألق المنتصرين أو عبادة الموتى أو الإنسانية الغنائية. ففي فرنسا على سبيل المثال، تغنى كل من موريس باريس ولويس أراغون بحبه لفرنسا وعلى وجه الخصوص حبه الأعمى للماضي. وغالباً ما يُؤخذ الانتماء إلى أمة ما على أنه دخول في نوع من الاستمرارية الأبية التي تحمي الفرد من عزلته وتراجعه ونهايته. وإذا كانت عبادة الموتى ترتدي هذه الأهمية، فذلك يعود تحديداً إلى أننا ندعي رمزياً قتل الموتى وذلك عبر إحيائهم بواسطة الذكرى. وهذا القتل الرمزي هو الذي يعي الكتّاب كيفية صبغه بأصولهم وأساطيرهم فيبعثون جرعة من الخلود في الأمة.

سأشعر بالذنب إن لم آتِ على ذكر رجل سياسة نجح في التوليف ما بين الفكرة القومية ومعيوشه التاريخي. لقد تتلمذ شارل ديغول على المبادئ القومية التي وضعها شارل موراس وموريس باريس، وهما منظرا الأمة التي ينظر إليها على أنها إرث إن لم تكن قرابة دم.

ومع ذلك، فقد أصبح ديغول مشهوراً بفعل جملة واحدة هي: «لطالما كوّنت فكرة معينة عن فرنسا». وقد استخدم لفظة «فكرة» لا لفظة «شعور». وقد اضطر ديغول أن يتنبه أنه بعكس ألمانيا، ما من نقاء عرقي في فرنسا لكن الأمة الفرنسية قد تغذّت بشكل متواصل بفعل مساهمات خارجية. لكن ما السبيل إذاً للانتماء إلى الأمة؟ هل ببساطة عبر الولادة المجانية على الأرض؟ من الناحية القانونية، لم يجد ديغول في ذلك أي مانع. لكن على أرض الواقع، كان يعتقد بحسب عبارته أن الأمة تُصنع بفضل «العذابات المشتركة» التي يتشاطرها الأفراد الذين يشكلونها. فلم يعد الموتى من يشكلون الأمة، بل هم الأحياء بعذاباتهم المشتركة والذاكرة التي يحتفظون بها والخلاصات التي يستنتجونها. وقد ذكرت هنا هذا المثال لأنه من النادر أن يلاحظ كتابنا ما ساهم به ديغول من مساهمة خلاقة إلى تأملات الكبير إرنست رينان (Ernest Renan) التي يتم ذكرها بكثير من المنطق. فإرادة العيش معاً تتغذى من التجارب والأمجاد أكثر من الأرض والأموات.

غير أن مفهوم قانون مسقط الرأس بحد ذاته يعني كما ويؤدي إلى فلسفة خاصة بالهوية القومية والطريقة التي يتم عبرها المحافظة عليها. وتشكّل ألمانيا إحدى الأمم التي نأتي دائماً على ذكرها مثالاً معاكساً لأي مقاربة لقانون مسقط الرأس. فقد شكل مفهوم الألمانية المرتكزة على الدم وتالياً على الوراثة الطابع الأساس لهذه الأمة قبل أن تصبح دولة ولهذا الشعب قبل أن يحدّد حدود أرضه. ويكمن مصدر قوة الألمانية الفريدة بالنسبة لعدد من المفكرين في تجانس العناصر التي تتألف منها ويتم التعبير عنها بلغة خاصة بألمان أو بأنسباء أقرباء منهم فضلًا عن «نقاء العرق». من هذا المنظور، تسبق القومية الأمة، هنا كما في أي مكان آخر كما يرى غيلنر.

نعي جيداً أن فكرة الشعب المختار ليست حكراً على اليهودية وأن عدداً من الأمم ولا سيّما روسيا وأرمينيا والولايات المتحدة قد عملت على تغذية هذا الحلم أو هذه القناعة بأن القدر قد اختارهم، لكن اقتران انتخاب البطل ومصير الشعب بعلاقة القربى بين الأفراد والمواطنين لم تصبح ضيقة إلا مع اختراع العنصرية النيوعلمية (néo-scientilisme) الموروثة عن شامبرلين (Chamberlain) وفاشيه دو لا بوج (Vacher de Lapouge) وغوبينو (Gobineau). فبدءاً من اللحظة التي تصبح فيها الأعراق غير متساوية، لا يمكن لتلك الأعلى إلا أن تخسر بمزجها بتلك الدنيا. غير أن ذلك المفهوم الضيق للأمة يتعارض والمفهوم المنفتح والجامع للإمبراطوريات. فثمة أباطرة اعتقدوا أنهم منزلون من فريديريك الأول، وهو أول حاكم مطلق في الغرب في القرن الثاني عشر إلى شارلز كينت (Charles Quint) والأمير إيفان الثالث في روسيا. لكن كان لا بدّ من انتظار ألمان القرن التاسع عشر حتى يصبح الانتخاب جزءاً لا يتجزّأ من حق الدم. فلطالما انبهر الألمان بالشعوب الكبرى وخالوا أنفسهم من سلالة الرومان في ظل شارلمان (Charlemagne). في كتاب لهيرفي لو برا (Hervé Le Bras)استعدت هنا عنوانه **الأرض والدم** (*Le sol et le sang*)، يمكن أن نلحظ الفكر الآتي: «في الحقد الذي يكنّه هيتلر لليهود، يمكن أن نشعر مرة أخرى بتلك الرغبة في امتلاك المزايا التي ينسبها إليهم لأن اليهود عرفوا بنظره كيف يحافظون على دمهم وتالياً على عاداتهم ودينهم [...] وقد تحملوا مآسي المنفى وتخيلوا مسبقاً ألمانيا المثالية ومصيرها. قد يكون اليهود والألمان شعوباً توأماً ويفرض العديد من الأساطير الأفريقية ضرورة إلغاء أحدهما كي يتحقق مصير الآخر».

على كل حال، وبدءاً من النظرية الداروينية ومن نظريات الوراثة وظهور علم تحسين النسل، تدخل فكرة الدم وأهميته في الأعراف. في المقابل، ومن المنظور الألماني، لم يكن بالإمكان الاحتفال بمساهمة الدماء الجديدة لأن الدم الأجنبي الذي يضاف للشعب المختار لا يمكن أبداً أن يكون دماً جديداً. فهذه الدماء الجديدة هي دماء نجسة، وهي الفكرة التي استخدمها روجيه دو ليل (Rouget de Lisle) – في النشيد الفرنسي لا مارسيز (La marseillaise) – من دون أن يربطها بالشعب. بالنسبة إليه، الدماء النجسة هي دماء العدو. في المقابل، فإن الألمان يرون أن قوة الجماعة القومية لا يمكن أن تتحقّق سوى بفضل «نقاء العرق» حيث تصبح بمنأى عن الكوزموبوليتية والإنجاب اللاشرعي والزواج المختلط، أي باختصار أشكال المزج كافة.

لكن أسطورة الدم كشرط للوحدة القومية غير واردة كثيراً في التقاليد الفرنسية، لربما لأن الملوك في أوروبا وفي ظلّ الحكم الملكي كانوا أنسباء يمكن لرابط الدم بينهم أن يساهم في تحقيق رسوخ لسلالة أوروبية أكثر منه تجانس مجتمعي أو قومي. في المقابل، ما ارتدى أهمية متزايدة نتيجة حروب الثورة والإمبراطورية كان مفهوم الدم المراق والتضحية. لكن هذا الدم يمكن أن يسيل من أي كان. لذا يصبح حق الدم المنقول أقل شأناً من حق الدم المراق. لذلك، يصبح الحكم على مدى صدقية الانتماء للأمة منوطاً بهذا الدم المراق، حيث بات الحديث عن قدامى المقاتلين على نحو «لديهم حقوق علينا». وقد أخذ شارل موراس يبحث على نصب الأموات عن عدد الأسماء الهجينة فيها بحث موريس باريس في المدافن عن أصول الأمة. فهم الأموات

وذكراهم والتحية المتوجّبة علينا تجاههم والرغبة التي تتملكنا في الانتقام لهم، هم من أريقت دماؤهم التي روت هذه الأرض وغذّت جذور الوطن.

لكن يمكن القول إنه بعيداً عن التعصّب المعادي للسامية والرهاب من الأجانب الذي عبر عنه كل من موراس ودرومون (Drumont) فلا فرق في الدماء التي أريقت من قبل شعوب تختلط بالشعب الفرنسي. فمن رحم التقليدية، سيبرز الفكر الديغولي كقوة خاصة لا تُقهر. لقد أشار ديغول بداية أنه يملك «فكرة» عن فرنسا، أي عكس ما يشبه أحجية ولدت من الدم. ثم أخذ يبتعد عن عبادة الموتى والدفاع عن الدم المراق ليثني على التجربة «المشتركة». فالأمة لا تساوي شيئاً بلا ماضٍ، لكن هذا الماضي قد جُبِل بالمآسي المشتركة التي يفضل أن نتخطاها. فالأبطال بالنسبة إليه ليسوا بضرورة الحال الموتى، حيث يمكن لكل فرد أن يخاطر بعذابات مشتركة تمنحه حق مسقط الرأس الذي ليس ثمرة ولادة صدفة بل إرادة مشاركة بالتضحية المشتركة. ويجيد رومان غاري (Romain Gary) التعبير عن هذا الشعور عبر إعطاء مثاله الشخصي. فالأديب ذو الأصول البولونية واليهودية شعر أنه أصبح فرنسياً لدى مشاركته في قوات الطيران الفرنسية الديغولية - الحرة.

لذا، فهو ليس معنى الأمة بتجرده العرضي، ولا «الوطنية الدستورية» العزيزة على هابيرماس (Habermas)، بل هو هذا الحق الذي يمنحه التجذر في تجربة مشتركة يخوضها أي فرد، أيّاً كان أصله أو عرقه أو دينه.

هذا المشترك الذي يتخطّى الجماعة

لم تتم الإشارة بما فيه الكفاية إلى الجرأة القصوى في المواقف التي برزت في **مذكرات الأمل** (*Mémoires d'espoir*) الأولى التي كتبها الجنرال ديغول. لا شك في أنه ينبغي تحديد ماهية هذه التجارب وما الذي يجعلها مشتركة. فيتم الدفع بالمهاجر كي يأتي إلى فرنسا لا ليعيش كغريب ولكن ليشاطر محن الأمة. وهنا، لا بد من أن تكون الأمة موجودة والمحن التي تعبرها تهدف إلى تخليدها. ويمكن تلخيص الفكر الديغولي عبر القول إن الأمة تتشكل من تخطي «الرغبة في العيش معاً»، ودائماً بحسب إرنست رينان إلى «الرغبة في المعاناة معاً» ليس عبر التضامن الوطني وحسب بل خشية على تلك «العظمة». فبعكس فلسفة حق الدم، تتناول فلسفة حق مسقط الرأس إما الرهان على العبقرية التي تدمج أمة أو اقتلاع جذور الأمة بحيث لا يبقى منها سوى المبادئ الدستورية. لذلك، يكفي بموجب هذا المنطق احترام المبادئ الديمقراطية في البلد لاكتساب حقوق المواطنية كلها.

نسلك هذا الدرب تارة عبر بناء أوروبا، وطوراً عبر عولمة ليست سوى الأمركة بحد ذاتها. وبما أن دوافع الهجرة تقود «من لا يملكون شيئاً على طرق أبواب من يملكون أي شيء»، يمكن النظر إلى المهاجرين على أنهم مؤدون في الحياة الاقتصادية يودون الاستفادة تحديداً من الرفاهية والإنتاج وقد ينتمون أو لا إلى أمة لا ندري ما إن كانت ستحافظ على وجودها.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه نادراً ما يقرّ أحد بهذه الانهزامية. في النهاية فإن هذا الملف قابل للكثير من الأخذ والرد. ففي حالة

فرنسا، إذا ما خال المرء أنها سرعان ما ستذوب في «القرية العالمية»، لما الانشغال إذاً بمعرفة ما إذا كانت آليات الدمج الشهيرة محكمة القبضة أم لا، وهي آليات سادت في المدرسة العلمانية والخدمة العسكرية الإلزامية وفي الدور المسيطر الذي مارسته الكنيسة الكاثوليكية وحتى في القوة الجامعة للحزب الشيوعي والاتحاد العمالي العام؟ وهنا، لا بدّ من الإشارة إلى أن المحرك الأساسي لماكينة صنع الفرنسيين يكمن في الثقة التي يوليها الفرنسيون لنداء بلادهم ومستقبله. ففي زمن الإمبراطورية الفرنسية، بلغ عدد المستعمرين الذين يطالبون بالحقوق نفسها التي يطالب بها المواطنون الفرنسيون عدداً ملحوظاً. ويمكن تالياً تلخيص ما سبق ذكره وفق الصيغة التالية: كانت الهوية الفرنسية أقوى من هوية الجماعات التي تستقبلها فرنسا. وأقلّ ما يمكن قوله هنا هو أن الوضع لم يعد اليوم على هذه الحال وقد أصبح من الصعب الكلام عنه. فقد بات من غير المقبول سياسياً. إلا أنه يمكن أن نلاحظ بسهولة ولا سيّما عبر مثال لافت أن ثمة جماعات تتخطّى فيها درجة تجانسها وتماسكها وثقتها في نفسها الأمة التي يفترض أن تنخرط فيها.

من الأجانب من يأتون إلى فرنسا وألمانيا لا كمن يصل إلى بلد مضيف، إنما يلتحقون بجماعة يتبعون لها لكن لم تعد تملك الإمكانيات للعيش في الأمة التي ولدت فيها. فالقبليون يلتحقون بالقبليين والأتراك بالأتراك. ويصبح حقّ مسقط الرأس تفويضاً ببناء جماعة أجنبية على الأرض. ويصبح حق مسقط الرأس الممنوح تلقائياً للأجانب حقاً لتعزيز أواصر جماعة بعكس وضعية مسقط الرأس.

هكذا، تصطفّ الجماعات التي تتخطّى بمتانتها الجماعة الوطنية

الأصيلة وهكذا تبرز الجماعية. وبما أن الولايات المتحدة وهي الأمة الأكثر قوة والأكثر حضارة والأكثر ديمقراطية في العالم تشكل المثال الذي يحتذى وتبرز كراية للجماعية، فيصبح من الصعب مقاومة اليوتوبيات الأخرى ودغدغتها وعدم الظهور كمن يمشي إلى الوراء بحجة أنه يمثل ذاته.

إذا ما أردت التكلّم تحديداً عن الإسلام بما أني مواطن في فرنسا التي يشكّل فيها الديانة الثانية التي يتبعها نحو خمسة ملايين شخص، فلا بدّ من أن ألاحظ أن الإسلام بات أقلياً يتحوّل من الداخل وقد يشكّل انطلاقاً من أوروبا الفرصة التي ينتظرها مصلحو العالم الإسلامي بفارغ الصبر. لكن في المقابل، لاحظت أيضاً أن الجماعات الأخرى أقل قوة بكثير وأقل حيوية. وأنا لا أتكلّم هنا عن اليهود الذين يضطلعون بحيوية مذهلة ولكنهم ليسوا مرتدين. لكن لا الكاثوليك ولا البروتستانت ولا الماسونيين ولا العلمانيين ولا المؤمنين يملكون هذا الإيمان الجمهوري وهذه الحماسة المدنية التي يمكن أن تحول دون دمج إسلام ولو خضع للإصلاحات.

لا شك في أن ما سبق يطرح نقاشاً كبيراً. فالمستعرب الشهير والذائع الصيت اليوم جاك بيرك (Jacques Berque) ما كان ليطلب موافقة المسلمين العرب على اليوتوبيا الأندلسية العزيزة على قلبه لو لم تشكل إسلاماً أكثرياً. فالأندلس الشهيرة، حيث الأديان الثلاثة مع عصر المأمون وابن رشد الذهبي وفي ظل عهود أرسطو وموسى ومحمد (ص) المتزامنة، وعلى وجه الخصوص أرسطو جاءت ثمرة تسامح سيادي إنما إسلامي حقيقي. لكن ما يصبح الإسلام عليه عندما يكون أقلية؟ يزداد عدد المفكرين الذين يطرحون هذا

التساؤل. وحتى عندما يكافئون أنفسهم على المنفعة التي يمكن أن يستخرجها من هذا الوضع الوحي المحمدي، إلا أنهم يعجزون عن تصور معيوش وممارسة للدين لا تكون إلا فردية. فكما عند اليهود، الدين بداية هو المجموعة والعائلة والقبيلة والجمعية والأمة، أي نوع من التماسك الجماعي الذي يتكيّف بطبيعة الحال مع العلمانية الجديدة بما أن هذه الأخيرة تدير ظهرها لجمهورية الأفراد لتصل إلى حماية المجموعات.

هل كان يفترض إحالة البرقع أمام مجلس الوزراء والبرلمان وسن قانون يمنع ارتداءه؟ فهذا الرداء الأفغاني المظهر الذي يتألف على مستوى العينين من شبكة تسمح بالنظر من غير أن تكون السيدة مرئية ليس مرحّباً به في بلادنا. فالبرقع ينم عن رغبة ذكورية مازوشية في حماية المرأة من أعين الرجال ومنعها من التواصل. وهذا تحديداً ما يثير سخطنا. لكنني لا أعرف شخصياً في بلدنا أو في أي بلد آخر مسلماً واحداً يوافق على ارتداء البرقع، هذا بالإضافة إلى أن السلطات الدينية الإسلامية في فرنسا قد أدانت ارتداءه. فهل كان من المناسب تحويل هذه القضية إلى قضية وطنية قد تلحق العار بالمجتمع الإسلامي كاملاً؟

لكن إلى ماذا يشير البرقع تحديداً كي نستعيد صيغة دارجة؟ نحن نعي جيداً أنه لا يعني الحجاب المعروف في دول المغرب العربي والذي يراد منه تغطية شعر المرأة، إنما هو حجاب لا يظهر عملياً أي تفصيل عن المرأة التي ترتديه. وهكذا، تمرّ المرأة كما الظل، غائبة وغامضة. فمن يرتدين البرقع يبحثن عن التهرب من نظرات الجميع، الأمر الذي يمثل نوعاً من التقشف الرهباني إذا ما تغاضينا عن فكرة أنهن يحتفظن

بحصرية وجههن وجسدهن للرجل الذي يقبلن أن يصبحن ملكاً له.

لا شك في أن هذا التشويه في المظهر الهندامي لا يلقى استحسان غالبية المواطنين الذين اختارت النساء بحرية أن يعشن بينهم. ولا شك أيضاً في أن البرقع لا يعود إلى واجب ديني بل إلى عادة أدانها شيخ الأزهر كما المؤسسات الدينية الرفيعة المستوى في العالم السني. في المقابل، فقد خرج إلى العلن نقاش لست أكيداً من حسن إدارته وقد تناول الخيار المفروض بين إصدار قانون أو مجرد إعلان في الجمعية الوطنية.

لقد سارعت السلطات الدينية في فرنسا، مسيحية ويهودية وإسلامية، إلى التزام الصمت أو إعلان حيادها، متبنية موقف بعض حركات اليسار التي رأت في أي نوع من أنواع المنع انتهاكاً لحرية المعتقد. من جهتي، كنت أرى أن إقرار قانون يتناول بضعة مئات من النساء قد يكون لديه نتائج عكسية، هذا مع إيماني بضرورة إدانة المجتمع الفرنسي لهذه الممارسة بشكل واضح وصريح. إذ في النهاية، متى كان الحجاب ليشكل مشكلة - قبل البرقع - في فرنسا، فيما يعيش المسلمون بأعداد كبيرة منذ نصف قرن؟ من أين تأتي تلك الرغبة في فرض ارتداء أشكال الحجاب كافة إن لم تكن من حركات سعودية وأفغانية. في الوقت عينه شكلت الحكومة الجزائرية أول أهدافها لعدم سماحها وصول الإسلاميين إلى الحكم وذلك عبر إلغائها الدورة الثانية من الانتخابات الحرة؟ هل نسينا ما حصل خلال السنوات العشر هذه في الجزائر، وما كان يعد لظهور شبكات عملت أولاً على زعزعة جزء مهم من الوطن العربي الإسلامي بانتظار التكلل

بـ «المجد» مع هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 في نيويورك؟ كيف يمكن أن ننسى أنه بدءاً من هذه اللحظة، بات شباب مسلمون يؤكدون تضامنهم مع ملحمة الحقد التي يعبر عنها قادة متعصبون يرفعون راية إسلام ما؟

لذلك، قد لا يعبّر ورثة روّاد هذه الغزوة المحمومة سوى عن إرادة بالخروج عن مجتمع الكفار. بيد أن انغلاقهم على ذاتهم، وإن ابتعدوا عن العنف، لا يعني إلا عكس ما يبقى صالحاً وجميلاً في ظلّ مختلف أنواع الأنظمة - أيّاً يكن انحدارها - من الانفتاح إلى المشاركة وتبادل النظرات وصولاً إلى الاندفاع نحو الآخر. فالأمر هنا ليس مسألة حجاب أو لا بل معنى هذا الحجاب. فلا أجمل من حجاب يزيّن الوجه كما نرى في لوحات كبار الرسامين الهولنديين والإيطاليين. لكن بين هذا القبر المتجوّل الذي تحمله هؤلاء المجهولات وبين الحجاب الذي يعكس جمال بنازير بوتو، ثمة هاوية عميقة تشكّل حداً فاصلاً بين سر الظلمات وعطاء الأنوار.

من هنا ذهولي الذي يفوق حد الوصف عندما أسمع الناشطين في مكافحة الإسلاموفوبيا يدينون استخدام لفظة «جمهوري». بالنسبة إليهم، تفقد هذه اللفظة من مصداقيتها بحكم إمكانية استغلالها من قبل كارهي الأجانب والعنصريين. وهذا ما يثير «سخطي» على وجه الخصوص. فقد كدنا نتخلّى لمصلحة اليمين المتطرف عن كلمات الأمة والشرف والأمن، وأحياناً عن لفظة العلمانية التي أصبحت بحسب صديقي إدغار موران «فجوة سوداء»عرضة لتفسيرات متنوعة بقدر ما هي متعارضة. لقد تحوّلت حرية عدم الإيمان بمعتقد ما إلى حرية

الاعتقادات كلها، أيّاً كانت. في المقابل، تتردّد المساواة بين الجنسين ما بين الدفاع عن المرأة والدفاع عن النساء كافة، أيّاً كنّ. وتحت ثقل العولمة والهجرة، باتت الهوية والاندماج يشكلان تحديات صرفةً، كما تعريف المواطنية في مواجهة الثقافية المتعددة التي لم تعد المذهبية التعددية تشكّل سوى وجه منها. وهذا ما يجعل كلاً من فرنسا والولايات المتحدة تعبران عن المخاوف نفسها في ما يتعلق بهذه النقطة، على غرار سائر الأمم في العالم. لكن بالنسبة للجمهورية الفرنسية، ذلك النظام الذي برز دفاعاً عن المشترك وفي مواجهة المساعي الشعبوية كافةً، لا مجال لأي نوع من التنازلات: فملحمتها هي هويتنا ولا يمكن التفكير في أمة من دونها.

في مواجهة الفرد، ونصرة للغريب

هل يقف الفرد في مواجهة الأمة كما يفعل مع القبيلة أو المجموعة أو العائلة؟ فالفرد ظاهرة حديثة، وفكرة جديدة في أوروبا، ومفهوم مثير ومتعجرف في آنٍ واحد ولد من أسطورة بروميثيوس ومن الطريقة التي سلبت بها الثورة الدين لتضعه بين يدي الإنسان. لقد غدا هذا المسافر بلا حقائب، سيد نفسه كما العالم، ذاك المحرّر من إصراراته وهيكلياته والمواطن في عالم لا يعرف حدوداً غير حدود «القرية العالمية» والمجتث الجذور إلى ما لا نهاية والمتنقل بلا هوادة، غدا لا يؤمن إلا بالمستقبل. فهو باختصار، لم يعد بحاجة لا إلى المجموعة ولا القبيلة ولا العائلة ولا الجماعة ولا الشعب – ولا بالطبع الأمة. لكن هذا الفرد، وقد سبق وذكرت ذلك، غير موجود.

هو غير موجود، ولكنه قد شكّل مثالاً مثيراً جديراً بحكيم سينيكا

(séneque) وعالم كوندورسيه والإنسان الأعلى لدى نيتشيه -Ni) etzche) والإنسان الكامل لدى ماركس. لقد كان حاملاً للأنوار مقابل الظلاميين من رجال الدين؛ وثورياً في مواجهة الإقطاعيين ومحرراً في مواجهة الاستبداد. فكما الدين والماضي والجذور والمحافظة والتقليد، شكلت الأمة والقومية أعذاراً لأشكال القمع كافة، فيما ارتبطت أسطورة الفرد التوّاق لحريته واستقلاليته بالزهو الأعلى. إلى ذلك فقد برز تفاؤلنا بالعلم ليشكّل باستمرار ذاك التوازن في مواجهة تشاؤمنا حيال ضميرنا. أقله حتى فترة ليست بالبعيدة. فنادراً ما بدت في تاريخ البشرية أسطورة بروميثيوس العزيزة على قلب الشاب ماركس التي ذكرتها أعلاه على هذا القدر من الثبات والتحفيز كما كانت عليه في تلك الفترة من القرن العشرين، حيث انتزعت من مزايا الألوهية على التوالي أسرار المادة وأسرار الحياة والقدرة على الوجود في أي مكان. فكيف لا نواصل الإيمان بذاك الفرد؛ ذروة أيديولوجية التقدّم؟

لقد وصل الحد ببعض المخلصين حد التساؤل ما إذا كان الله أو الآلهة أو العناية الإلهية ينزعجون من حرمان الإنسان لهم من امتياز تدمير الجنس البشري عبر طوفان أو صنع الإنسان على صورتهم أو الوجود في ألف مكان ومكان في اللحظة نفسها. على الرغم من ذلك، فقد حلّ عذاب الوحدة مكان سكرة نصف الإله الجديد الذي كان يطمح إليه الإنسان الفرد. ففي الواقع، لم تنجُ تلك السكرة من موت المعبود واضمحلال القمع. ولمن المثير للإعجاب أن ترى إلى أي درجة يمكن للبشر أن يموتوا في سبيل الحرية ولمن المثير للقلق أن تلحظ إلى أي درجة هم عاجزون عن العيش وسطها. فكما لو كانت الحرية للبعض جنةً وهم محرومون منها، ومطهر فرضياتٍ وهم يسعون

إليها وجهنم مسؤوليات عندما يستحوذون عليها. وهذا ما يفسر من دون أدنى شك كيف أن الشعوب التي تكبّدت آلاف القتلى في ظل الاستبداد ودفعت غالياً ثمن استعادتها حريتها لا تحسن ما إن تتحرّر سوى وضع ثمرة نضالاتها بين يدي كنيسة أو حزب.

تالياً، فكما تُشرق الشمس على التاريخ كما ذكر هيغل بما يتخطى الميثاق الأعظم (magna carta) أو المثول أمام القضاء (l'habeas corpus) فتلك حقوق طبيعية اكتشف الفرنسيون أن الإنسان يملكها لحظة يولد. لكننا نعلم أن ذلك لا يحول دون اعتبار غالبية مناصري الأنوار أنفسهم متدينين ومسيحيين مقابل اعتبار الآخرين أنفسهم مؤمنين يعبدون الكائن الأسمى. فثمة آمر كبير خلق الإنسان على صورته وجعله يملك حقوقاً كانت مرة أخرى – والكلمة هنا غاية في الأهمية لأنها ستشكّل مادة جدل كبير - «طبيعية». فكلمة «طبيعة» في نقاشات تلك المرحلة كانت تضطلع بمعنى بالغ الأهمية، حيث كانت تبلغ أحياناً مصاف الإلهية. وهكذا، يمكن لهذه «الحقوق الطبيعية» أن تصل إلى الإنسان من الله، أكان وفق ثالوث المسيحيين أم الكائن الأسمى وفق المفكّرين الأحرار. في تلك الفترة، اضطلع البروتستانت بدور ملحوظ في الثورة، ليس لإيمانهم بالحرية، بل لتأكيدهم حقهم بأنهم مسيحيون من غير أن يكونوا كاثوليكيين. ها هم يعملون لتأكيد واقعهم كأقليات بعد أن كانوا عرضة دائمة للتهميش والملاحقة ونفّذت بحقهم أحياناً المجازر.

غير أن هذه «الحقوق الطبيعية» تفترض مواطناً متحرراً من أي رابط ومن أي تحديد حتى ليتحول إلى حرية سيادية خارج الزمان

والمكان. لكن هذه «الحقوق الطبيعية» ستداس من قبل الطغاة وتُحدّ بفعل كفاح الطبقات وتتقلص إلى لا شيء نتيجة البؤس. وهنا لا بدّ من التذكير كيف اخترع ماركس مفهوم «الحرية الأساسية» وكيف اغتالت المجتمعات الشيوعية الحرية مدعية البحث عن حرية حقيقية تتخطّى الحرية الأساسية، وكيف بدأت في أيامنا هذه رحلة عودة تبحث عن توليفة ما بين الوصايا العشر والفكر اليهودي النصراني وشرعة إعلان حقوق الإنسان والقائمة التكنولوجية والعلمية لتأكيداته.

أودّ هنا القول، إنه إذا كانت الديمقراطية قد ولدت في العام 1789، فبوسعنا في تلك اللحظة تحديداً أن نفكّر بمعناها وغايتها ومصيرها وذلك بفضل التحوّلات التي تعرّضت لها. فالديمقراطية تشكّل أفضل إطار تمّ اختراعه حتى اليوم كي يحتفظ العامل الروحي بمكانته والزمني بموقعه، وكي يتم إيجاد توليفة بين الوحي والحتمية الإنسانية، وكي يتم التوصل إلى امتلاك الجميع حيّزاً حقيقياً من الحرية الفعلية. فالحرية ليست بالهبة، وهي لم تُمْنَح لنا. بل جاءت ثمرة سعي طويل، وهي انتصار صعب ومترنّح على الثوابت التي برمجتنا والإرث الذي يتألّف من اللغة والأرض والاقتصاد... إلخ، والقيود الخارجية التي تحكم السيطرة علينا.

في هذا السجن، ثمة كوّة، أو بصيص نور يمكننا أن نرى عبره شعلة القديسين والرسل والأديان كافة لحظة أسّست القانون من غير أن تخونه في الكنائس، وشعلة الثوار لحظة طبقوا هذا القانون من دون أن يخضعوا لاستبداد التاريخ. بصيص النور هذا هو بصيص تجلّي

الإرث في وسط عالمية، وهو بصيص الاعتراف في الآخر بالذات، بما يتخطّى الطوارئ التي تتجسد في معنى واحد كافة.

لكن ما الذي تغيّر في الآونة الأخيرة عندما حكم الفرد، إن لم تكن تلك اللامبالاة بالطوارئ التي تؤدي إلى تحرّرية الفرد؟ وإنّي بتوسعي بفكرتي أتوصل إلى نظامي تفكير أساسيين. لقد وجد بروميثيوس، معبود ماركس، كما سبق ورأينا، صورته المتحولة في كوندورسيه الذي أصبح – عبر وضعه أثينا مقابل القدس والعلم مقابل الإيمان – المنظّر الأكثر اقتناعاً بعدم محدودية الإنسان ناكراً بذلك أن تكون ثمة حاجة لأسس متسامية لضمان الأخلاق. فالمتزمتون يدعون قربهم من الله ليبارك ثرواتهم لا ليحاكموا على أفعالهم. ويمكن هنا القول إن عدم الإيمان قد استند إلى فكرة أن التقدّم هو نوع من البديل الإلهي، أكان ذلك عن وعي أم لا. فقد تجذر هذا الإيمان ولا سيّما أن المادية الماركسية أو الرأسمالية قد آمنت لفترة ما بما يسمى لاهوتها، أي خالت نفسها تحظى بإخلاص داخلي يهذب ممارستها ويزيد في الوقت عنيه من فاعليتها. وقد انتهى مبدأ مماثل كما يلاحظ جان بيار فرنان – ما هو جيد للحزب أو الشركة هو جيد للمجتمع - بفرض المعتقدات المتتالية عبر التاريخ كافة. وهذا المبدأ الذي فُسِّر على نحو مختلف هو الذي انهار مرتين، ضربة تلو الضربة طوال عقدين من الزمن، في العام 1989 أولاً ثم في العام 2008 مع نهاية النظام الشيوعي وبداية أزمة الرأسمالية.

ربما أتجرّأ في معرض تصحيحي للأفكار التي كانت تراودني في مرحلة شبابي، على القول إني لا أؤمن إذاً بالفرد البروميثيوسي سيد

نفسه كما سيد العالم والثمل بفعل حريته والمتحرر من أي رابط، بقدر عدم إيماني بجماعة سياسية لا تملك من الذكريات ما تملكه من المشاريع ولا من الإرث ما تملكه من إرادة ولا من تقاليد ما تملكه من حداثة، كما أني لا أعرف ما هو أكثر تماسكاً وخبرة من الأمة. فهنا، في هذا التوازن المهتزّ والهش والمهدد دائماً وأبداً يكمن توقنا إلى العالمية. فنحن لا شيء إن كنا نجهل كيفية صنع المستقبل بواسطة الماضي، حتى لو كان ذلك على حساب بعض الفجوات الحمائية في الذاكرة، إذ لا بدّ من البحث في الماضي عن اندفاعة تضامن وليس عن إخلاص للفوارق.

وماذا عن مستقبل الأمم في هذا الأفق؟ هي لم تعد ببساطة ما كانت عليه بل ما سيفعله بها تدريجياً المهاجرون. ففي يوم أو في آخر، ستجد غالبية معاصرينا أنفسهم محكومين بالترحال لدوافع اقتصادية أو سياسية. لكن البعض سيجبرون أكثر من غيرهم وترى العلاقات الدولية كلها تجمع على ذلك: فالحركات المهاجرة من الجنوب نحو الجنوب تتخطّى تلك المهاجرة من الجنوب نحو الشمال وتعد لها. والصور التي توثق ذلك معروفة جيداً. فكم من مهاجرين غير شرعيين يلقون حتفهم في وسط الصحراء أو في عرض البحر في تلك المساحات الوسيطة، وتلك المناطق الرمادية بين نصفي الكوكب؟ لنأخذ على سبيل المثال المصير المتكرر الذي يواجهه السنغاليون والماليون والنيجيريون على الحدود بين المغرب ومدينة سبته الإسبانية. فغاية شعوب أفريقيا السوداء ليس البقاء في المغرب بل الوصول إما إلى مضيق جبل طارق أو هذه المواقع المحصنة أو مواقع السيادة التي يحتلها الإسبان في هذه الزاوية من البحر المتوسط منذ القرن الخامس

عشر. وعندما نسأل هؤلاء المبعدين عن الأسباب التي تدفعهم إلى المخاطرة بهذه الفرصة الضئيلة المتوافرة لبلوغ أوروبا، يجيبون أنهم لا يملكون ما يخسرونه وأنهم يفضّلون المجازفة على الوضع السائد في بلادهم. وأيّاً يكن مستوى جهلهم، إلا أنهم يعون جيداً أن مليليه هي إسبانيا أي أوروبا، وأنهم إذا نجحوا في ذلك، فيستحيل طردهم. لكن عدداً كبيراً منهم يعي أيضاً أن الحكومة الإسبانية تستطيع تجنيس خمس مئة ألف مهاجر غير شرعي دفعة واحدة. وقد اعترض الاتحاد الأوروبي على هذا التصور «لمساحة الشنغن» (L'espace Schengen) الذي مهما بدا سخياً إنما يشكل وقوداً قابلاً للاشتعال. لذا كان لا بدّ من أن تترافق هذه الإجراءات مع إغلاق المغاربة لحدودهم وقد أعلنوا أن الإسبان استغرقوا وقتاً طويلاً قبل أن يتعاونوا بفاعلية معهم.

ما هو جديد منذ أكثر من نصف قرن هو أن دول نزوح تقليدي مثل إسبانيا وإيطاليا واليونان أيضاً قد تحوّلت إلى دول هجرة. وهذا ما أصبحت عليه أيضاً دول المغرب العربي وحتى تركيا، حيث جرى الحديث عن مهاجرين ومسافرين متخفين وبلا أوراق ثبوتية تماماً كما يحدث لدينا. لذا تصبح المشكلة مشكلة رهان مشترك. إذ في حال كانت الدول الغنية مضطرة لاستقبال الأجانب بفعل شيخوخة شعبها أو من باب اللزوم الأخلاقي، فيتعيّن على الدول الأخرى التي يبحث فيها سكانها من الشباب عن عمل ويرغبون بنفسهم الخروج منها، التفكير بالمشكلة بطريقة مغايرة ولا سيّما أن المقموعين عند الحدود يسعون إلى الإقامة في الموقع الذي انتهت فيه مسيرتهم.

والأمر ينطبق أيضاً على الجزائر، حيث أذكر استراحة قمت

بها في جبال الهقار لدى نائب محافظ تمنراست. خلال العشاء، لم يتم التطرّق سوى إلى المشاكل الناجمة عن المسافرين غير الشرعيين الذين يعبرون الصحراء آتين من دول أفريقيا السوداء كلها المجاورة للجزائر والمغرب. وبما أنه معروف أن ما يسعى إليه هؤلاء المسافرون غير الشرعيين هو عبور الحدود للتوجه إلى أوروبا، فقد تساءل بعض معاوني نائب المحافظ إن لم يكن من الأفضل في النهاية أن يُسمح لهم بالمرور من الجنوب من أجل تنظيم مراقبة خروجهم من الشمال. فلم يعد معروفاً أي حلّ هو الأنسب بعيداً عن اللجوء إلى القوة الذي لا يجدي في هذه الحالة، إذ في الصحراء الشاسعة، يصعب تطبيق تقنيات الاحتواء والرد كما الحال على الحدود بين المكسيك والولايات المتحدة. في ذلك المساء، وفي جبال الهقار تحديداً، طلب من وزير الدفاع الجزائري استقدام تعزيزات لإبعاد من يطلق عليهم اسم «المحتلين» أو لوضعهم في مخيمات اعتقال. ففي ذلك الوقت لم يكن في تلك المناطق أي من المنظمات الإنسانية التي تنجح اليوم في كثير من الأحيان في تأجيل إن لم يكن تعليق ترحيل المهاجرين غير الشرعيين الذين ينجحون في الحصول على تشريع لإقامتهم. في المقابل، يحصل أن يأتي مسؤولو إحدى الدول الأفريقية على ذكر «صراع الثقافات» الناجم عن وصول أعداد كبيرة من المهاجرين. وليس بالغريب أبداً أن تسمعهم يتفوهون بالتبريرات والألفاظ نفسها التي يعتبرونها معادية للأجانب عندما يقولها الأوروبيون.

لنبقى واضحين: لا التعاطف ولا الإدانة يؤديان إلى أكثر من إجراءات مقيّدة وجزئية ومؤقتة. فما من سبب يدعو لوقف التحرّك الذي يقود شعوباً شابة وبائسة إلى البحث عن مستقبل لها في غرب

عجوز وثري. نعي ذلك منذ وقت طويل. كما نعي أن تطور دول جنوب المتوسط والصحراء لن يصل قبل وقت طويل إلى حد الدفع بمواطني هذه الدول إلى البحث عن مستقبل في أوطانهم. لقد كنا نعلم جيداً أن القرن العشرين كان قرن «الأشخاص المشردين» بفعل عدد النزاعات وحجمها. وقد بتنا نعلم اليوم أن بداياتنا في القرن الحادي والعشرين تشهد هجرة كثيفة ويائسة وعدائية في بعض الأحيان. وذلك من شأنه أن يشكّل جزءاً من الحالات الطارئة الكبرى كما النووي والمناخ والبيئة والأوبئة التي وحدها مجموعات متماسكة وراسخة تستطيع مواجهتها بفاعلية.

أجدني باختصار أعلن وقوفي إلى جانب حوار مع الآخر واستقبال أخوي للغريب، دافعاً باتجاه رؤيته يذوب في ثقافة وقيم مشتركة. وإذ أراني أستفيد من درس ريكور (Ricœur) حول حسن الضيافة، لأخلص إلى أن كل جدلية حقيقية حول الهوية والاختلاف تفرض مبدأ المبادلة. خارج هذه العملية، يصبح الخطر كبيراً، نتيجة رغبة العالم التجريدي في رؤية جماعات فعلية تتشكل وتحيا بحسب مراجع غريبة عن ثقافة الأمم المضيفة وقيمها.

IX

المفارقة المتوسطية

العظمة وحدود المجموعات الكبرى

منذ انتهاء الشيوعية والتعريفات الكلاسيكية والمكرّرة للأمة تخضع لمجريات الأحداث. فإلغاء المسافات والتطوّر الديموغرافي وتداخل الثقافات وتضارب اللغات في برج بابل قد ألقت كلها بثقلها، هذا من دون أن ننسى الحقائق الاقتصادية القاسية في أغلب الأحيان. في أي لحظة تصبح أمة ما على أرض ما قابلة للحياة؟ وليس الحل باللجوء إلى التسهيلات التي نتجت من الظرف الطارئ. فعلى سبيل المثال، أوكرانيا أمة بكل ما للكلمة من معنى لأنها على درجة عالية من الثراء وسلوفانيا أمة لأنها على درجة عالية من التجانس. وقد أراد الأوكرانيون أن يعيشوا معاً كما أراد السلوفانيون أن يحيوا في مجتمع واحد. لكن إذا كان الترابط قانون عصر ينفتح وإذا كان البحث عن التكامل هو الموجب الحماسي الجديد، وإذا كانت عملية إنشاء مجموعات متماسكة أمراً مفروضاً على شعوب العالم أجمع، فلا بد عندئذٍ من الاختيار بين تنظيم يحوّل الأمم إلى مناطق مستقلة ومجتمعة في اتحاد وتنظيم آخر يكون هدفه قبول كيان عابر للحدود الوطنية ويتمتع بمؤسسات ناجمة عنه. غير أن هذا الخيار يمثل معضلة أكثر منه حلاً في مواجهة دروس التاريخ.

في الواقع، ثمة متغيّر للإمبراطورية هو الفدرالية التي عرفتها منذ القدم المدن الإغريقية. ولم يكن المقصود بذلك تشاطراً للسيادة بين الدول الأعضاء أو إرساء دولة فدرالية سيادية. بل كان عبارة عن اتحادات تجتمع وفق مبدأ إقليمي أو تجاري أو ثقافي يكون هدفه المعلن الدفاع عن المصالح المشتركة وتعزيزها من أجل التوصّل إلى التفاوض حول وضع حدٍّ للحروب والنزاعات بين الشعوب المعنية. ويشير ثوسيديديس (Thucydide) بنفسه إلى الواقعية القصوى التي ميّزت عملية التوحيد هذه التي سمحت للإغريق من ماراثون إلى سالاميس بمواجهة أعدائهم التقليديين، الفرس، لكنهم لم يتمتعوا بالقوة والاستدامة اللازمة للحؤول دون انقسامهم، الأمر الذي أدّى إلى اندلاع حرب البيلوبونيز التي كانت بطبيعة الحال حرباً أهلية، وهذا ما يثبت كيف أن الحركة الداخلية والحركة الخارجية مترابطتان. وعلى الرغم من إخفاقة النهائي، فقد كان هذا الاتحاد يسعى لأن يبرز على صورة التناغم الأمثل، كنوع من التوافق المنظّم والمتقارب مستنداً إلى معايير الفرصة والحاجة أي اتحاد ومعاهدة في آنٍ واحد. لذا أخذت روما تحت المسمّى اللاتيني فيدوس (Fœdus) إلى تطبيق المبدأ على الشعوب التي كانت ترغب في ضمها من دون العمل على امتصاصها. لذا كنا أبعد ما يكون عن اليوتوبيا التي احتفت بها كتابات القرن التاسع عشر الفوضوية مثل كتابات برودون (Proudhon) أو أوهام أفلام الخيال العلمي التي ميزت القرن العشرين مثل سلسلة ستار تريك (Star Trek). فقد أصبحت هذه الرؤيا المستقبلية في جزء منها حاضرنا، لكن تحت شكل أكثر عملي يذكّر بالأساس القديم.

ما الذي يمكننا أن نضعه في مواجهة صراع الحضارات إن لم يكن

بناء مجموعات كبيرة؟ فأوروبا، بما فيها طرفها الأنجلوساكسوني، وأميركا الشمالية بما فيها جزؤها اللاتيني، وحوض المتوسط العزيز على قلوبنا وذكراياتنا بكامل تنوعه تبذل قصارى جهدها وبطريقة ملحّة منذ نهاية الشيوعية، وذلك عبر مشاريع أي تطلعات تصطدم بلا هوادة بالوقائع الصعبة التي لا تنفك تعارضها. فكما تجمعات المدن الإغريقية، تستند هذه المجموعات إلى مبدأ المصلحة. غير أنها تختلف عنها في مساحتها التي تبلغ حدّ شبه قارة أو حوض بحري بحيث تلزمها بقبول تعددية هويات إثنية ولغوية ودينية تحمل معها إرث مواجهات ثقيل. لهذا السبب، والأمر جديد، يتعيّن على هذه المجموعات الكبيرة اكتساب نوع من المعنى السياسي يتخطّى مجرد وظيفة حاجتها، على أن تكون هذه السياسة عالمية على وجه التحديد إذ تعتمد في أفقها البعيد على فكرة الفيلسوف كَنْتْ (Kant) القائمة على السلام العالمي. لذلك، فهي تسعى لأن تكون شاملة مع أنها لا تمثل أبداً أكثر من موقع موسع على الرغم من ارتكازها على نوع من السلبية بما أنها تخطط لتخطّي تلك الوقائع المحلية التاريخية التي يفترض بها تجميعها. لذلك فإن سعي هذه المجموعات الكبيرة لشكل ملموس من العالمية والإخفاق المنظّم الذي تصطدم به هو ما يحدد عظمتها وحدودها في آنٍ واحد.

هنا سأضع أوروبا جانباً، إذ أخصّص لها الفصل التالي كاملاً، لا لأنها تشغلنا وتقلقنا وحسب، بل لأنها تشكّل مزيجاً مركباً مما تم إنجازه وما لم ينجز بعد. ففي ما يتعلق بأميركا الشمالية، من الواضح أنه لا يسعنا تجاهل اتفاقية التبادل التجاري الحر أو النافتا التي تجمع كندا والولايات المتحدة والمكسيك. فهذه الاتفاقية ليست لا بالاتحاد

السياسي ولا حتى بالسوق المشتركة. بل هي اتفاقية تبادل حرٍّ، أي عملية رفع للقيود الجمركية على بضعة آلاف من المنتجات فضلاً عن رخص الاستيراد. غير أن النافتا تشرع الباب على خلاصات إيجابية ومثيرة للاهتمام تتناول روابط التضامن الناشئة منها. وقد كانت المكسيك أكثر من استفاد من الاتفاقية إلى درجة زعزعة استقرارها، إذ إن هذه الشراكة المحدودة تتعقد بنتيجة هجرة اللاتينيين نحو كاليفورنيا: فمقابل حركة السلع، يبرز تحديد السكان الذي تضعه واشنطن في مواجهة المكسيك، ساعية في الوقت عينه إلى جعل حدودها الجغرافية ضيّقة عبر وضع أجهزة المراقبة العالية التقنية كافة التي كانت لتثير حسد الأخ الأكبر (*Big Brother*) للروائي جورج أورويل[*] (George Orwell). وهنا أيضاً، يجد الشمال نفسه في مواجهة مباشرة مع جنوب يحمسه ويقلقه في آنٍ واحد. غير أن سيطرة الأيديولوجية الليبرالية تحول دون التمكّن من تنظيم العلاقات الاقتصادية بحيث تصبح المصالحة بين الأميركيتين، أميركا الحرية وأميركا العدالة، الأنجلوساكسونية واللاتينية، والبروتستانت والكاثوليكية، تصبح تلك المصالحة مؤجّلة إلى أجلٍ غير مسمى.

لا شك في أن السعي إلى تقريب الشعوب استناداً إلى الاقتصاد ولا شيء غير الاقتصاد هو سياسة خاطئة إنما شائعة. فالعبارة التي قالها يوماً جان مونيه (Jean Monnet) «لو توجّب عليّ أن أعيد الكرة، فسأبدأ بالثقافة» هي عبارة ملتبسة. وفي الواقع نحن مدينون بها لهيلين

(*) (Big Brother) أو الأخ الأكبر في رائعة الروائي جورج أورويل **1984** وهو الذي يتولّى عملية مراقبة الجميع دائماً وهو بمنزلة العين الخفية المسيطرة التي تتحكم في كل شيء (المراجع).

أروايلر (Hélène Ahrweiler) تلك الاختصاصية الكبيرة في شؤون بيزانس، والتي يستند نموذج الكمونويلث لديها إلى مجموعة مصالح أقل من استناده إلى تواصل أفكار، بحيث تسبق الأصول غير المادية بقيمتها الأصول المادية بنظر جوستينيان، باني آية صوفيا وأتباعه. فالنظام الرمزي يشكّل أكثر من وسيلة في وجود الأمم والمجموعات الكبرى التي يمكن أن تتشكل: لذلك، فهو يشكل حاجة حيوية بالنسبة إليها، وإن تسبب بما ليس متوقعاً.

أعتقد أن الأمر نفسه قد يحصل غداً في حوض المتوسط. ويمكن أن يخرج من يعارضني قائلاً إن حوض المتوسط يشكّل تاريخياً المكان الأكثر انقساماً والأكثر تشنجاً، وسياسياً المساحة الأقل نضجاً والأقل استعداداً. وهذا صحيح لكن شرط النظر إلى هذه العيوب على أنها مصدر فائدة ممكنة. لذلك، لا يسعني أن أتفادى التركيز، وهذا ما أفعله بكل سرور، على فكرة اتحاد للمتوسط عمل نيكولا ساركوزي وهنري غاينو (Henri Guaino) على إخراجها من غياهب النسيان قبل أن يسقطاها عبر نوع من سوء الاستعداد وحتى التسرّع المتلازمين في أغلب الأحيان، ولكن أيضاً بضغط كبير من ألمانيا التي لم تكن ترغب في بروز مثل هذه الشراكة حول بحر، وتالياً نشوء «تفوّق بحري» يقوض سلطتها داخل القارة الأوروبية. وفيما بقي هذا المشروع طي الكتمان، مارس نيكولا ساركوزي هذا الانقلاب التكتيكي المعتاد في سياستنا الخارجية مصطفاً مرتين إلى جانب الأطلسي، أولاً بانضمامه إلى حلف الأطلسي، وثانياً بدفع دايفد كامرون (David Cameron) إلى المغامرة الليبية، في ما يشير إلى أن المتوسط يبقى الجانب الذي تغفله أوروبا. أكثر من ذلك، فلا شك في أن طبيعته المتناقضة تشكل

أفضل أداة لمن يريد التفكير في المستقبل، وذلك نتيجة عدم انسجامها وحتى مقاومتها الفطرية للعالمية التجريدية.

أيتام الوحدانية

لنكن واضحين: المجموعة هي أولاً نسيج تضامن وتقارب في الذهنيات. سؤال: هل يشعر جنوب المتوسط بالتضامن تجاه الشمال؟ نعم بفعل شعوبه الموجودة على كلتا الضفتين. سؤال آخر: هل إن ذهنية المغربي على سبيل المثال هي أقرب إلى أوروبا منها إلى أفريقيا؟ نعم لكن صحيح أن هذا التقارب يمر عبر الاستدارة عن الوطن العربي الإسلامي. وهل في ذلك اعتراض لا يمكن تخطّيه؟ أبداً، طالما نشهد في لائحة شركاء مثل هذه المجموعة العديد من الأمم العربية الإسلامية على وجه الخصوص. سؤال آخر أيضاً: هل لإسرائيل مكانها في هذه الضفة الشرقية؟ نعم، إذ بدل أن تعتبر «تطعيماً من أوروبا الوسطى»، فإن الأجدى التمعّن بالتأثير المتنامي لليهود العرب ولا سيّما يهود المغرب العربي الذين بدؤوا يصبحون أكثرية.

لنقل ذلك ببساطة أكبر: لماذا، في الغرب المتوسطي، وحدها إسبانيا وإيطاليا والبرتغال نجحت بالتقرّب من فرنسا وألمانيا في ما يتعلق بالحياة والاستقرار السياسي، بينما في الشرق وحدها تركيا تمكنت بنصف نجاح مقابل يوغسلافيا التي تتفكّك؟ لماذا لم يحدث أي نقل تكنولوجي ملحوظ إلى الشرق المتوسطي والعربي بينما دخلت كوريا وتايوان وتايلندا وماليزيا التي كانت قبل عشرين عاماً توازي الدول المتوسطية بسوء نموّها، في مساحة بضعة سنوات العصر الصناعي بكامل قوتها؟

ترتدي الإجابة على هذه الأسئلة بثقة صعوبة بالغة. فالفرضيات التي قدمها مؤرخو الحضارة متعددة ومتناقضة في آنٍ واحد. فمنهم من طرح ظاهرة الاستعمار. وهي ظاهرة مهمة، قد تشكّل الإجابة لبعض الدول مثل الجزائر، لأن الجزائريين قد عانوا أكثر من أي شعوب أخرى تبعات الاغتراب الاستعماري. فقد تجرّدوا من كينونتهم حتى استحال عليهم أن يعيشوا في غير الفصام. لكن هذه الظاهرة الاستعمارية نفسها هي التي أدّت إلى نفاذ تونس إلى الحداثة ونهضة السنغال.

ثمة فرضية أخرى، تقوم على أن الإسلام وأكثر من أي دين آخر، هو ديانة تحافظ على المجتمع الأبوي وتعزّزه وتحشد له. غير أنه يمكن القول في هذا المجتمع ما قاله ماركس في الإقطاعية: لم يظهر بعد ما يمنح الفرد والمجموعات توازناً وحماية أكبر في مواجهة الفقر والموت، وانسجاماً أكبر في العلاقات الاجتماعية. وسط هذا المجتمع الذي يتميّز بسلطة الأب القصوى ومسؤولية الأخ الأكبر وحكم الأم داخل المنزل، إنما في الداخل حصراً، والممنوعات المفروضة على الأخت داخل هذا التنظيم، لا تشوب التضامن أي شائبة. لكن هذا المجتمع ذا التوازن المثالي هو الذي يبرز في الوقت عينه على قدر كبير من الهشاشة في مواجهة اعتداءات الحداثة، من هجرة الأرياف إلى الازدحام في المدن وتشتّت الأولاد وحرية التقاليد ونهاية السلطة الأبوية. لذلك، وبنتيجة براعته التنظيمية وتجذّره العتيق في مبادئ الحضارة يصبح هذا الإسلام بموجب هذه الفرضية على درجة من الهشاشة تحول دون منحه تلك القدرة على التأقلم.

يبقى أن مفهوم النظام الأبوي هذا لا يزال يشكل واقعاً مثيراً.

فقد سبق وأشرت بنفسي في مكان آخر أن اللجوء إلى الدين الذي كان سائداً في كل مكان تقريباً بنهاية القرن العشرين وحتى يومنا هذا مع بداية القرن الحادي والعشرين لطالما شكل نوعاً من التعبير الأكثر توتراً عن الحنين إلى التوازن الأبوي. بطبيعة الحال، فإن هذا الحنين لا يعيشه النساء والرجال على نحو متساوٍ. لكن يكفي أن نشاهد مؤخّراً كيف أن النساء السود، وعلى الرغم من حريتهن وتحررهن، قبلنَ المكوث في المنزل بينما يستعرض رجالهن في واشنطن، خلال التظاهرات الشهيرة التي نظمتها أمة الإسلام (Nation of Islam)، لنفهم أنه عندما تعني الحرية أن تُهجر النساء ويتعرّضن للضرب ويُحرمن من الدعم اللازم لتعليم أولادهن، فيفضلن عندئذٍ شبه العبودية التي تفرضها عليهن الحياة الزوجية بموجب الدين. وكما نعرف جيداً، فإن الأصوليين يلعبون جيداً على هذا الوتر. فإذا سمعتهم، تخالهم سينقذون أولاد الشارع من الانحراف والجريمة والمخدرات والدعارة. فيدعون إلى فضائل الإسلام الصارم ويفكرون بالنظام الأبوي المتزمت، الذي يفوق بتزمّته العهد القديم.

لكن نحن أنفسنا، عندما نفكر بالمتوسط، هل نأسف حقاً على هذا النظام الأبوي وحده؟ إلام تستند هذه الخرافة وهذه الأساطير وهذا الأسلوب الذي يصنع أسطورة من «هذا السقف الهادئ حيث تتنزه الحمائم عندما يومض الوقت فيمسي الحلم يقيناً»؟ في الواقع، فإن بحر المتوسط، بحرنا، يبقى المكان الأرفع للحنين لأنه يمثّل بالنسبة إلينا تلك الجنة المفقودة التي نود إيجادها، أو ذاك العصر الذهبي الذي نود إعادة إحيائه. لكن، ماذا لو كانت جنة عدن هذه صنيعة خيالنا وإخفاقاتنا ليس إلا؟

لربما لم تقم الحضارات الإيبرية والأترورية والمينوية في كريت والفينيقية في جبيل وصور وصيدا والفرعونية والعبرية أو البربرية بغض النظر عما قد تبدو عليه من أولية أو بدائية، وعلى الرغم من سابقة سومر المجيدة، يوماً على جمع شروط التوازن والانسجام والسعادة. لكن ما نعرفه هو أنه في ما مضى، ولقسم من البشرية، كان ثمة مركز عالم وحتى عالم واحد هو مجموعة البحر الأبيض المتوسط العلمانية والساحرة. لست أدري ما إذا كانت الدول المحاذية للأم الحاضنة تسعى حالياً للوحدة أو الاتحاد. لكن ما أعرفه في المقابل، وما أنا أكيد منه، هو أن ما يشعر به العالم القديم من مرارة قصوى هو تلك الوحدة التي ترجمت بالوحدانية.

لم يكن البحر المتوسط موحداً ولا متجانساً: بل كان واحداً. كان مصدراً وحيداً للأنوار. وها نحن يتامى هذه الوحدانية وهذه المركزية.

الحنين العقيم

كثيراً ما يقال اليوم إن البحر المتوسط ليس إلا ما كان عليه، وإنه في المجمل لم يعد شيئاً. هذا ما كان يقال قبل قرن وحتى قبل ذلك، في زمن اكتشاف الطرق المحيطية نحو الأميركيتين وشبه الجزيرة الهندية والشرق الأقصى، عندما تمّ حرمان البحر الوحيد من دوره التجاري فوجد نفسه مقصياً إلى هامش الطرق التجارية الجديدة في العالم. إلا أنه يبدو أن ما من خلف لأسياد المتوسط من التجار الفينيقيين أو المحاربين القرطاجيين أو البحارين الأثينيين أو القادة الرومان الذين جعلوا من بحرهم المحور الحيوي لإمبراطورية واسعة، محققين ربما

للمرة الأخيرة وحدة العالم المتوسطي. في المجمل، لقد بدأ الحنين منذ بيزنطيا من جهة وأرباب الإسلام من جهة أخرى، ليأخذ في النمو لاحقاً مع انتصار سليمان ومجد شارلز كينت وأوج البندقية والقوة النمساوية وإمبراطورية نابوليون وتقاسم منطقة المتوسط بين فرنسا وإنجلترا مترافقاً مع ولادة القوميات اليونانية والتركية والعربية والإسرائيلية واليوغسلافية.

غالباً ما يتبنّى المؤرخون في هذا المسار منطقاً إمبريالياً. فالوحدة تصبح وحدة القوة والحداثة حداثة الإمبراطوريات. وذلك ليس بالضرورة غير دقيق. لكن فضلاً عن أن مثل هذا التحليل يقضي على هذا التنوّع الذي لا يقبل الاختزال والذي قاوم كافة مساعي المعايرة، إلا أنه يدفع إلى اعتبار سيطرة الجزء على الكل والواحد على الجميع أمراً مثالياً. وهذا ما يجعل التأسف على عصور إمبريالية أمراً شائعاً.

لكن قلة هم الذين يأسفون فعلياً وبشكل كامل على السيطرة الاستعمارية لبريطانيا على البحر وفرنسا على البرّ في البحر المتوسط والدول المحيطة به. غير أنه يمكن القول إن هاتين الإمبراطوريتين الاستعماريتين الكبيرتين قد جلبتا أقله من الحداثة - إلى جانب البطش والقمع - ما يوازي ما أرساه الإغريق ثم الرومان في ما مضى. فعدد ملحوظ من الدول لم يستفق سوى تحت محفّز اعتداءات القوة والحداثة. وثمة حركات استقلال لم تتحقّق سوى باستخدام سلاح المحتل نفسه ضده. لكن الصحيح أيضاً أن حركة الاستعمار هذه كانت صنيعة غربيين مسيحيين قد تسببوا بداية بصحوة الإسلام ثم بثورته.

لقد برزت إحدى الظواهر الحادة لهذا النزاع مع الولادة شبه المتزامنة للقوميات العربية واليهودية بنهاية القرن الماضي. بدءاً من هذه اللحظة، تسبّبت الصهيونية التي فسرّت كملحق سلبي للاستعمار يسعى إلى زيادة الوجود غير الإسلامي في الوطن العربي واستدامته، بنفضة عربية توحيدية ذات ملامح دينية. لذلك، ما كان من عبد الناصر سوى المطالبة لاحقاً بإرث صلاح الدين، ليطالب القذافي وصدام حسين بعد ذلك بإرث عبد الناصر. فقد جعلت الصهيونية العرب يعيشون حلم الوحدة في الجزء الذي يقطنونه من المتوسط. فكان يكفي أن يتخلّصوا من إسرائيل، كما فعل أجدادهم مع مملكة الفرنجة في القدس. وخلال ما لا يقلّ عن خمس حروب، أظهر الإسرائيليون بواسطة الدم المراق أنهم لا يشبهون بشيء مرتزقة الدول الاستعمارية وبفضل الأمم المتحدة كما عنادهم، استحصلوا أولّا على الموافقة على هويتهم القومية ثم على حقهم في البروز على الساحة الشرق أوسطية حيث جذورهم القديمة والقديمة جداً. يبقى أن هذا النزاع قد أخّر تعاون الشمال مع الجنوب وحفّز على الانعزالية وفرض الحصار والمقاطعة وفصل بين الجماعات.

لكن هل يمكن للمتوسط أن يكون غير تلك المساحة للتبادل والتواصل أي التجارة بكل ما للكلمة من معنى؟ لا شك أيضاً في أن التوسّع الرأسمالي المتوسطي قد تسبّب بحسب فرنان بروديل (Fernand Braudel) منذ حملة نابوليون إلى مصر بانفجار فعلي للتبادلات داخل المدن «الراكدة» في القرن التاسع عشر: لقد استعادت تسالونيكا وسميرنا وبيروت والإسكندرية وحيفا وتونس وطنجة ومرسيليا وضعيتها السابقة كموانئ كبيرة. على هذا الصعيد، إن كل الذين كانوا

يعيشون على سواحل المتوسط كانوا فينيقيين من القرن الثاني. بذلك، نحن كلنا تجار إيطاليون من القرن الثاني عشر وكلنا فاتحون إسبان من القرن الخامس عشر وبرابرة من القرن السابع عشر. ووسط أسوأ أنواع المآسي، اخترع الجزائريون لفظة ترابندو (trabendo) وهي مزيج من العمل بالأسود والتهريب والتنظيم المافيوي، وذلك كله ببراعة يصعب تصديقها وبتسامح عام. فكيف لسيارة جديدة مضمونة ضد السرقة من قبل مالكها الذي يثق أنها ستسرق، أن تُفكك بعد ثلاثة أيام من سرقتها من فرنسيين في نيس أو مرسيليا لتتحول إلى قطع منفصلة يُرسل كل منها في أيام مختلفة إلى مدن مختلفة في أفريقيا الشمالية، وكيف لهذه القطع أن يشتريها أشخاص معوزون من حيث المبدأ، سيعمدون إلى تجميع هذه القطع من أجل صنع سيارة مشعة تجوب شوارع البلد الأكثر فقراً في العالم على مرأى ومسمع الجميع منذ سنوات وسنوات. ذاك مثال حذاقة وطاقة لن نجرؤ على القول إنه يمكن وضعها في خدمة وظيفة أكثر تنظيماً في المجتمع.

غير أن مجموع المتوسط لا يزال يمثل يوتوبيا يتم قياس صعوباتها. لكن ثمة مجموعة أخرى أكثر تقدماً يمكن أن تشكّل نموذجاً لنا ولن أتوانى عن العودة إليها. لقد حاولت هذه المجموعة مؤخّراً وعلى نحو منفرد القيام بانفتاح على إحدى دول المتوسط ذات الغالبية المسلمة التي لم نكن لنخال قبل سنوات مضت أنها يمكن أن تتمسّك بها: إنها تركيا. صحيح أن الاندماج المحتمل لتركيا في أوروبا قد حصل في أسوأ الظروف. لكننا ملزمون بالثناء على هذه الرغبة التي عبرت عنها غالبية السبعين مليون مسلم بالاندماج في أوروبا ذات الغالبية المسيحية والمؤسسات الديمقراطيّة. ولم يكن من

عبَّر عن هذه الرغبة وريث أتاتورك المطلق، بل رئيساً يدّعي الإسلام المعتدل بحيث يعتبر نفسه ديمقراطياً مسلماً.

يبقى أن هذه الرغبة قد طرحت مسألة لم يتوقعها لا مونيه (Monnet) ولا شومان (Schuman) ولا غاسبيري (Gasperi) ولا أديناوير (Adenauer): وهي مسألة الحدود. هل يفترض أن تكون الشروط محصورة بالتطلعات الديمقراطية للدول المرشحة للاندماج أو يفترض أن نتساءل ما إذا كان أربعة أخماس تركيا يشكلون جزءاً من آسيا: وقد دفع هذا التساؤل بالعديد من الجدليات موقظاً مشاعر جماعية لاواعية خلنا أنها انطفأت إلى الأبد. لكن لسوء الحظ، ها هي تتحرك في اللحظة التي تبرز فيها صعوبة الحوكمة من قبل 27 عضواً على الأصعدة كافة؛ إلا عندما تنتهك بعض القوى العظمى - مثل فرنسا وألمانيا - جمعية السبعة وعشرين. لقد كانت الخطيئة الكبرى إعطاء وعود لم يكن بالإمكان إيفاؤها. غير أن أوروبا قد قامت بتعهدات. لذا، كان لا بدّ من الآن فصاعداً من العمل على نوع من الاتحاد والشراكة الضيقة والمميزة مع الأتراك تعدّهم لتطور مستقبلي نحو الاندماج.

يبدو ذلك الأمر طارئاً ولا سيّما أن تركيا لم تتوقّف منذ انهيار جدار برلين عن التقلب في معرض بحثها عن مجموعة كبرى تنضم إليها. فحلم إقامة مساحة تركية أعلنت في أنقرة في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1992، على أن تضم جمهوريات آسيا الوسطى وأذربيجان وتركمنستان وأوزبكستان وكيرغيزستان وكازخستان لم تصمد أمام الوقائع. فأيّاً تكن الوحدة اللغوية بين هذه الشعوب، إلا أن مصيرها

السياسي شديد الارتباط بموسكو التي لا تنفك تنكر لإسطنبول وصية القسطنطينية. بعد ترنح إيران، بقيت تركيا الأمة الإسلامية الكبرى الوحيدة المتحالفة مع الغرب في المنطقة وتالياً محوراً أساسياً لحلف الأطلسي. لكن الوضع الراهن لم يعد كما في السابق نتيجة القطيعة التدريجية للاتفاقيات العسكرية التي تربطها بإسرائيل. وبسيره بهذا المنحى، لم يخضع رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى أسلمة البلاد وحسب، بل أعاد إحياء الطموحات العثمانية.

مع أردوغان، برزت الديبلوماسية التركية على الجبهات كافة. فأعادت رسمياً تأكيد إرادتها الأوروبية عبر تقربها من اليونان وانشغالها بإيجاد حلّ في قبرص. وفي الوقت عينه، أعدت قافلات تحت مسمى إنساني باتجاه غزة من أجل أن تضمن لنفسها دوراً أساسياً في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني كما ساعدت الجيش الأميركي في العراق مُدينة في الوقت نفسه مبدأ التدخل، ورحّبت باللاجئين السوريين وفرضت نفسها كمحاور أساسي لمجمل الوطن العربي الذي كان حتى الأمس عدواً لها، وقدّمت نفسها نموذجاً لتونس ومصر ما بعد الثورة وأخيراً لم تتوانَ عن إدانة الصين لقمعها الدامي للإيغور والأتراك والمسلمين في كزينجيانغ. وهكذا تمكّن أردوغان نفسه من المساهمة في العام 2005 بتأسيس تحالف الحضارات في الأمم المتحدة وأغلق الباب بعنف في العام 2009 بوجه منتدى دافوس العالمي بعد أن اضطر إلى الاستماع لشيمون بيريز أو حتى قطع العلاقات مع فرنسا في العام 2011 إثر تجريم إنكار الإبادة الجماعية ومنها إبادة الأرمن في قانون صوتت عليه جمعيتنا الوطنية. غير أنني لست أكيداً ما إذا كان يتعيّن على برلمانيين البت في التاريخ الذي يفترض أن يبقى محصوراً

بالمؤرخين وأتفق بذلك مع بيار نورا (Pierre Nora). من جهة أخرى، لا يسعني أن أبقى على درجة من اللامبالاة تجاه الظلم الكبير الذي لحق بذاكرة أصدقائنا الأرمن. لكن الكتابة المؤسساتية للتاريخ تعود أولاً للدولة التركية نفسها وإذا كان من صفة تجعل الإثنية أو الدين أكثر أوروبية وتكون أبعد من مسائل التاريخ والجغرافيا، فهي تلك القدرة على مراجعة الماضي بطريقة نقدية.

في الواقع، يبدو لي هذا النشاط الدبلوماسي التركي المتوسطي هشاً لأنه لا يقترح سوى إعادة تنشيط للمخططات القديمة التي يحركها هي أيضاً الحنين. فالإمبراطورية العثمانية قد ولت إلى غير رجعة وإن كنا لا نزال نشهد بعض تداعياتها التي تحرك البلقان أو الشرق الأوسط منذ العام 1991. كما أن عظمة الأمة التركية لا يوازيها سوى القلق من المصير الذي تحكمها به قوميتها. من هنا سعيها المتعدّد الأشكال لإيجاد نوع من التوازن الجديد عبر ذوبانها في مجموعة يمكن لمشاعر وطنية كانت معادية أن تلتقي وحتى تتوافق. وهذا ما يجعل من المنطقة مختبراً ضرورياً لتركيا والبحر المتوسط وأوروبا على الرغم من سياسات المماطلة والتسويف التي تنتهجها.

X

المختبر الأوروبي

السلام الفرنكو ألماني

لا حدث استثنائي من دون ألم، ولا ولادة من دون مخاطر. فهذا هو طموح الأوروبيين الذي يعرفه جيداً كل منا. فعلى الرغم من العوائق والانقلابات والقرارات الاتهامية، لا أزال أنتمي إلى أولئك الذين يؤمنون أن بناء أوروبا أمر يرتدي أهمية قصوى، لا للأوروبيين والحضارة الأوروبية وحسب، بل للعالم أجمع. نعم، أوروبا مشروع ضخم وجميل! والأزمة الهائلة التي تعصف بها بعد مرور عشرين عاماً على توحيد القارة وعشرة أعوام على إنشاء العملة الموحدة لا تدحض أقوالي بل تؤكدها.

غير أن أوروبا تمثل كياناً يسحر جميع من هم خارجه ويخيف جميع من يشكّلون جزءاً منه. فكما النافتا، أو حوض المتوسط أو أي مجموعة كبرى أخرى، لا بدّ من أن نتساءل حول ما إذا كانت الأمم تستطيع أو تريد أن تتجمّع وفق معايير أو ضروريات إما تاريخية أو اقتصادية أو إثنية دينية أو حضارية. غير أن هذه المسألة ليست بالنسبة لأوروبا

بالوضوح الذي يتصوّره هنتنغتون، هو الذي يعتبر أوروبا غرباً في الغرب بما أن المعايير التي نستند إليها هي الديمقراطية والسوق؛ أو بمعنى آخر، أن مراجعنا هي الإعلان العالمي لشرعة حقوق الإنسان وفي الوقت عينه متطلّبات صندوق النقد الدولي. غير أنه ما ينقص أوروبا حتى اللحظة للقيام بذلك هو لغة مشتركة ليست بالضرورة اللغة الإنجليزية فضلاً عن حسٍّ وطني أوروبي أو غربي يتفوّق على القوميات في بافاريا وبروسيا، وإيرلندا والدانمارك، وإمارة ويلز واسكتلندا وحتى كورسيكا وصقلية. وهذا ما يجيب عليه هنتنغتون قائلاً إن هوية أوروبا أقل أهمية من التهديدات المشتركة التي يخضع لها الغربيون كلهم بمن فيهم الأوروبيون من قبل من يعتبرون أنفسهم مستعمَرين يتشابهون بفعل تقاربهم التاريخي والإثني والثقافي الذي ينجح في الامتزاج من غير أن يذوب البتة.

هنا نفهم جيداً ما يعنيه ذلك في ذهن صامويل هنتنغتون: فالإشارة إلى عدو عالمي تضمن وحدة عولمية ستصبح غير مؤكّدة بعكس ذلك. لكن هل يحق لنا أن نخشى من حضارةٍ ما نخشاه من أمة أو دولة أو حكومة، وتحديداً انتهاجها سياسة واحدة ومتماسكة وشنها تالياً الحرب؟ هل الإمبراطوريات حضارات؟ هذا ما قيل عن روما وبلاد فارس وبيزنطيا. لكن بدأت الشكوك مع الإمبراطورية الرومانية الألمانية المقدسة والعثمانيين والنمساويين المجر حيث باتت تظهر كفدراليات مقيدة وتحالفات مفروضة، بدا واضحاً أن طغيانها لن يتغلب على تنوّعها. فضلاً عن ذلك، وُلد المشروع الأوروبي من إرادة كسر حلقة العداوة التي تسببت بعولمة الاقتتال الداخلي بين أمم القارة القديمة. فبعد أن رأت حروبها تشعل الكوكب، باتت أوروبا

تحلم بالخروج من الحرب. وقد كانت الحضارة الأولى التي تفكّر على هذا النحو.

أقلّ ما يمكن قوله هنا هو أن النزاعات التي تتضاعف في أيامنا هذه لا تسير في الاتجاه المتوقع. ففي رواندا والبوسنة وكاشمير والجزائر وإسرائيل والشيشان وإيرلندا، تبرز النزاعات الحدودية مع الدول المجاورة بين شعوب لا تملك الكثير من الفروقات الإثنية الثقافية غير أنها لم تشتدّ حدة إلا عندما بدأ التعبير عن قوميات مصغّرة. وقد شهدت نهاية القرن العشرين حروباً أهلية حيث يمكن أن نستشفّ من هنا وهناك فوارق في الحضارات، شرط أن نعطي هذه اللفظة معنى واسعاً مجرداً من أي سلطة في توجيه السلوك. فإذا كان الإسلام حضارة، كيف بنا أن نفهم تقاتل ورثته بمثل هذه القسوة والغضب؟ المجاورة هي التي تؤدي إلى الحروب وهذا ما نعرفه جيداً منذ قابيل وهابيل ورومولوس وريموس واليوم بالطبع مع أبناء إبراهيم. فالزنديق مكروه أكثر من الغريب.

يتناول أفضل درس يمكن تعلمه من أوروبا هذه النقطة حيث يتطرّق بطبيعة الحال إلى المصالحة الفرنكو ألمانية. بالنسبة إليّ، لم يشكل الرهاب من ألمانيا يوماً عقدة. فالمرة الأولى التي تكلّم فيها أحدهم عن ألمانيا في طفولتي، كانت بالخير، ونحن نحتفظ دائماً بهذه الذكرى الأولى. وعندما قاربت سنواتي الاثنتي عشرة، جعلتني أختي أقرأ **جان-كريستوف** (*Jean-Christophe*) لرومان رولان (Romain Rolland)، وهي سلسلة من اثني عشر مجلداً مخصصاً لمؤلف ألماني؛ نوع من السيرة الذاتية لحياة بيتهوفن في الثلاثينات. قمت بالتهام هذه

المجلدات وما زلت أذكر غيباً رؤوس الفصول وحتى بعض الجمل مثل «كما سائر الأطفال، كان يغني بلا انقطاع أينما كان، وخاصة في الحمام، لكن هو جان كريستوف... إلخ». باختصار، في بداية الطريق التي تقود نحو ألمانيا، وهي طريق لا بد من أن تسلك دروب الحرب والإنكار، ثمة كاتب فرنسي يعتبر من العظماء هو رومان رولان وقد فاز بجائزة نوبل. وقد تميز برفضه مذبحة العام 1914 وسعيه للترفع «عن الكباش». ثمة فرنسي إذاً جعلنا نحب ألمانياً. لربما كانت هذه الذكرى هي التي وضعتني على نحو غريب في مواجهة مع الفيلسوف فلاديمير يانكيليفيتش (Vladimir Jankélévitch). فنحن نعرف كيف ابتعد هذا الفكر العظيم حتى اللحظة الأخيرة عن اللغة والموسيقى والفلسفة الألمانية لأنها تذكّره بالنازية. وإذ كنت أحترم موقفه، إلا أنه قد سمح لي في أحد الأيام أن ألفت نظره إلى أننا إن لم ننزع فكرة الألمانية عن النازية، فنكون بذلك نصادق على فكرة عرق ملعون، ولم يكن يتعيّن على اليهود على وجه الخصوص القيام بذلك. وإذا به يعترف أنه لم يعد يملك القوة لئلا يكون غير موضوعي وأنه يجد راحته في تلك الحساسيات.

راحته أو بالأحرى توازنه وإخلاصه. ففي النهاية، ما اللعنة سوى وسيلة لإعطاء معنى لما يبدو متوحشاً إن لم يكن عبثياً. فالأخطاء كافة التي أدانها ببراعة المفكرون الغربيون في القرن العشرين ناجمة أيضاً عن السعي لإيجاد معنى لما هو عبثي. والفكر الجماعي الذي يميل إلى تحجّر الأفراد في انتمائهم القبلي بحيث يصبح الألمان جرمانيين والفرنسيون من الإفرنجة واليهود من العبريين والعرب من العرب وهذا يترجمه على نحو مثالي كتاب صغير كتبه أندري سيغفريد -An)

(André Siegfried) تحت عنوان سيكولوجية بعض الشعوب (*L'âme des peuples*)، هذا الفكر يميل إلى سجن الأمم في سلوكيات مقدرة وإلى تسويغ التجاوزات والانحرافات التي تغيب عن التوافق على نحو لا إنساني وغير عالمي.

لقد أعلن فرانسوا ميتران في أحد الأيام أن الجرح الذي أصاب الروح الألمانية – «وقد استخدم شخصياً لفظة «روح»[*] – جرّاء تقسيم يوازي بعمقه جرح معاهدة فرساي، وأنه من جهته لم يشكك يوماً في أن جزئي الروح المقسومة هذه سيتوحدان كما في المفهوم الأفلاطوني للروح. فليس من المستحيل أن يكون الإيمان بذلك قد برز من الخارج أكثر منه من الداخل. على أي حال، فالخوف من رابطة الشعوب الجرمانية أو من أي شيطان آخر مرتبط بالجرمانية قد شكل خوفاً عميقاً في أذهان الألمان مشابهاً لما شعر به الفرنسيون والبولونيون والهولنديون والتشيكيون هذا من دون الكلام عن الروس، لينحصر ما سبق بذكر الشعوب التي عبّرت صراحة عن مخاوفها.

فلنقل ذلك بصريح العبارة: لم تكن الصحافة الألمانية متهاونةً مع فرنسا. فخلال التسعينات، كانت تؤكّد، وهذا لا يعني أنها لم تكن على حق، أن الديمقراطية اللامركزية الألمانية تشكل نموذجاً يحتذى في الغرب، وأن اليمين المتطرّف بعيد عن امتلاكه قوة الجبهة الوطنية في فرنسا. وكان الصحافيون الألمان يشيرون إلى أن قادة البلاد كلهم من دون أي استثناء هم من الأوروبيين، وأن القوة الاقتصادية

(*) إن الترجمة الحرفية لكتاب سيغفريد هي روح بعض الشعوب من هنا اقتبس فرانسوا ميتران هذه اللفظة (المراجع).

الألمانية كلها موضوعة في خدمة أوروبا بموجب الالتزام الذي تمّ التعهّد به. لقد كانوا محقّين بذلك إلا أن ما لم يكن بالإمكان فهمه هو هذا التحامل على الفرنسيين على وجه الخصوص بينما نبرة التحدي في الصحافة في لندن وأمستردام ووارسو أقوى بكثير من باريس. لنتذكر كيف أن البولونيين قد أعلنوا أنهم ليسوا على عجلة من أمرهم لرحيل القوات السوفياتية من بولونيا لأن ذلك سيساهم في رحيل القوات الأميركية من ألمانيا وتالياً لن يبقى أحد لحماية حدودهم. لكن هؤلاء الصحافيين قد تجاهلوا أمرين على وجه الخصوص. فالأمر الأول الذي أخفوه عنا هو أنه قبل ثورة تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، كانوا يشاطروننا المخاوف نفسها. أما الأمر الثاني الذي كانوا يجهلونه هو أن الفرنسيين قد مروا بفترة طويلة من التشكيك في الهوية. فقد بدأ الفرنسيون يؤمنون بفرنسا أكبر في أوروبا أكثر اتحاداً وقوة، عندما شعروا نتيجة الاضطرابات الواقعة في الشرق تضاف إليها المخاوف الناجمة عن النقاش حول المهاجرين، وكأن فرنسا تتعرّض للطمس. فقبل حرب الخليج، لم يكونوا وحدهم وذلك ما قد يفسّر هذه الحرب جزئياً. فعندما نعيد اليوم قراءة الخطاب حول حالة الاتحاد المعلنة في بداية العام 1990 على لسان الرئيس جورج بوش، نلتمس آثار دوارٍ في مواجهة عالم قد يفقد سطوته عليه لأنه لم يعد يقوى على تقاسم السيطرة عليه مع الاتحاد السوفياتي.

كانت الخشية من ألمانيا في فرنسا ملموسة في تلك الفترة حتى في الأسباب التي اعتقد البعض بضرورة المجاهرة بها من أجل محاولة الإقناع بأنهم يحافظون على هدوئهم. هكذا، وكما لو أن المسألة مطروحة، أعلن كل من فرانسوا ميتران ومارغريت تاتشر أن التاريخ

يجب أن يظهر للألمان أنه لم يجدِهم أي نفع من قياس أنفسهم بأمم بقيت هي نفسها ولم تستطع ألمانيا يوماً السيطرة عليها.

لا أحسبنا سنواجه قريباً في فرنسا ما يسميه هنري هاين (Henri Heine) «الهوس بكل ما هو ألماني» (teutomania) انطلاقاً من أولى كتابات مدام دو ستاييل (Madame de Staël) التي تؤكد فيها كاتبة عن ألمانيا (*De l'Allemagne*) أن الفلاحين الألمان كلهم موسيقيون فيما ينقسم أهل المدن بين شعراء وفلاسفة. من جهته كتب فيكتور هوغو قائلاً: «ما من أمة أكبر» في العام 1835، وفي وقت لاحق وقبل ثلاثة أعوام من كتابة العكس ذكر تان (Taine): «الألمان هم بالتأكيد المبادرون في الذهنية العصرية ولربما أسيادها أيضاً». وبالتالي، فقد حفزت ألمانيا الكثير من المشاعر الجياشة وأكثر ما يلفت فيها اليوم هو آثارها التي طبعت الشعب اليهودي. فقد نشرنا مرة في مجلة *Le Nouvel Observateur* حواراً مع أحد مؤسسي إسرائيل نعوم غولدمان (Nahum Goldmann) الذي كان في ذلك الوقت رئيس المؤتمر اليهودي العالمي الذي أثار بدوره جدلاً واسعاً. كان نعوم غولدمان يكنّ إعجاباً منقطع النظير لكونراد أديناوير(*) (Konrad Adenauer) لكن كان يخال أنه يحق له القول إن ما من عبقرية أكثر قرباً من العبقرية الألمانية من العبقرية اليهودية وأن الأمة الألمانية لم تكن يوماً أكثر عظمة واليهودية لم تكن يوماً أكثر ازدهاراً من الفترة التي كانت فيها العبقريتان متداخلتين الواحدة بالأخرى.

(*) مؤسس جمهورية ألمانيا الاتحادية وهو الذي أعلن رغبته في إصلاح الظلم الذي وقع على اليهود (المراجع).

مع ذلك، لا أعتقد أننا سنشهد عودة إلى تلك الحقبات. بل على النقيض حيث إننا نشهد اليوم في الأوساط اليمينية واليسارية الأكثر تشدّداً تجدداً للرهاب من الألمانية من يجدُ في الأزمة ذريعة له لاستعادة ترنيمة مر عليها الدهر. فكما لو أنه بعد القرن العشرين الذي يمكن اعتباره قرن موراس نتيجة الغرور القومي الذي انتهجه، باتت العشرية الأولى من القرن الجديد تشهد انتصاراً لجاك بافيل (Jacques Bain-ville) وهو مؤرخ فرنسي مسكون لا عن غير حق، بالهوس بألمانيا، حيث إن الحفاظ على العدائية التي يسوّق لها ويشرعنها عبر النضالات السابقة لا بدّ من أن يتحول إلى مسعى حذر باتجاه مستقبل مشترك تدعو له الحاجة وقد تخلص إلى فرضه على حساب سياسة توازن.

أعتقد نتيجة كل ما تقدم من دوافع أن الألمان والفرنسيين يستطيعون أكثر من أي طرف آخر التفكير بالظاهرة التي طغت على نهاية القرن العشرين وهي ظاهرة القومية. فهم يملكون أكثر من غيرهم ما يقولونه حول هذا الموضوع لأنهم عانوا تحديداً أكثر من غيرهم. ففي كل مرة يبرز في العالم نزاع نخاله نهائياً ومبرماً، يخرج من يقول: «نعم لكن انظروا إلى الفرنسيين والألمان». لقد نجحنا في تخطي الشوفينيات الإثنية والثقافات المصغرة. وقد سددنا ما علينا تجاه آلهة الانتقام والغرور المتعطشين، وتعلمنا كيف أن التاريخ، بحسب عبارة إيمانويل ليفيناس الرائعة هو نوع من صراع لا يرحم بين المعنى والزمن. ونعرف أخيراً أنه بحسب نقش على كنيسة بوربوني (Bour-bonnais) ذكره ميتران لفاكلاف هافيل (Vaclav Havel) خلال تسليمه جائزة شارلمان: «لا ترتفع جدران الفصل حتى السماء». لذا، قد يعود للفرنسيين والألمان أن يفكروا معاً، دائماً وأبداً بالقومية.

اليورو كنوع من الرهان

لقد صحتْ القارة العجوز عندما ادعت أنها تدخل في منافسة مع أولادها الذين ينتمون إلى العالم الجديد. وقد كان ذلك أكثر ما لفت في أحداث يوم السبت في الثاني من أيار/ مايو 1998. في ذلك اليوم، قررت خمس عشرة أمة أوروبية تبنّي عملة مشتركة وتحديداً عملة واحدة. كان كثير من الخبراء في واشنطن ونيويورك وشيكاغو قد اعتقدوا أن اتفاقاً مشابهاً لن يبصر النور يوماً فيما أضاف البعض أنه لو حدث وتحقق عبر معجزة ما، فستتبعه سلسلة خضّات وحتى نزاع بين فرنسا وألمانيا. وأذكر جيداً تلك الدراسة التي تقدم بها جامعي أميركي وقد نشرت في صحيفة يومية كبرى، وهي تختم بتلك العبارة: «إن أوروبا التي كانت وليدة إرادة من الفرنسيين والألمان بوضع حد لحروبهما، ستتسبب بتجدد العدائية كما حصل تقريباً مع إسرائيل التي ولدت من إرادة بوضع حد لمعاداة السامية فخلصت إلى التسبّب لدى العرب بالشعور نفسه بمعاداة السامية الذي كان يشعر به المسيحيون». غير أن هذه التنبؤات المتسرعة لم تجد صدى إيجابياً لها لدى جميع ممثلي وزارة الخارجية أو وول ستريت ولا حتى في الجامعات الكبرى في الولايات المتحدة. لكنها كانت تعبر عن فكرة مشروعة تتلخص بعدم قدرة الأوروبيين على حل أدنى مشكلة من دون طلب مساعدة واشنطن ووساطتها وتدخلها. كما تعكس نوعاً من الحرج أمام إعادة انبعاث مصفوفة لا يمانع أحد بالحنين إليها لكنهم يرفضون أن تتحوّل إلى نوع من الندّ.

لقد تمت مقارنة حدث اعتماد عملة واحدة في أوروبا بمعاهدات

ويستفاليا التي أبرمت في العام 1648 بين الإمبراطورية الألمانية بقيادة فرديناند الثالث وفرنسا والسويد وحلفائها، وقد وضعت حداً لحرب الثلاثين عاماً. غير أن الإشارة إلى معاهدات ويستفاليا لم تكن كافية، إذ إن هذه المعاهدات تندرج في إطار تقاليد لا يتم بموجبها الموافقة على بتر السيادة إلا بنتيجة نزاعات يسودها العنف. وقد كان ذلك حال حرب الثلاثين عاماً. لكننا لم نشهد يوماً في التاريخ أمماً تتخلى في مرحلة السلم عن جزء من قوتها. بمعنى آخر، لقد قررت هذه الأمم الإحدى عشرة أنها تستطيع معاً القيام بأمور لا يمكن لكل واحدة منها القيام بها بشكل منفصل لأنها قد شكّلت قبل توحدها جماعة مجاورة ديمقراطية.

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه خارج هذه المجاورة، أي خارج الجغرافيا والديمقراطية أي النظام السياسي، تضطلع الأمم الأوروبية أيضاً بتاريخ أو اثنين؛ تاريخها الخاص وتاريخها المشترك. أما الدولتان المعنيتان أكثر من غيرهما بهذه الثورة الحقيقية التي عاشتها القارة العجوز فهما فرنسا وألمانيا من دون أدنى شك. فلم يفهم أحد حتى اليوم في الأميركيتين إلى أي درجة يشكل المارك الألماني، وهو رمز السيادة كما هي الحال مع سائر العملات، منذ العام 1948 الضامن لا لنهضة جمهورية ألمانيا الاتحادية وحسب بل ووحدتها أيضاً. فقد أصبح المارك الألماني في بعض الفترات العملة الأكثر استقراراً وقوة في العالم متخطياً الدولار الأميركي والين الياباني. فضلاً عن ذلك، شكّل المارك عملة مرجعاً للدول المجاورة لألمانيا كلها، أكانت ناطقة بالألمانية أو لا. وقد استتبعت قوة المارك نشوء منطقة مارك بحكم الواقع، حيث إن خمساً من الدول الإحدى عشرة التي وقعت

اتفاقيات اليورو قد شكلت نوعاً ما جزءاً من منطقة المارك وهي ألمانيا الموحدة والنمسا ولوكسمبورغ وفنلندا وهولندا. خمس دول من أصل إحدى عشرة بغض النظر عن موقف هولندا. ولنذكر أن ثمة دول كانت تشكّل بحكم الواقع جزءاً من منطقة المارك وهي الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا وسلوفينيا وكرواتيا وإلى حد ما رومانيا وبولونيا.

هكذا يمكن أن نفهم على نحو أفضل كيف أن الألمان اعتقدوا أنهم سيخسرون كل شيء مع بناء أوروبا وخاصة اليورو. لذلك، من دون عقدة الذنب التي كانت ذكرى النازية تتسبّب بها لدى القادة - حتى مؤخراً - ما كان الألمان ليظهروا يوماً هذه الحماسة الأوروبية المتواصلة. فقد أعيد إذكاء هذه العقدة نتيجة توحيد الألمانيتين وقوة منطقة المارك، وهما ظاهرتان تجعلان الإغراء البروسي أكثر وضوحاً وعودة الشياطين القديمة أكثر خطورة. بصريح العبارة، كانت تلك الرغبة الدفينة في أن يكونوا على درجة أقل من الألمانية، هي ما يجعل الألمان أكثر أوروبية.

في الواقع، ورغبة منهم في أن يصبح الألمان أقل ألمانية، بادر الفرنسيون إلى طرح فكرة أوروبا. فطالما أن الألمان يشعرون بعقدة الذنب هذه، لا داعي للخوف من عظمتهم الاقتصادية؛ فهم بحاجة لفرنسا للحصول على تأييد سياسي واكتساب شرعية دولية. وها هي فرنسا تستفيد من هذا الترادف حيث تؤدي دور الروح النقية فيما تكتفي شريكتها بالأداء المادي. لكن ذلك كله بدأ يتغيّر تدريجياً في برلين وباريس وقد ظهر من بين «المشككين في أوروبا» العديد ممن

تملّكهم الانطباع أن فرنسا باتت، في زخم سرعة مكتسبة، تخضع لحركة حتمية قد بادرت بها شخصياً لكنها لم تعد تقوى على السيطرة على تطورها.

بعد مرور عشرة أعوام، ازداد هذا الشعور سوءاً، مع بدء تقاطع المنحنيات: فحيث اختارت برلين السيطرة على نفقاتها من أجل ضمان تجارتها الخارجية، أهدرت باريس الائتمانات والإنفاق والعجز، لتخضع بذلك إلى تعسّف وكالات التصنيف. وها هي أزمة العام 2008 تقضّ مضجع اليونان في العام 2011 وتضع التضامن الأوروبي على المحك بدءاً من صلابة الثنائي الفرنكو ألماني. وهكذا بدأ سيل الاتهامات حيال سوء تدبير أثينا فيما لم يعد بالإمكان غضّ الطرف عن اتهامات اليونانيين المضادة بعد أن وجدوا أنفسهم محكومين بالفقر وطلب المساعدة نتيجة الحكم الخاطئ الذي اتخذه صناع القرار المبتدئون في بروكسيل. وهكذا، تعيّن على فرنسا أن تقنع ألمانيا مستندة إلى إخفاقات عامي 1929 و1945. وقد نجحت إلى حد ما بإعادة الأمل إلى العملية الأوروبية، مؤكدة بذلك أن القاعدة الذهبية الوحيدة التي يمكن أن تسود هي قاعدة الهوية المشتركة كما يتم تفسيرها والدفاع عنها.

مواطنية ووطنية وثقافة

كلما فكرت واستعلمت وقرأت، ازدادت اقتناعاً أنه من دون تصوّر إرادي لهذه الهوية، سنعاني صعوبات ملحوظة حتى لو شكلت فكرة إرساء عملة موحدة أساس هذه القوميات وحتى لو كانت الشرط لوطنية أوروبية محتملة. في الواقع، ما هو السلاح الذي نملكه

خلال الأشهر والسنوات التي - بعد أن قمنا بمراقبة بعضنا البعض وبعد أن شعرنا بالغيرة من بعضنا البعض واشتهينا ما يملكه بعضنا البعض - سيعمل فيها مختلف الشعوب على إرساء التناغم اللازم على الأصعدة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية والضريبية؟ فهذه اللامساواة كلها التي نكتفي بالتأسف عليها اليوم سترتدي حلة الفضيحة في الغد. وفي غياب أي هدف يتخطى النقدي والاقتصادي، لا نفهم ما قد يحمل الشعوب على تحمل الإعاقات الانتقالية التي تسبّب بها نمو اليورو أولاً ثم أزمته.

أعرف جيداً أن بعض زعماء الصناعة وبعض المقاولين النخبة يعتبرون من الشجاعة بمكان اختيار بناء مجموعة تضمّ وسطها أقوياء وضعفاء بدل مواجهة تحدي الوجود المنفرد داخل المنافسة العالمية. صحيح أنه لا يسعنا اختيار الأوروبيين الأصيلين من بين الزعماء الكبار. لكن الواقع الإيجابي القائم على اختيار أوروبا في مواجهة العولمة لا يكفي البتة بمفرده. إذ كيف تقدَّم أوروبا من هذا المنظور؟ يمكن أن تقدم ببساطة كعملية بناء مجموعة أمم مرتبطة بحكم التقارب الجغرافي والتكامل الاقتصادي إن لم يكن التاريخ، والغاية منها إحداث ثقل موازن في مواجهة قوة الولايات المتحدة وآسيا في الوقت الراهن أو المستقبل. وإذا كانت غاية الإثبات هذه عبر القوة تشبع غرور طعم التحدي وذهنية المنافسة التي يعبّر عنها المقاولون فقد لا تثير الحماسة المباشرة لدى شعوب لا تنفك الصعوبات التي تواجهها تتزايد.

هل يمكن أن نناضل بواسطة قوى السوق والاستثمار وحدها

ضد ديناميكية الاقتصاد الأميركي؟ والحال هذه، هل يمكن تفادي الأمركة لمواجهة منطق السطوة الأميركي المتصلب؟ وإذا لم يكن بالإمكان تفادي الأمركة، فما الفائدة من أوروبا عندئذٍ؟ بمعنى آخر، ألا تهدف الهوية الأوروبية في نهاية المطاف ومن غير أن نجرؤ على البوح بذلك، إلى تشكيل نوع من المقاطعة المستقلة داخل السلم الأميركي وإمبراطوريته؟

تفرض هذه الأسئلة نفسها ولا سيّما أنه في مواجهة الفكرة «الصحيحة سياسياً» التي تعبر عنها الأوساط المعادية لتأسيس أوروبا لا يبرز سوى نوع من «الفكرة الواحدة» في الاقتصاد والثقافة في آنٍ واحد. وغالباً ما يقال العكس في خطابات سأصفها بالتعويذية الطاردة للشر. وهذا يعني اللجوء إلى سرد الابتهالات والصلوات لتفادي ما نعتبره حتمياً. فبشكل عام، يتم الاحتماء بالجذور التاريخية أو بتنوّع اللغات. لكن في الاقتصاد، كلٌّ يسمّع بحماسة لائحة الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة للقيام بعمليات انتعاش مذهلة مضيفاً بصوت خافت أن هذه الإجراءات لا يمكن بطبيعة الحال أن تُطبَّق كلها في أوروبا. لكن لا يسعنا ألا نلاحظ كيف أننا نأسف لعدم تمكننا من نقل وسائل تخفيض العمالة (Downsizing) كافة إلى أوروبا، ونعني بذلك الإحالة إلى سن التقاعد والتقاعد المبكر وإلغاء الوظائف وتنويع المقاولة الفرعية وحركية الوظيفة والفكرة القائمة بالمجمل على أن الحصول على عمل هو مسعى بطيء وحساس وليس حقاً مكتسباً.

غير أن الأمر يرتدي خطورة أكبر في المجال الثقافي. فغالباً ما

يتسم الخطاب بالفصام، أي يمجد في الوقت عينه مختلف التقاليد الوطنية ومختلف «عبقريات» الشعوب وانصهار هذه الاختلافات في ضبابية لا يمكن تحديدها. فقد سار كل شيء على نحو جيّد على صعيد التماسك الفلسفي إن لم يكن العقائدي طالما أنه تمحور حول مواجهة الاتحاد السوفياتي أو مقاومة الولايات المتحدة.

لقد أخذ جان مونيه على عاتقه مبادرة تشكيل ثنائي أو محور فرنكو ألماني لاحتواء رغبة الاتحاد السوفياتي في إيجاد موطئ قدم له في ألمانيا كلها. في المقابل، اعترض ديغول على دخول بريطانيا العظمى واعترض بعده منديس فرانس على الاتحاد الأوروبي للدفاع، إذ تصبح الولايات المتحدة مشاركة فيه بالوكالة. لكن لم يكن بالإمكان استبعاد فكرة أن ما من شيء يفصل أوروبا ثقافياً عن الحلف الأطلسي وتالياً عن الأميركيين. فالولايات المتحدة هي بمنزلة الدرع والرمح في آنٍ واحد؛ ولا يمكن القيام بأي شيء من دونها.

على الصعيد الثقافي، فإن احترام الديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان والحرص العالمي شكل عناصر مشتركة بين ورثة الثورة الفرنسية وورثة الثورة الأميركية. وعندما قام جاك لانغ (Jack Lang) في برلين بطرح فكرة مجتمع ثقافة تستدعي فكرة اتحاد للدفاع عن هذه الثقافة، وقد نال الثناء والتصفيق عليها، كان في غاية الانسجام مع دوره لكن ما لم نفهمه هو كيف لفنانين وكتاب ومفكرين في نيويورك أن ينفصلوا عن مثل هذه الملاحظة وهذا المشروع.

الحقيقة ليست بطريقة ما لا اقتصادية ولا ثقافية. بل هي أيديولوجية. فنحن لم نخرج بعد من دائرة ردود الفعل المتلاحقة

التي تسبب بها انهيار جدار برلين في تشرين الثاني/ نوفمبر 1989. لكن منذ نحو عشرين عاماً، فإن الظاهرة الأكثر إثارة هي ما سمته مجلة *Esprit* «بؤس مناهضة الرأسمالية» أي ندرة الأفكار البديلة أمام إفلاس الليبرالية الاقتصادية. فقد بتنا نتساءل عما يمكن أن يكون أساس الهمجية الجماعية. حسناً، بتنا نعرف السبب، إنه انعدام القدرة على تحمل ضبابيات الليبرالية وانحرافاتها. فالهوية الأوروبية تتلخص بالنسبة إليّ بالدور الجديد الذي يفرض على أوروبا المضي قُدماً في ثورة أيديولوجية جديدة عبر مختلف أشكال «الاختراع الديمقراطي».

اليوم، تشكّل أوروبا الناهضة مختبراً تتمّ فيه بطريقة بطيئة وتدريجية تجربة مواطنية جديدة ما بعد الوطنية قبل إرساء كيان حكومي عابر للحدود الوطنية. لكن هذه التجربة تتمّ في سياق تجديد للهويات الإقليمية التي تعزّزت عملياً في الدول الأوروبية كافة نتيجة الأقاليمية أو اللامركزية. وكما يشرح دومينيك شنابير فإن وهن الدول - الأمم ناجم، أقتبس، عن «القيمة المتزايدة الممنوحة للبعد الاقتصادي والاجتماعي للحياة الجماعية، ومنطق الإنتاجية والمتعية(*) (hédonisme) الذي يفضل سعادة الفرد وواقع أن شرعية الدولة المعاصرة يبدو كأنها أكثر ارتباطاً بفاعليتها من أجل ضمان الرفاه المادي للشعوب عبر الإنتاج وتحويلات دولة الرفاه منه لضمان حرية المواطنين ومشاركتهم المتساوية في الحياة السياسية». إلى ذلك، لا بدّ من إضافة أن العشرين مليون أجنبي الذين استقروا في أوروبا منذ

(*) مذهب المتعة/ المتعية: وهو المذهب القائل إن اللذة والسعادة هي القيمة الجوهرية في الحياة. وإن كل نشاط اقتصادي هو لإرضاء جميع طبقات المجتمع (المراجع).

العام 1950 قد غيّروا في التجانس الثقافي الذي كانت الدول - الأمم الديمقراطية الكلاسيكية تعتبره شرطاً لازماً لوحدة الأمة.

لقد أسّست الدول - الأمم ودائماً بحسب دومينيك شنابير، شرعيتها على فكرة المواطن. لكننا نعرف جيداً أن المواطنية مرتبطة بنوعين من الحقوق. تلك التي تضمن من جهة الحريات الأساسية المعروفة، وتلك التي تطالب من جهة أخرى الدولة بالأمن والتعليم والعمل. وقد كانت المواطنية الكلاسيكية تستند على وجه الخصوص إلى الحقوق التي تضمن الحريات. أما في المواطنية الجديدة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار دراسة بالغة الأهمية لإليزابيث ميهان (Elizabeth Meehan) فالحقوق الأكثر أهمية والتي يفترض بكل مقيم أن يستفيد منها هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تتحوّل في أيامنا هذه إلى حقوق سياسية كما سبق ورأينا. ودائماً بحسب إليزابيث ميهان، ستبرز في المجتمعات الأوروبية مواطنية قومية وأوروبية في آنٍ واحد. فها نحن قادرون على رفع دعوى أمام محكمة العدل الأوروبية ضد دولتنا الخاصة. لقد انتقلنا في الواقع من خفض التعريفات الجمركية إلى السوق المشتركة والعملة الموحدة والسياسة الاقتصادية المشتركة أي عملياً إلى نظام سياسي.

لكن هل يفترض توسيع المواطنية، أي حق الاقتراع، لتشمل الأجانب؟ يقول البعض إن ذلك يعني الذهاب بمنحى التاريخ. فقد تم توسيع دائرة المواطنين منذ القرن الثامن عشر؛ من الرجال إلى المالكين ثم أرباب العائلة ثم الخدم ثم النساء وأخيراً الشباب فلم لا الأجانب؟ أليس خيراً للجميع؟ أليس مرجواً أينما كان وفي أي مرحلة من مراحل الانعتاق الإقليمي أو الوطني أو حتى الفدرالي؟

يختلف النقاش في أوروبا بحسب اختلاف الدول. ففي فرنسا، يحرص مناصرو منح المواطنية ما بعد الوطنية في الوقت عينه على إعداد نوع من «قانون المواطنية»، يستطيع المواطنون الأجانب بموجبه الاحتفاظ بثقافتهم الخاصة لكن شرط التعهد بالالتزام بالقيم الديمقراطية والتشريعات الوطنية التي تنسجم وحقوق الإنسان. أما في ألمانيا، فيدعو الفيلسوف الألماني يورغان هابيرماس (Jurgen Habermas) لنوع من «المواطنية الدستورية» التي لا ترجع إلى «إجمالية ملموسة للأمة بل تستند على العكس إلى عمليات ومبادئ تجريدية». فالوطنية هي موقع الانفعالية فيما المواطنية هي موقع القانون الدستوري. وهنا نفهم جيداً أن هابيرماس يسعى لقطع العلاقة مع تقليد جرماني للأمة ولا سيّما المعنى الذي أعطاه كل من هيردير (Herder) وفيشت ونيتشيه للفظة «شعب». فقد سعى هؤلاء المفكرون الثلاثة جهدهم على نحو مختلف ومتسلحين أحياناً بهدف نبيل بجعل الشعب الجوهر الحقيقي وبتعريف ما يمكن أن يكون «عبقرية» الشعوب وتحديداً الشعب الألماني. وقد دفعوا بالحرص على المحافظة على التجانس الذي ينتهي بالتشبه بالنقاء العرقي حتى أخطر الحدود متنكرين بذلك للطريقة التي استقبلوا بها مُثُل الثورة الفرنسية.

وهنا، يصبح السؤال كالآتي: هل يمكن اختصار أمة بالتمدّن والديمومة كأمة لمجرد أنها ديمقراطية وتالياً حاملة بذور العالمية؟ ما تصبح الجنسية عليه إذا كانت المواطنية معروضة للجميع؟ ذلك سؤال متناقض يدور في فرنسا منذ العام 1789. وقد أجابت الولايات المتحدة عليه بطريقتها الخاصة حيث طبقت منذ بداياتها المواطنية الدستورية العزيزة على هابيرماس. لكن كتاب المقالات الأميركيين

هم أول من أدان خطر تجاور مجتمعات لا تربطها أي علاقة دم ولا تتفق إلا على احترام القانون. ترتدي هذه المسألة أهمية بالغة تحتم العودة إلى الوراء.

ثمة في دول الاتحاد الأوروبي رابط لا يمكن تجاهله وهو رابط الديمقراطية. فيصعب إن لم يكن يستحيل تشكيل مجموعات غير إمبريالية بين دول لا تملك النظام نفسه. وقد رأينا الصعوبات الناجمة عن ذلك في الشرق الأوسط وبعض المناطق الأفريقية وفي أميركا الجنوبية قديماً. فالنظام الديمقراطي، وإن لم يكن كافياً لتقريب الأوروبيين، إنما هو ضروري لخلق مجتمع أوروبي حرّ. وهنا يصبح السؤال معرفة ما إذا كان بالإمكان الانتقال من العالمية الديمقراطية إلى الخصوصية الوطنية بالسهولة التي تمّ فيها الانتقال من الأمة الفرنسية أو الألمانية إلى العالم الأوروبي. فما صدّرته فرنسا هو ما خلقته على الرغم من حديثي حول الطابع الأوروبي للثورة. فقد سبق أن قلت إن فرنسا هي التي أعطت الثورة الديمقراطية نصوصها الكبيرة وملحمتها وبُعدها الديني أحياناً في ممارسة الشعائر حتى لو كانت علمانية من حيث العقيدة. فقد أنكرت فرنسا هذه نفسها في فتوحاتها، ويشهد المستعمَرون على ذلك، كما في تنازلاتها. لكنها قدمت شيئاً للعالم وشعرت بأنها موكلة بمهمة ما – وهذا ما يجعلها لا تطاق أحياناً في أعين الآخرين.

هكذا، بعد ذكر مزايا التحوّل الألماني، لا بدّ لي من أن أذكر التفرّد الفرنسي من غير أن أسقط في فخّ جعل فرنسا محور العالم. فدولة الجنرال ديغول «العزيزة والعجوز» تبقى في مخيلته وفي لاوعيه

الجماعي متأثرة كثيراً بقدم دولتها وبقوة تقاليدها القديمة وببصمات الكاثوليكية والملكية التي يمكن حتى اليوم اقتفاء آثارها وأخيراً بذكرى البنية المركزية، صنيعة كولبير (Colbert) وجاكوب، التي اتبعتها لتصل بها إلى الوحدة. فيمكن لهذه الدولة التي لا تقتصر على مشاهدين ومستهلكين أن تعاني نوعاً من الدوار لمجرّد فكرة أن يذوب قسم من هويتها فيما لم يظهر بعد من يمكنه أن يقنعها بالأبعاد الملحمية لمواطنية أوروبية في معرض مواكبتها هذا التحول.

يفترض بذلك أن يدفعنا نحو التخفيف من حدة تأكيدات حتمية أكانت من جهة مناصري أوروبا الشعوب الذين يقفون في الصف نفسه مع أوروبا الأمم فيما يفترض بالأمية البروليتارية أن تحفّزهم باتجاه فكر أكثر تجريداً عن العالمية، أو من جهة مناصري أمة أوروبية يبدو كأنهم يقلّلون من أهمية إعادة انبعاث القوميات في الشرق وفي سائر بقاع العالم. غير أنه يتعيّن على كلا الطرفين التنبُّه إلى عدم تشجيعهم الشعوبية التي توازي داخل القارة العجوز القليلة التدين، الأصوليات التي تستعر في مكان آخر.

تحدي الوحدة

مع ذلك، لقد وُجدت أوروبا الثقافات في السابق. فرجال الدين في القرون الوسطى كانوا يتنقلون بكل حرية من مونبلييه (Montpel-lier) إلى سالامنكا (Salamanque) ومن هايدلبيرغ (Heidelberg) إلى بادوفا (Padoue). وحتى عندما لم تعد اللاتينية اللغة المشتركة، كان ثمة طريقة واحدة للتعبير عن الحب والطموح والتخوّف من المعاناة والموت ومناقشة المصير والله في أعمال شيكسبير وسيرفانتز وإيراسم

(Erasme) ومونتانيي الذين كانوا كلهم يقرّون بنوع من الأولوية والصدارة لدانتي أليغييري (Dante Alighieri). فقد أصبح هذا الحاجز الثقافي عبر الكثير من المعاناة مشروعاً سياسياً. ولا شك في أن «أوروبا المفترض بناؤها» كانت في البداية كما يقول جاك ديلور (Jacques Delors) «أوروبا الدول - الأمم». لكن دعونا لا نخفي واقع أنه إن كنّا نتّجه بعد العملة الموحدة إلى دفاع مشترك يخدم سياسة خارجية مشتركة، فالدولة - الأمة الناشئة ستكون عندئذٍ أوروبا أكثر فأكثر. وسترتدي هذه الدولة الجديدة أهمية مضاعفة تتخطّى أهمية الدول الأمم التي ستواصل تشكيلها.

هل تتجه الأمم الأوروبية إذاً من دون أن تفصح عن ذلك – وحتى بقولها العكس أحياناً - نحو فدرالية أو اتحاد مثل الولايات المتحدة؟ أو كونفدرالية مثل كندا؟ لا شك في أنها تملك القدرة على سلوك هذا الطريق. ففي النهاية، هي تملك مؤسسات مشتركة في مجالات الاقتصاد والعدل تحمل طابعاً فدرالياً حقيقياً. تبقى طبعاً مشكلة تعددية اللغات. لكن يمكن التعويض عن هذه المشكلة عبر تآلف لأعراف المجتمع المدني. فقد عملت هذه الدول كلها على إلغاء عقوبة الإعدام وسمحت باستخدام وسائل منع الحمل وحلّلت الإجهاض ونظّمت الهجرة وألف أمر آخر. يبقى السؤال الأساسي المتمحور حول معرفة ما إذا كان رابط الدم يتخطّى القانون المجرد.

في نهاية المطاف، فإن النجاح الأوروبي إن تحقق أو بالإحرى إن كان سيتحقق، فسيشكل مثالاً حماسياً ومعدياً تشكّل انتصاراته

كما إخفاقاته دافعاً لتخطي الشوفينيات(*). فضلًا عن ذلك، أعتقد أن أوروبا ستقف عائقاً أمام العولمة التي ستجد نفسها مضطرة لأن تحشر نفسها فيها وتتحوّل أقله قبل الصحوة الصينية الكبرى. فالأوروبيون باتوا يعلنون بوضوح أنهم لا يريدون أن يشتركوا سوى في المشاكل التي لا يستطيعون حلّها بمفردهم. وهذا ما نسميه مبدأ التابعية. بمعنى آخر، تصعب حياة الأمم هنا. والأكثر فدرالية بينها هي تلك التي لم تصل بعد إلى مصاف الأمة أو تلك التي تخشى فقدانها. فالكاتالونيون يدعمون أوروبا المناطق التي تمنحهم نظام أمة. أما البلجيكيون فيفضلون أوروبا نفسها التي تضمن التوازن بين الفلامين والوالون. لذا، سيسود التوتر إما لصالح المناطق أو لصالح الأمم القديمة. لكن المغامرة جديرة بهذه الإثارة.

تواجه فرنسا وألمانيا اللتين لا وجود لأوروبا من دونهما مشكلة الهوية القومية حيث إن الأولى تجد نفسها شيئاً فشيئاً مضطرة للتخلّي عن مبدأ عدم التجزئة، فيما تتخلّى الثانية عن نقاء الدم. وحده منظور وطنية أوروبية قد يساهم فيها استخدام العملة المشتركة قد تبدو وكأنها الحل لهذه الأزمة. لكن حتى من هذا المنظور، سنكون في مواجهة أوروبا مناطق وليس أوروبا أشخاص، حيث سنحصل على أوروبا الويلز وبريتاني والدولة الباسكية وكاتالونيا وتوسكانيا وهكذا دواليك.

قد يشكّل ذلك حلاً يرغب فيه أحياناً الأوروبيون، إذ يطال الهويات المصغرة التي لم تشفَ منها بعد جروحات التاريخ. غير

(*) الشوفينية (Chauvisme): التزمّت الوطني والعصبية العرقية (المراجع).

أنه يتعيّن عليهم أن يتنبهوا لما قد يفيد هذا التشتيت المالية العالمية وشبكاتها التي تزداد تعقيداً. فارتفاع سعر صرف اليورو في مواجهة الدولار لا يعود إلى مجرد سيطرة الولايات المتحدة بل إلى تحكم الصين في الدَّين الأميركي. فعمال موانئ بيرايوس (Pirée) في اليونان هم أكثر من يعرف ما قد يصبح في الغد مصير جزء كبير من أوروبا العمل. من هنا ضرورة العمل على وطنية قارّية.

لكن هذه الوطنية التي كان يمكن تصور نشوئها لو كانت أوروبا تتألف من ست أو عشر أو اثنتي عشرة دولة قد أصبحت صعبة التصوّر ما إن ازداد عدد دول القارة. من جهة أخرى، فالأزمة هنا وقد أظهرت إلى أي درجة يتعين على اليوتوبيا الأوروبية أن تأخذ منحى أكثر واقعية. فالمستقبل بات يعتمد على تقارب أكبر بين اتحاد منجز في الواقع بين فرنسا وألمانيا، هذه النواة الكارولنجية التي تجد نفسها مرة أخرى مسؤولة عن مصير القارة. أما المؤسسات والدول الأخرى فتأتي تباعاً وفق حجمها وقياسها. لكن السياسة لن تفرض من دونها يوماً حقوقها على الاقتصاد.

ثمة من دون شك العديد من الاعتراضات التي يمكن تقديمها أمام مثل هذا المنظور، بدءاً من اللامساواة التي ستنتج منها؛ فلنقل ذلك بصريح العبارة: هذه اللامساواة موجودة فعلاً والوحدة الفرنكو ألمانية إذا ما تجدّدت تشكّل الفرصة الوحيدة لإصلاحها. يلي اللامساواة حصر الفكرة الأوروبية بنادي أمم ثرية متجهة نحو الشمال ومتحصّنة بإرث قوي للهوية؛ لكن الروابط التي تجمع فرنسا بالبحر المتوسط من جهة وألمانيا بالشرق السلافي من جهة أخرى والتعديلات

التي أدخلتها الهجرات إلى البلدين تقوم بأكثر من التخفيف من هذا الميل. أخيراً، الاعتراض القائم على وجوب خسارة فرنسا آخّر تحصينات سيادتها في هذا الرهان المجنون أمام ألمانيا الفائقة القوة؛ إلا أنني أؤمن بالعكس تماماً وأعتقد أننا لن نستغرق وقتاً طويلاً قبل أن ندرك مدى حاجة برلين إلى باريس في ما يتعلّق بالديموغرافيا والديبلوماسية والفطنة الثقافية. وخطاب أنجيلا ميركيل في خريف العام 2009 أصدق مثال على ذلك. فقد أكدت في حينه بكثير من الجدية على أقوال نعي جيداً إيحاءاتها ومكنوناتها. لقد أصبح كل شيء واضحاً: لا يسعنا أن نكون مواطنين في الجمهورية الألمانية إن كنا نجهل اللغة ولا نحترم القوانين «وعلى وجه الخصوص» كما حدّدت إذا لم نتشارك التصوّر نفسه الذي يكوّنه الألمان عن العلاقات بين الرجال والنساء. لقد كانت هذه المرة الأولى التي يتطرّق فيها مسؤول سياسي ألماني إلى هذا الموضوع وبهذه الطريقة. لقد أرادت من ذلك أن تلمح إلى أنه قد حان الوقت للتعددية الثقافية في أوروبا. لكن هذه التعددية هي واقع قبل أن تكون أيديولوجية ولا يمكن إلغاء واقعيتها لمجرد أن ألمانيا تنظر إليها كتهديد لها. من هنا، وفي هذه النقطة تحديداً، ينبغي أن يكون الدرس الجمهوري الذي تلقنه فرنسا، هي التي تضم أهم الأقليات اليهودية والمسلمة في القارة العجوز، حاسماً.

عند تقاطع الطرق

لقد خصصت هذا الكتاب للسعي لفك مغالق الوضع في العالم، لكن لا يسعني أن أنسى فرنسا: لذلك، يفترض بمجمل كتاباتي واعتباراتي في هذا الصدد أن تشكّل الغرض من هذا العمل كما سبق

وذكرت في المقدمة. فمسائل السياسة الداخلية لا تثير اهتمامي منذ فترة طويلة إلا بالطريقة التي ستؤثر بها في التساؤلات العالمية. من هذا المنطلق، يشكّل نيكولا ساركوزي لغزاً بحد ذاته. فكما أثبت بمعالجته الأزمة المالية أو تدخّله في ليبيا، تبنى ذهنية الجمهورية الخامسة في ما يتعلّق بالسياسة الخارجية مضيفاً أسلوبه الخاص الذي تميّز بطاقة برهانية. لماذا إذاً التسبّب بطريقة كارثية بإثارة نقاش حول الهوية الوطنية التي لا يستحق مبدؤها بحد ذاته، وقد قلت ذلك مراراً وتكراراً، اللوم؟ غير أن لقاءاتي معه لم تساعدني على فهم هذا التناقض.

إلى الغداء الأول في الإيليزيه، قبل منتصف الولاية بقليل. في معرض ذكره للاستحواذ على السلطة، كان ديغول يعتقد أنه من الطبيعي أن يؤمن الإسكندر بثروته وقيصر بنجمته ونابوليون بمصيره. أما هو، فلطالما تملكته القناعة بأن مصيره الدفاع عن الفكرة التي يكوّنها عن فرنسا. بالنسبة لميتران، كانت القناعة بأنه وحده قادر على إعادة اليسار إلى الأعمال. أما نيكولا ساركوزي فأكثر تواضعاً: هو يؤكد أن الأمر يعود إلى حلم لم ينفك يغذيه مذ كان شاباً. هذا ما نسمعه يتفوه به. لكن المفاجأة تنتظرنا منذ البداية: هي مفاجأة أن ترى رئيساً متمسّكاً بإقناعك أنه بعد تحقيق حلمه، اكتشف الوهم الذي كان يحيط به. ها هو يؤكد أن ممارسة السلطة لا علاقة لها البتة ببلوغ السعادة.

هو رئيس كامل الحضور إنما عديم الدفع، صاحب ملامح متماسكة وهادئة جاهز أبداً للردّ إنما يترك مساحة للآخر ليتكلّم، مقتصد في تصرفاته ومرتاح في دوره الرئاسي الجديد. ما من إيحاء

بالضغينة في كلامه. وباستثناء أسف أعرب عنه حيال دور الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي (Mikhaïl Saakachvili) وتعيين إسرائيل وزير خارجية أثار موجة اعتراضات، لم يصدر عنه أي موقف مزعج. ولا حتى حول وسائل الإعلام. حتى كاد يأتي على ذكر عبارة ليون بلوم: «لقد اكتسبت أمام المهانة صفاء سقّاف السطوح».

يعتبر الرئيس أنه لم يتعرّض لضغوطات تذكر. فالضغط كان قبل تولّيه الرئاسة، عندما كان ثمة من هو أعلى منه. هل تثبط عزيمته أحياناً؟ الجواب: أبداً. فإحباط العزيمة ينجم بالنسبة إليه عن حلم لم يتحقق (والحال حال فابيوس (Fabius) وجوبيه (Juppé) أو عندما تنتهي ممارسة السلطة (مثل جيسكار (Giscard) وميتران وشيراك). أما هو، فقد استعدّ لمثل هذا الاستحقاق. ألم يقم من تلقاء نفسه من دون أن يوحي له أحد بهذا المشروع بحصر السلطة بولايتين؟ من جهة أخرى، فإن مثل هذه الفكرة تشمل حياة عائلته - وتالياً رأيها. بمعنى آخر، لن يترك تيتوس (Titus) السعادة مع بيرينيس (Bérénice) من أجل نشوة السلطة. وهو يردّ مسبقاً على الاعتراض الذي يعتبر إعادة الترشح واجباً مشيراً إلى أن ما من شخص ضروري وما من أحد لا يمكن استبداله، فبالتأكيد ثمة أحد جدير أن يخلفه بعد ثلاث سنوات.

من شأن تلك الطاقة التي يبذلها لإقناعنا، كما يفعل مع كثر آخرين، أن تعكس مصداقيته، وفي حال تمسّك البعض منا بالتشكيك فيه، فلا شك في أنه مضطر للتساؤل ما الذي يدفعه إلى بذل هذه الطاقة. بما يفيده أن يطمئن الفرنسيين أن السلطة لسيت بالنسبة إليه سوى مرحلة اعتراضية؟ ألتسويغ تلهّف محموم في مؤسسات الإصلاح من

النواحي كافة؟ أللإجابة على التهم الموجّهة ضده باستخدام السلطة لمآرب شخصية أو سوء استغلالها؟ كلا بما أن الرئيس لا يعتبر أن خطأه الأساسي هو في ممارسة مسؤولياته على نحو كامل وشامل. «الأمور الكبرى، نقررها بمفردنا لأن الإجماع يحول دون الشجاعة. يبقى أن الإصلاحات الكبرى مثل إنهاء الاستعمار أو الانتخاب عبر الاقتراع العام لا تلقى شعبية في بداياتها لأنها تعدل مجرى الأمور».

ويجيب ردّاً على سؤال حول الفكرة التي يكونها عن عدم شعبيته قائلاً إن أيّاً من أسلافه لم يشهد أزمة عالمية بهذا الحجم. فهذا الركود لم يسبق له مثيل! وقد كان كل من ميتران وشيراك غير محبوبين في فترة من الفترات مع أنهما لم يعاصرا مثل هذه الأزمة. ويضيف قائلاً على كل حال، ستساعدني الأزمة لأن الفرنسيين لا يرون أحداً قادراً على مواجهتها وسيفهمون أكثر من أي وقت مضى الحاجة الملحة للإصلاحات الكبرى، شرط أن يستعيد بنفسه المشاورات والتواصل ولا سيّما حول ملفي الجامعة والصحة. في كل الأحوال، تساعده الأزمة على التأكيد أنه لم يعد ينتمي إلى معسكر واحد ولا إلى اليمين. فهو يتصّرف كما لو أن إدانته انحرافات الرأسمالية المالية كفيلة بمنحه صورة يساري، متجاهلاً انتقادات فرانسوا هولاند ومارتين أوبري وفرانسوا بايرو (François Hollande, de Martine Aubry, de François Bayrou). غير أننا لم نكن لندري أن خطاباته في طولون ستُستتبع بمفاعيل مرئية وملموسة.

أودّ أن أشير هنا إلى أنه يتعيّن على الرئيس أن يشعر بالقلق حيال واقع أن أعمال العنف غالباً ما تكتسب الشعبية وأن حجز أرباب

العمل ونهب المؤسسات يتسبّب حتى لدى الأوساط المحافظة بتفهّم تضامني أكثر منه إدانة ساخطة. لكن نيكولا ساركوزي يغض النظر. فهو يثق في مسؤولية القادة النقابيين: «أنا الرئيس الذي أجرى أكبر نسبة اتصالات مع النقابات. وأنا آخذ ما يقولونه لي على محمل الجد. كما أقدّر الأمين العام للاتحاد العمالي. نحن لا نتفق لكنني أقدره». وهو يفتخر بمشاريعه الاجتماعية الجديدة. فهو يسعى إلى إنشاء شبكات تعيد الوظائف، من هنا دخل التضامن الفعال. ثم عندما يذكر ساركوزي اهتمامه بالصناعة، وميله للمعامل وحبه للعمال، تحسبنا نقول إنه لو تعيّن عليه الاحتفال بعيده الثاني فلن يكون في مطعم فوكي (Fouquet) بل عند جدار ذكرى شهداء الكومونة. ثم ها هو يحاضر بنا عن إسرائيل وتركيا والقوقاز وروسيا ويتكلمّ بكل اقتناع عن توجهاته. وفيما يشارف الغداء على الانتهاء، أقول في قرارة نفسي إننا لم نتمكّن بعد من اكتشاف سرّ هذا الرئيس الشاب والعنيد الذي لا يشبه البتة من سبقوه إلى هذا القصر، والذي على الرغم من كل ما يقوله بصدق، يجد متعة كبيرة في حفر بصمته في التاريخ.

تلا ذلك الغداء لقاء آخر دار أيضاً حول مائدة الإليزيه لكنه جاء في سياق مختلف تماماً في أيلول/ سبتمبر 2010. فلا يمكننا أن نعتبر تلك الدعوة دعوة لزيارة روتينية أو زيارة «العودة» إذ إن الرئيس لم يعمد هذه السنة إلى القيام بأي رحلة سياسية. بل قد اختار حتى في شهر آب/ أغسطس وحول مسألة من الأكثر حساسية أن يحشد الجمع ليحوّل عدداً من المنافسين إلى أعداء. وخلال هذا الشهر نفسه، تعرضت فرنسا لوابل من الإدانات القاسية من الهيئات الدولية ومن البابا والكنائس في فرنسا، وذلك ردّاً على مسائل تتعلق

بالأمن والهجرة والأمة التي أخصص لها منذ سنوات جزءاً كبيراً من كتاباتي. وهنا موقفي يحمل خصوصية واضحة. فأنا نادراً ما كنت على توافق تامّ مع أترابي حول جميع هذه المواضيع لأنني أنا أؤمن أن البشر عنصريون بطبيعتهم وأنهم يجدون صعوبة في تحمل الاختلاف. فمقابل طبيعتهم السيئة، لا بدّ من اعتماد ثقافة التعايش بكثير من الصبر. كما أعبّر عن اعتراضي على القمع الأعمى بقدر ما أعترض على الإدانات التعويذية. هل يتعرّض الغجر لسوء معاملة في رومانيا؟ فلندعهم عندنا. هل بينهم تجّار مخدرات خطرون؟ عليهم أن يخضعوا للقانون مهما كانت قسوته. ثمة حقائق على الأصعدة كافة، يتعيّن على المرء أن يمتلك الشجاعة الكافية للتعبير عنها من دون أن يتساءل في كل لحظة إن كان ذلك يخدم أو يضرّ برجل سياسي أو بقبيلة. وهكذا، يبدو الأمر غاية في البساطة حيث يبدو لي أن نيكولا ساركوزي قد حرم نفسه في هذه الحالة من السلطة اللازمة ليفهم ويفرض قبول مثل هذه الحقائق تاركاً بريس هورتفو (Brice Hortefeux) يعلن أن العنف المنظم ينشأ ضمن مجموعات تتألّف من «فرنسيين حديثي العهد». لقد كانت هذه العبارة تعني في ما مضى اليهود على وجه الخصوص. أما اليوم، فهي تعني الأجانب والغجر والأفارقة والمسلمين تحديداً. فهكذا يشار إليهم في الحوارات والعروض الفكاهية وفي تقارير الشرطة. لكن هذه المقاربة اللغوية مسموحة للجميع إلا لشخص واحد هو رأس هرم الدولة. فمهمته الالتزام بدقة بالمادة الأولى من الدستور. وتالياً يحظر عليه القيام بأي نوع من التمييز —حتى لو كان إيجابياً! — بين المواطنين وفق أصلهم أو عرقهم أو دينهم. ولا يحقّ له أيضاً شجب أي انتماء باسم العلمانية.

ولاءاتي معروفة من إدانة ملابس مارين لوبين (Marine Le

Pen) الجديدة إلى حثّ فرانسوا هولاند على النزول إلى أرض الواقع. كذلك هو عتبي على نيكولا ساركوزي لكن المسألة هنا في هذا الفصل تذهب إلى ما هو أعمق من ذلك. فإذا كان نيكولا ساركوزي قد صمم على أن ثمة حاجة ملحة لإعادة تأسيس أوروبا على أن تمر إعادة التأسيس هذه عبر معاهدة متجددة وأكثر موثوقية بين باريس وبرلين على الرغم من المزيج الملفت الذي ميّز ولايته إلى حدّ بلوغ التناقض، فيكون بذلك قد برهن عن الحق والشجاعة الذين تفرضهما عليه وظيفته.

في الواقع، لا أجد سبيلاً آخر لفرنسا، إذا ما أرادت أن تبقى الأمة التي كانت وإذا ما تولّت تأدية دورها الحاسم لمستقبل العالم. وهذا ما دفعني إلى فرض قاعدة السلوك التالية: يجب بناء الاتحاد الأوروبي إذا دعيت الأمم للزوال وخدمة الأمة كما لو أنها أبدية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن ثمة أشكال عدة قوية وعادلة للتجذر في العالمية.

XI

الديني بعد الأديان

آيات أو رقيب شيطاني؟

يوم الجمعة 13 شباط/ فبراير 2009، عشية عيد الحب، قرّر بعض الزملاء البريطانيين الاحتفال بالذكرى العشرين لإهدار دم سلمان رشدي عبر فتوى صدرت عن الإمام الخميني وعمدت السلطات الإيرانية مؤخراً إلى التذكير أنها لا تزال «قائمة». فوجدوا في ذلك فرصة للانطلاق في عملية تفكير محفزة حول معنى هذه الشتيمة وحول التعايش بين الإسلام والغرب. وقد أكّد زملاؤنا أنه بعد مرور عشرين عاماً، لا نزال نعيش تحت تأثير هذه القضية. فقبل صامويل هنتنغتون وما قدمه حول صراع الحضارات، كان ثمة دعوات من دولة ولاية الفقيه لاغتيال رشدي. لقد شكل ذلك برأيهم الشرارة الأولى لنزاع لم ينفك يتفاقم. وقد خلصوا إلى أن الشرق الأوسط لا يشهد العديد من الحروب وحسب، بل ثمة توتر متنامٍ يوماً بعد يوم يهدد العلاقات بين المسلمين والدول الأوروبية التي يعيشون فيها.

لكن كيف أصبح اسم سلمان رشدي مرادفاً لحرية التعبير؟ أُرسِل سلمان رشدي الذي ولد في الهند ويحمل الجنسية الباكستانية

وهو بسن الثالثة عشر إلى مدرسة كينغز كوليدج (King's College) في كيمبردج ليدرس التاريخ والقرآن. وسرعان ما تخلّى عن عجرفته كهندي عاشق للإنجليزية وعن لكنته الأرستقراطية البريطانية عندما اصطدم بالعنصرية التي تلمّسها لدى المجتمع المخملي الإنجليزي. فانتقل عندئذٍ إلى الراديكالية السياسية وشرع يدين «الديمقراطية المزورة» على النمط الإنجليزي، ليصبح بطل الجنوب ضد الشمال وقائد جوقة الثقافات الأقلية مثل الحركة النسوية والمثلية الجنسية واللاعنفية. ليصل إلى العام 1989 فينشر آياته الشيطانية الشهيرة. إلا أنه ارتعب بالكامل نتيجة ردود الفعل التي تسبب بها كتابه والفتوى التي صدرت بحقه. فطلب حماية الحكومة البريطانية التي لم ينفك يرشقها بأقبح الألفاظ. لكن في عدد صحيفة **الهيرالد تريبون** (*Herald Tribune*) الصادر في 15 شباط/ فبراير، ذكّر الصحافي جفري ويتكروفت (Geoffrey Wheatcroft) بالازدراء الشرس الذي عومل به سلمان رشدي من اليمين القومي واليسار المتعدد الثقافات على حد سواء. فبعد اتهامه بتحقيق رقم قياسي في خيانة ثقافته ودينه وبلده الأم وجنسيته، بلغ الأمر ببعض اللوردات المقربين من مارغريت تاتشر حدّ الرغبة بأن «يرجم المسلمون الخائن في شارع مظلم لتصحيح سلوكه». في الوقت عينه، فإن أولئك الذين لا يكنّون سوى الازدراء لسلمان رشدي وإلحاده يوافقون في المقابل وبكل رحابة صدر على التجديف بحق الديانة المسيحية.

ما الذي حصل في فرنسا؟ أولاً تشويه شبه مطلق لسمعة رواية رشدي. فقد ذكر ملحق أدبي في صحيفة كبرى ما يلي: «إنها رواية مملّة وغليظة ومعقّدة ذات نوايا غامضة واستفزازات سهلة ومكتوبة بلغة

ثقيلة». وعلى الرغم من التعاطف الذي أبداه الفرنسيون مع رشدي، وضع جاك شيراك الملحد والداعين إلى اغتياله في المرتبة نفسها. أما في اليسار، فقد برز الانقسام. ففيما أعرب المثقفون في جمعية SOS Racisme المناهضة للعنصرية وفي مجلة *Le Nouvel Observateur* عن تضامنهم مع رشدي، أظهر مستعربون كبار أمثال جاك بيرك (Jacques Berque) تفهمهم وتعاطفهم مع المتدينين الذين شعروا بالمهانة، وإن لم يوافقوا على الدعوة إلى الاغتيال.

هل الأمر يتعلّق في لندن وباريس بالافتتان بالإسلام؟ أو بميل نحو العالم الثالث؟ أو بشعور بالذنب ناجم عن الاستعمار؟ في الواقع، يرى البعض أن كلاً من فرنسا وبريطانيا العظمى، وريثتي أكبر إمبراطوريتين استعماريتين، لم تتعلّما يوماً كيف تتوجّهان إلى الدول المسلمة. وهكذا باندماجه بحضارتها، تصرف سلمان رشدي من غير أن يدري كمسلم متحرّر أو كغربي ملحد. إلى ذلك، يضيف الصحافي الأميركي وليام بفاف (William Pfaff) أنه منذ عصر الأنوار، انطبعت الحساسية التي تسيطر على الغرب بالتشكيك بالمعتقدات والمؤسسات كافة واتهامها والسخرية منها. وإذا كانت أوروبا اليوم المكان الأكثر إلحاداً في العالم مع وهن الأقليات المسيحية فيها، فذلك بفضل هذه الحالة الذهنية والثقافة القائمة على البحث عن المتعة. بحسب بفاف (Selon Pfaff)، «كان الخطأ المميت الذي ارتكبه رشدي هو في تطبيق خطاب أوروبي مشكك على ديانة لا تزال تؤمن بنفسها».

بداية، كما أشار ميلان كونديرا (Milan Kundera) بشكل قاطع، ليس ما قام به رشدي بالخطأ وهو لم يهاجم الإسلام البتة. بل هي

رخصة أدبية منحها أديب كبير لنفسه ليكتسب عمله بعداً صوفياً. لكن يمكن من جهة أخرى أن تستدعي قوة الإيمان الإسلامي استراتيجيات محددة وهنا كان التدخّل الأيديولوجي العسكري الذي انتهجه المحافظون الجدد من أتباع جورج بوش كارثياً. يبقى أن المسألة الجوهرية التي تخصّ المسلمين الذين يعيشون في بلدان ذات غالبية مسيحية هي معرفة الفرص التي يملكونها للتمكن من النفاذ من الضغوط التي تمارسها السلطات الإسلامية الخارجية على البلد الذي تبناهم.

إذ إن الفضيحة ليست بطبيعة الحال في سلوك رشدي الذي كان مفيداً بشكل أو بآخر بما أن غالبية الدول المشاركة في 15 آذار/ مارس 1989 في المؤتمر الإسلامي في الرياض قررت رفض الفتوى الإيرانية. لهذا السبب، أرى أن البريطانيين قد أخطؤوا. فالدرس الذي كان يفترض أن نتعلمه من قضية رشدي هو أنه يتعين علينا القيام بما أمكن لضمان حماية حرية غير المؤمن – والروائي - كما تتم حماية حرية المؤمن أياً يكن دينه. لكن علاوة على ذلك، لا نفهم السبب الذي يحملنا على التوقّف عن بذل قصارى جهدنا من أجل الحثّ على تطور المسلمين باتجاه فكر نقدي شكل في العصور الوسطى جزءاً من تقاليدهم. فيجب ألا يجعلنا التنصل من المداخلات باسم حقوق الإنسان نفقد إيماننا بحقوق الإنسان وأهميتها.

والدليل على ذلك، أنه مذاك الحين، انتشرت تهمة الإلحاد وتمسكت بها فصائل متطرفة من المسيحيين واليهود الباحثين عن الهوية، متبعين بذلك مثال الإسلاميين. وهكذا، صدرت كتب

مدرسية خضعت لمقصّ رقابة ناشريها فيما أحيلت وكالات إعلان إلى المحاكم ونهبت أعمال تصويرية وقدمت أعمال مسرحية في ظل مراقبة الشرطة. بإدانتهم تدنيس المقدّسات، يكون مناصرو القانون الإلهي قد قدسوا انتهاك الحرمات! لا شك في أنهم لم يفكروا ملياً في هذه المفارقة التي لا تجعل منهم وإن كان ذلك باسم ديكتاتورية مطلقة أطفالاً غير شرعيين وحسب، إنما نتاج الوجه القاتم للحداثة التي كان صديقي العزيز موريس كلافيل (Maurice Clavel) يرى أنها واقعة بين يدي الشيطان لوسيفر (Lucifer).

الحداثة والألفية السعيدة

لقد انهار نظام الفكر الذي ميّز الحداثة بفعل التواضع الجديد واللافت الذي أظهره العلماء في إقرارهم بصياغة غاية في التنميق أن الفكر العلمي فانٍ. وهكذا يمكن أن نصف القرن العشرين بطرائق عدة، لكن أعتقد أنه يمكن القول إنه كان ميتافيزيقياً في الصميم في غياب أي صفة أخرى. كيف ذلك؟ لأن فكرة التقدّم قد دُمِّرت بشكل كامل من الناحية الأخلاقية نتيجة تحويلها إلى عامل نسبي من وجهة النظر العلمية. لا شك في أن الفلاسفة ولا سيّما المعجبون القدامى منهم بالأنماط البدائية لم يعودوا يؤمنون منذ وقت طويل أنه باتباع الصحيح سنصل بالتأكيد إلى الخير. لكن إن كنتم تخالون التاريخ يسير في خط مستقيم، فستخلصون إلى الاستنتاج أنه سيتحرر في صعوده الرائع من المفارقات التأريخية القومية أو الدينية كافة. فأنتم تفترضون، وإن بشكل ضمني، أن التاريخ سيتحرّر تدريجياً من الشرّ في معرض حدوثه.

عندما أذكر هذه الفكرة، تبدو وكأنها غير لائقة اليوم. غير أننا نراها تبرز مجدداً في الكثير من الأعمال حول العالم. ويكفي لذلك أن تقرأ خطابات رؤساء الدول الغربيين: تسكنهم فكرة المخلص نفسه، ذاك الذي يحمل فكرة التقدم القديمة. لكن لا فكر المثقفين ولا روح الشعوب موجودة في هذه الخطابات. في الواقع، يبحث الإنسان دائماً عن إطار يوازن ويوائم بين التقليد والتقدم، والتجذر والمغامرة، والمنزل والفضاء الواسع. وهذا الإطار الذي لم يتم حتى اليوم تحديده والذي يتعرّض للتهديدات المتواصلة، هو كما سبق ورأينا الأمة.

غير أننا عشنا للتو أحد القرون الأكثر همجية منذ ظهور الحياة على كوكب الأرض. لذا من الطبيعي أن تبحث الشعوب كلها عن معنى لمشكلة الشر. فإذا لم يكن البشر أحراراً، ما السبيل لمباركة ما يحددهم وأي عذر يمكن منحه لله إن لم يكن غير موجود؟ إذا كان البشر أحراراً، أي لعنة تدفعهم لاستخدام حريتهم ليدمر أحدهم الآخر؟ وإذا كانت الأديان تدعو للمحبة، أفليس حرياً بنا أن نولي اهتماماً أكبر بكيفية استخدام المؤمنين للنصوص المقدّسة من تركيزنا على كيفية تفسيرها؟

على الرغم من الثقافة وروح التضامن والثقة التي تشكّل عوامل أساسية له يجدها في الدين، أخطأ الإنسان مرات عدة منذ القرن الثامن عشر عندما اعتقد أنه يمكن أن يجدها في العلم، وفي العقل على وجه الخصوص، وفي التقدم بشكل أدق. فالصعوبة تكمن في أن الدين لا يقدم إجابات على مشكلة الشرّ ومشكلة الأسس الأخلاقية تفوق ما يقدمه العلم، والعكس صحيح، إذ إن الإيمان بالتقدّم، وهنا

أكبر المساوئ التي سيطرت على القرن العشرين، قد تمكن أيضاً من خدمة الألفية الدينية السعيدة أو الإلحاد.

في القرن الثاني عشر، قام راهب من كالابريا عمل سابقاً ككاتب عدل في بلاط باليرمو (Palerme) بنشر رسالة بشارة ونبوءة تحت اسم يواكيم دو فلور. كان يواكيم يميّز بين ثلاثة عصور في مستقبل البشرية: زمن ما قبل النعمة، وزمن النعمة، وأخيراً «الزمن الذي ننتظره وقد بات قريباً» وهو زمن النعمة الأكبر. لنترجم ذلك بحسب كارل بارث (Karl Barth): زمن شريعة موسى قبل المسيح وزمن مجيء المسيح وأخيراً الزمن الذي بات قريباً والذي سينتصر فيه الذكاء الروحي.

لقد شكّلت نبوءات الكاهن دو فلور بطبيعة الحال مادة تغذّي نزاعات عقائدية ونزاعات قوة بما أن كل إمبراطور أو كل ملك أراد أن يعتبر نفسه منوطاً بمهمة توحيد البشرية والانتقال بها إلى مجتمع سعيد. أما يسوع المسيح، فهو الملك والراعي في آنٍ واحد، يعبر مراحل الخلاص الثلاثة: «كانت المرحلة الأولى زمن الرقّ والثانية زمن الرجال الأحرار، على أن تكون الثالثة زمن الأصدقاء. فبعد حكم العجز والشباب، سيأتي حكم الأطفال. وبعد عبودية الرقّ والتبعية للأبناء، ستكون المرحلة الثالثة مرحلة الحرية».

ما كان يميّز فكرة المخلّص التي تمسّك بها يواكيم دو فلور هو أنها قد أعلنت عن هذا المجتمع المتصوّف والمتساوي والفرنسيسكاني والبريء كمستقبل قريب سيتحقّق على هذه الأرض وفي السماء من غير أن تحدّد تاريخاً محدداً لحدوثه. وإذا لم يتردّد العديد من العلمانيين والثوريين البتة في اعتبار يواكيم دو فلور رائد فلاسفة عصر الأنوار

والتقدّم، فبسبب إيمانه بتطوّر تاريخي إيجابي للإنسان على هذه الأرض. وقد استعاد الفيلسوف أوغست كونت (Auguste Comte) في القرن التاسع عشر في فرنسا وبأسلوبه الخاص نظرية المراحل الثلاث.

غير أن العودة الراهنة للدين لا تجد مصدراً لها في التنوير المجاني للمؤمنين الجدد الذي لا يجد أي سبب له، بل في التراجع الخطر والمقلق للإيمان الذي كانت البشرية تملكه إما في تقدّم الألفية السعيدة أو في تقدّم علمي بحت. يلتقي الاثنان، ما يحمل المؤرخ جان دولومو (Jean Delumeau) على التساؤل عن وجه حق: «هل هي صدفة أن يكون مخترع لفظة «الاشتراكية» بيار لورو (Pierre Leroux) هو الذي أعلن أن «عهد المسيح وعد على الأرض؟»

كان يمكن لذرية يواكيم دو فلور أن تكون واسعة ومفيدة لو أنها حثت المؤمنين على التحضير عبر الفضيلة أو العلم لقدوم «المرحلة الثالثة» على الأرض من أجل إرضاء جميع الذين كانون موعودين بأن الأواخر سيكونون الأوائل وأن مملكة السموات ستعود للفقراء. عوضاً عن ذلك، تقاتلت أجيال يواكيم كما سائر الأجيال الأخرى وكما يحصل دائماً لأسباب تتعلّق بالتفسير والخلافة.

من جهة أخرى، وبالنسبة للعلمانيين، وتحديداً منذ الأنوار، يتعلّق الأمر بإله إغريقي تفوّق على الإله الأوحد. وهذا الإله الإغريقي هو بطبيعة الحال بروميثيوس الذي لا أنفك أشير إليه نظراً لما له من سطوة كبيرة مارسها على جيلي والأجيال التي سبقت بقليل. فاسمه يعني ذلك الذي «يفكر قبل أن، أو إلى أن». لكن في الميثولوجيا الإغريقية، هو أيضاً ذلك الشخص المخادع والخبيث إن

لم يكن المضلل. على كل حال، فهو يقف في صف الجنس البشري، جنس الكائنات إلى زوال، ضدّ زيوس، جبار الجبابرة. وقد بلغ بانتصاره حداً جعله يشكل منصة لانطلاق الكفر أو أقله حائط دعم الكفر. وهكذا يعرّف الفيلسوف الكاثوليكي كولاكوفسكي (Ko-lakowski) إيمان الملحد والكافر وحتى الإنكاري فيقول: «الإبداع الذاتي البشري بلا حدود. فالشر والمعاناة ممكنان، والحياة خلّاقة إلى ما لا نهاية، فما من صحيح على الصعيد الأخلاقي أو الفكري، وما من سلطة في التقليد، ولا يحتاج الفكر البشري لأي وحي ولا لأي تعليم من الخارج. فالله ما هو إلا الإنسان الذي يقمع نفسه بنفسه ويكتم منطقه». بطبيعة الحال، لتمجيد هذه النشوة بالضمير الفردي، ثمة وثبات مهيبة شهدتها المعرفة والخلق والتقدم. وها هو بروميثيوس الذي يكره الآلهة كلهم بحسب إسخيلوس (Es-chyle) يسلب من الألوهية، وقد سبق وقلت ذلك، مزاياها كافة: من الخلق مع علم الوراثة، إلى القضاء على الجنس البشري عبر الطوفان مع النووي، وصولاً إلى التواجد في كل مكان مع وسائل الاتصالات؛ أي باختصار أسرار المادة والحياة، إن لم يكن العقل.

لكن لم يقتصر الأمر على ذلك! فثمة أيضاً ذكرى الخيانات وجرائم الموحدين كافة: من اضطهادات القديس لويس لليهود إلى الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش وإبادة الهنود وإلغاء مرسوم نانت والإتجار بالسود ومذابح القياصرة. وقد خلصنا إلى الاعتقاد أن وحدها أنوار الثورات يمكن أن تواجه ظلامية الكنائس. لقد كنا في هذا الموقع تحديداً، عندما قدّم لنا النصف الثاني من القرن العشرين الدليل على أن البشر من دون الله يمكن لهم أن يتقاتلوا في ما بينهم

تماماً كما فعلوا عندما كانوا يتقاتلون باسم الله الواحد، وأن حاجة البشر الدينية تؤدي بهم إلى تقديس تاريخ وشعب وطاغية.

لكن التقدّم الأكثر مادية والأكثر علمية قد أثار تساؤلات كثيرة لدى ملحدين أمثال ألدوس هوكسلي (Aldous Huxley) أو أوسوولد سبينغلر (Oswald Spengler) الذي كان يؤكّد أن «تقدّم العلوم والتقنيات والمنظمات يؤدي إلى تراجع ثقافي». كما كان سبينغلر يدين سيادة الصحافة العصرية. وهكذا، ذهبت آمال المؤمنين بتلك الألفية السعيدة ورجال الأنوار كلها أدراج الرياح. فالتفاؤل، دينياً كان أم علمياً وجد نفسه في مقارنة مع الجريمة في حين ومع الجبن في حين آخر، بما ينذر بتشاؤم سحيق، هو تشاؤمنا اليوم.

عودة الله؟

ما إن بدا وكأن هجمية التوتاليتاريات(*) (totalitarisme) قد توقّفت مع تفكّك دول الاتحاد السوفياتي السابق حتى شهدنا إعادة انبعاث الشوفينية الاستبدادية على أنقاض التشظّي اليوغسلافي وصحوة الاستعمار مع القمع الروسي في الشيشان. ها نحن إذاً نشهد بطريقة أو بأخرى قومية قديمة تبرز من جديد، من غير أن تبدّل في بعض الأحيان حتى بملابسها. إنها خرقة التعبئة القديمة الإثنية والدينية في آنٍ واحد. على كل حال، لم تتأخر الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في إعادة تأكيد حقوقها القديمة أمام الدولة. وقد شكّل ذلك بعد نهاية الشيوعية، واحداً من آلاف الإشارات على ظاهرة سارع

(*) هي حكومة الحزب الواحد (المراجع).

المعلقون إلى تسميتها «عودة الله» مع أنني أحذَر من تبنّي هذا المسمى.

في المقابل، تشهد أوروبا القديمة سيطرة العلمانية التي لا تحول دون الميول نحو الروحانية والخرافة بل تسرّعها. وتتعقد المسألة مع التعايش الجديد الذي سيفرض، نتيجة دفق المهاجرين، على الديانات التاريخية المثقلة بالأحقاد والخلافات. وهكذا تنشط الجماعية بفعل هذا المناخ السائد. تالياً، لم يكن ليخطر ببالي أن أسأل أيّاً كان، كما فعلت في خلال برنامج على محطة تلفزيونية رسمية عندما سألت أحدهم إن كان يتمنّى أن يصبح روش هاشاناه (Rosh Hasha-nah) وهو الاحتفال بالسنة اليهودية الجديدة أو يوم كيبور وهو يوم الغفران لدى اليهود أو العيد الكبير احتفالاً بتضحية النبي إبراهيم وإيذاناً بالحج إلى مكة المكرمة أعياداً وطنية. وأنا كلّي ثقة أن اليوم الذي سيصبح فيه ذلك واقعاً، سيبدو طبيعياً، وستتساءل لمَ لم يكن كذلك من قبل. أنا لست لا مع ولا ضد، لكن هذا ما سيصبح الوضع عليه. ففي النهاية، تتوغّل الممارسة الثقافية في سلوكنا الثقافي.

حتى إنني لا أعترض البتة على ممارسة الشعائر. ففي خلال اندماجي مع فريق تونسي صغير كنت أعلّمه مهنتي، صمت بضعة أيام في شهر رمضان كي لا أشعر أني معزول. أما في ما يتعلّق باليهودية، فأعتقد أنني سأتخطى إلحادي مع العمر، لكن لا شيء حتى الآن. لكن ذلك لا يعني أنني لا أحتفظ بذكرى البطريرك الأب وهو يبارك الجموع الغفيرة بصلوات شكّلت ملاذنا الآمن في طفولتنا. أما في ما يتعلّق بكوني مسيحياً، فأنا مسيحي لأنني ببساطة فرنسي. أنا مسيحي بالتناضح والتلقيح والموهبة الشعرية إن أمكن القول. فكل

ما في فرنسا مسيحي في الحجر والثقافة، خاصة لدى ورثة الثورة.

ما أحب من مقاطع في الكتاب المقدّس هي تلك التي تظهر الرسل في حالة غضب ضد الله. لا شك في أنه قائد الجيوش وهو القادر على كل شيء، يطالب بتضحيات غير لائقة لكن الرسل يوبّخونه ويوجّهون الملامة له وينصحونه بعدم إصدار عقوبات جماعية ويطلبون منه حماية المنصفين وعدم التحامل على هاجر. ويتصف يعقوب وأيوب وأشعيا بالجرأة البالغة في نقاشاتهم. أما القول بالإيمان بمعنى الحالة الإنسانية بعد قراءة سفر الجامعة، فأخشى أن ذلك إن دل على شيء إنما يدل على براءة استباقية.

غير أنني أجد أنه لمن المذهل والمهيب والمربك أن يقوم هذا الله الذي أدرك أخيراً بلية خلقه بالتجسد وبإرسال ابنه ليكون على صورة البشر وأكثر من ذلك أن يعاني مثلهم وأكثر منهم إذا أمكن. فما من ردٍّ على مشكلة الشرّ غير المحبة. لكن المحبة التي يتم الوعظ بها لم تكن كافية. فكان لا بد من السعي إلى تقاسم هذا العشق. وهكذا، رغبة منه في تفادي الإجابة، بما أنه ما من إجابة، جاء الله ليتقاسم السؤال. فانقسم إلى اثنين، ليطرح على نفسه السؤال، كما يفعل الرسول. حتى إنه دخل في اللعبة، فلم يخلق على شكل يهوذا الشر الكامن في المخلوقات والذي يشكل جزءاً من وجودها، هذا الشر الذي يشارك فيه بما أنه إنسان ومن هذا المنطق يشكل يهوذا جزءاً من يسوع وحسب، ولم يعد الله لهذه المسرحية وحسب، بل يثير الشفقة في انقسامه هذا. وأكثر ما يؤثر بي في الإنجيل لحظة يسأل يسوع : «إلهي إلهي لماذا تركتني؟»

لكل تفسيره لهذا السؤال. بالنسبة لي، فتفسيري منشق عن العقيدة بطبيعة الحال. فأعتقد أن ما يملكه الإنسان من إلهي هو أنه اخترع العديد من الآلهة ومن بين هذه الآلهة، إله اليهود الذي يعتبر التحالف الذي أبرمه مع شعبه والذي يكرسه لنوع من التناوب بين الانتخاب والاضطهاد، هذا التحالف هو غاية في القسوة، لذلك يأتي هذا الإله ليتقاسم هذه القسوة ويخضع لمفاعيلها.

وهذا ما يفسّر أنني لم أنتظر القرن الحادي والعشرين حتى أعرف متى يأتي عصر الدين. فلقد دخلنا هذا العصر منذ وقت طويل وبصراحة لم نتوقف يوماً عن عيشنا فيه. فالدين هو الغذاء الوحيد الذي يثق الإنسان أنه لن يشح يوماً حسبما كان عالم الاجتماع دوركايم (Durkheim) يقول. والدين هو تلك الضرورة التي تحكم عيش الإنسان في مجتمع وفي هيكليات وبحسب القوانين والأعراف التي يمكن أن تكون على علاقة أو لا بسمو ما. وعندما توجد هذه العلاقة، نكون في حضرة الإيمان. والدين هو هذه الطريقة القائمة على التزود بالأعراف والعبادة والسلوكيات والذكريات التي تشكل كلها تقاليد تقف في وجه الفوضى والوحدة والمعاناة والموت والخوف على وجه الخصوص. بهذا المعنى، هو لم يتركنا يوماً.

بين الأصولية والإنسانية

العبارة التي تكرّست اليوم هي أن التقليد موجود ليردّ على اعتداءات الحداثة. لذلك من الواضح أنه لا يبدو أن الحداثة ستتوقّف أو أن مقاومتها ستضعف. لكن المشكلة تكمن في تحديد اللحظة التي تصبح فيها الأديان أسوأ من الشر الذي تدّعي احتواءه؛ فأي لحظة

هي تلك التي لا يهرع فيها التقليد نحو انتحار يتخطّى به الحداثة؟ هذا ما يشكّل جزءاً من المخاوف الراهنة حيث يتجلى غير المتوقع ويسود ما ليس في الحسبان ويتقاتل البشر بحثاً عن المعنى.

في الوقت عينه، يستحيل أن نتجاهل أننا نواجه خطراً كبيراً ناجماً عن الأصوليات. لقد كانت وما زالت تشكّل في أغلب الأحيان انحرافاً عن الديانات التوحيدية المولودة في الشرق الأوسط - وإن شهدنا مؤخراً انفجاراً للأصولية داخل جماعات هندوسية ومعادية للإسلام.

وإنها لمشكلة كبيرة. لا أودّ هنا ألا أكون منصفاً بحق أي من الحضارات التوحيدية الثلاث. لكننا مجبرون على الملاحظة أن الأصولية الإسلامية تعمل اليوم على إقامة جدار في مواجهة الغرب، أو الشمال، إذا ما كنا موجودين في مدار الشرق الأوسط. فالأصوليون - وهم وحدهم - ينظرون إلى هذا الغرب على أنه يجمع الكفّار اليهود أو المسيحيين، والملحدين المتحدرين من الاستعمار وحاملي «الرأسمالية الفاسقة» الشهيرة، التي لا تؤدي إلا إلى الانتقاص من الرجال ودعارة النساء.

لقد تميّزت نهاية القرن العشرين بكونها نهاية الألفية أيضاً. غير أن لفظة «الألفية» تذكر بعبارة «عقيدة الحركات الألفية». والمشترك بين تعريفات «الحركات الألفية» المتعددة أكانت الإيمان بالآخرة أم بقدوم المخلص أم بالثورة، وإن ادعت قرب الخلاص أو وعدت

بيوتوبيا مشرقة؛ فالمشترك إذاً بينها كلها هو هذه الرؤيا «القيامية»(*) - وهو تعبير ثنائي المعنى يحمل في طياته منظور الفوضى وروعة المجتمع السعيد في آنٍ واحد. يتلازم هذان المفهومان في التقاليد الدينية والعلمانية بطريقة تشبه إلى حدّ ما تلازم مفهومي الهبوط والخلاص.

لا يسعني أن أعتبر عصرنا عصر الحركات الألفية السعيدة. فغالباً ما شهد تيارات مادية وفردانية قوية وحتى تيارات عدمية(**) (Nihilisme) بمنتهى الشدة والبساطة. فالإنسان الذي بات مجرد مستهلك أو مشاهد لا يتخلى عن حاجات الجسد إلا لعبادة الصورة، لا يملك ما يعوض مادية اللحظة سوى اللجوء إلى المظاهر لأطول فترة ممكنة. وهكذا يتوحد المجتمع الاستهلاكي ومجتمع المشاهد من أجل العمل على إزالة الكائن في وجوده لصالح ظهوره.

ما إن نصل إلى هذه الملاحظات حتى ندرك أنها لا تشمل إلا عدداً محصوراً من المجتمعات الميسورة. فهي بذات صلة بوسطية غربية تزداد يوماً بعد يوم اختصاراً وكياسة حتى لو كانت ماسوشية. في المقابل، إذا ما وسعنا من آفاق أبحاثنا لتشمل «القرية العالمية»، فيمكن عندئذٍ الخروج بملاحظتين أساسيتين. من جهة أولى، تتعرض الأمم، أكانت دولاً - أمماً تشكلت في القرن التاسع عشر أو أمماً في طور التشكل إلى الاعتداء من القبلية والعولمة على حدّ سواء؛ هنا بفعل تأكيد الإقليمية الإثنية، وهناك نتيجة تدويل التبادلات الاقتصادية.

(*) الرؤيا المتعلقة بنهاية العالم وحدوث القيامة (المراجع).

(**) نظرية تقرر أن العالم ووجود الإنسان يخلو من أي معنى وأي قيم حيث لا وجود لأي شيء في المطلق (المراجع).

من جهة أخرى، وخارج هذا التهديد المزدوج الذي يرخي بثقله على الأمم، يمكن أن نلاحظ أيضاً ظاهرة بالغة التعقيد: تشهد الديانات الكبرى كنائسها تتراجع بينما الحاجة إلى الإيمان تزداد في المقابل اتقاداً واتساعاً. وتذكر هذه الملاحظة الأخيرة بعض المؤرخين بخصوصيات نهاية الإمبراطورية الرومانية. ففي تلك الفترة، كانت الحاجة إلى الدين تؤدي إلى توليفة من الحرف المفاهيمية كانت الأصنام الماضية كلها موجودة إلى حد ما فيها. كانت تلك فترة توفيق بين المعتقدات تشبه بشراهتها التباين الذي ترتكز إليه. كما الفترة التي نعيش فيها.

نحن نتجه في أفضل الأحوال في القرن الحادي والعشرين وبعد الاضطرابات المريعة التي اعتاد التاريخ والبشر على إتحافنا بها، إلى إنسانية تجمع ما بين الرسالة العالمية وتجسيد هذه الرسالة في الجذور. غير أن الرسالة العالمية التي أذكرها هنا هي رسالة الثورات العلمانية كافة تقريباً، لكنها أيضاً وعلى كل الأحوال رسالة الأديان كلها ولا سيّما التوحيدية منها.

بالنظر عن كثب إلى تحوّلات فكرة الأمة، يبدو أن السبب الأساسي الذي يقف وراء مقاومة الواقع القومي لاعتداءات الحداثة ناجم عن كون الفرد قد بدا غير قادر على العيش كعابر سبيل من دون ذكريات أو مشاريع حيث سلاحه الوحيد هو المنطق المنتصر، بانتظار ظهور وطنية تسكن مواطني العالم الجدد. فيستطيع ألا يكون مؤمناً ويستطيع أن يبتعد عن أي شكل من أشكال الإيمان غير أنه يستحيل أن يُحرم من هذه الثقافة الدينية المبنية على التضامن مع أترابه والثقة داخل جماعته.

لا شك في أن ذلك ما أدركه البابا يوحنا بولس الثاني أكثر من آخرين وقد كان لي الشرف أن أتبادل معه أطراف الحديث بواسطة علاقة صداقة عزيزة تربطني بالكاردينال جان-ماري لوستيغير (Jean-Marie Lustiger). فلا الأول ولا الثاني كانا يعتقدان أن الهندسة الرائعة التي تتمتع بها الكاثوليكية وتأكيدها المباشر والمضطرد للعالمية من شأنها أن تلغي بأي طريقة ممكنة ما يسميه لاهوتهما «لغز الأمم». فكل منهما يحتفظ بلاهوته الخاص. فنضال فويتيالا (Woj-tyla) ضد التوتاليتارية السوفياتية كان قد مر عبر زياراته العديدة إلى بولونيا، بلده الأم، فيما لم يحل تعلق لوستيغير المطلق بجان دارك وهي عذراء أورليانز في أول مقعد أسقفي له قبل باريس، من دون أن يشعر بإخلاص مشترك لكن أكثر حميمية تجاه شعب أهله وهو ما عبّر عنه خلال قضية راهبات الكرمل المؤلمة في معتقل أوشفيتز (Auschwitz).

لهذا السبب، لطالما بدا لي المقلب الآخر من أفعالهما، تلك المرتبطة بالمحافظة الأخلاقية النابعة من طبيعية القرون الوسطى، وكأنها تتعارض مع ذكائهما البالغ الحداثة المتميّز بالحرية السياسية. حسناً، كما كان يحلو لموريس كلافيل المسيحي حتى العظم أن يكرّر لي في العام 1969 في لحظات الوحشية تلك وأقله في ما يتعلق بهذه النقطة: «ما كان ينقصنا سوى أن نتحمل بعد الديانات التوحيدية!» وهذا ما أردت أن أقوم بها على نحو أكثر تواضعاً وبألفاظ مدروسة عندما كتبت في مقدمة الجزء الأول من **أنثولوجيا المعرفة** (*Anthologie du savoir*) التي أوكل إليّ باحثو معهد البحوث العلمية مؤخراً مهمة

الإشراف عليها: «لقد أشعلت محارقهم التاريخ، لكن أنفاسهم أنارت الثقافة». في ما يتعلق بالحرائق، يمكن البحث في النصوص المقدّسة أو بالأحرى في تفسيراتها المتعددة ما إذا كان من واجب الإسلاميين فعلاً القضاء على مسيحيي العراق، وما إذا كانت تعاليم الشريعة مفروضة في المدارس القرآنية في بريطانيا، وما إذا كان من المشروع القول للأطفال إن اليهودي هو العدو، وما إذا كان الإسرائيليون الأكثر تعصباً يملكون من جهتهم حق فرض قانون إلههم في مواجهة قرارات الأمم المتحدة. أما في ما يتعلق بالتنوير الفني، فالعديد من النصب التذكارية والأعمال التي تشكل يومياتنا يؤكد عليه. لكن لا بد أيضاً من معرفة موقف الديانات السماوية الثلاث من مسائل الجنس والسماح بالمعاشرة من دون التناسل، ومن دون منع ممارسة الجنس لتجنب الحمل - وتلك خطيئة أونان - أو عبر استخدام وسائل منع الحمل. وهذا عيب مشين على نحو لا منطقي بنظر الملحد أو غير المؤمن.

وهذا ما يؤدي بالعودة إلى ماضٍ قريب إلى التساؤل كيف شكل استخدام حبوب منع الحمل أو الواقي الذكري مثل هذه القطيعة داخل حضارات يتجذر فيها الدين كما حضاراتنا. ويجيب حكماء القانون ومختلف الرعاة على هذه الأسئلة كلها، ملوحين بالعقيدة لا بالإيمان ولا حتى التقليد بل الأعراف. آه من هذه الأعراف! لم يعد من مكان إلا لهذه الأعراف. فإذا ما قمتم بذكر عالمية الحب أو الطابع الفردي للإيمان، يأتيكم من يجيبكم بالتلويح بالنجمة أو الصليب أو الهلال، أو القلنسوة اليهودية أو البرقع، من دون أن ننسى بطبيعة الحال المحرمات من الأطعمة. فحراس الهيكل يتملكهم ذلك الخوف

من الدوار الذي قد تتسبب به الحرية بحيث يريدون أن يضمنوا استمرارية التسليم عبر ميكانيكية تفرضها العادات.

غير أن البابا بنيديكتوس السادس عشر وعلى الرغم مما يعرف عنه من تمسكه بالتقاليد والعقيدة والطقوس الدينية، إلا أنه كان هو من فتح كوة في الجدار، مقدّماً تصوراً جديداً للجنس في كنيسته. وقد تخطّى بقيامه بذلك ما توجب عليه بذله لمحو عار الاعتداء الجنسي على الأطفال الذي قلل يوحنا بولس الثاني من أهميته. فلم أجد إلا «الصليب» لأعيد إلى سياقها الغني الجمل القصيرة والمثيرة للجدل التي أعلنها بنيديكتوس السادس عشر. وهنا لا بد من أن ألاحظ أولاً أن الحبر الأعظم قد نزل من أعالي اللاهوت وخرج من باطن الفلسفة المقارنة ليقوم بدوره، لا كممثل للمسيح وحسب بل كرئيس دولة وليدخل في مدينة لا أزلية وليحاول أنسنة الفاتيكان الذي بات تطور العادات وموجبات الحداثة يفرض عليه واقعية لا يمكن تفاديها. لقد قام أسلافه بتأليه خشونة قانون بات أبعد ما يكون عن الإنسانية. إلا أنه بإتيانه تحديداً على ذكر أنسنة ممارسة فعل الجنس، قام أخيراً بإدخال مفهوم المسؤولية. بذلك، بات على «الزاني» أن يتنبه لعدم جر صيده المقبل في مرضه.

يمكن أن نلحظ كما يفعل الكهنة الفرنسيون، أن هذه المسؤولية تقرّبه من المسيح. لكن البابا لا يذهب إلى هذه الدرجة. فيكتب أن المبادئ هي لا شك أبدية لكن لا بد من تكييفها. فيمكن أن تكون بعض الأمور ممكنة هنا لكن ليس هناك، فكل شيء منوط بالمخاطر والمناخ والزمان. باختصار، بات الحبر الأعظم يتكيّف، إذ قد غدا من

المشين بالنسبة إليه كما لأي كاثوليكي أن يتم تحميل أشخاص مصابين بمرض نقص المناعة أو الإيدز الذنب عبر اعتبار استخدام الواقي الذكري لحماية الشريك من العدوى أمر يتعارض وإيمانهم. ليس الأمر بالمشين وحسب بل هو عبثي أيضاً. ولم يعد بالإمكان اليوم أخذ هذا الأمر على محمل الجد. فالزمان لم يعد الزمان الذي صاح فيه صديقنا كلافيل عندما منع البابا استخدام حبوب منع الحمل قائلاً: «لكن في النهاية، من يجبركم على أن تكونوا كاثوليك! لماذا هذه الحاجة إلى الزنا تحت بركة الكنيسة؟ هل تودون الحصول على البيضة وتقشيرتها، اللذة والقداسة؟» هكذا، بات على المؤمنين أن يكونوا مسؤولين في تصرفاتهم على أن يتركوا لكبار المتصوفين خيار أن يقرروا مع القديس أوغسطينوس ما إذا كانوا يريدون أن يتنسّكوا لعشق الله بعد أن كرسوا حياتهم لعشق النساء. لمثل هذه الأفكار التقدمية قيمة بالغة.

أودّ هنا أن أذكر حالة هي الأخرى ممتلئة نوراً: لقد تسبّب اضطهاد مسيحيي العراق بردّ فعل كنت بانتظاره شخصياً لفترة طويلة. فقد ترجم بنص بالغ الحدة وقّعه نحو الثلاثين كاتباً ومفكراً عربياً – مسيحياً ومسلماً – على أعلى المستويات. لقد قبلوا هذه المرة أن يشهدوا معاً، وهو أمر نادر. فلم يكن يعنيهم إن كانوا يغذون الرهاب من الإسلام أو لا. لم يؤدِّ أي تضامن غريزي أو عصبي أو قبلي إلى كبح جماح سخطهم الجماعي. فلم يكن الأمر قد حدث من قبل، وإن بدا ملفتاً. وقد سُرّ الأستاذ محمد أركون لحدوث ذلك في فرنسا، فبرأيه، يمكن أن تولد بذور إصلاح كبير يطال الإسلام بفعل احترام المبادئ الموروثة عن ثورة العام 1789 والروح الذي تبعثها في النفوس.

هكذا، فإن السلام ثورة أكثر قيمة وهشاشة من أن ندعها بين أيدي المتدينين وحدهم، ولا سيّما أنه في نهاية المطاف، يدور الأمر حول نقطة واحدة وحيدة ألا وهي التوصل إلى وضع حد للمجازر ضد الأبرياء.

زمن الحوار

نحن نعيش في فترة مفتوحة، هي فترة انتظار أو فترة استقبال. ولا شك في أنها تشكّل تحوّلاً كبيراً في تاريخ البشرية لأنها مدعوة للقيام بنوع من الجردة بعد أن اختبرت مغامرات الدين والعلم كلها، وشهدت تحولات أنظمة الحكم كلها. لكنني لا أعرف ما يفترض انتظاره من الأديان. فلديها كلها رسالة أساسية مذهلة غير أن هذه الرسالة تتعرض دوماً للتشويه والتحريف والاستغلال بفعل مفسري النصوص المقدّسة وواضعي القانون وآباء الكنيسة والمتطرفين. لكنني أعرف بالمقابل، ما يفترض أن نأمله ليس من الأديان بل من رجال الدين.

مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، أؤمن بضرورة تحويل حدثين إلى تقليد حقيقي. الأول وقع في أسيزي في العام 1986. فقد تلا تلك اللقاءات التي أرادها البابا يوحنا بولس الثاني لقاءات أخرى مشابهة لها شكلت بدورها عملية إطلاق وإعادة إطلاق لمبادرات أخرى مثل «أديان للسلام» أو برلمان الأديان. وفي كل مرة، كان الحوار بين الأديان يتخطّى تلك اللازمات العقيمة واللزقة التي ترافق مع كل ابتهال ديني ومزيج عقائدي احتفالي. ها قد بدأ التفكير في تداعيات العالمية المفروضة على المرتدين. لقد تم تخطي الرغبة

بالتعايش والمسامحة للتوجه إلى التفهم والتعاون. وبالعودة مجدداً إلى البابا يوحنا بولس الثاني، أرى من المثالي أن يكون الشخص الأكثر صرامة في بعض أوجه العقيدة هو نفسه الأكثر ثورية في مسألة الحوار بين الأديان.

على أي حال، من المفيد التفكير ملياً برأي الفيلسوف بول ريكور: «إذا كان لا بدّ للأديان من أن تدوم، فيتعين عليها بالدرجة الأولى أن تتخلى عن أي شكل من أشكال السلطة غير تلك اللغة المرتبكة. ويتعيّن عليها على وجه الخصوص البحث في صميم تعاليمها عن هذا الفائض غير المعلن الذي يمكّن كلاً منها من ملاقاة الآخر، إذ إن التقاربات الحقيقية لا تحصل بمناسبة تجليات سطحية لا تتخطى كونها منافسات: فبالغوص في الأعماق ليس إلا، تقصر المسافات».

في صباح القرن الحادي والعشرين، يتعيّن على رجال الدين، أيّاً تكن درجة إيمانهم أو عدم إيمانهم أن يجتروا اجتراراً الكتاب الذي كرّسه الكاتالوني ريمون لول (Raymond Lulle) في العام 1270 لرسالة حول **الكافر والعارفون الثلاثة** (*Le gentil et les trois sages*). لم يرغب أي من ممثلي الجماعات الثلاث في مايوركا، المسيحي والمسلم واليهودي أن يعرف ما هو الدين الذي يفضله الكافر. فمن جهة يعتقد ثلاثتهم أن من شأن ذلك أن يقوّض حوارهم وتبادلاتهم وأخويتهم على وجه التحديد؛ ومن جهة أخرى، وهذا هو الأهم، يعتقدون أن الحقيقة، إن لم تكن سوى إحدى هذه الديانات فقد تتعرض للبتر. بمعنى آخر، فإن الناسك ريمون لول بصفته أول شخص في التاريخ كان مكلفاً كتابة أفضل كتاب يؤدي إلى اعتناق

اليهود والمسلمين المسيحية، علّق عملية التحوّل إلى الإنجيلية وقبل فكرة أن الآخرين مهما كان اختلافهم، يسهمون في الحقيقة من دون أن يمسّوا بالوحي؛ بذلك يدخل النسبي في العالمي، أي يبتعد عن تعصّب المطلق. ويقدم الدليل على ذلك بطرحه قواعد اللعبة الست القائمة على حوار بين الثقافات وبين الأديان. **1.** يجب أن يستجيب النقاش لحاجة وجودية. **2.** يجب عدم السعي مطلقاً وراء النصر لأنه لا يحقق السلام. **3.** يجب أن يشكل فعل الندامة مدخلاً لأي حوار بين الأديان. **4.** لا يفترض الحوار إيماناً محدداً، بل مجرد إيمان بفعل اللقاء بحد ذاته الذي هو لهذا السبب فعل ديني. **5.** مع ذلك يتعيّن على كل فرد أن يكون وفياً لضميره. **6.** لا تشكل الأديان خلاصة بحد ذاتها بل وسائل إذا ما أردنا الوصول إلى الحقيقة الإلهية. وهكذا بالنسبة لريمون لول، فإن وحدة الحقيقة التي يتطلع إليها القلب البشري لا تشكل تماثل الآراء بل تعادلها وتكاملها أو حتى استقطابيتها. لهذا السبب، أعلن من كان يسمى الأستاذ ريمون (Maitre Raymond) نفسه ضد أي عنف تجاه غير المؤمنين ولا سيّما وقوفه في وجه الحروب الصليبية.

في بداية هذا القرن الحادي والعشرين، يتعيّن على رجال الدين توسّل إخوتهم وملاقاة غير المؤمنين للتفكير أن ما من أمر أكثر قدسية من تحاور الضمير مع ذاته، وأنه لا يمكن تأليه إنسان أو شعب أو تاريخ أو أرض من دون الكفر بالله، وأنه إذا كانت التحالفات المميزة أو الانتخابات الفريدة قد حصلت بالفعل، فالمستفيدون المفترضون منها ملزمون التعبير عن المزيد من التواضع والفضائل والنزاهة. وكما قال العالم اليهودي والإسرائيلي الكبير يشاياهو ليبوفيتز (Yeshaya-

hou Leibowitz) قبل أن يموت ثائراً: «شعب إسرائيل ليس شعب الله المختار. لقد تلقى الأوامر بأن يكون مختاراً وهذا مختلف. وتالياً هو لا يملك أي خصوصية من حيث الجوهر. فخصوصيته لا تكمن سوى في المطلب المفروض عليه. وهذا المطلب هو أن يكون أمة كهنة وشهود». وكما يقوله أخيراً ابن عربي: «ما من فعل واحد في حياة المسلم كلها أسمى من التأمل في الله الذي يعود إلى الإنسانية جمعاء».

نحن في عصر لا يحتفظ من الألفية القديمة سوى بمنظور الفوضى من دون الإيمان بالمجتمع المشرق الذي يمكن أن يلي الفوضى على هذه الأرض. لكن شيئاً ما قد يتغيّر في إنسانية القرن الحادي والعشرين إذا تمكنت الأديان التوحيدية من أن تفهم أن معنى أي رسالة دينية يحتوي على نوع من التحذير أو إدانة القداسة، وأن ما من حرب مقدسة إلا ضد الذات. وبما أن إمكانية مواصلة مثل هذه الدرب معدومة، يمكن عندئذ اللحاق بعدم الإيمان الذي منح نفسه مع ذلك قواعد فائقة القداسة من الحرية إلى المساواة والأخوية. لكن الإنسانية التي تبقى محصورة بالدين وتستند إلى النصوص المقدسة لترى في الآخر، والأخ والقريب غير ما يعلّلُ وجودنا، تعني التضحية في سبيل إله أصبح بنفسه متعصباً! فما يتوجب علينا على العكس طرحه هو أن الأخلاقي ممكن من دون تجاوز، والقربان المقدّس العالمي للأخوة معقول من دون طقوس. تماماً كما يمكن للتجذر الوطني ويفترض به أن يكون من دون قومية.

XII

تحالف جديد

من أجل إصلاح جذري

أقف بنهاية هذا الكتاب لأتأمل الوقائع والأفكار التي تم تقديمها ولأعترف، مرغماً، بأنه كان يمكن لي أن أذكر آلاف الأحداث والكتّاب والمقالات. لكنني لم أسعَ لأن أكون شاملاً ، لذا فليسامحني من يعتقد أنني نسيته عن غير حق. فالمجريات قد فرضت نفسها عليّ، فيما كانت ترتسم أمام ناظري من أقاصي التاريخ وحتى اللحظة الراهنة التي تشمل العشرين سنة الماضية. وما خلصت به، هو هذه الفكرة البسيطة التي تقوم على أنه في مواجهة العولمة، يمرّ مستقبلنا التاريخي عبر المعنى المتجدد الذي سنقبل أو لا منحه للأمة، هذه الوساطة السياسية اللازمة لمن لا ينوي التخلّي لا عن الجذور ولا عن العالمية.

غير أن هذا المستقبل التاريخي يشكّل لزاماً لذلك التحالف الجديد الذي هو وحده قادرٌ على تعطيل تلك المطالبات القاتلة بالهويات الوطنية والقوميات العدائية. لقد سددنا حصتنا لهذه اليوتوبيا، لذا لم يعد ذلك التقدّم قادراً على خداعنا، لكن لا يسعنا في الوقت عينه التخلّي عن مثل عليا كالعدالة والتضامن ولنتجرأ على قوله، الاتحاد في المشاركة.

إذ إن هذه المثل هي بالضروريات التي من دونها نخسر إنسانيتنا. لذا لا يزال الأفق أفق نضال، يبدأ داخل كل منا، في صميم كيانه.

إليكم إذاً بعض الدروس التي أتعلّمها من أساتذتي. أنا، بحسب كامو، «إصلاحي جذري» يمارس بحسب ميشال فوكو «أخلاقيات القلق» وكلي طموح ببلوغ «سعادة بلا سمو» كما يمكن برأيي أن يقول سبينوزا (Spinoza). وهذه بكل بساطة أخلاقيات اليسار، التي يمكن منها استخراج التعليمات التالية التي تحفظت عن جعلها وصايا كما الوصايا العشر.

لم أعد أسعى إلى تغيير العالم بل جلّ ما أريد فعله هو إصلاحه. فأنا إصلاحي ليس من حيث تخلٍّ عن الثورة لكن بإيماني بالتقدّم على الأصعدة كافة. فقبل أن يأتي النسر ويلتهم كبده، تمكّن بروميثيوس من أن يسلب زيوس بعض الأسرار التي أدّت إلى تقدم الإنسانية في العديد من الأصعدة. أرى أنه بإمكاننا أن نقوم بذلك في العالم الدنيوي، عالم كل يوم.

يتم تصوّر الإصلاح الجذري داخل إرث الأنوار القائم على الأخذ بالمنطق على أنه تقدّم حتمي حتى لو كانت أدوات المنطق الفكرية تهدف إلى وضع قيود للمنطق.

لقد حملني القرن المنصرم إلى رفض الثورات كلها، والترحيب بحركات المقاومة كلها وانخراطي في الإصلاحات إنما بجذرية تحول دون تحوّل التسويات إلى نوع من التورط. فـ «الإصلاح الجذري يستثني أي سلبية محبطة، فيما تحركه ذهنية غزو لا تتنافر البتة والعاطفة الديمقراطية واليقظة الجمهورية وخيال الحداثة.

من شأن تفجّر العقائد والأيديولوجيات أن يقود إلى الاحترام، أو بالأحرى إلى إيمان حقيقي بالتعقيد. فخارج المبارزات السياسية والتسليات الجدلية، لم يعد بالإمكان تحمل كل ما يحمل طابع الحسم. لقد قررت في ما يعنيني، أن أولي عناية خاصة بالأسباب التي تجعل الآخرين على اختلاف معي. وأستاذي في هذا الصدد هو ريمون لول، هذا الناسك المايوركي من القرن الثالث عشر الذي كان يدعو إلى عدم الاختيار بين الديانات التوحيدية الثلاث بل إلى سعي كل فرد للخروج بتوليفة خاصة به.

هكذا، تقضي الحكمة بألا يتم أبداً الفصل بين مفاهيم الحرية والعدالة. فالأولى من دون الثانية تؤدي إلى شريعة الغاب. أما الثانية من دون الأولى، فتقود إلى التوحيد والطغيان.

كما لا بد من عدم الفصل بين الحرص على بناء الثروات والحرص على توزيعها. فالإنسان يبقى هدف أي عملية بناء.

من هذا المنطلق، لا يمكن للمال أن يكون أكثر من مجرّد رمز لسلعة أو أداة تهدف إلى تمريرها. وما إن تؤدي المضاربة إلى جعل المال غاية بدل أن يكون وسيلة أو بمعنى آخر، ما إن يصبح رأس المال مجرد إيداع مالي، يتحول المجتمع بأكمله إلى بورصة قيم لا تملك سوى الاختيار ما بين انتهاج السلوك الانتحاري أو اعتماد اللصوصية.

بحسب ماركس، ينتج العنف من القفز من مجتمع إلى آخر، كما كانت عليه الحال خلال الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية. في هذه الحالة وحدها، يرى العنف تقدمياً أو إذا ما أردنا ثورياً. غير أنه وعلى عكس ما يشاع، فإن هذا المفهوم ليس هيغلياً. فقد امتدح هيغل

الثورة (1789) لا الرعب (1793) حيث رأى في هذا الأخير تراجعاً لا تقدماً. لذا ما من حتمية تقدميّة للعنف، بل على العكس.

لكن قد تبرز ضرورة في الحرب «التي لا مفرّ منها ولا يمكن تعليلها» في آنٍ واحد، وذلك لأسباب تصب في خانة الدفاع عن النفس. لكن اللجوء إليها لا يكون إلا في المسعى الأخير بعد أن تكون السبل الأخرى كلها قد استنفدت. فعندما يتم اتخاذ قرار الحرب، لا بد من التنبه إلى أقوال ثلاثة: أولاً، «نعم، قد يتعيّن أحياناً الرضوخ لقرار الحرب، لكن من دون أن نغفل أبداً أننا نشارك في جنون البشر الأبدي، وإن بدت القضية محقة» (Barack Obama)؛ وثانياً، «عندما يحمل المقموع السلاح باسم العدالة، فهو يخطو خطوة باتجاه اللاعدالة» (Camus)، وثالثاً «العدالة، تلك الهاربة التي غالباً ما تهجر معسكر المنتصرين» (Simone Weil).

لا يملي مصير الضحية عليها أن تبقى ضحية؛ فيمكن بعد تحرّرها أن تتحوّل إلى الجلاد. يجب أن تبقى هذه الفكرة في عقول جميع الذين يقبلون باستخدامهم أسلحة أعدائهم نفسها أن يضعوا الهمجية في مواجهة الهمجية وأن يخونوا تالياً القيم التي ناضلوا باسمها. في هذه الحالة، لم يعد من أبرياء، بل مجرد منتصرين أو أموات. وفي الوقت الذي يقود فيه تشظي العقائد وتنازع القوانين إلى العصبيات، وفيما يزداد الكلام عن عالمية القيم صعوبة، يفرض الحقد نفسه، الحقد الموجه لكل ما هو مطلق.

هل تمثّل المحرقة الشرّ المطلق؟ بالطبع. لكن حتى لو كان الثمن باهظاً، إنما لا يجدر بضحايا المجازر أن يرددوا «لن تعاد الكرة معنا!» بل «لن تعاد الكرة بالمطلق!»

أما إلغاء عقوبة الإعدام فتشكل إحدى أهم علامات التقدم التي ذكرنا أنه ممكن، شرط ألا يُدفع المحكوم بالسجن المؤبد إلى الانتحار داخل زنزانته. وإلا، فما ذلك سوى بقتل مقنَّع.

تعلمت منذ نعومة أظافري أن أعتبر الذل أسوأ عاهات البشرية. فالذل هو ما يجرح روح الفرد أو الجماعة عميقاً متخطياً القمع والاحتلال والإبعاد. وهو الذي يشكّل أساس الثورات المضبوطة والثورات المتعصبة.

ثمة إمكانيات عديدة لعدم الرضوخ لمساوئ الحياة ولعنة البشر. فيمكن تالياً اعتبار أن «الحياة لا تساوي شيئاً، لكن شيئاً لا يساوي حياة» (Malraux)، وأنه «لا يجب البحث عن الله في مكان آخر بل في كل مكان» (Gide) وأن وحده الإعجاب الذي يتحول إلى حب يحول دون تفكيرنا أن «الحياة قصة ملؤها الضوضاء والعنف يرويها معتوه من غير أن تعني أي شيء». (Shakespeare). على أي حال، وكما يقول فرنسوا شانغ (François Cheng) بكل براعة: «قد تضمحل الأحكام والعبادات والشعائر كلها، إلا واحداً هو الجمال».

فرنسا الثالثة

من الضروري أن تتحول فرنسا إلى مختبر لهذا الإصلاح الجذري. ومن الطبيعي أيضاً أن ينتهي هذا الكتاب على تأمل لا يسعه أن يتناول سوى الأمة الفرنسية. فبهذه الطريقة أعبِّر عن الديْن الحر الذي أشعر به تجاه بلدي ولغتي وثقافتي، هذه الثلاثية التي سمحت لي أن أذهب نحو الآخر بلا أي خوف، هذا الآخر الذي لم ينفك تالياً عن إثبات أنه

هو أنا. وقد فضلت بدل أن أذكر الماضي، أن أفكر في مستقبل فرنسا وصمودها وتجليها، فرنسا الغالية على قلوب الفرنسيين وعدد كبير من الشعوب والأفراد حول العالم. وقد اسمتعت في شهر آب/ أغسطس 2010 بتأليف نوع من رسالة الاسترحام وددت لو أسمعها تخرج من لسان رئيس للجمهورية. وهنا أعيدها، وكلي ثقة أنها تشكل خاتمة لأقوالي وقرباناً للنساء والرجال الخيرين الذين يرون في التحالف الجديد الذي من دونه يعود العالم إلى الظلمات تحالفاً للفطنة والقلب.

«أيها المواطنون الكرام،

أودّ اليوم التوجّه إلى جميع النساء والرجال الذي قرروا العيش معاً على الأراضي الفرنسية ليشكلوا الأمة. لدينا الكثير لنقوله لأننا كلنا أيّاً كان تاريخ قدومنا إلى فرنسا، أبناء الجمهورية وكلنا فخر بها.

في هذا الشهر من آب/ أغسطس، المخصص لمن يملك القدرة على قضاء العطلة والاستجمام، لا يسير العالم على خير ما يرام. ففي اللحظة التي أتوجّه بها إليكم، تقضّ سلسلة من الكوارث الرهيبة مضجع كوكبنا. ففي روسيا، تذكّر الحرائق الطبيعية بتلك التي تم إشعالها لحماية البلاد من جيوش نابوليون ثم هيتلر. وفي باكستان، تجتاح الفيضانات جزءاً من البلاد ليبلغ عدد الضحايا مئات الآلاف. لقد أصبح أكثر من عادي أن نسمع بسقوط القتلى يومياً في العراق وأفغانستان وأن الشرق الأوسط لا يزال حتى اليوم يرزح تحت تلك اللعنة. تظهر شاشات التلفزيون أينما كان صور أطفال تتلخص مأساتهم بكونهم ولدوا هنا.

في خلال هذا الوقت، أولئك الذين يعيشون في مجتمعات الاستهلاك والازدهار يواصلون مسيرتهم نحو الرفاه. هم بمنأى عما يجري. لكن ذلك لا يعني أنهم لا يعانون مشقة العمل أو الخوف من البطالة أو الخشية من المستقبل الذي سيتركونه لأولادهم. لكنهم محميون، وذلك ما يفرض عليهم موجبات أخلاقية أكثر من غيرهم.

نحن الفرنسيون نشكّل جزءاً من هؤلاء المحظوظين. فمنذ أن بات بإمكاننا التكلّم عن فرنسا، وعن حدودها الطبيعية وعن هذا المصير الذي تزاوج فيه التاريخ والجغرافيا في السراء والضراء، كانت فرنسا بحسب مؤرخينا «حادثة معجزة».

لهذا السبب أولاً، لطالما أراد الرجال والنساء من بقاع العالم أجمع أن يلتحقوا ببلادنا. لهذا السبب، ولما نسميه فن الحياة الذي نجيده. لكن ثمة شيء آخر بعد. إننا ورثة أمة مزدوجة: الأولى تتحدر من التقاليد الملكية للنظام القديم؛ والثانية ورثناها مع فتوحات الملحمة الثورية الكبرى التي أسهمت أكثر من أي أمة أخرى في منح العالم أنواره: إنها أمة القانون والحرية والعدالة والأخوّة.

إذن بالعودة إلى موجباتنا كمحظوظين، يتعين علينا، كلما برزت حاجة في التاريخ لذلك، أن نقدّم المثال على إرادة مشتركة للحياة، وضمير جماعي يتكوّن من ذكريات ومشاريع. لذلك، أي لنكون ونبقى معاً، وجدنا أسوأ الأنظمة باستثناء الأخرى كلها: الديمقراطية. فهي تشجّع على الطموحات كافة إنما النزاعات والاعتراضات أيضاً. لكن هذه تشكّل الدليل على حريتنا. ونحن نعي جيداً أن ما من حرية بلا مسؤولية.

إذا كنت أشعر بالحاجة للتوجّه إليكم، فلأن العطلة الصيفية تشكل فرصة لمراجعة الحسابات ووضع النقاط على الحروف. وإذا بسؤال جديد يفرض نفسه على نحو مفاجئ. هو سؤال حول العنف. وهو ليس بطبيعة الحال بالجديد. فلطالما ساد العنف. وقد خبرناه طويلاً من جزيرة سان بارتيليمي (Saint-Barthélemy) وحتى ثورة المتمردين الشوان خلال الثورة، ومن قضية درايفوس (Dreyfus) حتى نظام فيشي (Vichy). لكننا كنا قد وصلنا إلى فترات هدوء نسبي وقيم إجماعية، شكلت قبلة أنظار الدول المجاورة كلها، قريبة كانت أم بعيدة. وها هو العالم يتغير مرة جديدة. لقد خلنا أنه بإمكاننا أن نصنع أوروبا، وقد نجحنا في ذلك إلى حد ما - لكن ذلك جعلنا نشعر أننا فرنسيون بدرجة أقل. لقد اعتقدنا أنه بوسعنا الاستفادة من العولمة دون أن نخشى عواقبها - لكنها هي أيضاً قد غيرت من معنى الانتماء إلى فرنسا. في خلال هذا الوقت، وبعد الملكية والثورة، بدأت ملامح فرنسا ثالثة تتشكل.

هذا لأننا استقبلنا جزءاً من بؤس العالم. كانت تلك مهمتنا، وهي مهمة تنسجم وتقليدنا القديم. لكننا لم نستعد لاستقبال هؤلاء الوافدين الجدد ولتوزيعهم بطريقة تسمح لهم بالاستفادة من إمكانيات الإقامة والعمل نفسها التي نحصل عليها. نحن كلنا مسؤولون عن هذا الوضع - وأنا لا أعفي نفسي من هذه المسؤولية. فنحن لم نفهم أن أولئك كلهم الذين لا يملكون شيئاً سيطرقون أبواب الذين يملكون أي شيء - وهذه الحقيقة التي تفرض نفسها علينا تنطبق على الدول المجاورة كلها.

لطالما برعنا في تحويل إخوتنا في الإنسانية الذين لجؤوا إلينا إلى أطفال الجمهورية. وقد كانت المدرسة، هذه المدرسة العلمانية والجمهورية العزيزة ماكينة رائعة لصنع الفرنسيين. ويمكن أن أعمم ذلك أيضاً على الجيش والنقابات ولكن أيضاً – وهذا ما يذكره الإيطاليون والبولونيون – على الكنيسة.

لكننا تركنا هذه الآليات تحكم قبضتها من غير أن نفكر في استبدالها. فكانت النتيجة أن شهدنا إلى جانب عدد ملحوظ من النجاحات في الاندماج، تَشكّل مجموعات تخلت عنهم الأمة وبلدهم الأم وحتى عائلاتهم، والأمر غاية في الخطورة. لكننا كنا في الدرجة الأولى من تخلّى عنهم. فقد وصلوا إلينا بواسطة شبكات إجرامية منظمة يديرها مهربون أغرتهم وعود تجار العمالة بسعر جيد. لم يجد هؤلاء اليتامى المنزوعو الجنسية في الدين ما يفيدهم، وعندما شرعوا يبحثون عن ملاذ لهم، وجدوه في تطرّف تميّز أحياناً بالرهاب من الأجانب.

ليس كل ما أقوله هنا نتاج تأملاتي الشخصية. فيؤسفني أن أقول لكم: إن غالبية من كانوا بالأمس أجانب ومن أصبحوا اليوم أولادنا يفكرون بالمثل. وأنا أتكلّم باسمهم عندما أسعى لمحاربة انعدام الأمن وعنف المجموعات وأعمال الشغب التي يقوم بها المهمشون وانقسام الفرنسيين في بعض الأحيان. لن أقوم يوماً بما يخالف الدستور الذي يتعين علي حمايته. لكنني سأقوم بكل ما يلزم حتى يستعيد الفرنسيون احترام القوانين التي تشكل مجد تاريخنا وعظمته».

الثبت التعريفي

أمة (Nation) : هي مصطلح قانوني وسياسي يعبّر عن جماعة من الأشخاص يرتبط أفرادها بروابط معينة مثل اللغة أو التاريخ أو الجنس أو المصالح المشتركة. ويعيش هؤلاء في بقعة من الأرض حتى لو لم يخضعوا لنظام سياسي محدد.

إنكارية (négationnisme): مصطلح كان يشير بادئ ذي بدء إلى إنكار حقيقة المحرقة أي المجزرة التي ارتكبتها ألمانيا النازية بحق اليهود. إلا أنه بات يشمل إنكار أي وقائع تاريخية ولا سيّما تلك التي يمكن وصفها بجرائم ضد الإنسانية.

حس وطني أو وطنية (patriotisme): هو مصطلح يستخدم للدلالة على المواقف الإيجابية والمؤيدة للوطن من قبل الأفراد والجماعات. ومن المواقف الوطنية الفخر بالثقافة والسعي للمحافظة على طابعها وأساسها وتحديد هوية الفرد ضمن الأمن.

دولة أمة أو دولة قومية (état- nation): هو مصطلح يعبّر عن دولة وأمة في آن واحد. وتتميز بمميزات الدولة، أي مساحة ترابية محدودة، وسيادة، وهوية وطنية تمثل شعور الانتماء والثقافة المشتركة.

ظلامية (obscurantisme): مصطلح يشير إلى سلوك رافض للمعرفة أياً كان المجال المعني، وقد ساد المفهوم في أوساط تيارات المثقفين والمفكرين السياسيين التقدميين، ورثة فلسفة الأنوار.

عالمية (universalisme): هو مصطلح يشير إلى رأي ذي طابع عالمي. وثمة أنواع عدة من العالمية من الدينية إلى السياسية والفلسفية.

عولمة (mondialisation): مصطلح يعني جعل الشيء عالمي الانتشار في مداه أو تطبيقه. تكون العولمة عملية اقتصادية في المقام الأول، ثم سياسية، على أن يليها الجوانب الاجتماعية والثقافية. وتمتد العولمة لتكون عملية تحكّم وسيطرة ووضع قوانين وروابط، مع إزاحة أسوار وحواجز محددة بين الدول.

قرية عالمية (village planétaire): عبارة تصف مفاعيل العولمة ووسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ففي العالم الذي بات موحداً، تجعل المعلومات التي تنقلها وسائل الإعلام من المجتمعات المصغرة مجتمعاً واحداً.

قومية (nationalisme): هو مصطلح يشير إلى أيديولوجية وحركة اجتماعية سياسية نشأت مع مفهوم الأمة في عصر الثورات التي شهدتها أوروبا من الثورة البرجوازية إلى الثورة الليبرالية

مواطنية (citoyenneté): هو مصطلح يرتبط عادةً بحق العمل والإقامة والمشاركة السياسية في دولة ما أو الانتماء إلى مجتمع واحد يضمه بشكل عام رابط اجتماعي وسياسي وثقافي موحد في دولة معيّنة.

واقعية سياسة (Realpolitik): مصطلح يشير إلى السياسة أو الدبلوماسية التي تستند في المقام الأول إلى السلطة وإلى العوامل والاعتبارات العملية والمادية، بدلًا من المفاهيم العقائدية أو الأخلاقية.

ثبت المصطلحات

mécanisme intégrateur	آلية دمج
union européenne	اتحاد أوروبي
ex-URSS	اتحاد سوفياتي سابق
ALENA	اتفاقية التبادل التجاري الحر أو النافتا
condamnation	إدانة
volonté nationale	إرادة وطنية
héritage	إرث
démocratisation	إرساء الديمقراطية
stratégie	استراتيجية
enquête d'opinion	استطلاع رأي
colonialisation	استعمار
colonialisme intérieur	استعمار داخلي
plébiscite	استفتاء
indépendence	استقلال
autonomie	استقلالية
communauté intemationale	أسرة دولية
islamisation	أسلمة
socialisme	اشتراكية
problématique	إشكالية

économie mixte	اقتصاد مزدوج
engagement	التزام/ تعهد
millenaire	ألفية
germanite	ألمانية
empires coloniaux	إمبراطوريات استعمارية
empire	إمبراطورية
impérialisme	إمبريالية
nation	أمة
américanisation	أمركة
appartenance	انتماء
homme-individu	إنسان فرد
humanisme	إنسانية
humanisation	أنسنة
négationnisme	إنكارية
défaitisme	انهزامية
mitteleuropa	أوروبا الوسطى
idéologie libèrale	أيديولوجية ليبرالية
croyance	إيمان
messianisme	إيمان بالمخلّص
humanité	بشرية
chômage	بطالة
histoire moderne	تاريخ معاصر
affirmation nationale	تأكيد وطني
exégèse	تأويل
échange économique	تبادل اقتصادي
homogéneité	تجانس
émancipation	تحرر
eugénisme	تحسين النسل

babelisation des langues	تحوّل اللغات إلى برج بابل
internationalisation	تدويل
interdependance	ترابط داخلي
régression culturelle	تراجع ثقافي
inflation	تضخم
normalisation	تطبيع
radicalisme	تطرف
aporie révolutionnaire	تعارض ثوري
cohabitation	تعايش
mobilisation	تعبئة/ حشد
pluralité des partis	تعددية أحزاب
multiculturalisme	تعددية ثقافية
pluriconfessionalisme	تعددية مذهبية
intégrisme	تعصّب
tradition	تقاليد
conservatisme	تقاليد المحافظة
progrés	تقدم
tradition isolationiste	تقليد انعزالي
antilogie écologique	تناقض بيئي
équilibre des forces	توازن القوى
totalitarisme	توتاليتارية/ استبداد
monothéisme	توحيد
unification	توحيد
unificatrice	توحيدية
expansion capitaliste	توسّع رأسمالي
révolution	ثورة
radical	جذري
racine	جذور

communautarisme	جماعاتية
communauté	جماعة
nationalité	جنسية
géostrategie	جيواستراتيجية
motivation	حافز/ تحفيز
condition humaine	حالة إنسانية
modernité	حداثة
guerre d'expansion	حرب توسّع
guerre sainte	حرب مقدّسة
des independances	حركات الاستقلال
antiatlantisme	حركات معادية لحلف الأطلسي
millénarisme	حركة الألفية
liberté d'expression	حرية التعبير
parti communiste	حزب شيوعي
patriotisme	حسّ وطني/ وطنية
conscience nationale	حسّ/ وعي وطني
droit d'ingerence	حقّ التدخل بشؤون الغير
droit du sang	حقّ الدم
droits naturels	حقوق طبيعية
monarchie	حكم ملكي
OTAN	حلف شمال الأطلسي (الناتو)
dialogue	حوار
particularisme	خصوصية
sang impur	دم فاسد
pays coloniaux	دول استعمارية
méditérranée	دول حوض البحر المتوسط
état- nation	دولة أمة
état fédéral	دولة فدرالية/ اتحادية

dictature	ديكتاتورية
démocratie	ديمقراطية
religion	دين
xénophobe	رهاب من الأجانب
islamophobie	رهاب من الإسلام
enjeu	رهان
Solidarités	روابط التضامن
spiritualisme	روحانية
hégémonie	سطوة
dynastie	سلالة
patriarcat	سلطة أبوية
paix universelle	سلم عالمي
souveraintè	سيادة
endiguement	سياسة الاحتواء
statu quo	سياسة الأمر الواقع
isolationisme	سياسة الانعزال/ الانعزالية
interventionnisme	سياسة التدخل
déclaration des droits de l'homme	شرعة إعلان حقوق الإنسان
peuple	شعب
peuple élu	شعب الله المختار
incertitude	شكوك
communisme	شيوعية
choc des cultures	صراع الثقافات
choc des civilisations	صراع الحضارات
conflit israelo palestinien	صراع عربي إسرائيلي
phènomène	ظاهرة
obscurantisme	ظلامية

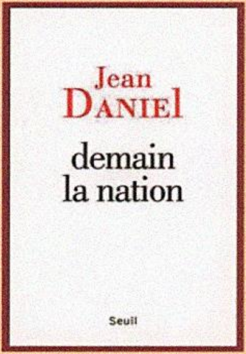
injustice	ظلم/ غياب العدالة
supranational	عابر للحدود القومية
mœurs	عادات
tiers- monde	عالم ثالث
monde arabo-musulman	عالم عربي إسلامي
universalisme	عالمية
culte	عبادة
ethnocentrisme	عرقية
lumières	عصر الأنوار
dogme socialiste	عقيدة اشتراكية
doctrine	عقيدة/ مذهب
relation internationale	علاقات دولية
racisme	عنصرية
mondialisation	عولمة
majorité musulmane	غالبية مسلمة
croisade	غزو/ حملات
arrogance	غطرسة
ambivocité	غموض مزدوج
vertu	فضيلة
pensée sauvage	فكر بري
sainteté	قداسة
consanguinité	قرابة الدم
village planétaire	قرية عالمية
représssion	قمع
grande puissance	قوة كبيرة
nationalisme	قومية
blasphème	كفر
cosmopolitisme	كوزموبوليتية

entité sioniste	كيان صهيوني
incroyance	لاإيمان/ كفر
pacifisme	لاعنفية
puritain	متزمّت
multipolaire	متعدد الأقطاب
intellectuel	مثقف
société	مجتمع
société de consommation	مجتمع الاستهلاك
société de spectacle	مجتمع المشاهدة
société polythéiste	مجتمعات مشركة
génocide	مجزرة
conseil national de transition CNT	مجلس وطني انتقالي
shoah	محرقة
TPI	محكمة الجزاء الدولية
école laique	مدرسة علمانية
tentative d'uniformisation	مساعي المعايرة
féminisme	مساواة بين الجنسين
consommateur	مستهلك
christianisme	مسيحية
téléspectateur	مشاهد
anticolonialiste	معادٍ للاستعمار
antisémite	معادٍ للسامية
antiaméricanisme	معاداة الأمركة
paradoxe	مفارقة
monarchie constitutionnelle	ملكية دستورية
raison	منطق
émigré	مهاجر

mission civilisatrice	مهمة حضارية
citoyen	مواطن
citoyenneté	مواطنية
historien	مؤرخ
mythologie grecque	ميثولوجيا إغريقية
ordre politique	نظام سياسي
grace	نعمة
pureté raciale	نقاء الدم
renaissance	نهضة
migration	هجرة
barbarisme	همجية
identité	هوية
identité éthnique	هوية إثنية
hellénistes	هيليني
devoir d'assistance	واجب المساعدة
realpolitik	واقعية سياسية
unité nationale	وحدة وطنية
révèlation	وحي
hérédité	وراثة
dix commandements	وصايا عشر
national	وطني
judéo-christianisme	يهودي - مسيحي
judaisme	يهودية
utopie	يوتوبيا

الفهرس

غداً غدُ الأمة



غداً، غدُ الأمة، درسٌ في التاريخ المثير والحافل للشعوب والأمم، ومناجاةٌ حقيقية تدعو إلى المصالحة بين الأمم والعولمة. يقدّم جان دانيال في آخر عمل بحثي له، أفكاره حول العلاقة التي ننسجها مع هويتنا الوطنية. فالأمة تبقى دائماً وأبداً في صميم أي تصوّر جيوسياسي، حيث إن تعلُّقنا ببلد ما يُعتبر ضرورةً حيويةً، على اعتبار أنه «حال توازن» بين الرغبة المشروعة في العودة إلى الجذور والضرورة العصرية القائمة على الانفتاح على الآخر. فتراه يستعيدُ مقولةَ جون دوس باسوس «بإمكانكم أن تقتلعوا الإنسان من أرضه، لكنكم أبداً لن تقتلعوا الأرض من قلبِ الإنسان».

• **جان دانيال**: ولد في 21 تموز/ يوليو 1920 في بليدا في الجزائر. كاتب وصحافي فرنسي. حازَ على جوائز عدّة أهمها جائزة مؤسسة آنا ليند للحوار الثقافي في المنطقة الأورو متوسطية مع منى الطهاوي (2010)، وجائزة فياريجيو أنترناسيونال (2005)، وجائزة ألبير كامو عن عمله **الصديق الإنجليزي** (1994). من مؤلّفاته: *Les miens* (2009), *Cet étranger qui me ressemble* (2004).

• **ندين نصرالله شبّاني**: أستاذة الترجمة في الجامعة العالمية اللبنانية، بيروت - لبنان. لها العديد من الترجمات.

- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

المنظمة العربية للترجمة

الثمن: 21 دولاراً
أو ما يعادلها

N 978-614-434-049-3
786144340493